

١٥٦٠

زاد المعاد

٣

ابن قيم الجوزية

راد المعاد في مدى خير العباد ، تأليف ابن قيم
الجوزية ، محمد بن أبي بكر - ٧٥١ هـ . كتب في
القرن العاشر الهجري تقديرا .

ج ٢ (١٧٨ ق) ٢٥ س ٢٦ x ٥٧ اسم

١٢٦٠

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، طبع .

كشف الظنون ٢ : ٩٤٧ ، دار الكتب المصرية ١ : ٢١ :

أ - الحديث وعلومه — المؤلف

ب - تاريخ النسب —

الحزب الثالث

الحزب الثالث من
كتاب زاد المعاد في
هدى خير العباد الشيخ

شمس الدين بن قيم

الجوزي الحنبلي

رضي الله عنه

عنه وامه

وجعل

جنة الفردوس

منه

الدين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحزب الثالث من كتاب
زاد المعاد في هدي خير
العباد للشيخ شمس الدين
ابن قيم الجوزي الحنبلي
رضي الله عنه وامه
وجعل جنة الفردوس
منه امين امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحزب الثالث من كتاب

زاد المعاد في هدي خير

العباد للشيخ شمس الدين

ابن قيم الجوزي

ف ٢٧٨ / ٤
 ١٣٩٨ / ٣١١

المحلل : ابن قيم الجوزية .

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب زاد المعاد في هدي خير العباد الرقم ١٢٦٠	
اسم المؤلف شمس الدين ابو عبد الله محمد بن بكر ابن قيم الجوزية . ج ١	
تاريخ النسخ القرن التاسع	
عدد الاوراق ١٧٨ ق (١٢٠٠) ٤٢٦ / ١٧	
ملاحظات ناقصة النصف	٤١٧

الجزء الثالث من زاد المعاد
في هدي خير العباد
لشمس الدين بن
قيم الجوزية
الحنبلية
ص
عنه

من ما من الله تعالى على عبده الاقل
عثمان بن عبد الله بن جامع
بالايتياع الشرعي كالجزئين
الاولين ١٢٦

وقف الامام محمد بن
الشيخ علي بن حسين
شهدتها عبد الله بن جبر
والمناظر السيد محمد بن
السيد علي بن حسين
والمناظر السيد محمد بن
السيد علي بن حسين
والمناظر السيد محمد بن
السيد علي بن حسين

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فمن اسلم على اكثر من اربع نسوة او على اختين في الترمذي عن
ابن عمر ان عيلان اسلم وخته عشر نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذ من اربعاء وفي طريق اخرى
وفارق سائرهن واسلم فيروز الديلمي وخته اثنان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر ايها ما شئت
فتضمن هذا الحكم صحة نكاح الكفار والله ان يختار ما يشاء من السوابق واللواحق لانه جعل الخيرة
اليه وهذا قول الجمهور وقال ابو حنيفة ان تزوج من عقد واحد فسد نكاح الجميع وان تزوج من
مترين ان ثبت نكاح الاربع وفسد نكاح من بعدهن ولا يجبر وفصل وحكم رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان العبد اذا تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر قال الترمذي حديث حسن
فصل واستاذنه بنو هشام ابن المغيرة ان يزوجوا على بن ابي طالب ابنت ابي جهم فلما ياذن
في ذلك وقال الا ان يريد ابن ابي طالب ان يطلق ابنتي وينكح ابنتهم فاما فاطمة فصعوبة
يرسني ما راها وبودني ما اذاها الى اخاف ان تغترب فاطمة في دينها والى لست احل حراما ولا
احرم حلالا ولكن والله لا يجتمع بنت محمد رسول و بنت عدو الله في مكان واحد ابدا وفي لفظ
ذكر صهره فانه عليه وقال حدثني فصدقتي و وعدتني فوفاني فتضمن هذا الحكم
امورا احدها ان الرجل اذا اشترط لامرأته ان لا يتزوج عليها الزمة الوفا بالشروط ومضى
تزوج عليها فلما الفسخ ووجه تضمن هذا الحديث لذلك انه صلى الله عليه وسلم احب ان
ذلك يودي فاطمة ويربها وانه يودي صلى الله عليه وسلم ويربها ومعلوم قطعا انه انما
روحه فاطمة على ان لا يوديها ولا يربها ولا يودي اباها صلى الله عليه وسلم ولا يربها وان لم
يكن هذا مشروطا في صلب العقد فانه من المعلوم بالضرورة انه انما دخل عليه وفي ذكره
صلى الله عليه وسلم صهره الاخر وثناؤه عليه بانه حدثه فصدقه ووعد فوفاه تعريض الحلي رضي
الله عنه وتقييد له على الاقتداء به وهذا يشعر بانه جرى منه وعد له بانه لا يربها
ولا يوديها وفيه على الوفا له كما وفاه صهره الاخر فيؤخذ من هذا ان المشروط عرفا
كالمشروط لفظا فان عدمه يملك الفسخ مشروطا فلو فرض من عادة قوم انهم لا
لا يخرجون نسائهم من ديارهم ولا يملكون ازواجهن من ذلك السنة واستمر عادتهم بذلك
كان كالمشروط لفظا وهذا مطرد على قواعدها اهل المدينة وقواعدها عند ان الشرط العرفي
كاللفظ سواء وبعد اوجبوا الاجرة على من دفع ثوبه الغسل او قصار او عجبته الى خبان
او طعاه الى طباح يملون بالاجرة او دخل الحمام او استخدم من تغسله ممن عادت
بغسل بالاجرة

تكون مضغفه ثم يلوو عظماء ثم يكون كحاشا ثم يلوو خلقا اخر فعلى عصر صدقت اطا الله
بقا وهذا الصحيح من احتج على جواز الدعاء للرجل بطول البقا واما من جوزه ما ذكر الحرة فقال
للبراه حق في الولد كما للرجل خفيه ولهذا كانت له حق بحضانتها قالوا ولم يعتبر اذن
السرية فيها لانها لا حق لها في القسم ولهذا لا تطالب بالقبض ولو كان لها حق في العزل
لم يمتنعها بالقبض قالوا واما زوجة والمأزوجة الرقيقة فلها من عجزها بغير اذنها
صيانة لولد عجز الرقب ولكن بعد اذن سيد قال له حق في الولد فليعتبر اذنه في العزل
كالحر ولو كان الجميع محال للسيد لم يحصل للحرة وكذا اذنه في العزل كاذن الحرة والاحد
في رواية يطالب في الامه اذا انكحها يستأذن اهلها يعني في العزل لانهم يريدون الولد
اليها حق فيريد الولد وملاك عينية لا يستأذنها وقال في رواية صالح ومرضيه وخيل
في الحرة فصل من زياد والمروزي بغير اذن الحرة ما ذكرناه لامة بغير اذنها
بغير اذنها وقال في رواية امرها في اذنها لامة بغير اذنها في العزل وقد اختلف
من قال بالولد الامن العزل وقال في رواية المروزي في العزل غير ام الولد ان شافا
فالت له لا يحل للسر لها ذلك **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الغيل وهو**
المرضعة تبت عنه في صحيح مسلم انه قال لقد هممت ان اعمى عن الغيلة حتى ذكرت
ان فارس والروم يصنعون ذلك في ابصار اولادهم وفي سنن ابي داود عنه من حديث
اسما بنت زيد بن كنانة قتلت اولادكم سرا فوالدي نفسي بيده انه ليدرك الفارس فيدعوه
فان قلت ما بقي فالت الغيلة يا ايها الرجل امراته وهو مرضع قلت ما الحديث لا هو
حديث جد امه بنت وهب وقد تضمن امرين احدهما معارضه فصدقه وهو الذي
وقد هممت ان اعمى عن الغيلة وقد عارضه حديث سما وعجزه من سالوه عن العزل
فقالوا ان الولد الخفي وقد عارضه حديث ابي سعيد كذبت يهود وقد يقال ان قوله
لا تقتلوا اولادكم سرا يعني ان يتسبب اليك فانه شبه الغيلة يقتل الولد وليس يقتل
حقيقته لان من الكبار وكان قريشا لا يشر الله ولا ريب ان في المرضع ما يع
بها البلوى وتتعدى على الرجل الصبر عن امراته مدد الرضاع ولو كان وطيه حراما
لما عولوا من الدم فكانت بيانه من اهم الامور ولم تهمله الامة وخير القرون ولا صرح
احد منهم بتجزيه فعلم ان حديثا على وجه الارصاد والاحتياط وان يعارضه

اللبن بالجملة الطاري عليه هذا كان عاده العرب ان ينفقوا اولادهم غير امهاتهم واللبن
منه عايتة ان يكون قربان سدالدرابع الذي قد يقضي الى الاضرار بالاولاد وقاعده بار
سدالدرابع انه اذا عارضه مصلحة راجحة قدمت عليه كما تقدم بيانه **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم
اعلم في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسم الاستدلال والدوام بين الزوجين ثبت
في الصحيحين عن انس انه قال من السنة اذا تزوج الرجل البكر على الثيب فام عندها سبعة
وقسم واذا تزوج الثيب فام عندها ثلاثا ثم قسم قال ابو قتادة ولو ثبتت ثلثا فام عند
الابن صلى الله عليه وسلم وهذا الذي قاله ابو قتادة وقد حاصرتنا بغير ان نراه البراري
سند من طريقين ايوب السخيتي عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبكر
وللثيب لما روي الثوري عن ايوب وخالد بن الحذافا عن ابي قتادة عن انس ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج البكر فام عندها سبعة واذا تزوج الثيب فام عندها ثلثا
مسلم ان ام سلمة لما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فام عندها ثلثا ثم قال
ليس بكم على امك هوان ان شئت سبقت للثيب سبعة لنفسا ولله لفظ لما اراد ان يخرج اخذت
ثوبه فعاثت به زنتا وحاسبتا به للبكر سبع وللثيب ثلاث وفي السنن عن عائشة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعد او يقول اللهم هذا قسمي فيما املكه لا تلني فيما املكه
ولا املكه يعني القلب وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفر اقرع بين نسائه
فايتهن خرج سهمها خرج بها معه وفي الصحيحين ان سودة وهبت يومها لعائشة
وان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وفي السنن عن عائشة ان النبي
صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضا على بعض في القسم من مكثه عندنا وان قايوم لا وهو
بطون علينا جميعا فيد نوازل واحد من غير مسيس حتى يبلغ الى التي هو في يوم
في بيت عندنا وفي صحيح مسلم انه من كثر حتم من ذلك ليلة في بيتنا لتي ياتيها وفي الصحيحين
عن عائشة في قوله وان امرأه خافت من بعلها نشوزا او اعراضا او نزلت فليمره فلان
عند الرجل فنظروا صحتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وانت في حل من
النفقة على القسم بصدق لا قوله فالاخا ح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وقضي
خليفة الراشد ابا عبد الله عليه السلام في طلق وصلى الله عليه وسلم اذا تزوج الحرة على الامه
للأمة ليلة وللحرة ليلة وقضي خلفاياه وان لم يكن سواها بالقضايه فهو كقضايه في

ان

وجوبه

سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وعدي بن عدي الكندي والسعدي وغيرهم قلنت وهو
احدى البر واسبغ عن احد ولكن الذي نرا عليه قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر وقوله
من حل لهم ولا هم يحلون لهن لم يحكم بتعجيل الفراقه فروي في موطنه عن ابن شهاب
ان ابنه من اسلام صفوان بن امية وبن اسلام امراته بنت الوليد بن المغيرة فمهر شهر
اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنين والطائف وهو كما فرغ من اسلام ولم يفرق
النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امراته بذلك النكاح قال ابن عبد البر وشهره
في الحديث اقوي من اساده وابر شهابا اسلمت ام حكيم يوم الفتح ومهر زوجها
نكاحها ومن المعلوم يقيننا ان ابوسفين خرج فاسلم عام الفتح قبل دخول النبي صلى
الله عليه وسلم مكة ولم تسلم هندا مراته حتى فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فبقيا
نكاحهما واسلم حكيم بن حزام قبل امراته وخرج ابوسفين بن الحرث وعبد الله بن ابي
عام الفتح فلقيا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالابوا فاسلما من نكاحهما ولم يعلم ان النبي صلى
الله عليه وسلم قد فرغ من امر اسلام وبن امراته وجواب من اجاب بتجديد نكاح من اسلم في
غايه البطالان والقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا علم واتفاق الزوجين في التلفظ بكلمة
الاسلام معاً في لحظة واحدة معلوم لا متفقاً وبلى هذا القول مذهب من تفقه الفرقه
على القول بالعدة معرافه اذ فيه اثار ولو كانت منقطعة ولو صحت لم تجز القول بغيرها
والابن سيرة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسلم الرجل قبل المرأة
المراة قبل الرجل فابها اسلم قبل انقضائه المراة فهي امراته وان اسلم بعد العدة
لانها حايض بينهما وقد تقدم قول الترمذي في الفصول ما حكاه ابن خزيمة عن عمر
فما ادري من اين حكاه والمعروف عنه خلافه فانه ثبت عنه من طريقين ان سله عن
ايوب وقتاده دلاهما عن ابن سيرين عن عبد الله بن مريد الخطمي ان نصرانيا اسلمت امراته
فخيرها عمر بن الخطاب بن ثقات فارقت وان شات اقامت عليه ومعلوم بالضرورة انه
انما خيرها من انتظاره الى ان يسلم فلورن وحته كما هو اتفاقه ولذا لا يصح عنه ان نصرانيا
اسلمت امراته فقال عمر ان اسلمت فهي امراته وان لم يسلم فمهرها فاسلم ففرق
بينهما ولذا قال لعبد الله بن النعمان التخلي وقد اسلمت امراته ما ان تسلم ولا تزعمها

وفان

ان

مناقب في فتنها منه فهدى الاثار صرخة في خلافا حكاها ابو محمد بن حزم عنه وهو حكاها
وجعلها روايات اخر وانما تمسك ابو محمد باننا فيهما ان عمر بن عباس وجابر فرقوا
من الرجال بين امراته بلا سلام وهي اثار محمولة ليست بصرخة في تعجيل الفرقه بل
صحت بعد صح عن عمر ما حكيناها وعن علي ما تقدم وبالله التوفيق **فصل**
في حكاها صلى الله عليه وسلم في العزائيت في الصحيح عن ابي سعيد قال اصيبنا
سبياً فها نحن انفسا لنارسوا الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انتم لتفعلوا في الهاتان اثنا
ما نرسمه كائنه الى يوم القيمة الا وهما كائنه وفي السنن عنه ان رجلاً قال لرسول الله
ان لجارية وانا اعز عنها وانا اكره ان تحمل وانا اريد ما يريد الرجال واليهود ونحن نحدث
ان العزلة الموروثة الصغرى قال كذبت يهود لو اراد الله ان يخلقها ما استطعت ان
تصرفه وفي الصحيحين عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ينزل وفي صحيح مسلم عنه ما نزل عن علي بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا وفي صحيح مسلم ايضا عنه قال سأل رجل النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ان عندي جارية وانا اعز عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يمنع
شيئاً اراده الله قال فحج الرجال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان التي كنت في كرتها لا حملت
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا عبد الله ورسوله وفي صحيح مسلم ايضا عن ابي
ابن زيد بن جلال بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني اعز امرأتين فقال الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعلوا للرجال شفق علي ولها اوعلى اولادها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ضاراً صرنا رسولاً وروم وفي مسند احمد
ابن ماجة من حديث عمر بن الخطاب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعز عن الحرة
الا باذنها وقال ابو داود سمعت ابا عبد الله ذكر حديث ابي لهيعة عن جعفر بن ربيعة
عن الزهري عن المحرر بن ابي هريرة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعز
عن الحرة الا باذنها فقال ما انكره فهدى الا حادثة صرخة في جواز العز او قد روي
الرخصة فيه عن عشرة من الصحابة علي وسعد بن ابى وقاص وابى ايوب وزيد بن
ثابت وجابر وابى عباس والحسن بن علي وخباب بن الارت وابى سعيد الخدري وابى
مسعود قال ابن حزم وجاب الا باذنها في صحيحه عن جابر وابى عباس وسعد بن ابى

وان

وزيد بن ثابت وابى مسعود وهذا هو الصحيح وحرمة جماعة منهم ابو محمد بن حزم
وغيره وقرئت طائفة بيننا في ازالة الحرة فيباح اولادها في حرمه وان كانت
نروحيته امه ايح ما ذنبت سبها ولم يبيح بد وزاد في هذا منصور بن احمد بن ابي
قال لا يباح بحال منهن من قال يباح بكل حال ومنهم من قال يباح باذن النروحيه حرة كانت
او امه ولا يباح بد وزاد في هذا حرة كانت وامه فمن اباحه مطلقاً اخت ما ذكرنا من الاحاديث
ويان حوالها في ذوق العسل في الانزال ومن حرمة مطلقاً اخت ما رواه مسلم وصححه
في حديث عائشة عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول انما نرسوا الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انتم لتفعلوا في الهاتان اثنا
ما نرسمه كائنه الى يوم القيمة الا وهما كائنه وفي السنن عنه ان رجلاً قال لرسول الله
ان لجارية وانا اعز عنها وانا اكره ان تحمل وانا اريد ما يريد الرجال واليهود ونحن نحدث
ان العزلة الموروثة الصغرى قال كذبت يهود لو اراد الله ان يخلقها ما استطعت ان
تصرفه وفي الصحيحين عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ينزل وفي صحيح مسلم عنه ما نزل عن علي بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا وفي صحيح مسلم ايضا عنه قال سأل رجل النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ان عندي جارية وانا اعز عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يمنع
شيئاً اراده الله قال فحج الرجال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان التي كنت في كرتها لا حملت
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا عبد الله ورسوله وفي صحيح مسلم ايضا عن ابي
ابن زيد بن جلال بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني اعز امرأتين فقال الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعلوا للرجال شفق علي ولها اوعلى اولادها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ضاراً صرنا رسولاً وروم وفي مسند احمد
ابن ماجة من حديث عمر بن الخطاب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعز عن الحرة
الا باذنها وقال ابو داود سمعت ابا عبد الله ذكر حديث ابي لهيعة عن جعفر بن ربيعة
عن الزهري عن المحرر بن ابي هريرة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعز
عن الحرة الا باذنها فقال ما انكره فهدى الا حادثة صرخة في جواز العز او قد روي
الرخصة فيه عن عشرة من الصحابة علي وسعد بن ابى وقاص وابى ايوب وزيد بن
ثابت وجابر وابى عباس والحسن بن علي وخباب بن الارت وابى سعيد الخدري وابى
مسعود قال ابن حزم وجاب الا باذنها في صحيحه عن جابر وابى عباس وسعد بن ابى

كذبت يهود لواراد الله ان يخلقها ما استطعت ان تصرفه وحسب به الله اسناد
وكلم ثقات حفاظ وقد اعلمه بعضهم بانه مضطرب فانه اختلف فيه على يحيى بن ابي
نقيب عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله ومن هذا الطريق
اخرجه الترمذي والنسائي وقيل فيه عن ابي مطيع بن رفاعه وقيل عن ابي رفاعه
عن ابي سلمة عن ابي هريرة وهذا لا يقدح في الحديث فانه قد يلو عنده عن محمد بن
عبد الرحمن بن جابر وعنده عن ابي ثوبان عن ابي سلمة عن ابي هريرة وعنده عن ابي ثوبان
عن رفاعه عن ابي سعيد وسفيان بن عيينة واهل البيت واهل البيت واهل البيت
احاديث جابر صحيحة وفي جواز العز او قدما الشافعي ويحرم في غير عدد من اصحاب
السبب صلى الله عليه وسلم انهم رخصوا في ذلك ولم يروا به باسما قال السهقي وقد روي في الخبر
فيه عن سعد بن ابي وقاص وابي ايوب بن الانصاري وزيد بن ثابت وابي عمار وغيرهم
وهو مذهب مال والشافعي واهل الكوفة وجمهور اهل العلم وواجب عن حديث
جذامه بانه علي بن ابي طالب في السيرة وضعفته طائفة والتكليف يصح ان يلو السبب
عليه ولم يكد اليه عن ذلك في خبره كخبرهم هذا من اهل البيت وردت عليه طائفة
اخرى وقالوا حديث تكذيبهم فيه اضطرار بحديث جذامه في الصحيح وجمعت
طائفة اخري من الحديثين وقالوا ان اليهود كانت تقول ان العز لا يكون معه حمل
اصلا فكذبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وروى عليه قوله صلى الله عليه وسلم لواراد
الله ان يخلقها ما استطعت ان تصرفه وقوله انه لو د الخوف فانه وان لم يمنع الحمل
بالطبع كثر الوطى فهو موثر في تقليده والتطائفة اخري الحديثان صحيحان ولكن حديث
التحريم ناسخ وهذا طريقه ابي محمد بن حزم وغيره والاولا انه ناقض لاصل الاحكام كانه
قبل التحريم على الاباحة ودعوى هؤلاء تحتاج الى تارة محققين من اخر الحديثين عن
وايهم به وقد اجمعوا على انهم لا تكون مودة حتى يمر عليها التارات السبع مائة
القاضي ابو يعلى وغيره باسناد عن عبيد بن رفاعه عن ابيه قال جابر بن عمر عن
الروبير وسعد بن نفير من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكروا العز اقول
لا بأس به فقالوا انهم يزعمون انها المودة الصادرة فقالوا علي لا تكون مودة
حتى يمر عليها التارات السبع حتى يكون من سلاله من طين ثم يكون نطفه ثم يكون علقه

ثم ملون

معه قبره كيف يورثه وهو بحاله كيف يستخدمه وهو بحاله قال ابو محمد
 حرم لا يصح في تحريم وطى الحامل خبر غير هذا انتهى وقد روى اهل السنن من حديث
 ابى سعيد ان النبى صلى الله عليه وسلم قال في سبأيا او طاسرا فوطا حاملا حتى تضع ولا
 غير حاملا حتى تحيض حيضه وروى الترمذى وغيره من حديث روى عن ثابته عن
 النبى صلى الله عليه وسلم انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقى ماءه ولا غيره
 قال الترمذى حديث حسن وفيه عن العراض بن سارية ان النبى صلى الله عليه وسلم
 حرم وطى السبأيا حتى يضعن ما في بطونهن وقوله صلى الله عليه وسلم لا يف يورثه وهو
 بحاله كيف يستخدمه وهو بحاله وكان شيخنا يقول فيه معناه بحاله عبد امرؤا
 عنه ويستخدمه استخدام العبد وهو ولد له من طيه زاد في خلقه قال الامام احمد
 الوطى يزيد في سمعه وبصره وقال فيمن اشتري حارية حاملا من غيره فوطىها قبل
 وضعها فان الولد يباحق بالمشتري ولا يتبعه لكن يعتقه لانه قد شتر فيه لا يابى
 في الولد وقد روى عن ابى الدرداء عن النبى صلى الله عليه وسلم انه مر بامرأ من محج عليا فسطا
 فقال لعله يريد ان يلم بها وذكر الحديث يعنى انه ان استلحقه وشتره في ميراثه لم
 يحل له لانه ليس بولد وان اخذه مملوكا يستخدمه لم يحل له لانه قد شتر فيه لكونه
 يزيد في الولد وهذا دلالة ظاهره على تحريم نكاح العامل سواء كان حاملا من زوج
 او سيدا وشبهه او زنا وهذا خلاف فيه لا فيما اذا كان الحمل من زنا ففي صحة
 العقد قولان احدهما بطلانه وهو مذهب احمد ومالك والثاني صحته وهو مذهب
 حنيفة والشافعي لم يخلفا فمنع ابو حنيفة من الوطى حتى تنقضي العدة وكرهه
 الشافعي وقال الاصحاب لا يحرم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق
 امته ويجعل عتقها صداقا لها ثبت عنه في الصحيح انه اعتق صفية وجعل عتقها
 صداقا قتيلا نسرا صداقا لها فالصداق لها نفسها وذهب ابو جواز للاعلى بن ابي
 طالب فعله انسر ماله وهو مذهب اعلم التابعين وسيدهم سعيد بن المسيب والى
 سلمه بن عبد الرحمن والحسن البصري والزهري واحد واسحق وعزاحد رواية اخرى
 انه لا يصح حتى يستأنف نكاحها باذنها فان ثبت فعلها قيمتها وعنده رواية
 بالثقة انه يوكار رجلان زوجا باها والصحيح هو القول الاول والموافق للسنن واقوال



الصحابه والقياس فان كان على رقبتهها ومنفعتهها فان الملكة غرقتهها وابقى ملك
المنفعة بعقد النكاح فهو اولى الجواز ما لو اعتقها واستثنى خدمتها وقد تقدم
تقرير ذلك في غزاه خبير فصل في قضايه صلى الله عليه وسلم في صحة النكاح الموقوف
على الاجازه والسفر غزاه بن عباس ارجاه بكرة انتل صلى الله عليه وسلم فذكر ان
اباهما وزوجها وهما كارهه فخيرها صلى الله عليه وسلم واوقد نصر الامام احمد على القول
بمقتضى هذا معار فراهيه صالح وصغير زوجة عمه ما ان رضي به في وقت
الارقات حاز وان لم يرض ففسخ ونقل عنه ابنه عبد الله اذا روجت اليتمه فاذا
بلغت فلها الخيار ولد لا نقل ابن منصور عنه حكمه قوله في سفير في يمينه زوجت
ودخل بها الزوج ثم حاضت عند الزوج بعد ما لم ينجب فان اختارت نفسها لم
يقع التزويج وهي احدى نفسها وان كانت اختارت زوجها فليشهد بها على نكاحها
والاحد جيد وقال في رواية حنبل في العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ثم علم
السيد بذلك فان شأه ان يطلق عليه والطلاق سيد السيد وان اذله في التزويج
فالطلاق سيد العبد ومعنى قوله يطلق اي يطلق العقد ويمنع تفديده واجازته فلهذا قوله
القاضي وهو خلاف ظاهر النص وهذا مدعيه في حقيقته وملا على تفصيل في مذهبه
والقياس يقتضي صحة هذا القول ان لا اذا اجاز ان يعدم للقبول ولا بما جاز ان
يتراخي عنه وايضا فانه كما يجوز وقفه على الفسخ يجوز وقفه على الاجازه كالوصية ولا
المعتبر هو التراضي وحصوله في ثانيا الحال الحصول في الاول ولا زنايات الخيار وعقد
البيع هو وقف للعقد في الحقيقة على اجازة من له الخيار ورده وبالله التوفيق
فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في النكاح قال تعالى يا ايها الناس
انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شفويا وقبائل لتعارفوا ان اكرم عند الله
اتقاكم وقال تعالى انما المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض وقال تعالى
ماستجاب لهم ربهم اني اضع عمل امسلم من ذكر وانثى بعضهم من بعض وقال النبي
صلى الله عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لبيض على اسود ولا لسود على
ابيض الا بالتقوى والياس من اقدم وادم من تراب وقال صلى الله عليه وسلم ان الزنا يخلان
لنساء الزنا واليما يمتقون حيث كانوا من كانوا في الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم اذا حاكم

من تزويج

الاول

في النكاح
والطلاق
والفسخ
والعتق
والوصية
والسنة

دينه وخلقه فانكحوا ثلاث مرات وقال النبي صلى الله عليه وسلم انكحوا الباهن وانكحوا البه كان
جماعا وزوج النبي صلى الله عليه وسلم بنت قيس الفهرية القرشية من اسامة بن زيد بن حارثة
مولاة وزوج فاطمة بنت قيس الفهرية القرشية من اسامة بن زيد بن حارثة
راح باخت عبد الرحمن بن عوف وقد قال يعلى الطيبي والطيبين والطيبين وقال
عليه فانكحوا ما طاب لكم من النساء الا الذي يقتضيه حكمه صلى الله عليه وسلم والعتبار الذي في
الكاه اصله الا فلا تزوج مسلمانا بغيره ولا عفيفة بغيره ولم يعتبر القران والسنة في
الكاه ما رواه اذ لا فانه حرر على المسلمة نكاح الزنا في الحديث ولم يعتبر نسبا ولا صناعة
ولا غنا ولا حرية فجوز للعبد النكاح الحر والنسبية الغنية اذا كان عفيفا مسلما وجوز
لغير القرشيين نكاح القرشيات وغير الهاشميين نكاح الهاشميات وللغفار نكاح المورسات
وقد تنازع الفقهاء في اوصاف الكاه مع ما لا في طاهر مذهبنا الذي هو في رواية عنه انها
لانه الدين والحرية والسلامة من العيوب وقال ابو حنيفة في النسب والدر والاحد
في رواية عنه في الدين والنسب خاصة وفي اخرى في خمسة الدر والنسب والحرية والصناعة
والمال واذا اعتبر النسب فعنه فيه روايات اختلفت في العرب بعضهم لبعض افا والثانية
ان قرش لا يباينهم الا قرشي وبنوها شمل لا يباينهم الا هاشمي وقال اصحاب الشافعي يعتبر
فيها الدر والنسب والحرية والصناعة والسلامة من العيوب لمنزله ولهم في المسار
لله اوجه اعتباره فيها والعاه واعتباره في اهل المذنب وزناهل التواخي والعلم ليس عندهم
كقول العزيم ولا غير القرشي القرشية ولا غير الهاشمي الهاشمية ولا غير النسيبية الى
العلماء والصلحا المشهورين كقول المنكا من نسب اليها ولا العبد كقول الحر ولا العتق كقول
لحر اصله ولا من سر الرق اجد اياه كقول المنكا من نسب اليها ولا العتق كقول الحر ولا العتق كقول
الامهات وجهان ولا من به عيب مثبت للفسخ كقول السليمة منه فان لم يثبت الفسخ
وكان منقرا كالعمر والقطع وتشويه الخلقة فوجهان وهو اختيار الرواية ان صاحبه ليس
بكفو ولا الحام والحائز والحارس كقول البنت الناحر والخياط ونحوها ولا المحترف في البيت العالم ولا
الفاستق كقول العفيفة ولا المبتدع للسنية ولكن الكاه عند الجمهور هو حق للمراة والاوليا
م اختلفوا مع اصحاب الشافعي هو منزله ولاية في الحال والاحد في رواية هو لجميع الاوليا
فرضهم ويعيد هم فرض لم يرض منهم فله الفسخ وقال احمد في رواية انه اذا حق لله فلا يصح

في النكاح

رضاهم باستقلاله ولكن على هذه الرواية لا يعتبر الحرية واليسار ولا الصناعة والنسب
 انما يعتبر الدين فقط فانه لم يقل احد ولا احد من العلماء ان نجاح الفقير للموسر باطلا وان
 رضى ولا يقول هو ولا احد ان نجاح الهاشمية والقرشية لغير القرشي باطلا وانما
 نبهنا على هذا لان كثير من اصحابنا يحكمون الخلافة في الحكماء على حق ولا يراون ولا يراون
 مع قولهم ان الحكماء الخصال المذكورة وفي هذا من التساهل وعدم التحقيق ما فيه والله اعلم
فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في ثبوت اخبار العقدة تحت العبد سب في الصحيحين
 والسنن ان بريرة كانت تملكها وجات تسال النبي صلى الله عليه وسلم في كتابها فالت
 عايشة فان احبها لكان عدها لهم ويكون ولا ولي فعلت فذكرت ذلك لها فابوا الا
 ان يكون لهم الوفا فالنبي صلى الله عليه وسلم العايشة اشتريها واشترط لهم الوفا فانما
 الوفا لم يعتق من غير ما سوا الله صلى الله عليه وسلم ولم يبرأ من بيعها فاشترطوا
 تفسخه فاختارت نفسها فقال لها انه زوجك وابو ولدك فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 تامرني بذلك فالا انما انا شافع قلت فلا حاجة لي فيه وقال لها اقرري بالخيار لا اؤمرها
 ان تعتد وتصدق عليها بل اجمع فاكلمني النبي صلى الله عليه وسلم وقال هو عليها صدفه وكان
 هدبه وكان في قصة بريرة من الفقه جواز مكاتبه المرأة وجواز بيع الحائض لان العجز
 سيده وهذا مدد هبل هذا المشهور عنه وعليه اكثر نصوصه وقال في رواية ابو
 طالب يطامح تبتة الا ترى انه لا يقدر ان يبيعها وبهذا قال ابو الشافعي وابو حنيفة
 والنبي صلى الله عليه وسلم اقر عايشة على شرايها واهلها على بيعها ولم يسل العجز
 ام لا ومجيبها تستعين في كتابتها يستلزم عجزها وليس في بيع المكاتب محذور
 فان بيعه لا يطل كاتبة فانه يبقى عند المشتري كما كان عند البايع ان ادى اليه عتق
 وان عجز عن الاداء فله ان يعيده الى الرق كما كان عند بايعه فلو لم يات الشئ بجواز
 بيعه لان القياس يقتضيه وقد ادعى غير واحد من الاجماع القدم على جواز بيع
 المكاتب فالرواية قصة بريرة وردت بنقل الكافة ولم يبق بالمدينة من لم
 يعرف ذلك لانها صفة جرت بين الامويين وبين بعض الصحابة وهم موالي بريرة
 بخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في امر بيعها خطبة في غير وقت الخطبة
 واللو شوا شهر من هدم كان من شري وجها باكيما في اوقه المدينة ما زاد

الامر لا شهر وعند النساء والصبيان والوافظ لهم يقين انه اجماع من الصحابة اذ لا ينظر
 بصاحب انه مخالف من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل هذا الامر الظاهر للمستفيض
 فالواو لا يمل ان توجد وناعز احد من الصحابة المنع من بيع المكاتب الا رواية شاذة
 عن ابن عباس لا يعرف لها اسناد واعتبر من صنع بيعة بعد رين احدهما ان بريرة كانت
 قد عجزت وهذا عند اصحاب الشافعي والثاني ان البيع ورد على ما في الكتاب لا على
 رقبته وهذا عند اصحاب مالك وهذا عند رافضائهم الذين يعتقدون عنهما من الحديث
 ولا يصح واحد منهما الا اذا قلنا بسل هذه القصة كانت بالمدينة وقد شهد بها العباس
 وابنه عبد الله وكانت العايشة لسبع سنين من كل سنة اوقية ولم تزد ان بعد
 شيئا ولا خلا وان العباس سرائنه انما شهدا المدينة بعد فتح مكة ولم يبعثر النبي صلى الله
 عليه وسلم للاعابيز وبعض الثالث في العجز وحلوا النجوم وايضا فان بريرة لم تنقل عجزت
 ولا قالت لها عايشة اعجزت في اعترافها بعجزها ولا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعجزها ولا وصفها به ولا اخبر عنها البتة فمن اين لبر هذا العجز الذي بعجزت عن اثباته
 وايضا فانها انما قالت لعايشة كانت اهل على تسع اواق في كل سنة اوقية واذا جازت بعجز
 ولم تنقل ام او داليهم شيئا ولا مضت على نجوم عده عجزت عن الاداء فيها ولا قالت عجزت
 وايضا فانهم لو عجزوا والعادت في الرق لم يكن حينئذ لتسعة في كتابتها وتستعين
 بعايشة على امر قد بطل فان قيل الذي يدعي عجزها قول عايشة ان احبها لان
 اشتريها ولعقله ويكون ولا ولي فعلت وقال النبي صلى الله عليه وسلم العايشة فاشترها
 واعتقها وهذا يدعي على انشاعت من عايشة وعتق المكاتب بالاداء لا انشا من السيد
 قيل فله والدي وجب له القول بطلان الدابة فالواو من العلوم انها لا تبطل الا بعجز المكاتب
 او عجزه نفسه وحسنه معود والرق فانما ورد البيع على حق لا على كتابه جواب
 هذا ان ترتيبا لعتق على الشرا لا يدعي انشاية فانه ترتيب المسبب على سببه
 ولا سيما فان عايشة لما ارادت ان تعجل كاتبتها جملة واحدة كان هذا سببا في احتياجها
 وقد قلتم انتم ان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولد والد الا ان يحده مملوكا مشترية
 فيعتقه وهذا من ترتيب المسبب على سببه وانه بنفس الشرا يعتق عليه الاحتياج الى
 انشاعتها وما العذر الما في امره اظهر وسيات القصة يبطله فان لم المومنين اشترها

عجزها

فاعتقها وكان ذلك هو الحال وما اريب فيه ولم يشترط المال والمالك تسع او اقل منجمه
فقد نهى له جملة واحدة ولم يتعرض للمال الذي قد حتمها وكان غرضها بوجوب ما
ولا كان لعائشه غرض في شر الاداء الموجه بعدد حاله وفي القصص جواز المعاملة
بالتقود عدد اذا لم يختلف مقدارها وفيها انه لا يجوز احد من التعاقد من ان يشترط
على الآخر شرط يخالف حكم الله ورسوله وهو معنى قوله ليس في كتاب الله اي
ليس في حكمه جواز ولا ليس المراد انه ليس في القرآن ذكره وايضا ويدل عليه قوله
كتاب الله حق وشرط الله او ثوق وقد استدل من صحح العقد الذي شرط فيه شرط
فاسد ولم يبطل العقد به وهذا فيه نزاع وتقصيص يظهر الصواب منه في بيان
معنى الحديث فانه قد اشكك على الناس قوله واشترط لهم الوفاء فاما الوفاء لم يشرطوا
لها في هذا لا بشرط وان خبره لا يفيد الشافعي طعن في هذه اللفظة وقال الزهني هشام بن عروة
انفرد بها وخالفه غيره فردها الشافعي ولم يثبتها ولكن اصحاب الصحيحين وغيرهم
اخرجوها ولم يطعنوا فيها ولم يعيها احد سوى الشافعي فيما تعلم من اختلافها في معناها
معانط طائفة الامامية يستدلون بها بل هي بمعنى على كقوله ان احسنتم احسنتم لانفسكم
وان اساتم فلها اي فعلها اما من عمل صالحا فلنفسه ومن اساتم فلها اي تطايعه
هذا الاعتدال بخلافه لسياق القصة وكوموع الحرف وليس نظير الآية فانها قد
فرقت بين النفس وسوا عليها بخلاف قوله اشترط لهم وقال طائفة من الامامية على ما
ولكن في الكلام محذور في تقديره اشترط لهم او بشرط في قوله لا يشترط لانفسه شيئا
لمخالفة كتاب الله ورد غيرهم هذا الاعتدال لا يستلزمه اضرارا ولا دليل عليه والعلم به
من نوع علم الفير وان طائفة اخرى يلهي هذا امر نهديك اباحه كقوله تعالى اعمالوا ما
شئتم وهذا البطلان من جنس ما قبله واطهر فسادا ما لعائشه وما للتهديد هنا
واين في السياق ما يقتضي التهديد بلها نعم الحق التهديد لا للمؤمنين والتطائفة بل هو
امور اباحه واذا في جواز اشترط مثله ويلوز في الجانب للبايع قال بعض الشافعية وهذا
افسد من جميع ما تقدم وصرح الحديث بعصم بطلانه ورد طائفة والاشارة الى
لها في الاشترط ليكون وسيلة الظهور بطلان هذا الشرط وعلم الخاص والعام به
وبصر رحمة صلى الله عليه وسلم وكان تقوم قد علموا حكمه وقد علم يقنعوا وذو ان يكون

الاول لم يعاقبهم بان ذنوب لعائشه في الاشترط لم يخطب اليها من اذن لهم بطلان هذا الشرط
ويضمن مكانها من احكام الشريعة وهو ان الشرط الباطل اذا اشترط في العقد لم
يحق الوفاء ولو لا الاذن في الاشترط لما علم ذلك في الحديث تضمن فساد هذا الحكم
وهو كون الوفاء الغير المعتبر واما بطلانه اذا اشترط فاما يستفيد من نص صريح صلى الله
عليه وسلم بطلانه بغير اشترطه ولعل القوم اعتقدوا ان اشترطه يفيد الوفاء وان
كان خلافا مقتضى العقد المطلق وبطله صلى الله عليه وسلم وان شرط كما بطله بدور
الشرط فان قيل اذ افات مقصود الشرط بطلان الشرط فانه اما ان يبطل على الصريح
او يعطى من الاشراف رماقات من غرضه صلى الله عليه وسلم ولم يعصم بواحد من
الامر من قبل هذا انما ثبت اذا كان المشرط خاها لا يفسد الشرط فاما اذا علم بطلانه
ومخالفته لحكم الله كان عاصيا انما باقدا مة على اشترطه فلا يصح له ولا شر وهذا الظاهر
للامر من في صوابه بغيره والله اعلم **فصل** وفي قوله انما الوفاء لم يعتق من العموم
ما يقتضي تبوته لم يعتق سايه او في زكاه او كاره او عتق واجب وهذا قول الشافعي
وابن حنيفة واحمد في احادي الروايات وقال في الاخرى لا ولا عليه وقال في الثالثة يرد بوجه
وعتق مثله وبحج بعمومه احد ومن وافقه في ان المسلم اذا اعتق عبدا ذميا ما ان العتق
ورثه بالوفاة وهذا العموم اخبر من قوله لا يرث المسلم الكافر فيخصه او يقيده وقال
الشافعي والدارقطني حنيفة لا يرثه بالوفاة لان عتق العبد مسلما وله ان يعطى او يعوم
قوله الوفاء لم يعتق محصور بقوله لا يرث المسلم الكافر **فصل** وفي القصة من
الفقه بحسن الامانة زوجة ادا عتقت ووجهها عبد وقد اختلفت الرواية في زوج
ببره هل ارب عبد او حر افعال القسم عن عائشة كان عبدا ولو كان حرا لم يغير ما قبل
عروه عنها ارب عبد او مال بربها من عبد اسود يقال له مغيب عبد النبي فلان
كان انظر اليه يطوف وراها في سلك المدينة وادها في الصحيحين وروى عن ابي حازم
عنه كان عبدا لا يواحد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الهان قربك فلا خيار
للو من سندا ارب عن عائشة ان ببره كانت تحت عبد لما اعتقها قال الهان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اختاري فان شئت ان تكتني تحت هذا العبد وان شئت ان تفارقيه
وقد روي في الصحيح انه كان حرا واصلح الروايات والشرها انه كان عبدا وهذا الخبر

رواه عن عائشة ثلثة الاسود وعروة والقاسم فاما الاسود فانه يخلف عن عائشة انه
كان حراً واما عروة فعنه روايتان صحيحتان احدهما انه دار حراً والثانية
انه كان عبداً واما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان احدهما انه كان حراً
والثانية الشك في ادائه من صفات اوله بخلاف الرواية عن ابن عباس انه كان عبداً
واتفق الفقهاء على محسنة لامة اذا اعتقت وزوجها عبد واختلعا اذا كان عبداً فعلى الشافعي
وملا واحد في الرواية عن عائشة لا خير والابو حنيفة واحد في الرواية الثانية محسنة
وليست الرواية الثانية مثبتة على كون زوجها حراً او عبداً بل على حقيقة المنطق والبيان الحجة
لها وفيه ثلاث ما خذ للفقهاء احدها زوال الكفاه وهو المعبر عنه بقوله كملت تحت
الثاني ان عتقها او جبال الزوج ملكا طلقه بالثاني عليها لم تكن مملوكة له بالعقد وهذا ما
اصحاب ابو حنيفة وبنوه على اصلهم ان الطلاق معتبر بالنسالة بالرجال والحزن بين
في هذه الماخذ الاول وهو ما لا تحت ناقص فهذا يرجع الى ان الكفاه معتبرة في الابتداء
فاذا زالت خير للمراه كما يحس اذا بان الزوج غير كفولها وهذا ضعيف لوجهين احدهما
ان شرط النكاح لا يعتبر وامها واستمرارها واولاد لا توابعه المستلزمة بعقد
لا يستلزم ان يكون توابع في الدوام فان رضا الزوج غير المحبره شرط في الابتداء
دوام الدوام واولاد الولي والشاهدان ولد للواضع الاحرام والعده والزنا عند من
يمنع نكاح الزانية انما يمنع ابتداء العقد واستدامته فلا يلزم من اشتراط
الكفاه ابتداء اشتراط استمرارها وادامها الثانية لوزن الشكاه في اتنا النكاح
بفسخ الزوج او حدث عيب موجب للفسخ لم يثبت الخيار على ظاهر المذهب
وهو اختيار قدما الاصحاب ومذهب مال والشافعي والقاسم والخيار بالعيب الحادث
ويلزمه اثباته لحدوث فسق الزوج وقال الشافعي ان حدث بالزوج ثبت الخيار
وان حدث للمراه على قولين فاما الماخذ الثاني وهو ان عتقها او جبال الزوج عليها
ملا طلقه ثلثة فما خذ ضعيف جداً في مناسبه بين ثبوت طلقه ثلثة وبين
الخيار لها وهل نصيب الشارع ملكا لطلقه لامة سببا للفسخ وما يتوهم من
انها كانت تبين منه بالسر لامله وهو زيادة مسالك وجب لم يقتضه العقد
فانه يملك ان يفارقها البتة ويمسكها حتى يفارق الموت بينهما والنكاح عقد على

الرواية الثانية صحيحة

مال الزوج

صريح

العمر فهو ملك استدامه مساكها وعتقها لا يسلبه هذا الملك فكيف يسلبه ايا ملكه
عليها طلقه بالثاني هذا لو كان الطلاق معتبراً بالنسالة فكيف الصحيح انه معتبر بمن هو
بيده واليه ومشروع في جانبه واما الماخذ الثالث وهو ملكها نفسها فهو
ارجح الماخذ واقر بها الاصول الشرعية وابعدها من التناقض وسر هذا الماخذ
ان السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كان ملكا لرقبتها ومنافعها والعقود يقتضي تملك
الرقبة والمنافع للعقود وهذا مقصود العتق وحكمة فاذا ملكت رقبته ملكت نفسها
ومنافعها ومن جملتها منافع البضع فلا يملك عليها الا باختيارها فخير ما للشارع بين
ان يقيم مع زوجها ويرى ان يفسخ نكاحه ان قد ملكت منافع بضعها وقد جاز في بعض
طرق حديث بريرة انه صلى الله عليه وسلم قال لها املكتي نفسك واختاري فان قيل فهذا
يفتقر بالزوج وجهاً بلعها فان المشتري قد ملك رقبته ووضعها وضافه ولا
تسلطونه على فسخ النكاح قلنا لا يرد هذا نقضاً فان البائع نقل الى المشتري ما كان
مملوكاً له فصار المشتري خليفته وهو لا زوجها اخرج منفعه البضع عن ملكه الى
الزوج ثم نقلها الى المشتري مسلوقة منفعه البضع فصار كما لو اخرج عبداً من
م باعته فان قيل فهذا لا يستقيم لكم فيما اذا لمعها فها لا قلتم دلالا اذا اعتقها وانها ملكت
نفسها مسلوقة لمنفعة البضع الا لو اخرجها من اعتقها وهذا ينتقض عليكم هذا الماخذ
من الفرق بينهما ان العتق في تملك العتق رقبته وضافه اقوى من البيع ولهذا انفذ
فيه الميعتقة وسرى في حصه الشريك بخلاف البيع فالعتق اسقاط ما كان السيد لملكه
من عتقه وجعله لله محرراً ودكره بصفه اسقاط ملك نفسه وضافه كلها وان
كان العتق يسري في ملك الغير المحض الذي لا خوله فيه البتة فكيف لا يسري في ملكه الذي
تعلق به حق الزوج فاذا سري في نصيب الشريك الذي لا خوله للعقود فيه فسيرانه
الى ملك الذي يتعلق به حق الزوج او لغيره واخرى وهذا محض العدول والقياس الصحيح فان
قيل فهذا فيه ابطال حق الزوج من هذه المنفعة بخلاف الشريك فانه يرجع الى القيمة على
الزوج قد استوفى المنفعة بالوطء فطرياً ما يرد وامها لا يسقط له حقاً الا طراً
ما يفسده او يفسده بضرع او حدث عيب او زوال الكفاه عند من يفسخ
بها فان قيل فما تقولون فيما رواه النسائي من حديث ابن عباس عن القسم من محض

وهذا إذا علم بالاعتقادات التي هي في الجارية والبرهان على أن الفسخ لا يفسد ما كان

كان لعائشة غلام وحاربه والتفادرت في اعتقدها فذكر في اللرسوالله صلى الله عليه وسلم فقال ابدى الغلام قبل الجارية ولو كان التحريم يمنع اذا كان الزوج حراً لم ينكر للمداه بعقود الغلام فابده فاذا بدلت عتقت تحت حرق لا يكون لها خيار في سائر النساء ايضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اياه امه كانت تحت عبد عتقت وهي بالخيار والمريضاها زوجها فاما الحديث لما روى ابو جعفر العقيلي وقد رواه هذا خبر لا يعرف الا بعبد الله بن عبد الرحمن بن وهب وهو ضعيف والبرهان من هو خبر لا يصح لم يوصح لم يكن فيه حجة انه ليس فيه انها كانا زوجين بل كان لها عبد وجارية لم يكن لها خيار في امره لها بعقود العبد او لا ما يسقط خيار المقتقة تحت الحرق وليس في الخبر انه لم ير بالابتداء بالزوج لهذا المعنى بل الظاهر انه امرها بالابتداء بالذكر لفضل عتقه على الاسي وان عتق اسير يقوم مقام عتوق ذكرها والحديث الصحيح مساماً والحدوث الثاني فضعيفة فانها من رواية حسن بن عمر وابراهيم بن الضمري وهو مجهول فاذا تقر هذا وظهر حكم الشرع في اثبات الخيار لها فقد روي الامام احمد ما سنده عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا عتقت لامة وهي بالخيار والمريضاها ان شات فزقتها وان وطئها فلا خيار لها ولا يستطيع فراقه ويستفاد من هذا قضيتان احدهما ان اختيارها على التراجع ما لم تكن من وطئها وهذا مذهب مال والاولى حنيفة واحمد والشافعي يرون ان لا يقرها الا في هذه الاحكام والثاني انه على الفور والثالث انه الى ايام الثانية انها اذا مكنته من نفسها فوطئها يسقط خيارها بالتكليف من العوطي وعن احمد رواية ثانية انها لا تعذر بحملها على الفسخ بل اذا علمت بالعتق ومكنته من وطئها يسقط خيارها ولو تعلم ان لها الفسخ والرواية الاولى لا يصح فان عتق الزوج قبل ان تختار وقلنا انه لا خيار للمعتقة تحت حرق خيارها المساواة الزوج لها وخصوصاً انهاء قبل الفسخ وقال الشافعي في احد قوليه وليس هو النصور عند صحابه لها الفسخ لتقدم ملك الخيار على العتق ولا يبطله ولا لا القيسر لنزول السبب الفسخ بالعتق والوزن الاعيب في البيع والنكاح قبل الفسخ به والوزن الاعسار في زمن ملك الزوجها الفسخ به واذا قلنا ان لامة ملكها نفسها وان اختار فان طلقها طلاقاً رجعياً فعتقت في عدلها

فعتقت

فلا اثر له

الفسخ بطلت الرجعة وان اختار المصام معه صرح بسقط اختيارها الفسخ لا الرجعة كالمروجه وقال الشافعي وبعض اصحابنا لا يسقط خيارها اذا ضمت المصام دون الرجعة ولها ان تختار نفسها بعد الارجاع ولا يصح اختيارها في من الطلاق فان الاختيار في زمن مرفقه صاير الى بينونة مجتمعة فاذا راجعها صحت حينئذ ان تختاره وتقيم معه لانها صارت زوجته وعمل الاختيار عمله وتربط عليه اثره وفطره هذا اذا اردت زوج لامة بعد الدخول بعقودت في زمن الرجعة فعلى القول الاول لها الخيار قبل سلامة فان اختارتها لم يسقط ملكها الفسخ وعلم من الشافعي لا يصح لها خيار قبل سلامة لان العقد صاير الى الطلاق فاذا اسلم صحيحاً رها فان قيل فما تقر لو ان طلقها قبل ان تفسخ فليقع الطلاق قبل ان يقع رهاها روجه وقال بعض اصحابنا لا غيرهم بوقف الطلاق فان فسخت تبين ان لم يقع رهاها اختارت زوجها تبين وقوعه فان قيل فما حكم المهر اذا اختارت الفسخ قبل ان تفسخ قبل الدخول او بعده فان فسخت بعده لم يسقط المهر وهو ليس به سوا فسخت او قامت فان فسخت قبله ففيه قولان هما وايتان عز احدهما لا مهر لان الفرقه من جهتها والثاني بحنفية ويكون لسيدها لاهان قيل فما تقر لو ان عتق نفسها هل لها خيار قبل فيه قولان هما وايتان فان قلنا لا خيار لها فمردود لا يملك غيرها فقيمتها ما به بعد علمها من مهر ثم مات عتقت ولم يملك الفسخ من الدخول لانها لو ملكت سقط المهر او تنصف فلم يخرج من الملك فيرقب نفسها فيمتنع الفسخ بخلاف ما اذا لم يملكه فانها تخرج من الملك فيعتق جميعها **فصل** في قوله صلى الله عليه وسلم ولم يوراجعته فعليه فانما انا شافع فقال لا حاجة فيه فيه ثلاث قضايا احدها ان امره على الوجوب ولهذا مردود امره وشفاعته ولا رسا امتثال شفاعته من اعظم المستحبات الثانية انه صلى الله عليه وسلم لم يغضب على من رده ولم ينكر عليها اذا لم تقبل شفاعته لا الشفاعه في اسقاط المشفوع عنده حقه ودلالة الله ان شاة اسقطه وان شاة ابقاه فلذلك لا يحرم عصيان شفاعته صلى الله عليه وسلم ومحرم عصيان امره والماله ان اسم المراجعة في لسان الشارع قد تكون مع راجع النكاح بالبلية فيكون ابتداء عقد وقد يكون مع تسخته فيكون امساكاً وقد

سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الرجل يزوج الناح للمطلق ثلثا بعد الزوج الثاني مراحمه فقال فان طلقها فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولا جناح عليه ان يتراجعا الى ان يطلقا الثاني فلا جناح
 عليهما وعلى الاول ان يتراجعا ثانيا مستأنفا فصل وفي كل ذلك صلى الله عليه وسلم
 اللحم الذي تصدق به على مريمه وقال هو عليه صدقة ولنا مديته دليل على جواز
 الفتي في ما شئتم وكل من حرم عليه الصدقة ما يهديه اليه الفقير من الصدقة لا حرج
 جهه الاكوار او قد باع محله ولا يجوز له ان يشترى منه باله هذا اذا لم يصدقته
 نفسه فان كانت صدقته لم يجز له ان يشترى بها ولا يبيعها به كانه
 صلى الله عليه وسلم عمر عن شرا فريسته والاشترى ما ولو اعطاها بدينه ففصل
 وقضايه صلى الله عليه وسلم في الصدقات ما قل وكثر وقضايه بضم الناح على ما مع
 الزوج من القران ثبت في صحيح مسلم عن عائشه كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم
 لا رواجه من عشرة اوقيه وتشرود للخصم مائة درهم وقال عمر ما علمت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نكح شيئا من نسيابه ولا نكح شيئا من نياته على اكثر من ثنتي عشرة
 اوقيه قال الترمذي حديث حسن صحيح انتهى والاوقيه رعوذ درها وفي صحيح
 البخاري من حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل تزوج ولو
 بخاتم من حديد وفي سنن ابوداود من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من
 اعطى في صداق ما كفيه سويف او تمزاقا سمحت وفي الترمذي ان امراه من
 بني قزارة تزوجت علي بن ابي طالب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ارضيت من نفسك
 وما لا يبعين والتقم فاجازه قال الترمذي حديث صحيح وفي مسند الامام احمد من
 حديث عائشه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اعظم النكاح بركة ابسه مونه وفي
 الصحيح من ان امراه جات الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني وهبت
 نفسي للمعامت طويلا فقال رجاير رسول الله زوجنيها ان لم يكن لهما حاجة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه قال ما عندي الا اري
 هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اعطيتها جليست ولا ازال لك والتمس شيئا
 الا اجد شيئا قال التمس ولو خاتما من حديد والتمس فامجد شيئا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما معك من القران قال نعم سورة كدى وسورة كذا السور سمعنا

ولازم
 فاق

قدم
 ازم

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد روي عنكم من الغراز في النساء اربا
 طية خطب لم سليم فقالت والله ما مثلك يا ابا طلحة مرد ولما روي عنك امرأه
 سلمه ولا تحل الا ان تزوجا فانك تسلم فذلك مذهبنا لاسا لا غير فاسلم فحان
 ذلك مهرها وانك انت فما اسرعنا بامرنا فطكانت كرم ودمر امرنا سليم قد خلت
 عليه فمؤلف له فتضمن هذا ان الصداق لا يتقدر اقله وان قبضه السويي وختم
 الحديق والنعلين حتى تسلمت ما مهرها ونحوها الزوجية وتضمن ان المأثله في
 المهر مكرهه في النكاح وانما من ثلثه بركته وعشره وتضمن ان المراه اذا اشيت
 به الزوج وحفظه للقران او بعضه من مهرها جاز ولا وكان ما يحصل لها من
 انتفاعها بالقران والعلم هو صداقها اذا جعل السيد عتقها صداقها وكان انتفاعها
 بحريتها وملاكها الرقيتها هو صداقها وهذا هو الذي اختارته ام سليم من انتفاعها
 اسلام ابطلحه وبذلها نفسها له ان اسلم وهذا احب اليها من المال الذي يبدله الزوج
 فان الصداق شرع في الاصل حقا للمراه تنتفع به فاذا رضيت بالعلم والدين واسلام
 الزوج وقراته للقران كان هذا من اصل المهور وانفعها واجلها ما خلا العقد
 عن مهرها وان الحكم يتقدر من المهر ثلثه درهم او عشرة من النضر والقياس الحكم
 بضمه لو نكح مهرها ما ذكرنا نصا وقياسا وليس هذا مسويا سر هذه المراه وبين
 اليهودية التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وهو خالصة له من دون المهر
 فان يلا وهبت نفسها منه مجردة عن ربي وصداق بخلاف ما نحن فيه فانه نكاح
 بولي وصداق وان كان عمر ما في المراه جعلته عوضا عن المال ما يرجع اليها من نفقه
 ولم تنسب نفسها للزوج فيه مجردة كهيبة من مالها بخلاف اليهودية التي خص الله
 بها منه هذا مقتضى هذه الاحاديث وقد خالف في بعضه من قال لا يلزم الصداق
 الا مالا ولا يكون ضافع الحر ولا علة ولا تعلية صداق المول بخصيفه واحد في رواية
 عنه ومن قال لا يلزم اقل من ثلاثة دراهم الا وعشره درهم كابي حنيفة وفيه اقول
 اخر شاذ لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ولا قوا صاحب ومن
 ادعى في هذه الاحاديث التي ذكرناها اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وانما منسوخه
 او ان عمل اهل المدينة على خلافها قد عوي يقوم عليها دليل والاصل بغيرها وقد روي

على الصحيح ان المهر من الثمن الذي يزوج به المراه
 على الصحيح ان المهر من الثمن الذي يزوج به المراه

اوحدی نام

امراته فاختلف الفقهاء في ذلك فقالوا ودوا من حزم ومن واقفها لا يقسم النكاح
 الله وقال ابو حنيفة لا يقسم الا بالمحبة والعنة خاصة وقال الشافعي ومالك ليس
 بالخبر والجناب والبرص والقرن والمحبة والعنة خاصة وزاد الامام احمد عليها
 ان يكون الولاء فتقاصم خبره ما بين السبيلين ولا صحابة في تنزلهم والفرج والخراش
 من جرح البول والمنى والفرج والقروح والسماء فيه واليا من روى الناصور ولا تنكح
 ولا تطلق المرأة الحرة والنفسى وهو قدام البغضين والسر وهو سلب البصتين والرجل
 موصى بها من رخصتها حتى يشكك في العيب الذي يصاحبه مثله من العيوب
 السبعة والعيب الحادث بعد العقد وجهان ذهب بعض اصحاب الشافعي الى
 رد المهر بكل عيب ترد به الجارية في البيع والكثرة لا يعرف وهذا الوجه لا مظنة
 ومن قاله ومن حمله ابو عاصم العباداني في دار طيفات اصحاب الشافعي وهذا القول
 هو القياس او قول من حزم ومن واقفه والا لما اقتصر على عيبين او سبعة او ثمانية
 او زنا هو اول منها او مسما وبها فلا وجه له فالعقم والخرس والطرش
 وكونها مقطوعة اليدين والرجلين او احدهما او كونه الرجل اكثر من عظم النفران والسكران
 عنه من اقبح التدليس والغش وهو مضاف للدين والاطلاق انما ينصرف الى السلام
 فهو المشروط عرفا وقد قال المير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان تزوج وهو
 لا يولد له اخبرها انك عقيم وخيرها فاما ان يقول رضي الله عنه في العيوب التي هي عدا
 كما لا ينقص والقياس ان كل عيب ينفر الزوج منه ولا يحصل له مقصود النكاح من الولد
 والرحمة توجب الخيار وهو اولي من البيع كما ان الشرط المشروط في النكاح اولى
 بالوفاء من شرط البيع وما التزم الله ورسوله مغرورا بما غربه وغنبة ومن تدبر
 مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من
 الصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة وقد
 روي يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن المسيب قال قال عمر ايا امرأه زوجت
 وبها جنون او جذام او برص ودخل بها ثم اطاع عاذا فلا مهرها مسيسة
 اياها وعلى الولي الصداق بما دلست ما غره ورد هذا بان ابن المسيب لم يسمع
 من عمر من باب لهذين البارد المخالف لاجماع اهل الحديث قاطبة فالامام

قطر والمغیر کا

احد اذا لم يقبل سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب ولا عن غيره من صحابة
يقول سعيد بن المسيب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليكن من روائيه عن عمر
وكان عبد الله بن عمر بن مسعود بن سعيد بن مسعود بن قيس بن كلاب بن مرثد بن
احد من اصحابه ولا من بعدهم من روى عنه في روائيه عن
ابن المسيب عن عمر بن الخطاب عن علي بن ابي طالب عن ابي بكر بن محمد بن
او جنود او حذام او قرظ بن وهب بن ابي اسود بن قيس بن كلاب بن مرثد بن
وان لم يستكفها فلها المهر بما استحل من فرجها وقال وكيع عن سفينة الثوري عن يحيى بن
سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب عن ابي اسود بن قيس بن كلاب بن مرثد بن
ويرجع به علي بن عمر بن ابي اسود بن قيس بن كلاب بن مرثد بن
على وجه الاختصاص والحصر ومن اعادها ولد الحكم قاضي اسلام حقا الذي
يضر المثل بعلمه ودينه وحكمه شريح والعميد الزرقاني عن عمر بن ابي
عن ابن سيرين بن خاتم بن ابي اسود بن قيس بن كلاب بن مرثد بن
فما روى في امراءه عميا ما شريح قال انك لو اتيته رجلا احسن الناس
وقوله انك اذا زدت لسر الكعب كيف يصير ان كان عيبا لست به المرأة فلان من الرد
به وقال الزهري يرد النكاح من هذه الاعضاء او من اقلها والصحابة والسلف
انهم لم يخصوا الرد بعيب دون عيب رواية روي عن عمر بن الخطاب عن
الاربعة الجنز والجذام والبرص والدا في الفرج وهذه الرواية لا يعلم لها اسناد الاثر من
اصبح عن ابن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب عن ابي اسود بن قيس بن كلاب بن مرثد بن
ذكره سفينة عن عمر بن الخطاب عن ابي اسود بن قيس بن كلاب بن مرثد بن
او شرط الحمايات شوه او شرطها شابه حديثا السني فانت عجزوا شوه
او شرطها ايضا فانت سودا وبكر اقبانت ثيبا فله الفسخ في الدخول فان كان
قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده فلها المهر وهو غرم على وليها ان كان غره وان كان
على الفار سقط مهرها او رجع عليها فان كانت قبضته ونصر على هذا احد
احد روى عن ابي اسود بن قيس بن كلاب بن مرثد بن قيس بن كلاب بن مرثد بن
والاصحاب لا اشترط فيه صفة فبان خلافها فلا خيار لها الا في شرط الحرة اذا

عبد الله الخيار وفوت شرط الفسخ اذا بان خلافه فوجهان والذي يقتضيه مذهبه
وقواعده انه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها بل اثبات الخيار لها اذا فاق ما اشترطته او
لانها لا تنكح من الفارق بالطلاق فاذا بان الفسخ مع تمكنه من الفراق بغيره فلا يجوز
لها الفسخ مع عدم تمكنه او لو بانها انفسها اطهر الزوج واصناعه دينية
لا تشينه كدينه ولا يضره وانما تمنع ما استكفها ولدتها به فاذا شرطها
جميلا صحيحا فبان شيئا مشوها اعني كسر شر او اسود فكيف تلزم به وتمنع
من الفسخ هذا في غاية الامتناع والتناقص والبعد عن القياس وقواعد الشرع وبالله
التوفيق وكيف يمكن احد الزوجين من الفسخ بقدر العدم من البرص ولا يمكن
منه بالجرم المستحق المستمكن وهو اشد اعذا من ذلك البرص البسيط وكذا للعيوب
من انواع الداء العضال او اذا كان الذي صلى الله عليه وسلم حرما على البايع كمن عيبه
حرما على من علمه ان يكتفه من المشتري فكيف بالعيوب والنكاح وقد قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا فاطمة بنت قيس حين استشارته في نكاح معوية وابي الجهم اما معوية
فصعلوك اما لاله واما ابوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه فعلم ان بيان العيب في النكاح
او لو وجب فكيف يلو كناية وتدليسة والغش الحرام بسبب الزورمه وجعل في
العيب غلا لا زما في عتق صاحبه مع شدة نفرة عنه واسيما مع شرط السلامة
منه وشرط خلافه هذا مما يعلم يقيناً ان تصرفات الشريعة وقواعدها وحكمها
بما هو والله اعلم وقد صلب محمد بن حزم الوان الزوج اذا اشترط السلامة من العيوب
فوجد اي عيب كان النكاح باطلا من اصله غير منعقد ولا خيار فيه ولا جازة ولا نفقة
ولم ير ان قال ان الذي دخلت عليه غير النكاح تزوج ان السلامة غير المعينة بلا شك فادام
يتزوجها فلا زوجية بينهما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في خدمة المولى زوجها
فصل في الرحيب في الواضحة حكم النبي صلى الله عليه وسلم على من اراد ان يزوج
زوجه فاطمة حين اشترك اليها لخدمة فحكم على فاطمة بالخدمة الباطنة لخدمة البيت
وحكم على علي بالخدمة الظاهرة من الرحيب والخدمة الباطنة العجز والطبخ والنشر
وكسر البيت واستقالاتها وعمال البيت كله وهو الصحيح ان فاطمة است التي صلى الله
عليه وسلم اقبلوا اليوم من الرحيب وتسالة خادم ما لم تجده فذكرت ذلك عائشة فلما جالس
ما تلو في يديها

صلى الله عليه وآله والخبرته ما اعلم فجانا وقد اخذنا صاحبنا فذهبا نقوم فقال كان
فما فقد بيننا حتى وجدت بر قدمة علي بن ابي طالب فقال الادراك على خير كما ما سألنا
اذا اخذنا ماضا جعلا فمسيحا لانا وتلا تيز وكبر اربعاً ولا يسر وهو خير كما من خاد
والعلم ما تركها بعد قيل واليه صغير قال واليه صغير وصح عن اسمائها قال تركت
اخدم الزبير خدما البيت كله وكان له فرس وكنت لموسى كفت حسله واقوم
وصح عنها انها كانت تعلم فرسه وتستعملها في تحريك الدلو وتحمي وتنفذ النوى
على راسها من ارضه على ثلث فرسخ فاختلعت اليها في ذلك الوقت طائفة من السلف
والخلف خدمتها في مصالح البيت وقال بر تور عليها ان تخدم زوجها في كل شيء وضعت
طائفة وجوب خدمتها عليها في شيء ومن ذلك الشافعي وابو حنيفة واهل البيت
والواحد عقد النكاح انما اقتضى الاستمتاع والاستخدام ويدل المتألف قالوا الاحاديث
الذكورية انما تدل على التطوع ومكارم الاخلاق في الوجوب منها واجتنب من اوجب الخدم
بان هذا هو المعروف عند مخاطبتهم الله تعالى بكلامه واما تركه المراه وخدمته الزوج
وكنته وطبخه وعجنه وغسيله وفرشه وقيامه بخدمته البيت فمن المنكر والله
عالي يقول لمن مثل الذي عليه من المعروف وقال الرجال قوامون على النساء واذا الخدم
المراه بل يور هو الخادم لها فهي قوامه عليها وايضا فان المهر في مقابلته البضع وكل من
الزوجه يرضى وطهره من صاحبه فانما اوجب الله تعالى نفقتها وكسوتها ومسكنها
في مقابلته انتفاعه والاستمتاع بها وخدمتها وما جزته عادة الارواح وايضا فان
العقود المطلقة انما تنزل على العرف والعرف خدمة المراه وقيامها بمصالح البيت
الداخله وقولهم ان خدمه فاطمة واسمها كانت تبرعاً واحساناً يورده ان فاطمة
كانت تستكفي ما يلزم من الخدمة فلم يقال لخدمه عليها وانما هي عليها وهو صلى
عليه وآله لا يحار في الحكم احداً ولا راي اسما والعلف على راسها والزبير معه لم يقل
له لخدمه لعلها واراد ان يظلم لها بل اقره على استخدامها واقرب ساير اصحابه
على استخدام ازواجهم مع علمه بان هذه الكارهه والراضيه هذا امر لا ريب فيه
ولا يصح التفرق بين شريفة ودنية وفقيره وغنية هذه اشرف نساء العالمين
كانت تخدم زوجها وجاته صلى الله عليه وآله وتشتكو اليه الخدمه فلم يشكها وقد سمي

النبي

صلى الله عليه وآله في الحديث الصحيح المراه عانيه مع التقوا الله في النسا فانهم عوان خدم
والعاني الاسير ومرتبه الاسير خدمة من هو تحت يده ولا ريب ان النكاح نوع في
كما قال بعض السلف النكاح رفق ليس نظر احدكم عند من يرق كبريته ولا تحم على المصنف
الراجح من المذهبين والافوى من الدليلين والله اعلم **حكم رسول الله صلى الله عليه وآله**
ببر الزوجه حين يقع الشقاق بينهما روي ابو داود في سننه من حديث عائشة ان ام حبيب
بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شماس ففسد بها وكسر بعض ما كانت السرى صلى الله
عليه وآله بعد الصبح ودعي ثابتهما فخذ بعض ما لها فارقها قال ويصلح ذلك رسول الله
ما نفع قال في اصدقتها حديثين وهما بيد ما قال السرى صلى الله عليه وآله ولم خذها فارقها
ففعلا وقد حكم بهالي بن الزوجه حين يقع الشقاق بينهما بقوله وان خفتم شقاق بينهما فامشوا
حكم من اهلها وخدم من اهلها ان يريد الاصلح ايوفا الله بينهما ان الله كان عليهما حكماً وقد
اختلف السلف في الحكمين هل هما حاكمان او وكيلان على قولين احدهما انها وكيلان وهذا
مول ابو حنيفة والشافعي في قول واحد في رواية والثاني حاكمان وهذا قول ابو الوفاء
في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر وهذا هو الصحيح والعجب كل العجب من
يقولها وكيلان لا حكام والله تعالى قد نصبها محكمين وجعل نصيبها الرخي الزوجه
ولو كانا وكيلين لكانا لسعد وكيلاً من اهلها ولسعد وكيلاً من اهلها وايضا فلو كانا وكيلين
لم يختصا بان يكونا من اهلها وايضا فانه جعل الحكم اليها مع ان يريد الاصلح ايوفا الله
بينهما والوكيلان لا يرادهما انما يتصرفان في رادته من حليهما وايضا فلو كانا وكيلين
لفه القرائن ولا في لسان الشارع ولا في العرف العام ولا في القارن وايضا فالحكم من الوكيل
الحكم والارام وليس للوكيل سيرة ولا وايضا فان الحكم يبلغ من حاكم لانه صفة مسبة
بالاسم الفاعل لا على الشيوت ولا خلا في بيناها العرسية في ذلك الا ان اسم الحاكم لا يصدق
على الوكيل المحض فكيف يمكنه ان يبلغ منه وايضا فانه مع الحاطب في لغير الزوجه وكيف
يصلح ان يوكل من الرجال والمرام غير ما وهذا يخرج التقدير لانه هكذا وان خفتم شقاق
فروهما ان يوكلوا وكيلين وكيلاً من اهلها وكيلاً من اهلها لو علم بعد لفظ الآية ومقتضاها
عنه التدبير وانما لا تدل عليه بوجه باهر فالله على خلافه وهذا الحد لله واضح ومثبت
عمار بن عمار بن عباس ومعه حاكمين من علي بن ابي طالب وامراته فاطمة بنت عتبة

يلج

والخلف
المدين

الحاكم
الحاكم

اربعه فقيها ان رايتم ان تفرقا فمما وصح عن علي بن ابي طالب انه قال الحكمين
الزوجين عليهما ان رايتم ان تفرقا فمما وصح عن علي بن ابي طالب انه قال الحكمين
وعلي بن عباس ومعه حجة الحكم الى الحكمين ولا يعرف لهم في الصحابة مخالفه وانما
يعرف الخلاف في التابعين فمن بعدهم والله اعلم واذا قلنا انها وكيلان فهل يجوز
على وكيل الزوج والفرقة بعوض وغيره وتوكيل الزوجه في يد العوض او يجبر
على رايته فان قلنا يجبر ان فلم يرد لاجل الحاكم دلالة الحكمين بغير رضى الزوج
وان قلنا انها حكران لم يحتج الى رضى الزوجين وعلى هذا النزاع ينسب ما لو غاب الزوج
او احدهما فان قلنا انها وكيلان لم يقطع نظر الحكمين وان قيل حكران انقطع نظرها
لعدم الحكم على الغايب وقيل ينسب نظرها على القولين لانها يتصرفان بحفظها
لاناظرين وان جز الزوجان انقطع نظر الحكمين ان قيل انها وكيلان لانها فرع للوكيلين
ينقطع اتصالها منصوبان عنها مكانها وكيلان ولا ريب انها حكران في شايبة الوكالة
وكيلان منصوبان للحكم فمن العلم من حج جانب الحكم ومنهم من حج جانب الوكالة ومنهم
من احتج بالامر من الله اعلم **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلع** في صحيح البخاري عن
ابن عباس ان امراة ثابت بن قيس بن شماس اتت النبي صلى الله عليه وسلم فاعطت رسول الله
ثابت بن قيس ما اعطيت عليه في خلو ولا دين ولا كراهة ولا كفر ولا اسلام فقال رسول الله صلى
عليه وسلم تردين عليه حديقته قالت نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة
وطلقها تطليقة وفي السنن النسائي عن الربيع بنت معوذ بن ثابت بن قيس بن شماس
فرض امراة فاكسر يدها وهي جميلة بنت عبد الله بن ابي قحافة اخوها يشنكية الي
رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل اليه فقال ادي لها عليك واخل سبيلها فان نعم فم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تشر بصر حبيضة واحدة وتاخو باهلها وفي سنن ابوداود
عن ابن عباس ان امراة ثابت بن قيس بن شماس اختلفت من زوجها فامر بها النبي صلى
عليه وسلم وان تعقد حبيضة وفي سنن الدارقطني هذه القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
عليه حديضة التي اعطاك قالت نعم فاخذها له واخل سبيلها فلما بلغ ذلك ابنه بن قيس فاق
قبلت فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني اسناده صحيح فتمت هذه
عدها حواما جواز الخلع كاد عليه القرائن قال معالي الحكمين لا يخلو ولا ينفق ولا ينفق

اللقضاء
والنشئة

شيا لا ان يخاف ان يقع احد ود الله فان ختمت اقل يقيم احد ود الله ولا جناح عليها
فيما اقتدت به ومنع الخلع طائفة شاذة من الناس وقد اختلفت في الاجماع والاية
دليا على جواز مطلقا اذ الساطان وغيره ومنعه طائفة بدو زانية ولا يخلو
والحمد لله وعلى خلافه وفي الاية دليل السينونة به لانه تعالى سماه مديبة ولو
كان جعيا كما قاله بعض الناس لم يخص الامراة لاقتداء من الزوج بما بدلت له ودل
قوله تعالى ولا جناح عليها فيما اقتدت به على جوازها بما قل وكثر وان اخذ منها اكثر
ما اعطاها وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن محمد بن عقيل ان الربيع
بن معمر بن عوف احدثتة انها اختلفت من زوجها بشي تملكه فخصم في ذلك
عثمان بن عفان فاجازه وامره ان ياخذ عقاصر اسها فادونه وذكر ايضا عن ابن جريج
عن موسى بن عقبة عن نافع بن عمر جاتته مولاة لامراة اختلفت من زوجها
في ثوب لها ورفعت الى عمر بن الخطاب امراه فتشترى علي زوجها فاعطاهما ولو
فرطها ذكره حماد بن سلمة عن ايوب بن كثير بن ابي كثير عنه وذكر عبد الرزاق عن
معمر بن ابيث عن الحكم بن عتيبة عن علي بن ابي طالب ان اخذ منها فوق ما اعطاها وقال
طوس بن حجل انه ان ياخذ منها الثرما اعطاها وقال يميز من مهران من اخذ منها اكثر
ما اعطاها لم يسرح باحسان في الاوراع كاتنك لقضاء لا يميز ان ياخذ منها
سالا ما ساق اليها والامر جوزه واحتجوا بنظر القرائن وانما الصحابة والذين
منعوا احتجوا بحديث ابي الزبير ان ثابت بن قيس بن شماس لا اراد خلع امراته
قال النبي صلى الله عليه وسلم ولم تردين عليه حديقته قالت نعم فقال النبي صلى
الله عليه وسلم اما الزيادة فلا قال الدارقطني سمعه ابو الربيع من غير واحد واسناده
صحيح والواو الاثار عن الصحابة مختلفة فمنهم من روي عنه تحريم الزيادة ومنهم من
روي عنه اباحتها ومنهم من روي عنه كراهتها كما روي وبيع عن ابي حنيفة عن طار
ابن عمر ان الهذلي عن ابيه عن علي انه كره ان ياخذ منها الثرما اعطاها والامام احمد
اخذ بهذا القول ونص على الكراهة وامر بمل من اصحابه حرم الزيادة وقال ابو حنيفة لا يخلو
ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلو ولا ينفق ولا ينفق
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحي واجب فراقه قال فتورد بن السعد حديقته التي اصدقها النبي صلى الله عليه وسلم

على خلعها

له ان

وربما من ما لا مال فلا ولكن الحديقة قالت نعم معصية يدلل على الزوج وهذا وان
كان من سلاحيك في الزبير مقولة وقد روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
الخلع فدية دليل على ان فيه معنى المعاصرة ولهذا العتق فيه رضى الزوجين فاذا
تقابل الخلع ورد عليهما ما اخذ منها وان تجعها في العدة فهذا المأد لك منعة الامة لا ربه
وغيرهم وقالوا قد بان منه بنفس الخلع وذكره الرزاق عن معمر بن عتابة عن معمر بن
ابن السائب انه قال اختلعه ان شأنا من ارجعها فابرد وعليها ما اخذ منها في العدة وليس
على رجعتها ما لم يجرى بقولها لاقاها وكان الحسن بن علي بن ابي حمزة
خطبه وهو لسعد بن السيب والزهرى روجه دقيق من الفقه لطيف لما اخذت له
مواعيد العدة واصوله بالقبول ولا تارة فيه غير ان العمل على خلافه فان المرأة ما دامت
في العدة فهي في حبسه ولحقها من طلاقه المنجز عند طائفة من العلماء اذا اتفقا على عقد
الخلع وتراجعا الى ما كانا عليه بتراضيهم لم يمنع قواعد السمع ولا وهذا الخلاق بعد
العقد فانها قد صارت من اجنبية محضة وهو مخاطب من الخطاب ويدل على هذا انه
ان تزوجها في عدتها من غير غيره **فصل** في امره صلى الله عليه وسلم في الاختلعه
ان تعتد بحيضه واحده دليل على حكمه في العدة لا يجب عليها ثلاث حيض بل يكفيها حيضة
وهذا لانها صرحت في السنة وهو مدعي ميراث المومنين عن ابن عباس وعبد الله بن عمر
ابن الخطاب والربيع بن معمر وعمر بن الخطاب والصحابه لا يعرفون خلافهم
رواه الليث بن سعد عن نافع بن مولى امر عمر انه سمع ربيع بن معمر بن عوف بن
عبد الله بن عمر بن الخطاب عن علي بن عثمان بن عفان في اجمعها الى عثمان بن عفان
قال ان ابنه معمر اختلعت من زوجها اليوم اقتنق معا عثمان لتتقوا ولا ميراث
بينهما ولا عده عليهما الا انها لا تنكح حتى تحيض حيضه خشية ان يكونها قبل ما عده الله
ابن عمر بن عثمان حينئذ روي هذا الحديث بسحق من راهويه والامام احمد في روايه
عن اخوتها شيخ الاسلام ابي تيمية قال من نظر هذا القول وهو مقتضى قواعد
الشريعة فان العدة انما جعلت ثلاث حيض ليطول زمن العدة فيتردى الزوج ويتمكن
من الرجعة في مدة العدة فاذا لم يتر رجعة فمقصود براه رجعتها من الحمل والدر
بلوقية حيضه كما استمر اقولوا لا يسع هذا علينا المطلقة ثلاثا فانها بالطلاق

في

ما لا يحل الا من سألها

حكم العدة فيه واحدا بايثا ورجعيه معا والواحد دليل على ان الخلع فسخ وليس بطلاق
وهو مدعي من عمار وعمر بن الخطاب والربيع وعمر بن الخطاب ولا يصح عن صحابي انه طلاق السنة
انه طلاق السنة فروي عن الامام احمد عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن عمر بن الخطاب
عن ابن عباس انه قال الخلع تفريق وليس بطلاق وذكره الرزاق عن سفيان عن عمر بن
عطاء بن سريان عن ابي ابراهيم عن سعد بن صالح عن رجل طلق امراته تطليقتين ثم اختلعت منه ابنتهما
قال الربيع بن رعم ذكر الله الطلاق في الآية واخرها والخلع من ذلك فان قيل كيف يقول
انه انما الفلن ذكرتم من الصحابة وقد روي جابر بن سالم عن هشام بن عمر عن عمار
عن جهمان ان ام بلده الاسلية كانت تحت عبد الله بن اسيد واختلعت منه قدما فانها
الى عثمان بن عفان فاجاز ذلك وقال هو واحد الا ان يكون سميت شيئا فهو على ما سمي وذكر
ابن ابي شيبة اسع على فاشم عن ابن ابي ليلى عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم النخعي عن علقمة
عن ابن مسعود قال لا يكون طلاقه باينه الا في فدية او ايلاد وروي عن ابن ابي طالب وهو لا يملكه
من اجل الصحابة بل لا يصح هذا عن واحد منهم اما عثمان بن عفان فطلق فيه الامام احمد والبيهقي
وغيرهما قال شيخنا وكيف يصح عن عمار وهو لا يرى فيه عده وانما يروي الاستبرأ
فيه بحيضه لمكان عده طلاقا لا رجعيه العدة وارجعها الراوي لهذه القصة
عن عثمان بن عفان بالشر من انه مولى الاسلامي واما عثمان بن عفان فطلق فيه الامام احمد والبيهقي
رواه من طريقين عن علي بن عثمان بن عفان عن ابي طالب عن ابي محمد بن حزم
ان ابن محفوظ ان يدعي ان المطلقة في الخلع تقع باينه لان الخلع يكون طلاقا بايثا وبين
الامر من فرق ظاهر والذي يدل على انه ليس بطلاق ان الله تعالى رتب على الطلاق بعد
الاقول الذي لم يستوف عده ثلاثة احوال كلها منتفية عن الخلع احدها ان الزوج
اقبل الرجعة فيه الثاني انه محسوب من الملائك فلا يحل استيفاء العدة الا بعد زوج
واصابه بالثلاث العدة فيه ثلاثة قرو و قد ثبت بالنص والاجماع انه لا رجعة والخلع
وثبت بالسنة واقول الصحابة ان العدة فيه حيضه واحدة وثبت بالنص جوازه بعد
طليقتين ووقوع بالثلاثة بعده وهذا ظاهر جدا في كونه ليس بطلاق فانه تعالى قال الطلاق مرتان
ما سأل عن روف او تسريح باحسان ولا يحل الكفر تاخذوا مما انتم من شيئا الا ان يخافوا ان لا يقيموا
حد و الله فان خفتم ان لا يقيموا حد و الله ولا جناح عليكم فيها فانتدبوه وهذا وان لم يختص

ما لا يحل الا من سألها
الطلاق تطليقتين وعمر بن الخطاب والواحد دليل على ان الخلع فسخ وليس بطلاق
الحيض من سألها

بالسابق او يتناوله وغيره ثم قال فان طلقها فلا تحال من بعد وهذا يتناول من طلق بعد
فديه وطلقتين قطعاً لانها المذكورة فلا بد من دخولها تحت اللفظ وهذا فهم ترمي
القرآن الذي دعاه رسول الله صلى الله عليه وآله ان يعلم الله تعالى ان يتركها وهو دعوه مستجاب
بلا شك واذا كانت احكام الفديه غير احكام الطلاق ادعى انهما من غير جنس وهذا
مقتضى النص والقياس واقتوال الصحابة من نظر الى حقايق العقود ومقاصدها دون الفاظها
بعد الخلع فسيجى اباي لفظ كان حتى يلفظ الطلاق وهذا أحد الوجهين لصحاح احكام وهو
اختيار شيخنا فان هذا ظاهر كلام احمد وكام ان عياض واصحابه ما ابرز من خبر في
عمره وورثته انه سهر عكرمه مولد ابنه عياض بن معاوية اما اجازة اما ان ليس بطلاق قال
عبد الله بن احمد رايته كان يدعي قول ابن عباس بن عمر وعطاء بن سمر عن ابن عباس
الخلع تفريق وليس بطلاق وقال ابن جرير عن ابن عباس بن عمر وعطاء بن سمر عن ابن عباس
بينه او من اعتبر الالفاظ وقف معهما عن احكام العقود وجعله بلفظ الطلاق اطلاقاً
وقوله الفقه واصوله تشهد ان الداعي في العقود حقايقها ومعانيها لا صورها والالفاظ
وبالله التوفيق وما يدعيه هذا ان النبي صلى الله عليه وآله امر ثابت بن قيس بن طلق امراته
في الخلع تطليقه ومع هذا امرها ان تعتد بحضه وهذا صريح في انه فسخ ولو وقع
بلفظ الطلاق وايضا فانه تعالى علق عليه احكام الفديه ومعلوم ان الفديه لا تختص بلفظ
ولم يعبر الله تعالى لها لفظاً معيناً وطلاق الفدا اطلاق معين مقيد ولا يدخل تحت
احكام الطلاق المطلق كما لم يدخل تحتها في ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاث قروء
بالسنة الثابتة والله التوفيق ذكر احكام رسول الله صلى الله عليه وآله في الطلاق
ذكر حكمه صلى الله عليه وآله في طلاق الهازن رايه العقول والمكره والتطليق في نفسه في
السهر من حديث يهره ولا بد من جد وهن له من حد النكاح والطلاق والرجعة
وفيها عنه من حديث عائشة ان الله وضع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا
عليه وفيها عنه صلى الله عليه وآله في طلاق وعلاق وصريحه قال للمقر بالثواب الجنون وسأ
انه امر ان يستنكه ودل البخاري وصحيحه عن علي انه قال لعمر لم تعلم ان القلم رفع عن ثلاث
عن ثلاث عن الجنون حتى يفوت عن الصبي حتى يختم وعن النائم حتى يستيقظ والصحيح
عنه صلى الله عليه وآله ان استنجا وراى متي حدثت به نفسها ما لم تكلم او تعمله فقصمت

كأنه فدية

له

ان

يدرك

هذه السنن انما لم ينطق به اللسان من طلاق او عتاق او غيرها ونحوه ولا يعبر ولا يعفو
غير لازم بالنية والقصد وهذا قول الجمهور وفي المسألة قولان اخر ان احدهما التوقف
فيهما العقد الرزاق عن معمر بن سيار بن سيار عن عمن طلق في نفسه ما لا يسرق
علم الله ما في نفسه والى هذا قولنا لا اقوالها شيئا والثاني وقوعه اذا جزم عليه وهذا
وليها شبهة عن الروي عن النبي صلى الله عليه وآله في حجة هذا القول ان الاعمال بالنيات قوله
صلى الله عليه وآله وان من كفر في نفسه فهو كافر وقوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم
او تخفوه بحاسبهكم به الله وان المصير على المعصية فاستقمواخذ وان لم تفعلها
وان اعمال القلوب في الثواب والعقاب كاعمال الجوارح ولهذا يثبت على المحرم والبعض
والولاه والمعاداة في الله وعلى التوكل والرضا والعزم على الطاعة ويعاقب على الكبر والعبد
والعجب والشكر والرياء وظن السوء بالبر والاحبة في سبي من هذا على وقوع الطلاق والعتاق
بمجرد النية من غير تلفظ اما حديث الاعمال بالنيات فهو حجة عليهم لانه اخبر فيه
ان العمل مع النية هو ما تعتبر النية وحدها واما من اعتقد الكفر بقلبه او شاف هذا
كافر لزموا الايمان الذي هو عهد القلب مع الاقرار واذا زال العقد الجازم كان نفس
رواله كقوله لا يمان امر وجودي ثابت فام بالقلب فالمرمى بالقلب حصل ضده
وهو الكفر وهذا كالعالم والجهل اذا فقد العالم حصل الجهل ولد الكفر نقضين في الاحكام
خلفه الاخر واما الآية فليس فيها ان المحاسب بما يخفيه العبد الزام بما حرمه في
الشرع وانما فيها محاسبه بما يبديه او يخفيه ثم هو مغفور له او معدب بغير هذا
مقتوع الطلاق بالنية واما ان المصير على المعصية فاستقمواخذ وهذا انما هو صريح في المعصية
م امر عليها ففعلت عمل اتصاله العزم على معاودته فهذا هو المضر واما من عزم على المعصية
ولم يعملها فهو من امر بامان يلتب عليه واما ان يكتب له حسنة اذا فر كها الله تعالى
واما الثواب والعقاب على اعمال القلوب فحق والقرآن والسنة ملوانه ولكن وقوع
الطلاق والعتاق بالنية من غير تلفظ امر خارج عن الثواب والعقاب ولا يلزم من
الامر برفا يعاقب عليه من اعمال القلوب هو معاصي قلبية يستحق العقوبة عليها
بما يستحقه على المعاصي البدنية اذ هي منافية لعبودية القلب فان الكبر والعجب
والرياء وظن السوء محرمات على القلب وهي امور اختيارية يمكن اجتنابها فيستحق العقوبة

على فعلها وهي اسم المعاني مسمياتها قايمة بالقلب والطلاق والعناق قاسما المسمى تايين
باللسان وما ناب عنه من اشارة او كناية وليا المسمى لما في القلب مجرأ عن النطق وتضمنت
ان الحلف اذا هنر بالطلاق والنكاح او الرجعة لزومه ما هنر به فذلك على ان كلام الهان
معتبر وان لم يعتبر كلام النائم والناسي وزايل العقل والمكره والفرق بينهما ان الهان اقصد
للفظ غير مريد بحكمة وذلك ليس اليه فانما الى المولى لا سبب وامان ترتب سبباتها ولو كان
فهو الى الشارع قصد الحلف ولم يقصد العبرة بقصد السبب اختيارا في
حال عقله وتكليفه فاذا قصد رتب لشارع عليه حكمه جذبه او هنر او هنر
بخلاف النائم والمبرسم والمجنون والسكران وزايل العقل فانهم ليس لهم قصد صحيح
وليسوا بكافين فالفاظهم لغوي منزله الفاظ الطفل الذي لا يعقل معناها ولا يقصد وسر
المسألة الفرق بين من قصد اللفظ وهو عا لربه ولم يرد حكمه وبين من لم يقصد
اللفظ ولم يعلم معناه والمراتب التي اعتبرها الشارع اربعة احدها ان يقصد الحكم
يتلفظ به الثانية ان يقصد اللفظ وحكمه الثالثة ان لا يقصد اللفظ دون حكمه الرابعة
ان يقصد اللفظ والحكم فالاوليان لغويان الاخرتان معتبرتان هذا الذي استفيد من مجموع
نصوصه واحكامه وعلى هذا فكلام المكره كله لغوي عبرة به وقد دد القرآن على ان
من اكره على التكلم بكلمة الكفر لا يكفر ومن اكره على الاسلام لا يصير مسلما وادلت السنة
على ان الله تعالى تجاوز عن المكره فلم يواخذه بما اكره عليه وهذا يرا ديه كلامه قطعاً
ولما اتقاه ففيها تفصيل فيما ابي منها بالاكره فهو متجاوز عنه فلا كراهة في نهار
ريضان والعمل في الصلاة وليس المخطئ في الاحرام ونحو ذلك ولا يباح بالاكره
فهو مواخذه كقتل المعصوم والافعال وما اختلف فيه كشراب الخمر والزنا
والسرقة فهل يحده او لا لا اختلاف هل يباح ذلك بالاكره او لا فمن لم يحده
حده به ومن اباحه بالاكره لم يحده وفيه قولان للعلماء وهما روايتان عن احمد والفرق
بين الاقوال والافعال والاكره ان لا يفعلوا ففعلت لم ترتفع مفسدتها معها بخلاف
الاقوال فانها يكره الغاؤها وجعلها بمنزلة اقوال النائم والمجنون فمفسده الفعل
الذي يباح بالاكره ثابتة بخلاف مفسده القوال فانها انما تثبت اذا كان قابلاً
به محتاراً له وقد روي وكيع عن ابن ابي ليلى عن الحكم بن عيسى عن خمثة عن عبد الرحمن

ما قال امرأه لزوجها سمن فسماها الطيبة فعالت ما قلت شيئا فانها ما اسميك به
فالت سمن خليه طالق فان انت خليه طالق فانت عمر من الخطاب فعالت ان زوجي
طالقني فجاز زوجها فقصر عليها لقصة فاجع عمر راسها وخالخذه لزوجها بيد
واجمع راسها فهذا الحكم من امر المؤمنين بعدم الوقوع لما لم يقصد الزوج اللفظ
الذي يقع به الطلاق بل قصد لفظ لا يريد به الطلاق وهو كقولها لا والله وعلامه انها
حسرت ان رادها لست بفاجرة او بالامرأة انت مسرحة او مسرحة ومراة مسرحة
الشعر ونحو ذلك فهذا لا يقع عتقه ولا طلاقه بينه وبين الله تعالى وان قامت قرينه
او تصادقوا في الحكم لم يقع به فان صل فهذا من اى لا قسام فانكم جعلتم المراتب اربعة معلوم
ان هذا ليس بكم ولا زاييل العقل ولا هان ولا قاصد لحكم اللفظ قيل هذا متكلم باللفظ
مريد به احد معنييه فلزومه حكم ما اراده بلفظه دون ما لم يرد فلا يلزم كماله
يرده باللفظ اذا كان صالحا لما اراده وقد استخلف السري كانه لما طلق امرأته البتة فقال
ما اردت قال واحد ما لا الله ما لا الله ما هو ما اردت فقبل منه في اللفظ المحتال وقد
ما لا اذا ما لا انت طالق البتة وهو يريد ان يحلف على شيء يبدله فترك اليمين فليست
طالقا لانه لم يريد ان يطلقها وبهذا افتى الشيخ بسعد والامام احمد حتى ان الامام احمد
في رواية عنه يقبل منه ذلك في الحكم وهذه المسألة لها ثلاث صور احدها ان يرجع
عن يمينه وان لم يكن السحر مراده فهذا لا يطلو عليه في الحال ولا يلون خلفا الثانية
ان يلون مقصوده اليمين التخييز وموالت طالق ومقصوده ان كلت زيد الثالثة
ان يلون مقصوده اليمين من اولا كلامه ثم يرجع عن اليمين في اثنا الكلام ويجعل
الطلاق منجزا فهذا لا يقع به لانه لم ينويه الاتباع وانما نوي به التعليق فكان قاصرا
عن وقوع المنجز فاذا نوي التخييز بعد ذلك لم يلز قدا في التخييز بغير النية المنجزة
وهذا قول اصحاب احمد وقال تعالى لا يواخذكم الله باللغو فاما انكم وان لم يواخذكم بما
كسبت قلوبكم واللغو نوعان احدهما ان يحلف على الشيء بظنه لا حلف عليه فثبت
بملافة والتاوي ان يجري اليمين على لسانه من غير قصد للحلف فلا والله ويلو والله
واثنا كلامه وكلامها رفع الله الواخذه به لعدم قصد الحلف الر عقد اليمين وحقيقتهما
وهذا تشريع منه تعالى لعماده ان يكونوا على الاقوال التي لم يقصد التكلم بها

لاحكام

حقايقها ومعانيها وهذا غير الهازل حقيقة وحكما وقد افق الصحا به بعدم
وقوع طلاق المكره واقواره فصيح عن عمر انه قال ليس الرجل يمين على نفسه
اذا او حخته او ضربته او وثقته وصح عنه ان رجلا قد كذب في شئ من شئ
فانك مراته فعالت لا قطع من الجبل او تطلقه فتا شذها الله فانت فطلقها فاني
عمر فذكر ذلك له فقال له ارجع الى امرائك فان هذا ليس بطلاق وكان على الجيز
طلاق المكره وانما يتبعه عرج سالت عن عمر واما الزبير عن طلاق المكره فقال لا يجز
ليس بشئ فان قبل فما تصنعون بما رواه العار من حمله عن صفوان عن عمر الاصم
عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ان رجلا جلس لامرته على صدره
وجعلت السدر على حلقه وقال له طلقني او لا ففكنا شذها الله فانت فطلقها
ثلاثا فذكر ذلك للبي صلى الله عليه وآله فابى فقال له في الطلاق رواه سعيد بن منصور
في سننه وروى عطاء بن عجلان عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله قال
كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه المفلوج على عقله وروى سعيد بن منصور انما فرج
ابن فضاله عن عمار بن محمد عن ابي العباس عن ابي ابي مرثد عن ابي سفيان عن
علي بن ابي طالب عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
ابن الخطاب فامضى طلاقها وقال علي كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه قبل ما خبر
الغاز بن حمله فقيه ثلاث علل احدها ضعف صفوان عن عمر والثانية لغير
الغاز بن حمله والثالثة لغير بقية الراوي عنه ومثل هذا لا يحج به والابن
محمد بن حزم وهذا في خبر وعابه السقوط واما حديث عمار بن ابي ابي الطلاق
جائز فهو من رواية عطاء بن عجلان وضعفه مشهور وقد روي الكشي في الاستيعاب
وهذا الخبر في خبر من لا رواه ابا ابي مرثد عن عمر والصحيح عنه خلافه كما تقدم وانما
معاصره العاصري لعمر وخرج من فضاله فيه ضعف واما اثر علي بن ابي ربه
عنه الناس انه كان لا يجيز طلاق المكره وروى عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة
عن حميد عن الحسن بن علي بن ابي طالب كان لا يجيز طلاق المكره فان صح عنه ما ذكره
وهو عام مخصوص بهذا **فصل** واما طلاق السكران فقالنا في كتابنا الذي
اضواء التفرع في الصلاة وانتم سحاري حتى تعلموا ما تقولون فمحل على قول السلف

بوجوب ايقاع الطلاق غير سكر مكرها او جاهلا بانها خمر والمجنون يكره المبرم والابن
م يقاتلها ثبت لكم ان طلاق السكران سبب حتى يبرط الحكم به وهذا النزاع الذي
دللا واما المأخذ الرابع وهو ان الله سبحانه جعلوه بالصالح في قوله لا يشرب
سكر واذا سكر مدى فهو خير لصحة البتة قال ابو محمد بن حزم وهو خير مكره
قد نزل الله على رسوله صلى الله عليه وآله من المأخذ ما يدعي على بطلانه فان
فيه الحد على من هذا والهادي لا حد عليه واما المأخذ الخامس وهو حديثه
في قوله في الطلاق فخير لصح ولو صح لوجب حكمة على طلاق مكره يعقل دون
نحو يعقل ولهذا لم يدخل فيه طلاق المجنون والمبرم والصبي واما المأخذ السادس
وهو خبر كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه فمثله سئل ابي بصير ولو صح لكان في الحلف
وجواب الثاني ان السكران الذي يعقل اما معتوه واما لمعتوه وقد ادعت طائفة
انه معتوه وقالوا المعتوه في اللغة الذي لا عقل له ولا يدري ما يتكلم به واما المأخذ
السابع وهو ان الصحابة او تفوا عليه الطلاق والصحابة في شئ من شئ لا يصح
عن عثمان ما حكاه عنه واما اثر ابي اسحق عن ابي بصير عنه لانه من طريقين في احدهما
الحجاج بن اريطاه والثانية ابراهيم بن يحيى واما ابن عمر ومعه في هذا اعمان
ابن عمار **فصل** واما طلاق الغلق فقد قال الامام احمد في رواية حنبل وحديث
عائشة سمعت النبي صلى الله عليه وآله ولم يقول طلاق ولا غلق في غلق يعني الغضب
فاحد حواه عنه الخلا او يوكرو في الشافعي وراي المسافر في هذا تفسير احمد
قال ابو داود في سننه اظنه الغضب وترجم عليه باب الطلاق على غلط وفسره
ابو عبيد وغيره بانه الاكراه وفسره غيرهما المجنون وقيل هو من غير ايقاع الطلاق
الملا في نفعه واحده فيقول عليه الطلاق حتى لا يبرئ منه شئ كقول الرضا بن حياه
ابو عبيد الله بن ابي ربه قال شيخنا وحقيقة الغلق ان يقول على الرجل قلبه ولا يقصد
السلام ولا يعلم به كانه انقلوع عليه قصده وارادته فقلت قال ابو العباس المبرور
الغلق في حق الصدر وقوله الصبر له بحيث لا يجد مخلصا ما لا يشيخا فيدخل في ذلك
طلاق المكره والمجنون ومنزل العقله بسكر او غضب وكل من قصد له ولا يعرفه
له بل قال والغضب على ثلاث اقسام احدها ما يزيل العقل ولا يسفر صاحبه بما قال وهذا

لا يقع طلاقه بلا نزع الثاني ما لم يرد في مباديه بحيث لا يسمع صاحبه من تصور
 موك وقصد فهدا يقع طلاقه الثالث يستحكم ويشتد به لا يبرأ بعلقه بالحليه
 ولكن بحوليه ومن نية بحيث يندم على ما فرط منه فهدا محال نظر وعدم
 الوقوع في هذه الحال قوي متوجه والله اعلم حكم رسول الله صلى الله عليه وآله في
 الطلاق قبل النكاح والسنن من حديثه في روى عن عمار بن عبد الله عن جده قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله لا بد لك من ادم فيما لا يملك ولا يملك فيما لا يملك ولا يملك
 له فيما لا يملك قال الترمذي حديث حسن وهو احسن من هذا الباب في سائر
 ابراهيم بن عيسى في شئ اوضح في الطلاق قبل النكاح مع حديث عمر بن شبيب
 عن ابيه عن جده وروى ابو داود ولا يبيع الا فيما يملك ولا ينفذ الا فيما يملك وروى
 ابراهيم بن عيسى عن مسور بن مخرمه عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الطلاق قبل
 نكاح ولا يعتق قبل ملكه ولا يبيع عن ابي ذر عن محمد بن المنكدر وعطاء بن
 رباح كلاهما عن ابي عبد الله يرفع طلاق قبل نكاح وذكر عبد الرزاق عن ابي
 حريح قال سمعت عطاء بن ابي رباح عن ابي عبد الله في طلاق قبل نكاح قال لا يبرأ
 عما سواه من جرح يجرى به في النكاح وهو جائز قال ابن عباس اخطأ في هذا
 ان الله تعالى يقول انكحوا المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تفرجن فلا نه
 في طلقه ما لم يمسرا طلاقا ولا من بعد ملكه وسع عنه انه قال في الطلاق الا من بعد نكاح
 وان سماها وهذا قول عائشه واليه ذهب الشافعي واحمد واسحق واصحابهم وداود
 واصحابه وحمه وراى الحديث ومن حجه هذا القول ان لقابل ان تزوجت فلا نه
 هو طلق لا جنبية ودل على انها حين الطلاق المعنوية جنبية والتحدده هو
 والنكاح لا يكون طلاقا فعلم انها لو طلقت فانما لم يرد الاستناد الى الطلاق المتقدم
 معلقا وهو اذا كان جنبية وتجدد الصفة لا تجعله متكاملا بالطلاق عند وجودها
 فانه عند وجودها مختار للنكاح غير مريد للطلاق فلا يصح ما لو قال لا جنبية فان
 دخلت الارثانت طالق فدخلت وهو من وجته لم يطلو بغير خلافه في قول في الفرق
 من تعليق الطلاق وتعليق العتق فانه لو قال انكح فلانا فهو حرم صحيح التعليق وتعليق

بالملة قبل وتعليق العتق قولان هما وايتان عن احمد كعنه روايتان في تعليق الطلاق
 وهو الصحيح من مذهبه الذي عليه اكثر نصوصه وعليه اصحابه صحيحة تعليق
 العتق وروى الطلاق والفرق بينهما ان العتق له قوة وسراية ولا يبرأ نفوذ الملة
 فانه ينفذ في ملك الغير ويصح ان يكره الملة سببا لرواها الله تعالى عقلا وشرعا
 كما في ملكه ما لا ينفذ في حقه المهر من سراية ولا يبرأ بشرى عتق البيعة
 سارة او نذر او اشتراه بشرط العتق وكل هذا يشرع فيه جعل الملك سببا
 للعتق فانه قربة محبوبة لله تعالى فيشرع الله تعالى التوسل اليها بمل وسيله
 مفيدة الى محبوبة وليس له الا الطلاق فانه يعرض الى الله تعالى وهو بعض الحلال
 اليه ولم يجعل ما لا ينفذ النكاح سببا لان الله البتة وقرى بان تعليق
 العتق بالملة مراتب نذر القرب والطاعات والتبرر بقوله لا تاتي الله من فضله
 لا قصد قربة بل كذا وكذا فاي واحد الشرط لزوم ما علقه به من الطاعة المقصوده
 بهذا لوزن تعليق الطلاق على الملك لوزن اخر حكم رسول الله صلى الله عليه وآله
 في تحريم طلاق الحايض والنفساء والموطوءة في طهرها وتحنم ابقاع اللان حمله
 في الصحيحين ان ابن عمر طلق امراته وهي حايض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال عمر بن الخطاب عزد للرسول الله صلى الله عليه وآله ما امره بغير اجعها
 لم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم انشأ مسك بعد ذلك وان شاطئ قبل ان
 يمسكها بعد العدة التي امر الله ان يطلقها النساء وسلم فليبراجعها لم يطلقها اذا
 لم يمسكها وهي حايض او في لفظهم ان شاطئها طاهر اقبل ان يمسكها الطلاق للعدك امر
 الله تعالى في لفظ للمحارب يمسكها بطلقها في قتل عدتها وفي لفظ لا يبرأ
 داود والنسائي عن ابن عمر قال طلق عبد الله بن عمر امراته وهي حايض فرددها رسول الله
 صلى الله عليه وآله ولم يبرها شيئا وقال اذا طهرت فليطلق او ليس كما في المزمع وقرا
 رسول الله صلى الله عليه وآله يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في ما وعدتمهن فتنه هذا
 الحكم ان الطلاق على اربعة اوجه وجهه من حلال او حرام والحلال ان يطلق
 امراته من غير حياء او يطلقها حاملا مستبينة حاملا او الحرام ان يطلقها وهو حايض
 او يطلقها في طهرها فافيه هذا في طلاق المدعوات او ما من لم يدخل بها

طامرا

ملاقيها حايضا طاهر كما قال تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تنظر
لهن فريضة وقال تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات فقد طلقتموهن من قبل ان
تمسوهن فما لكم عليهن من عداء تعتدونهها وقد قال علي هذا قوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن وهذه اعداء لها ونبيه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فقتلوا
النبي امر الله ان يطلق لها النساء ولو لم يكن في القرآن الا هذه الآية لكان
الاحوال منع من طلاق من اعداه لها وفي سائر النسخ وغيره من حديث محمود
بسيد والخبير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امراته ثلاثا فطلقها
جميعا فقام غضبان فقال يا لعبد الله وانا يا ايها الطهر حتى قام رجل فقال
يا رسول الله افلا اقتله وفي الصحيحين عن ابن عمر انه كان اذا لم يسل عن الطلاق
قال اما انت طلقته من لكرمه او مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني بهذا
وان كنت طلقته لم يمسها بعد حرمت علي حتى تنل زوجا غيري وعصيت الله
في امر من طلاق امراته فتنصت هذه النصوص المطلقة نوعان مدحورا بها
ان
وعبر مدحورا بها وطلاها لا يجوز تطلقها ثلثا مجموعا وجواز تطلق غير المدحور
بها طاهرا او حايضا واما المدحور بها فان كانت حايضا او نفسها حرم طلاقها
وان كانت طاهرا فان كانت مستبينة الحمل حار طلاقها بعد الوطى وقبائه
وان كانت حايضا لم يجز طلاقها بعد الوطى وطهر الاصابه ويجوز قبائه هذا الذي
شرعه الله على لسان رسوله من الطلاق واجمع المسلمين على وقوع الطلاق
الذي يشيعه الله فيه واباحه اذا كان من طهر محصيا عالما بدلول اللفظ قل
له واختلفوا في وقوع المحرم من ذلك وفيه مسلتان المسئلة الاولى الطلاق
والحيض او في الطهر الذي واقعها فيه المسئلة الثانية في جميع المثلث ونحو
تذكر المسلمين تحرير او تقرير او كما ذكرناها تصوير او نذكر في الموضع
وصري قد اقام الطائفتين مع العلم بان المقلد لا يتعصب بترك فواض كذاه ولو جاز
كل ايه وان طالب الدليل لا يأم بسواه ولا يحكم الا اياه ولو حل من الناس من ولا يتعداه
وسبيل لا يتخطاه ولقد عد من حمل ما انتهت له قواه وسعى الى حيث انتهت
خطاه فاما المسئلة الاولى فان الخلاف في وقوع الطلاق المحرم لم يردنا ثانيا

السلف والخلف وقد وهم من ادعى اجماع على وقوعه وما يبلغ علمه وخفي عليه من الخلاف
ما اطلع عليه غيره وقد قال الامام احمد من ادعى اجماع فهو كاذب وما يدريه لعل الناس
اختلفوا كيف والخلاف بين الناس في هذه المسئلة معلوم الثبوت عن المتقدمين والمتأخرين
قال محمد بن عبد السلام الخشني ما محمد بن يحيى راسا ما عبد الزهراء بن عبد المجيد
النعلى ما عبد الله بن عمر بن ارفع مولى ابن عمر بن عمر انه قال في الرجل يطلق امراته
وهي حايض قال ابن عمر بن عبد الله بن ارفع مولى ابن عمر بن عمر انه كان لا يرى طلاقا ما خالفه
الزراف في مصنفه عن ابن عمر بن عمر بن عمر بن عمر انه كان لا يرى طلاقا ما خالفه
الطلاق وجه العده وكان يقول وجه الطلاق ان يطلقها طاهرا من غير جماع واذا استبان
حملها وقال الخشني ما محمد بن يحيى راسا ما عبد الزهراء بن عبد المجيد
فتاده عن جلاس عن ابن عمر بن عمر انه قال في الرجل يطلق امراته ما لا يصدق بها ما لا
محمد بن حزم والعجب من جراه من ادعى اجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق
قوله في امصال الطلاق في الحيض او في طهر جامعها فيه كذاه عن احمد بن الصبان
رضي الله عنهم غير رواية عن ابن عمر قد عارضها ما هو احسن منها عن ابن عمر راسا
ساقطين عن عثمان بن زيد بن راسا حذاها ما رويناها من طريق ابن عمر بن عمر
عن رجل اخبره ان عثمان بن عفان كان يقضي في المراه التي يطلقها زوجها وهو حايض
انها لا تعتد بحيضها تلك وتعتد بعد ثلثه قرو قلت راسا سمعان هو عبد الله
ابن زياد بن سمعان الكذاب رواه عن محمد بن يحيى راسا ما عبد الزهراء بن عبد المجيد
طريق محمد بن رازق عن هشام بن حسان عن قيس بن سعد مولى ابو علقمة عن رجل
سماه عن زيد بن ثابت انه قال في من طلق امراته وهو حايض يلزمه الطلاق بعد ثلاث
حيض سوى تلك الحيضه قال ابو محمد بن يحيى راسا ما عبد الزهراء بن عبد المجيد
ما يستجيزون ونعوذ بالله من ذلك ودلالة لاخاف من احد من اهل العلم فاطبه
ومن جملتهم جميع المحققين لنا في ذلك قوله في الطلاق في الحيض او في طهر جامعها
بدعه فاذ لا شك في هذا عندهم فليف يستجيزون الحكم بتجوير البدعه التي يقررون
انها بدعه وضلاله اليس يحل المساهده بغير البدعه كجماع الفايدين بانها
بدعه قال ابو محمد وحتى لو لم يلقها الخلاف لكان القاطع على جميع اهل الاسلام بما لا يقين

عنه ولا ينفقه عن جميعه كذا باطل جميعه والمانعون من وقوع الطلاق المحرم
 لا يراى الا نكاح المتيقن لا يتيقن مثله من كل باب وسنة واجماع متيقن فاذا اوجده
 واحدا من هذه الثلاثة رفعنا حكم النكاح به ولا سبيل للرفع به غير ذلك قالوا
 فكيف قالوا له المتكاثرة تدل على عدم وقوعه فان هذا طلاق لم يشرعه الله
 ولا اذن فيه فليس من شريعة فكيف قال بسعده وصحة والواو انما يقع من الطلاق
 ما ملكه الله للمطلق وله ان يقع به الرابعه انه لم يملكها اياه ومن المعلوم ان
 له ملكه الطلاق المحرم ولا اذن له فيه فلا يصح ولا يقع قالوا ولو ردوا وكلا ان يطل
 امراته طلاقا جائزا وطلق طلاقا محرما لم يقع له غير ما ذكرنا فيه فكيف كان
 اذ لم يخلو وقت معتبرا في صحة ايقاع الطلاق وذلك ان الشارع ومن المعلوم ان الملك
 انما يتصرف في اذنه فيما لم ياذنه الله ورسوله لا يكون محلا للتصرف واليه قالوا
 وايضا فالشارع قد حرم على الزوج ان يطلق في حال الحيض او بعد الوطى في الطهر
 صحيح طلاقه لو يكن لحكم الشارع معني وكان حرم القاضي على منع التصرف واقوى
 من حرم الشارع حيث يبطل التصرف بحجبه قالوا وبهذا بطلنا البيع وقت النكاح
 يوم الجمعه لانه بيع حرم الشارع على بايعه في هذا الوقت فلا يجوز تنفيذه
 قالوا ولا طلاق محرم منه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه ولو صححناه كما في
 بين المنهي عنه والمأذون فيه من جهة العمى والفساد قالوا وايضا فالشارع انما
 نهى عنه وحرمة لانه يبغضه ولا يحب وقوعه مكره الله فحرمة ليل يقع ما يبيغ
 ويكرهه وفي تصحيحه تنفيذه ضد هذا المقصود قالوا اذا كان النكاح المنهي عنه
 لا حل للنهي فما الفرق بينه وبين الطلاق وكيف بطلتم ما نهى الله عنه من النكاح
 ومحجتم ما حرمة ونهى عنه من الطلاق والنهي يقتضي الفساد في الموضوعين قالوا
 وبكفي من هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وآله العام الذي لا تخصيص فيه مرد
 حاله امره وابطاله والغايه ما في الصحيح عنه من حديث عائشة رضي الله عنها
 امرنا به وروى هذا صريح وان الطلاق المحرم الذي للرسول عليه وسلم صلى الله عليه وآله
 مردود وبطل فكيف يقال انه صلى الله عليه وآله من هذا الحكم مردود قالوا وايضا
 فانه طلاق لم يشرعه الله ابدا فكان مردودا باطلا كطلاق الاجنبية ولا ينفقه

المراد من قوله
 في قوله تعالى
 لا ينفقه

ما

بأن الاجنبية ليست محلا للطلاق بخلاف الزوجية فان هذه الزوجية ليست محلا
 للطلاق المحرم ولا هو ما ملكه الشارع اياه قالوا وايضا فان الله تعالى انما امر بالشرع
 ما حاربه اسوا من الشرع الذي حرمه الله ورسوله وموجب عقد النكاح
 احدا من بين ما امسك به معروف واما تسميته باحسان والتسميته المحرم
 ثالثا غيرهما فلا عبرة به البتة قالوا وقد قال تعالى يا ايها النبي اذ طلقتم النساء
 فطلقوهن لعدتهن وصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ما طلقتم النساء
 ان الطلاق المشرع والمأذون فيه هو الطلاق ومنه الطهر الذي لم يجمع فيه
 او بعد استبانه الحمل وما عدا ما فليس بطلاق العدة في حق المدخول بها فلا يلزم
 طلاقا فكيف يحرم المراه به قالوا وقد قال تعالى الطلاق المأذون فيه وهو الطلاق
 العدة قد اعلنا ما عداه ليس من الطلاق فانه حصر الطلاق المشرع والمأذون
 فيه الذي يملكه الرجعة في مرتين فلا يلزم ما عدا طلاقا قالوا ولما كان
 الصحابة يقولون انهم لا طاقه لهم بالفتوى في الطلاق المحرم كما روي عن
 عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب عن ابي هريرة عن ابي سعيد عن ابي
 الله له ومن حاله فانما لا تطبق خلافه ولو وقع طلاقا لم يلزم لا فتاه غير
 مطاف لهم ولما لم يلزم للتفريق معني اذ كان النكاح واقعا فاذن وقال ابي سعيد
 ايضا من قال امر على وجهه فقد بطله والافواه ما لا طاقه بطل ما تحدثت وقال
 بعض الصحابة وقد سبيل عن الطلاق البتة مجموعة من طلاق امر فقد بطله
 ومن ليس تركاه وتلبسه قالوا ويكفي من ذلك ما رواه ابو داود والسنن الصحيح
 الثابت لما احدهما صالح بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 سمع عبد الرحمن بن ابي عمير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 تروي في رجل طلق امراته حايضا فقال ابي عبد الله عن ابي عبد الله حايضا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وقال ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن قالوا وهذا اسناد في غاية الصحة فان

المراد من قوله
 في قوله تعالى
 لا ينفقه

الزبير غير مد فوع عن الحفظ والثقة وانما يخشى من تدليسها فاذا قال سمعت احد
راي الخذور والتدليس وزا لتعالقه المتوهمه واشراف الحديث تحتجونه اذا قال
عن ولم يصرح بالسماع ومسلم يصح ذلك حديثه فاما اذا صرح بالسماع بعد
راي الاشكال وصح الحديث وقامت له الحجة فالواو لا نعلم خبر الزبير هذا رد بما
رده وانما رده من رد ما استبعد او اعتقاد انه خلاف الاحاديث الصحيحة وخبر
نحكي كلام من رده وسر انه ليس فيه ما يوجب الرد قال ابو داود في الاحاديث
كلها على خلاف ما قال ابو الزبير وقال الشافعي ونافع اسد عن ابن عمر عن الزبير
والاسد عن الحديثين ان قال يقال له اذا خالفه وقال الخطابي حديث يونس بن
اسد عن هذا يعني قوله مره فليراجعها وقوله ارايتان عجز واستحقوقا في
والابن عبد البر وهذا لم يقله عنه احد غير ابى الزبير وقد رواه عنه جماعة جدا
فلم يقل ذلك واحد منهم وابو الزبير ليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف يخالف
من هو اثبت منه وقال بعض اهل الحديث كبر ابو الزبير حديثا انكر من هذا
فهذا حمله ما رده خبر ابى الزبير وهو عند التام لا يوجب رده وبطلانه اما
موايد او الاحاديث كلها على خلافه فليس بايد يكسوى تقليد ابو داود
لا ترضون ذلك وتزعمون ان الحجة من جانبكم مدعوا التقليد واخبرنا ابن في الاحاديث
الصحيحة ما يخالف حديث ابى الزبير فهل فيها حديث واحد فيه ان رسول الله
الله عليه وسلم حسب عليه تلك الطلقة وامره بعقد بها فان كان ذلك فنعى والله
هذا خلاف صريح الحديثين الزبير ولا يجدون الرد لك سبيلا وغاية ما بايد لكم
فليراجعها والرجعة تستلزم وقوع الطلاق ومولع من وقد سئل عن هذا
التطبيق مع ارايتان عجز واستحقوق وموانع او من رده فحسبت من طلاقها
وليس وراي ذلك من واحد على وقوعها ولا عند ادبها ولا ريب في صحة هذه الآثار
ولا مطعن فيها وانما الشان كل الشان في معارضتها كقولها مردها على ولديها شيئا
وتقدعها عليه ومعارضتها لتلك الادلة المتقدمة التي سبقناها وعند الموازنة بظا
التفاوت وعدم المقارمة ونحزقكم ما في ذلك كله دله منها اما قوله من قال
بالرجعة قد وقعت في كلام الله ورسوله على بله معان احدها ابتداء النكاح كقوله

عالي فان طلقها ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح
عليها ان يترجعا ان ظنا ان يقر احد ود الله ولا خلاف بين احد من اهل العلم بالقرن
الطلب منها هو الزوج الثاني وان التراجع بينها وبين الزوج الاول او رد النكاح
مبتدئا وثانيها الرد المحسني الى الحالة التي كان عليها او لا كقوله لا ينكح من يتر
لما نحل ابنه غلاما خصمه به دون ولده رده فهذا رد ما لم يصح فيه الله الحائز
النبي ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم جوار ولخير انكاحها وانها خلاف العدل
كما سياتي تقريره ان شاء الله ومن هذا قوله لفرق بين جارية وولدها في البيع
فنهاه عن ذلك ورد البيع وليس هذا الرد مستلزم للصحة البيع فانه بيع
باطل بل هو رد الى حال اجتماعهما كما كانا وهكذا الامر من رجعة ابن عمر امراته ارجاع
ورد الى حال الاجتماع كما كانا قبل الطلاق وليس في ذلك ما يقتضي وقوع الطلاق في
الحيف البتة واما قوله ارايتان عجز واستحقوق فباسبحان الله ابن السبان وهذا
لللفظ بان تلك اللفظة حسبها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والاحكام لا تؤخذ
مثله ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما حسبها عليه واعتد بها لعدل
عن الجوار بفعله وشرعه الى ارايت وان ابن عمر امره ما اليه ارايت فكيف عدل
للسايل عن صريح السنة اللفظة ارايتا لانه على نوع من الراي سببه عجز
الطلاق وحققه عن ايقاع الطلاق عن العوجة الذي في الله فيه والاطهر فيما
صفتها انه لا يعتد به وانه سافط من فعل فاعله لانه ليس في دين الله تعالى حكم
ما قد سببه العجز والحمق عن امتثال الامر الا ان يكون فعلا لا يملز رده بخلاف العقود
المحرمة التي من عقد ها على العوجة المحرم عجز واستحقوق وحينئذ مع هذا الدل
على الرد منه على الصحة والزوم فانه عقد عاجز احصوا على خلاف امر الله ورسوله
فيكون مردودا باطلا فهذا الراي والقياس راد على بطلان طلاق من عجز واستحقوق
منه على صحته واعتباره واما قوله فحسبت من طلاقها فمفعول من الله تعالى
فلا اسمي فاعله وظهر من هو هو في حسنة حجة اوله وليس في حساب الفاعل
المحمول دليل البتة وسواك القابل محسنتا من عمر او نافع او مردونه ليس فيه سار
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها حق تلتزم الحجة به وتحرم مخالفتها بعد

منه

ان سائر الاحاديث بخلاف حديث الترمذي وانه صريح وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئا وسائر الاحاديث بحجة لا يبان فيها ما لا يقعون لفقدان ايها الموقوفون من تقاصعها وبطلان اكثر طلاق المطلقين فان غلب الطلاق يدعي وجاهر بخلاف الآية ولم تخشوا خلافا لجملة ما ورد في هذا القول الذي اشتهر به الصحابة ومن بعدهم بخلافه والقرآن والسنة يدلان على بطلانه والاعمال والطلاق لا تخلله من بعد حتى تنكح زوجها غيره وهذا يعلم من الطلاق ولذا قوله والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولم يفرق ولد لا قوله الطلاق مرتان وقوله للمطلقات متاع وهذه مطلقة وهي عموم ما لا يجوز تخصيصها الا بنص او اجماع فالواحد في امر عمر دليل على وقوع الطلاق المحرم من وجوه احدها امر بالمراعاة وهو شرط النكاح وانما شيعته وقوع الطلاق بالامر من عمر فراجعها وحسبت لها التطبيق التي طلقها وكيف يظن يا عمر ان بخلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجبها من طلاقها ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئا الا لشعور عمر لا قبالة اتجسس له بطلان الطلاق قال اريت ان عجز واستحيى عن عجزه وحقه لم يكون عندنا في عدم احتسابه بها الرابع ان عمر قال ما يمنعني ان اعتد بها وهذا انما رضى عنه لا اعتداد بها وهذا يبطال تلك اللفظة التي رواها عنه ابو الترمذي انك يقول يا عمر وما منعني ان اعتد بها وهو يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها عليه ولم يرها شيئا الخامس ان عمر لم يعتد بها في الطلاق في الحاضر وهو صاحب القصة واعلم ان ما سنها واشدهم اتباعا للسنة وتحرقا من مخالفتها فالواقد روى ابو رهب في جامعه انك يا اسير ديبك انما اخبرهم عن امر عمر انطلق امراته وهو عايف وسال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئا حتى تطهر ثم تحيض تطهر ثم انشأ المسك بعد ذلك وان شاطئ من انفسهم قتلوا العدة التي امر الله ان يطالوا لها النساء وهي واحدة هذا لفظ حديثه فالواقد روى عن عبد الرزاق عن ابن جابر قال ارسلنا الزنازع وهو ينزل في دار الندوة ذاهبا الى المدينة ونحن مع عطاء بن رستم فطلبه عبد الله بن عمر امراته حاضرا على عهد رسول الله

عفا الله عنهما

صلى الله

عليه واما ما قال نعم فالواقد روى حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيد عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلق في بدعة الزمان بدعه واما عبد الباقي ابن ابي نافع انك اسمعيل بن ارمية الدارح اسما حماد فذكره فالواقد تقدم منه عثان بن عوف بن زيد بن ثابت في فتواها بالوقوع فالواقد تحريمه لا يمنع ترتيب اثره وحكمه عليه كالظواهر فانه منكر من القول زور وهو محرم بل يشك في ترتيب اثره وهو تحريم الزوجة التي يكفر فذلك الطلاق المدعي محرم ويترتب عليه اثره انما يرجع ولا فرق بينهما فالواقد اسمر بن شعيب بن ابي طلق ثلثا حوت عليا فتمسك زوجها غير رخصت ركنها امر كيه من طلاق امراتك فوقع عليه الطلاق الذي عصي به المطلق ربه تعالى فالواقد لا يقدح في محرم ورتب عليه شره من الحدود والشهادة وغيرها فالواقد الفرق بين النكاح المحرم والطلاق المحرم في النكاح عقد يتضمن حل الزوجية وملاك بضعها فلا يكون الاعلى الوجه المأذون فيه شرعا فالابضاع في الاصل على التحريم ولا يباح منها الا ما باحط الشارع بخلاف الطلاق فانه استفاضة لحقه وازالة للملكة وذلك لا يتوقف على كون السبب المزيل ما ذرنا فيه شرعا كما يزيل ملكه عن العيز بالانكاح المحرم وياقرار بالاذن والتبرع المحرم كهيتهما المنزعة انما يستعيز بها على المعاصي والاثام فالواقد لا يزيل العقد واجملها واشرفها يزيل الكلام المحرم اذا كان كفرا فيكون كذا عقد النكاح بالطلاق المحرم الذي وضع لزالته فالواقد لم يزل معنى في مسلة الطلاق الهائل فانه يقع مع تحريمه لانه لا محل ان يزيل ما يزيل الله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال اقوام يتخذون ايات الله هزوا واطلقوا اجفانهم فاذ وقع طلاق الهائل مع تحريمه فطلاق الحاد او يزيل يقع مع تحريمه فالواقد فرق بين النكاح المحرم والطلاق المحرم ان النكاح نعمة فلا يستباح بالمحرمان في زواله وخروج البضع منه نعمة فيجوز ان يكون سببا محرم فالواقد ايضا فان الفروج محتاط لها والاحتياط يقتضيه وقوع الطلاق وتجديد الرجعة والعقد قالوا وقد عهدنا النكاح ولا يدخل فيه الا بالشك يد والتأكيد من الاجابة في القبول والولي والشاهد ورضي الزوجية المعتبر رضاها وتخرج منه بايسر شيء ولا يحتاج للخروج منه الى شيء من ذلك

فلذلك اختلفوا

بالدخول فيه بالقرينة ويخرج منه بالشبهة فان احدهما من الاخر حتى يقاس عليه فالوا
ولو لم يكن يابدين الا قول حمله المشرع كله قد يتأخرون في طلق امراته وهي حايض
والطلاق نوعان طلاق سنة وطلاق بدعيه او قول امر عياسر الطلاق على اربعة
اوجه وجهان حلالا ووجهان حرام وهذا الطلاق في التقسيم دليل على انه عندهم
طلاق حقيقة وشمول اسم الطلاق له كشموله للطلاق الحلال لو كان لفظا مجردا
لغوا وجوده كعدمه ومثل ذلك بقاء كونه طلاقا لا يقسم الطلاق اليه وهو غير واقع
اليه والواقع فان الالفاظ الاغنية التي ليس لها معان ثابتة لا تكون هي ومعانيها
قسما من الحقيقة الباسية لفظا فهذا اقصر ما تمسكه الموقعون في دعوى
بعضهم لاجماع لعدم علمه بالنزاع والمانعون من الوقوع في الحرام معكم
في ثلاث مقدمات بها يستبين الحق في المسئلة المقام الاول بطلان ما زعمتم من
الاجماع وانه لا سبيل لكم الى اثباته البتة بل العلم بانتفايه معلوم المقام الثاني ان فتوى
الجمهور بالمواليد على صحته وقول الجمهور ليس بحجة المقام الثالث ان الطلاق
المحرم لا يدخل تحت نصوص الطلاق المطلقة التي تنبئ لشارع عليها احكام الطلاق
فان ثبت هذه المقامات المسئلة ها اسعد بالصواب منكم في المسئلة فنقول اما
المقام الاول فقد تقدم من حكاية النزاع ما يعلم معه بطلان دعوى الاجماع كيف ولو لم
يعلم ذلك لم يكن لكم سبيل الى اثبات الاجماع الذي يدوم به الحجة وتنقطع معه المقذرة
وتحرم معه المخالفة فان الاجماع الذي يوجب له هو الاجماع القطعي المعلوم واما المقام الثاني
وهو ان الجمهور على هذا القول واحد وان ادله الشرعية بها في قول الجمهور حجة
مضافه الى ما يثبت به سنة رسوله واجماع امته ومزنا ما لا يدركه العقل الا بحدوث
من عهد الصحابة والى الان في استنقر اقوالهم وحدهم مجمعين على تسوية خلاف
الجمهور وروى كل منهم اقوالا عديدة انفراد بها عن الجمهور ولا يستثنى من ذلك
احد قط ولن مستقل ومستكثر فمن شئتم سموه من الامم لم تتبعوا ما له من
الاقوال التي خالف فيها الجمهور ولو تتبعنا ادله واعدناه لطال الكارثة جدا ونحرم
نحمله على الكتب المتضمنة بمذاهب العلماء واختلافهم ومن له معرفة بمذاهبهم وطرائق
ياخذ الحماهم على ذلك من اختلافهم والنزاع في المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد كما

الجمهور على ما قيل في امره وان كان اللفظ

تدفعها

السنة الصحيحة الصريحة وامامنا كما هذا سبيلهم فانهم كالتفتقن على انكاره
ورده هذا هو المعلوم من مذاهيبهم في الموضوعين واما المقام الثالث وهو دعواكم
دخول الطلاق المحرم تحت نصوص الطلاق وشمولها للنوعين الاخرين كما لا يمكن قسلا
ما يقولون فيمن ادعى دخول البيع المحرم والنكاح المحرم تحت نصوص البيع والنكاح
والاسم الصحيح من ذلك ان لفظا سد سوابك ولذا لا يساير العقود المحرمة اذا
ادعى دخولها تحت الالفاظ العقود الشرعية ولذا لا العبادات المحرمة المنع عنها
اذا ادعى دخولها تحت الالفاظ الشرعية وحكم لها بالصحة لشمول الاسم لها هل يكون
دعواه صحيحة او باطلة فان قلتم صحيحة ولا سبيل لكم الى ذلك فان قولكم معلوم الفساد
بالضرورة من الدين وان قلتم دعواه باطلة تركتم قولكم ورجعتم الى ما قلناه وان قلتم تقبل
في موضع ونرد في موضع قبل لكم فرقنا بين ما صحح مطرد منكم معكم به وان
من الله بئز ما يدخل من العقود المحرمة تحت الالفاظ النصوص فيثبت لكم حكم الصحة
وسمما لا يدخل تحتها فيثبت لكم حكم البطلان فان عجزتم عن ذلك فاعلموا انكم ليس بآدم
سوي الدعوى التي يحسب كل احد يقابلها بمثلا ولا اعتماد على من تحت لقله لا بقوله
واذا كشف الغطاء اقر رغبوه في هذه الطريقة وجدعيز محال النزاع جعلتموه مقدمة
في الدليل رد لعين المصادره على المطلوب فها وقع النزاع الا في دخول الطلاق المحرم
المنع عنه تحت قوله والطلقات متاع وتحت قوله والطلقات يتبرهن انفسهن
بلاثة فردوا مثال ذلك هل سلم لكم منازعكم قطار لا حتى تجعلونه مقدمة لا دليلكم
فالوا اما استدلالكم بحدوث من عمر وهو الذي يكون حجة عليكم اقرب منه الى ان يكون
لكم من وجوه احدها صريح قوله فردها على ولم يرها شيئا وقد تقدم بيان صحته
فالوا هذا الصحيح الصريح ليس بايديكم ما يقارنه في الموضوعين بل جميع تلك الالفاظ
اما صحيحة غير صحيحة واما صحيحة غير صحيحة واستغفروا عليه الثاني انه قد عجز
اربعين اسنادا كالشمس من رايه عسلا الله عزنا فزع عنه في الرجل يطل امراته
وهي ايضا في البيت بد لا قد تقدم الثالثة لو كان صرحوا بالاعتداد به
لاعد اعنه المحرم والراي في قوله للمسايل ارايت الرابع ان الالفاظ قد اضطرت عن
اربعين في الاضطراب الشديد وكلها صحيحة عنه وهذا يد على انه لم يكن عنده

الجمهور

نصر صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقوع تلك الطلقة والاعتداد بها
واذا انفارضت تلك الالفاظ نظرنا الى مذهبنا في وقوعها فوجدناه صريحا في
عدم الوقوع ووجدنا احدا للالفاظ حديثه صريحا في ذلك فدل جتمع صريح روايته
وفتواه على عدم الاعتداد وخالف في ذلك الالفاظ جملة مضطربة كما تقدم بيانه
واما قول ابن عمر وما الى الاعتداد بها وقوله ان ابن عمر واستحق فغايه هذا ان
روايه صريحه عنه بالوقوع وهو غير رايان في قولهم كيف يقع بالوقوع وهو
يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها عليه ولم يعد عليه بها فليس باحد
خالفه راويه وله بغيره من الاحاديث التي خالفها راويها اسوء حسنه ونقد
روايه الصحيح من بعده على رايه وقد روي ابن عباس حديث بربوه وان سمع الامه
ليس بطلاقها وافتي بخلافه فاحدنا من رايته وتركوا رايه وهذا هو الصواب
فان الروايه معصومه عن معصوم والراي بخلافها كيف واصرح الروايين عنه
موافقته لما رواه من عدم الوقوع على ان في هذا فقها دقيقا انما يعرفه من غير
على قول الصحابه ومذهبههم وفهمهم عن الله ورسوله واحتياطهم للامه ولعلم
تروا قريبا عند الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم في ايقاع الطلاق الثلاث جملة
واما قوله في حديثه من ردها عن ابن ابي ذيب في اخره وهو واحد من رايه والله
لو كانت هذه الالفاظ من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد ضاع عليها شيئا
واصروا اليها باول وهله ولما اندري اقايلها من ردها عن ابن ابي ذيب
ام نافع ولا يجوز ان يضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يتيقن انه من
كلامه ويشهد به عليه ويرتب عليه الاحكام ويقال هذا من عند الله بالوهم
والاحتمال والظاهر انهما من قول ابن عمر ومراحه بها ان ابن عمر انما طلقها
طلقه واحده لم يرد لك منه لما اى طلق ابن عمر امراته واحده على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فذكره واما حديث ابن عمر عن عطاء بن رافع ان تطبيقه عبد الله
حسبت عليه فهذا غاية ان يكون من كلام نافع ولا يعرف من الذي حسبها هو
عبد الله نفسه او ابوه عمر او رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يشهد على
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحسان وليف يعارض صريح قوله والله

شاهد المحال والله يشهد وكفى به شهيدا لو تيقنا ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم هو الذي حسبها عليه لم نتعد له ولم نذهب الى سواءه واما حديث ابن
مسعود في يده الزمناه طلقته بدعته وحديث باطل على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونحن نشهد بالله انه حديث باطل عليه ولم يروه احد من الثقات من اصحاب
حامد بن زيد انما هو حديث ابن عمر بن الخطاب الدارح الكذاب الذي يدرج ويصل
الراوي له عنه عبد الباقي ابن رافع وقد ضعفه البرقاني وغيره وكان قد اختلط
في اخر عمره وقال الدارقطني خطي كثير او مثل هذا اذا انفرد بحديث لم يكن حديثه
حجه واما افتاء عثمان بن عفان وزيد بن ثابت بالوقوع فلو صح ذلك لكانت ابدان
ان عثمان فيه كذاب عن مجهول لا يعرف وعينه ولا حاله فانه من روايه من سماع عن رجل
واثر يذ فيه مجهول عن مجهول قلنا من ساعد عن رجل ساه عن زيد فبالله العجب
ايها تيز الر وايتي من رايه عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن عبد الله حافظ
الامه عن نافع عن ابن عمر انه قال لا يعتد بها فلو كان هذا الاثر من قبله لصلته به جلت
واما قول ابن عمر لا يمنع ترتيب ثبوتها عليه كالطاهر فيقال هذا قياسا من رايه
ذكرناه من النص وسائر الادلة التي هي ارجح منه في ثانياها ما معارضته
سواء معارضته القليل زياد بحجة يمنع ترتيب ثبوتها عليه كالنكاح وسائر اثار الطاهر
جهتان جهة جازية جهة حار جهه حرة بل الله حرام فانه منكر من الثبوت وزور فلا
ينقسم الى حلالا حراما باطل بخلاف النكاح والطلاق والبيع والطاهر انما ينفرد بالفعال
المحرم التي اذ وقعت فاربها مفسد ما فترتب عليها احكامها فانما في الطلاق
النكاح والبيع والاحكام والعمود المنقسه الى حلالا حراما وصحح وبطلان او لا
قولكم ان النكاح عقد يملك به البيع والطلاق عقد يخرج به فنع من ابن عمر ان رسول الله
ورسوله بالفرق بين العقدين في اعتبار حكم احدهما والزام به وتنقيده والغا اخر
واطلاه واما زوال الامه عن العين بالانكاح المحرم مد لا ملك قد زال احكاما ولم يبق
له محال واما زواله بالانكاح المحرم مد لا ملك قد زال احكاما ولم يبق
ملكه بالانكاح المحرم قد زال احكاما ولم يبق ملكه بالانكاح المحرم قد زال احكاما ولم يبق
جوابه وانه ليس في الكفر حلالا حراما واما طلاقها فانما وقع لانه صادق محلا

وهو ظهر له بجامع فيه فنقد وكونه من رايه اراده منه ان لا يتربك ثرو عليه
ودللك لير اليه بل الى الشارع وهو قد اتى بالسبب التام وادان لا يكون سببه
فلم ينفعه ذلك بخلاف من طلق في غير زمن الطلاق فانه لم يأت بالسبب الذي نصبه
الله تعالى من نصيب الى وقوع الطلاق وانما اتى بسبب من عنده وجعله مفضيا الى
حكمه وذلك لير اليه واما قولكم ان النكاح نعم فلا يكون سببه طاعة بخلاف الطلاق
فانه من باب ازالة النعم فيجوز ان يكون سببه معصية فيقال قد يلون الطلاق
من النعم التي يفكها المطلق الفل من عنقه والقيد من رجله فليس كل طلاق نعمة
بل من تمام نعمة الله عباده ان امكنهم من المفارقة بالطلاق او اذا احدهم استبداد الزوج
او التخلص من كل محبتها ولا يلايمها فلم ير للتخارج بين مثل النكاح ولا للتباعد من مثل
الطلاق ثم كيف يكون نعمة والله تعالى يقول لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما كنتم
اذا طلقتم النساء طلقوهن بعد تهن واما قولكم ان العروج يختار لها فنعم وهذا قلنا
سواءنا اخطانا او يقينا الزوجين على يقين النكاح حتى ياتي ما يزيله بيقين فان
اخطانا اخطانا في جهة واحدة وان اصبنا صوابنا في جهتين جهتهما الزوج والار
وجهه الثاني وانتم تتركون امر من نكحتم على من كان خلا لاله بيقين واحلا لاله لغيره
فان كان خطا فهو خطا من جهتين فبين انما اولي بالاحتياط منكم وقد قال الامام احمد في
روايه ان طالب في طلاق السكران نظير هذا الاحتياط سواء فعل الذي لا يامر
بالاحتياط بالطلاق انما اتى خصله واحده والذي يامر بالطلاق اتى حصلته من حرمة
عليه واحلا لغيره وهذا خير من هذا واما قولكم ان النكاح يدخل فيه بالفرقة
والاحتياط ويخرج منه بادر في سبب قلنا ولا يخرج منه الا بانصحه الله سببا
يخرج به منه واذن فيه واما ما ينصبه المر من عنده نفسه ويجعله موقفا
للمخرج منه فلا فهذا اقدم الطائفتين في هذه المسئلة الضيقة المغتر الموعر
التي يجاذب عنها ادلتها الفرسان ومسال الذي صورته اشجاعه الشجعان فانما فيها
على احد ما وادلتها ليعلم الفر الذي بضاعته من العلم من جاه ان هنا شيئا اخر را
ما عنده وانه اذا كان من قصر في العلم باعه ضعف حلف الدليل وتقاصر عن جوف
تارة ودراعه فليعد من شمر عن ساو عنزومه وحام حوائث رسول الله صلى الله عليه وسلم

هو

على

وتحكمها والتحاكم اليها بل همه واذا كان غير عاذر المنازعة في قصوره ورغبته
في هذا الشار البعيد فليعد من منازعة في رغبته عما ارتضاه لنفسه من
محضر التقليد ولينظر مع نفسه ايها هو المعذور وراي السعيد اخوان
يكون هو السعيد المشكور والله المستعان وعليه التكلان وهو الموفق للصواب
الفاصل لمن ام بايه طالب المراضاة من الحي كرايات **فصل في حكمه**
صلى الله عليه وسلم فيمن طلق ثلاثا بكلمة واحدة قد تقدم حديث محمود بن
اسيدان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر عن رجل طلق امراته ثلاثا فطلبها
جميعا فقام غضبان ثم ايلعب بكاتب الله واناس اظهروا له واسناده على سوط
مسلم فان ابن رهب قد رواه عن محرمه بن بكير عن الاشع عن ابيه قال سمعت محمود
ابن اسيد فذكره ومحرمه ثقة بلاشروا حتى مسلم حديثه في صحيحه عن ابيه
والدبر لعلوه فالوالم يسمع منه وانما هو كتاب بالكتاب سالت احمد بن حنبل عن
محرمه بن بكير فقال هو ثقة ولم يسمع من ابيه انما هو كتاب محرمه بن بكير فظهر
فيه سي يعول بل يعي عن سلم بن يسار وهو من داب محرمه وقال ابو بكر بن ابي
خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول محرمه بن بكير وقع اليه كتاب ابيه ولم يسمعه
والذي رواه عباس بن ابي روي هو ضعيف وحديثه عن ابيه كتاب ولم يسمعه
منه وقال ابو داود ولم يسمع من ابيه الا حديثا واحدا حديث الثوري والاسعيد
ابن ابي عمير عن خاله موسى بن سلمة اتيت محرمه فقلت حدثك ابو كمال الهادي عن
الزهدي كنية والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كتاب ابيه كان عنده محفوظا
مضبوطا لا فرق في قيام الحجة بالحديث من ما حدث به او راه في كتابه بل الاخذ
عن النسخة احوط اذا تيقن الراوي انها نسخة الشيخ بعينه او هذه طريقة
الصحاب والسلف وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في الملوكة
وتقوم عليهم بها الحجة وكتب كنية الى عماله في بلاد الاسلام وعملوا بها وانجوا
بها من الصدوق كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى انس بن مالك فحملته وعلقت
به الامم كد الدابة الى عمر بن حزم وكتاب في الصدقات الذي كان عند اهل عمر
ولم ير السلف والخلف محمورا بحجاب بعضهم الى بعض ويقولون ان كتب

٢

قال

الطلاق فلا يخبره ولو بطل الاحتجاج اليه من بعض لم يتقيد بالامتناع
ايستبرأ اليه فان الاعتقاد انه هو على النسخ على الحفظ والخوف من النسخ لا يجوز
ولا يحفظ من من الزمان المتقدمة احدا من اهل العلم والاحتجاج بالكتاب والاشارة
به الجانب فلا يقبله بل كلهم مجمعون على قبول الجواب والقبول به اذا صرح عند انه كتابه
الجواب الثاني قول من قال له يسر من ابيه معارضه من قال يسر من ابيه معارضه
رأيه علم وثبات قال عبد الرحمن بن ابي حاتم سأل ابو عمر عن من يكره ما قال صالح الحداد
قال قال الربيع بن ريس وجدته في ظهر كتاب الرسائل بحرمه عما يحدث به عرابية
من ابيه فحلف لم يورث بالبنية يعني المسجد سمعت من قال قال الربيع بن ريس سمعت
ابن عيسى يقول بحرمه يقول يسر من ابيه وعرض عليه ربيعة اسبا من راي سليمان
ابن يسار قال علي ولا اظن بحرمه سمع من ابيه كتاب سليمان لعنه سمع منه الشري
اليسير والجدل حدث بالمدينة بخبر عن عمر بن الخطاب كان يقول في شيء من
حديثه سمعت ابي عمر بن الخطاب في حديثه انتهى ويلو ان ما احاد كتابه فنظر فيه واخر
به في موطايه وكان يقول حدثني بحرمه وكان رجلا صالحا والابو حاتم سالت
اسمع من ابي ريس قلت هذا الذي يقول ما اكثر اسر حديثي الثقة من هو قال
بحرمه بن ريس ومن لا احد من اصحاب المصري كان احد من ثقات الناس قال نعم قال
عدي بن عمار وهب ومن بن عيسى عن محرمه احاديث حسان مستقيمة وارجوا
كل ما سريه وفي صحيح مسلم قول ابن عمر بن الخطاب لما حرمت عليا حتى تنكح زوجا غيره
وعصيت رافيا امر ايه من الطلاق امر انك وهذا تفسير منه للطلاق المأمور
وبسبب الصحابي حجة وقال الحاكم هو عندنا مرفوع ومن امل حق التامل يسره ذلك
ان الطلاق المرفوع بعد الدخول هو الطلاق الذي على له الرجعة ولم يشرع الله
نحو ما يقع المثلث جملة واحدة البتة قال علي بن الطلاق من انك لا تعقل العرب
لغتها وقوع المرفوع الامتناع بغير ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من سحر الله بك
صلاه بلا ولا يبر وحمله بلا ولا يبر وكبره ارجا ولا يبر ونظايره فانه لا يعقل من
ذلك يسر ونحميد ونكبير موالى سلو عصه بعضا موالى سحر الله بلا
ولا يبر والله اكبر ارجا ولا يبر وهذا اللفظ كان في مرات فقط وامر من هذا

ان

والجواب لا والله

عالي الدس بن موزل واجههم ولم يكن لهم شهد الا انفسهم فشهدوا اربع شهادات
بالله انوا الشهدا لله اربع شهادات في امر الصادق كانت مره ولد له قوله ويدل
عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه لم يبر الا بين كانت واحدة وامر من
من هذا قوله تعالى سبعة عشر مرتبة بعد مره ولا يقتض هذا بقوله نوتها
اخرها مرتبة وقوله صلى الله عليه وآله لا يبر الا بين مرتبة من هذا الصنفان
والثلاث في هذا الشأن في القدر كقوله تعالى يضعف العذاب ضعفين اي ضعفي ما يقرب
به غيرهما وضعفي ما كانت توت من هذا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم رسول الله صلى الله
عليه وآله مرتبة اي شقين وفرفتين في اللفظ الاخر انشؤ العرف لفتين ومما امر
معلوم قطعا انه انما انشؤ مره واحدة والفرفة معلوم من ما يكون مرتبة في الزمان
ومن ما يكون مثله من حرير ومرير في المضاعفة فالنابي يصور فيه اجزاء اثنين
في اوان واحد والا لا يصور فيه دلا وما يدل على الله لم يشرع الثلاث جملة انه تعالى
قال في الطلاقان يبر بنان نفس من لانه قر والار قال في قوله تعالى في ذلك بعد
يدل على ان كل طلاق بعد الدخول المطلق احق فيه بالرجعة سوى الثالثة المذكورة
ولد له قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ان قوله فاذا بلغن
اياهن قوام مسكوهن معروفا وفارقوهن معروفا وهذا هو الطلاق المشرع وقد
ذكر الله تعالى اقسام الطلاق كلها في القرآن وذكر احوالها فدل الطلاق قبل الدخول
وانه اعم منه فيه وذكر الطلقة الثالثة وانها بحرم الزوجه على المطلق حتى تنكح زوجا
غيره وذكر طلاق الفدا الذي هو الخلع وسماه فدية ولم يحسبه من الثلث لعدم
ذكر الطلاق الرجعي الذي المطلق احق فيه بالرجعة وهو ما عدا هذه الاقسام
الثلاثة وبهذا جمع احمد والشافعي وغيرهما على انه ليس في السرع طلاق واحد
بعد الدخول وهو عوصر بانيه وانه اذا قال له انت طالق طلقه بانيه كانت رجعيه
وبالفرضها بالبينونة وانه لا يملكها الا بعوض واما ابو حنيفة مع ان يبر الا بين
الرجعة حوله وقد سقطها والجسم هو يقولون وان كانت الرجعة حوله لكن
بعض الرجعيه وكسوتها هو عليه ولا يملك استقاطه الا باختيارها وبذلك العوض
وسوالها ان تقدي نفسها منه بعوض في احد القولين وهو جواز الخلع بغير عوض

كان

غير

الام

والا سقاط حقها من الكسوة والنفقة بغير سواها ولا يذللها العوض في خلاف النص والقياس
 والواو ايضا ما الله تعالى شرع الطلاق على اكمال الوجوه وانفعها للرجل والمرأة فانهم
 كانوا يطلقون في الجاهلية بغير عدد فيطلق احدهم المرأة كما يشاء ويراجعها وهذا وان
 روي الرجل فقيه اخبر ان المرأة نفسها في ذلك وقصر الزوج عليها وجعلها
 بالرجعة ما لم تنفصر عدتها فانما استوفى العدد الذي ملكه حرمت عليه فكان
 هذا رفق بالرجل الذي لم يحرم عليه ما اطلقه والمرأة حيث لم يجعل الله الاكثر من ذلك
 شرعه وحكمته وحده التي حدها العبادة فلا حرمت عليه ما اطلق يطلق
 كان خلاف شرعه وحكمته وهو لم يلائم يقع الثالث حمله بل بالملك طاحده فالزائد عليه
 غير ما ذر له فيه فالواو هذا كانه لم يملك اياها بطلاقه واحده اذ هو خلاف ما شرع
 لم يملك اياها بثلث مجتمعة اذ هو خلاف شرعه ونكته المسئلة ان الله تعالى
 لم يجعل الامه طلاقا بيا ناطق الا في موضعين احدهما طلاق المدخول بها والثاني الطلاق
 الثالث وما عداه من الطلاق فقد جعل الزوج فيه الرجعة هذا مقتضى الحساب والقياس
 كما تقدم تقريره وهذا قول الجمهور ومنهم الامام احمد والشافعي واهل الظاهر
 ولا يملك الاثنان بدون الثلث في الخلع والامام مالك لا يملك الاثنان في الخلع والامام احمد
 طلقه رجعة في فيها احدها اثنان والثاني اثنان في الخلع والامام احمد طلقه رجعة في فيها
 لم يقطع الا بثلث فوات لثلث ضرورة الثاني انها واحدة ما كان وهذا قول
 الجمهور ولا يملك الاثنان طلقه بغير ملكها بدونه والخلع عنده طلاق بالثلث
 واحدة رجعية وهذا قول ابي حنيفة وهو الذي يقتضيه الحساب والقياس والقياس
 الاكثر من **فصل** اما المسئلة الثانية وهو وقوع اللبس بكل
 واحدة واحده الناس من سواها على ربيعة هذا احدها انها تقع بل ترد لانها بدعة محرمة
 وجمهور التابعين وكثير من الصحابة لا يابها لان تقع بل ترد لانها بدعة محرمة
 والبيعة مردودة لقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عمل الله عليه من غير علمه
 وهذا المذهب حواه ابو محمد بن حريم وحده الامام احمد فان له وقال هذا قول الامام احمد
 الثالث انه يقع به واحدة رجعية وهذا ثابت عن ابي حنيفة وجمهور الامام احمد
 فالامام احمد وهذا مذهب ابي حنيفة في خلاف السنة فيرد الى السنة انتهى

تو لا وس وعكرمة وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية الرابع انه يفرق بين
 المدخول بها وغيره فان يقع الثلث بالمدخول بها ويقع بغيرها واحده وهذا قول
 جماعة من اصحاب ابي حنيفة وهو مذهب سفيان بن عيينة في ما حكاه عنه محمد
 بن المروزي في كتابه اختلاف العلماء فانما من لم يوقعها جملها فاحتجوا بانها
 طلاق بدعة محرمة والبدعة مردودة في رواية عن ابي حنيفة بن حزم بانها لو كانت
 بدعة محرمة لوجب رد وساطة ركنه اختياره بدعتا لثانين خضع للشيخين
 غير محرم وسياتي بحجة هذا القول ما فيه واما من جعلها واحدة فاحتجوا بالقياس
 اما النص فما روي عن ابي حنيفة بن حزم عن ابي حنيفة بن حزم عن ابي حنيفة بن حزم
 انهم ان الملائكة كانت واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والواو كونه
 لم يملك اياها بثلث مجتمعة اذ هو خلاف شرعه ونكته المسئلة ان الله تعالى
 لم يجعل الامه طلاقا بيا ناطق الا في موضعين احدهما طلاق المدخول بها والثاني الطلاق
 الثالث وما عداه من الطلاق فقد جعل الزوج فيه الرجعة هذا مقتضى الحساب والقياس
 كما تقدم تقريره وهذا قول الجمهور ومنهم الامام احمد والشافعي واهل الظاهر
 ولا يملك الاثنان بدون الثلث في الخلع والامام مالك لا يملك الاثنان في الخلع والامام احمد
 طلقه رجعة في فيها احدها اثنان والثاني اثنان في الخلع والامام احمد طلقه رجعة في فيها
 لم يقطع الا بثلث فوات لثلث ضرورة الثاني انها واحدة ما كان وهذا قول
 الجمهور ولا يملك الاثنان طلقه بغير ملكها بدونه والخلع عنده طلاق بالثلث
 واحدة رجعية وهذا قول ابي حنيفة وهو الذي يقتضيه الحساب والقياس والقياس
 الاكثر من **فصل** اما المسئلة الثانية وهو وقوع اللبس بكل
 واحدة واحده الناس من سواها على ربيعة هذا احدها انها تقع بل ترد لانها بدعة محرمة
 وجمهور التابعين وكثير من الصحابة لا يابها لان تقع بل ترد لانها بدعة محرمة
 والبيعة مردودة لقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عمل الله عليه من غير علمه
 وهذا المذهب حواه ابو محمد بن حريم وحده الامام احمد فان له وقال هذا قول الامام احمد
 الثالث انه يقع به واحدة رجعية وهذا ثابت عن ابي حنيفة وجمهور الامام احمد
 فالامام احمد وهذا مذهب ابي حنيفة في خلاف السنة فيرد الى السنة انتهى

قالوا سائر ما تقدم في بيان التحريم يدل على عدم وقوعها جملة قالوا ولولا
يكن معنا الا قوله تعالى في شهادته احدى اربع شهادت اقباه ويدار عنها
ان تشهد اربع شهادت قالوا لا لا كما لا يثبت التكرار ومن خلفه اقراره
شهادته وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لم تخلقون خمسين شيئا وتستحقون
صاحبكم قالوا قالوا لا لا لا تخلقون خمسين شيئا ان خلافا قتله كانت بميتا واحدا
قالوا لا لا لا اقرار بالزنا في الحديث ان بعض الصحابة قال لما عرضت لرسول الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا لا يعقل ان يكون الاربع فيه مجموعة بغير واحد
الذين فروا من المدحويها وغيره فانهم محتاروا احدى ما رواه ابو داود والسنن
عطاء بن رافع عن ابي عبد الله ابو الصهباء ان كثير السوا الاربعة ما علت من الرجل
كان اذا طلق امراته مثلما فعل ان يدخلها بعلها واحدة على عهد رسول الله عليه
واو يكره صدق امره عمر فلما راي عمر الناس قد تنازعوا فيها قالوا خير ومن علمهم
الحجة الثانية انها تبين بقوله انت طالق فصادفها ذكر المثلث وهو بانفسه عوارا في
ان الزام عمر بالثبوت هو في حق المدخول بها وحديث في الصهباء في غير المدخول بها
ففي هذا التفريق موافقة المنقول من الحاسن وموافقة القياس وقالوا لا يكون
قد لا قول الجماعة من اهل الفتوى كما حكاه ابو محمد بن حزم وغيره ولا في عدم الوفاء
جملة هو مذهب الامامية وحكوه عن جماعة من السلف قالوا لم يقع في الثلاث
اللام معكم في مقامين احدهما تحريم جمع السلف والثاني وقوعها جملة ولو كانت
محرمه ونحو تكلم معكم في مقامين فاما الاول فقد قال الشافعي وابو ثور واحد من
واحد في الروايات عنه وجماعة من اهل الطاهر ان السلف سنة واحتجوا عليه بقوله
طلقها لا تخل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولم يهرق من ان تلوز السلف مجموعة
مفرقة ولا يجوز ان يهرق من ما جمع الله بينه لا لا جمع من ما فرق الله وقالوا
وان طلقوه من قبل ان تمسوهن ولم يفرق وقالوا جباح عليهم ان يطلقن النساء
لم تمسوهن لانه لم يفرق وقالوا المطلقات متاع بالمعروف وقالوا لا يهرق من
اذنكتم لموضات لم يفرق من قبل ان تمسوهن ولم يفرق قالوا وفي الصحيحين
ان عمر بن الخطاب لما طلق امراته لما حضره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان يامر

اهل

جمع

بطلاقها قالوا ولولا ان جمع السلف معصية لا اقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يخلو طلاقها ان يكون قد وقع وهو امران واحد من حرمة عليه باللعان فان كان لا لا لاجله
منه ظاهره وان كان الثاني لاجله طلقها وهو يظنها امراته فلو كان حراما لسمها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت قد حرمت عليه قالوا وفي صحيح البخاري من حديث
النسائي عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله المومنان عن ابي عبد الله المومنان عن ابي عبد الله المومنان
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل يطلاق امراته فلا فتنه وحتي تطلق فيل
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل يطلاق امراته فلا فتنه وحتي تطلق فيل
الذين فروا من المدحويها وغيره فانهم محتاروا احدى ما رواه ابو داود والسنن
عطاء بن رافع عن ابي عبد الله ابو الصهباء ان كثير السوا الاربعة ما علت من الرجل
كان اذا طلق امراته مثلما فعل ان يدخلها بعلها واحدة على عهد رسول الله عليه
واو يكره صدق امره عمر فلما راي عمر الناس قد تنازعوا فيها قالوا خير ومن علمهم
الحجة الثانية انها تبين بقوله انت طالق فصادفها ذكر المثلث وهو بانفسه عوارا في
ان الزام عمر بالثبوت هو في حق المدخول بها وحديث في الصهباء في غير المدخول بها
ففي هذا التفريق موافقة المنقول من الحاسن وموافقة القياس وقالوا لا يكون
قد لا قول الجماعة من اهل الفتوى كما حكاه ابو محمد بن حزم وغيره ولا في عدم الوفاء
جملة هو مذهب الامامية وحكوه عن جماعة من السلف قالوا لم يقع في الثلاث
اللام معكم في مقامين احدهما تحريم جمع السلف والثاني وقوعها جملة ولو كانت
محرمه ونحو تكلم معكم في مقامين فاما الاول فقد قال الشافعي وابو ثور واحد من
واحد في الروايات عنه وجماعة من اهل الطاهر ان السلف سنة واحتجوا عليه بقوله
طلقها لا تخل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولم يهرق من ان تلوز السلف مجموعة
مفرقة ولا يجوز ان يهرق من ما جمع الله بينه لا لا جمع من ما فرق الله وقالوا
وان طلقوه من قبل ان تمسوهن ولم يفرق وقالوا جباح عليهم ان يطلقن النساء
لم تمسوهن لانه لم يفرق وقالوا المطلقات متاع بالمعروف وقالوا لا يهرق من
اذنكتم لموضات لم يفرق من قبل ان تمسوهن ولم يفرق قالوا وفي الصحيحين
ان عمر بن الخطاب لما طلق امراته لما حضره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان يامر

ابو

کارخانه

تَحَلَّى

عمر بن الخطاب لما اطلق امرأته فاما ما ثبت من كلامه في روى عبد الرزاق عن سفيان
الثوري عن عمرو بن مروه عن سعيد بن جبير قال قال عمر بن الخطاب لما اطلق امرأته
فقال له يا عمر لا تأخذ بها ولا تأخذ بناتها ولا تأخذ بناتها لله ههنا وروى عبد الرزاق
ايضا عن عمرو بن العاص عن ابيهم عن علي بن ابي طالب قال قال عمر بن الخطاب
تسعا وتسعين عاما لم يسمعوا بك شيئا من غيرك وروى عبد الرزاق عن عمرو بن العاص
عن محمد بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
عن ابي بكر بن طلقها زوجها لما فكلهم قال لا تحاله حتى تنكح زوجا غيره فلو افقهوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تسمعون او فقهوا الثلاث حمله ولو لم يكن منهم الا الحديث
المكلم وحده لكونه لا يظن به تغيير ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم من الطلاق الرباعي
محرما ولا يصح تحريمه فخرج المرء على من لم يحرم عليه ولا يحل له ولو فعل
دال على امره لا اقره عليه الصحابة فضلا عن ان يوافقوه ولو كان عند عمر بن الخطاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الثلاث واحدة لا يخالفها ويفتي بغيرها موافقة لعمر وقد
علم مخالفتها له في العوار وحجبت الامم بالاثنتين من الامه والافواه وغير ذلك والواحد
وهذه المسألة تتبع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في علم بسنته وشي
ولو كان مستقرا من شريعته ان الثلاث واحدة وتوفي في الامم على ذلك
عليهم ويعلم من بعدهم ولم يحرموا الصواب فيه ويوفوا له من بعدهم ومن
خبر الامم وفيها خبر كوز الثلاث واحدة ومخالفة قال المانعون من
وقوع الثلاث التحاكم في هذه المسألة وغيرها الى من اقسام الله تعالى اصدق قسم
وابرأ انما انوم من حكمه فيما شجر بيننا من نرضى بحكمه ولا الحقنا فيه حرج ونا
له تسليم الا الى غير ما كانا من كان الله ان تجمع امته اجامغا متيقنا لا شك فيه
على حكم فهو الحق الذي لا يجوز خلافه والى الله ان تجمع الامم على خلاف سنة ثابتة
عنه ابدا ونحو ذلك وجدناكم من الادلة ما استمسك به باو يدونه ونحو تناطركم
فيما طعنتم به في ذلك الادلة وفيما عارضتمونا به على اننا لا نحكم على انفسنا الا انصاف
الله ما شأنا من رسول الله او اجامغا متيقنا لا شك فيه وما عدا هذا فعرضه للنزاع
وغايته ان يلو سابع الانبياء الا زمانا فلنكن هذه المقدمة سلفا لنا عندكم وقد

عليكم

انصاف

قال

بما اننا تنازعتم في سبب فردوه الى الله والرسول وقد تنازعنا نحن واثنتون هذه
المسألة فلا سبيل الى ردّها الى غير الله ورسوله السنة وسياقنا انا حق الصواب
واسعد بهم فيها فنقول اما منكم التحريم جميع الثلاث فلا ريب انها مسألة نزاع ولكن
الادلة الدالة على التحريم محمودة على ما قولكم ان القرآن دال على جواز الجمع وقد عوي
غير مقبولة بايات طاه وغايه ما تمسكت به اطلاق اللفظ الطلاق في الآية جازية ومحرمه
لا يدخل تحته طلاق الحائض وطلاق المولود في طهرها وامثلكم في ذلك اكثر من عارض
السنة الصحيحة في تحريم الطلاق المحرم بهذه الاطلاقات سواء معلوم ان القرآن
لم يدع جواز طلاق حتى تحملوه ما لا يطيقه وانما ادعى جوام الطلاق والبيوع
الله سبحانه وحلاله وحرامه ولا ريب انما اسعد بظاهر القرآن طينا وضد الاستدلال
وانه تعالى لم يشرع قط طلاقا بايثنا بغير عوض بل دخول بها الا ان يلو اخر العدد وهذا
كما باله بيننا وبينكم وغايه ما تمسكت به الفاظ مطلقة قد تنها السنة ومينت
شروطها واحكامها واما استدلالكم بان الاغراض امراته لما يحضره رسول الله صلى
الله عليه وسلم فما اصح من حديث وابعد عن استدلالكم على جواز الطلاق الثلاث
واحد في نكاح بقصد بقاءه ودوامه ثم الاستدلال بهذا انكم من قول الفرقه
نكحت عقيب لعار الزوج كما بقوله السامعي وعقيب لعانها وان لم يفرق
حاكم كما بقوله احمد في الحديث الروايات عنه فلا استدلال به باطلاق الطلاق
الثلاث احسب لغولم يقد شيئا وان من يرفق الفرقه على تفريق الحاكم لم يصح
الاستدلال به لان هذا النكاح لم يبنو سبيل الرقايه ودوامه بل هو واجب لانه
مريد التحريم والطلاق الثلاث موكدا لمقصود اللعان ومقرر له فان غايته ان تحرمها
عليه لا يبدل ولا يلزم من مود الطلاق في نكاح قد صار من حق التحريم على
النابذ مودوه في نكاح قلم مطلوب البقاء والدوام وهذا لو طلقها في هذه الحال
وهو حايض او نفسا او في طهرها معها فيه لم يكن عاصيا وهذا النكاح مطلوب
لان الله مريد التحريم ومن العبد انكم تسمعون في تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم
على هذا الطلاق المذكور ولا تسمعون بانكاره وغضبه للطلاق البتة من غير الملاءمة
وتسمينه لعبا بحباب الله كما تقدم فلم يرد هذا الاقرار وهذا الانكار ونحن نحمد الله

القرآن

ابن

قالبوننا من مرقوننا اقرو رسول الله صلى الله عليه وسلم منكم وانا انكره واما
استدلالكم بحديث عائشة ان رجلا طلق ثلاثا فزوجت فسيل رسول الله صلى
عليه وسلم التحلل الا لا حتى تدرى العسلة وهذا ما نازعكم فيه نعم هو حجة على
من اختلف بحدوث عقد الثاني والثالث في الحديث انه طلق الثلاث بغير واحد الحديث
حجة لنا فانه يقال فعاد للثلاث والاولى بالانفصال والى قوله هذا هو
المعقول في لغات الامم عربهم وعجمهم كما يقال قد نهى لنا وسلم عليه السلام والواو اما
استدلالكم بحديث فاطمة بنت قيس من العجب العجائب انكم قالتموه فيما هو صريح في
لا يقبل ان لا يصحح وهو سقوط النفقة والاكسوة للباين مع صحته وصراحتة وعدم ما
يعارضه مقاوماته وتسمكته فيما هو محمول بل بيانه في نفس الحديث ما يبطل تعلل
به فان قوله طلقها ثلاثا ليس صريح في جميعها بل ما تقدم كيف في الصحيح في خبر
نفسه من رواية الزهري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن زحما عن رسول الله
بتطبيقه كانت بقيت لا من طلاقها وفي لفظ في الصحيح انه طلقها اخر ثلاث تطلقا
وهو استد صحيح متصل مثل السمسر فكيف ساخ لكم تركه الى التمسك بلفظ محمول
وهو ايضا حجة عليكم بما تقدم بالواو اما استدلالكم بحديث عباد بن الصامت
الذي رواه عبد الرزاق فخير في غاية السقوط لان في طريقه بحمد الراعي
عبد الله بن الوليد الرضا عن ابراهيم بن عبد ضعيف عنها الراعي مجهول
الذي يدل على كذبته وبطلانه انه لم يعرف في شيء من الآثار صحيحها ولا سقيمها
ولا متصلها ولا منقطعها ان عباد بن الصامت روى الاسلام فكيف يحده
محال لا شك ما حديث عبد الله بن عمر فاصله صحيح بلا شك الزيادة الزيادة
والوصلة التي فيه فعلت يرسل الله لو طلقنها لما كانت تحل في ايمانها من
رواية شعيب بن ربيعة وهو الشامي وبعضهم يقلبه وهو روى عن شعيب بن
ما كان في موضع ضعف ولو صح لم يدر فيه حجة لان قوله لو طلقنها بالثلاث منزلة
لو سلمت لا بالواو اقررت بليتها وحوه مما لا يعقل جمعه واما حديث نافع بن عمار
رواه ابو داود ان كانه طلق امراته البتة فاحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم
اراد الا واحدة فمن العجب تقدم نافع بن عمار المحمولى الذي يعرف حاله البتة

الله

ولا يدرى

فهو لا ما هو على امر جريح ومعه وعبد الله بن طاروس في قصة ابو الصهباء قد
شهد امام اهل الحديث محمد بن اسمعيل البخاري ان فيه اضطرابا فكلما التزم في
الجامع وذكر عنه في موضع اخر انه مضطرب قتاره يقول طلقها ثلاثا وتارة يقول
واحدة وتارة يقول طلقها البتة وقال الامام احمد طرقه كلها ضعيفة وضعفها
البخاري حواه النضر بن عينة كيف بعدم هذا الحديث المضطرب المجهول
رواه علي بن حديد عبد الرزاق عن جريح الجاهل بعمر بن ابي رافع هذا
واولاده قايضون ان عبد الله اشهرهم وليس فيهم منهم الكذب وقد روي
عن ابن جريح ومن يعقل رواية المجهول او يقول رواية العدل تعديله فهذا حجة
عنده فاما ان تضعفه ويقدم عليه رواية من هو مثله من الجهالة او اشد فكلاهما
الامر ان ينساقا روايتا هذين المجهولين وبعد الراعيها واذا فعلنا ذلك نظرنا في
حديث سعد بن ابراهيم فوجدناه صحيح الاسناد وقد زالت عنه تدليس محمد
ابن اسحق بقوله حدثني داود بن الحصين والزيادة ابو عبد الله الحاكم في مستدركه
وقال اسناده صحيح فوجدنا الحديث في علله وقد لاحظ احد باسناده في مواضع
وقد صحح هو وغيره بهذا الاسناد بعينه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
رئيس علي وزوجها الى العام من الرعي بالنجاح الاول لم يحدث شيئا واما داود بن الحصين
فمنكره فلم تزل الالية بحج به وقد احتجوا به في حديثه لغيره انما شافيه وانجزر
به من تقدم بها الخمسة وسواء دونها مع كونها على خلاف الاحاديث التي نرى
فيها عن بيع الرطب بالتمر فاذا نبيه في هذا الحديث سوى روايته مما يفور
به وان قد علم في علمه واعلم فاعلمون حاكم ما قبل لكم به من التناقض فيما احتجتم به
انتم واية الحديث من روايته وارتصا البخاري لا دخال حديثه في صحيحه فصل
واما تلك المسائل العشرة التي سلكتموها في حديث ابو الصهباء فلا يصح شيء منها اما
السلك الاول وهو انفراد مسلم بروايته واعراض البخاري عنه فذلك شاهد ظاهر
عنه عارفا وما خسر ذلك الحديث انفراد مسلم به شيئا من مسلم وروايته او احد مثل
هذا حديث ينفر به مسلم عن البخاري وهذا البخاري قطا في حديثه لم
ادخله في كتابه فهو باطل او ليس بحجة او ضعيف وكما قد اجماع البخاري باحاديث خارج الصحيح

كان

٢٤

ليس لها ذكر في صحبته ولم يصح من حديث خارج عن صحبته فاما مخالفة ساير
 الروايات له عن ابن عباس فلا ريب ان عن ابن عباس روايتين صحيحتين يلا
 شك احدهما توافق هذا الحديث والاخرى مخالفة فان سقطنا رواية برواية
 سلم الحديث على انه بحمد الله سالم ولو اتفقت الروايات عنه على مخالفة فله
 اسوة امثاله وليس باحد يثبت مخالفة رايه ففسا له ما اخذ به من رواه الصريح
 عندكم او يارواه فان قلتم الاخذ بروايته وهو قواجه هو رايه بل وجهه رايه
 على هذا كفيتمونا موافقه الجواب بل قلتم الاخذ بروايه ارسايم من تناقضها
 لاحيلها لم يذفعه ولا سيما عن ابن عباس نفسه فانه روي حديث بروايته
 ولم يكن بينهما طلاقا راي مخالفة وان سيع الامة طلاقها فخذتم واصلتم بروايته
 وتركتم رايه فلهذا فعلتم ذلك فيما نخت فيه وقلتم الرواية معصومة وقول الصحابي
 غير معصوم ومخالفة لما رآه حمل الاحتمال على ديه من نسيان او نسيان او اعتقاد
 بغير رايه في ظنه او اعتقاد انه منسوخ او مخصوص او غير ذلك من الاحتمالات
 فكيف نسوغ ترك رايته مع قيام هذه الاحتمالات وهل هذا الاثر معلوم لمظنة
 بل محمول على ما قد روي ابو هريرة حديث التسبيع من ولو غلبت الكثرة واقتل
 ما خذتم بروايته وتركتم فتواه ولو تتبعنا ما اخذتم فيه بروايته الصالحين دون
 فتواه لظاوا والوا ما دعواكم لنسخ الحديث فهو قوقه على تبوت معارض مقام
 من اخرج فان هذا وما حديث عن ابن عباس في نسخ المراجعة بعد الطلاق
 الثلاث فلو صح كبره حجة فانه انما فيه ان الرجا كان يطلق امراته ويرجعها
 بغير عدد فتسخد لا وقصر على ثلاث فيها تنقطع الرجعة فان في ذلك
 بالثلاث بقم واحد ككيف يستمر المنسوخ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والويل وصدا من خلافة عمر لا يعلم به الامة وهو من اهم الامور المتعقبة محل
 الفروج ثم كيف يقول عمر ان الناس قد استعجلوا في شئ كانت لهم فيه اناه وها
 للامة اناه في المنسوخ بوجه ما لم كيف يعارض الحديث الصحيح بهذا الذي
 فيه على من الحسنة من واقد وضعفه معلوم وما حملنا الحديث على قول المطلقات
 طالوا انت طالوا انت طالوا ومقصودنا التاكيد بما بعد الاراء في سياق الحديث من

الآخره برده فان هذا الذي اوتى الحديث عليه لا يتعين بوفاه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولا مخالفة على عهده وعهد خلفائه وهلم جرا الى اخر الدهر ومن ينويه في قصد
 التاكيد يفرق بين رايه وصادق وكاذب بل يرد به الى بيته ولد لا يقر بقبلة مطلقا
 بل كان اذ فاجرا وايضا فان قوله ان الناس قد استعجلوا وقتابها في شئ كانت لهم
 فيه اناه فلو مضينا عليهم اخبار من عمر ان الناس قد استعجلوا اما جعلهم
 الله في فسحة منه وشرعة متراخيا بعضه عن بعض رحمة بهم ورفقا وانا انا
 لهم لا اندم مطلق فيذهب حبيبه من يديه من اواراهه فيعز عليه تداركه
 فجعل الطانام ماله يستعينه فيها ويرضيه ويرى ما احثه العتب الداعي الى الفراق
 ويراجع كل منها الذي عليه بالمعروف فاستعجلوا فيما جعل لهم فيه اناه ومهله واقعه
 بقم واحد فرائي عمر رضي الله عنه انه يلزمهم بالتمسوه عقوبة لهم فاذا علم المطلق
 ان زوجته وسكنه تحرم عليه من اول مرة ثم جمعه الثلاث كنعها ورجع الى الطلاق
 المشروع المأذوف فيه وهذا من تادييب عمر لرعيته لا اكثر من الطلاق والملاش
 كما سياتي مزيد تقريره عند الاعتدال رضي الله عنه في الزامه بالثلاث هذه حجة
 الحديث الذي له حجة له غيره فان هذا من تاديب المستكره المستبعد الذي لا ينفقه
 الفاظ الحديث بل تنبوا عنه وتنافروا وما قول من قال ان معناه كان وقوع الطلاق
 الثلاث لا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة فان حقيقة هذا التاويل
 ان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطلقوا واحدة وعلى عهد عمر
 صاروا يطلقون بليا والتاويل انما يصل الى هذا الحد صار ضربا لا لافاز والتحرير لا من
 باب تيار المراد ولا يصح دلالة بوجه فان الناس ما زالوا يطلقون واحدة وثلاثا وقد
 طلقوا رجالا نساهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بليا فمنهم من ردها الى
 واحدة كما في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومنهم من اكره عليه وفضب وجعله متلعا
 بحباب الله ومنهم من يعرف ما حكم به عليه ومناقضه لتاكيد التحريم الذي اوجبه اللعان
 ومنهم من الزمه بالثلاث لكون ما اتى به من الطلاق اخر الثلاث فلا يصح ان يقال ان
 الناس ما زالوا يطلقون واحدة الاثنا خلافة عمر فطلقوا بليا ولا يصح ان يقال
 انهم قد استعجلوا في شئ كانت لهم فيه اناه فيمضيه عليهم ولا يلزم هذا الكلام الفرق بين

في الحكم لا في

منهم

راى منه راء للمصلحة لا اخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما علم صلى الله عليه وسلم ان ذلك
الاناء والرخصة نعمة من الله على المطلق ورجعه واحسانا اليه وانه قابلها بضدها
ولم يقبل رخصه الله وما جعله له من الاناء عاقبه بان حايثه وبينها والزومه من
الشدة والاستعجال هذا موافق لقواعد الشريعة بل هو موافق لحكمة الله
في خلقه قدرا وشرفا فان الناس اذا تعدوا وده ولم يقفوا عند ما مضى
عليهم ما جعله لمراتقاه من المخرج وقد اشار الى هذا المعنى بعينه من ان الصواب
للمطلق تلاما لو اتقيت الله جعل لك مخرجا لا ماله امر مسعود وارب عباس فهذا
نظر امير المؤمنين ومن معه من الصحابة لانه رضي الله عنه غير اكمال الله وجعل لاهل
حرما فهدا غايه التوفيق بين النصوص وبما ليس التوفيق ومن معه وانتم لم يمكنكم ذلك
الا بالافعال الجاسر فهذا نهاية اودام الفريسي في هذا المقام الضنك والمعتزل
الصعب وبالله التوفيق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد يطلق زوجته
تطلقته بن يعقوب بعد ذلك فالتحالة بدوز زوج واصابه روي اهل السنن من
حديث ابن حزم مولد بن نوفل انه استفتى ارب عباس في ماله ان كانت تحتها ماله
فطلقها تطلقته بن يعقوب بعد ذلك فالتحالة ان خطبها فالتحالة نعم قضى بدكر سر الله
صلى الله عليه وسلم فالامام احمد عن عبد الله بن الحارث الميموني عن ابي حنيفة
لقد حمل من عظمه انتهى والى المنذر بن ابي حنيفة قد ذكر خبره وصالح وقد
وثقه ابو زرعة واما ابو حنيفة في غير الزنا في غير معتب وقد قال علي بن ابي طالب
هو منكر الحديث والى النساء ليس بالقوي واذا اعتق العبد والزوجه في حال
ملك الثلاث وان عتق وقد طلقها انتبذ فيها اربعة اقوال للفقهاء احدى انها لا تل
له حتى تنكح زوجها كانت وامه وهذا قول الشافعي واحد في احدى الروايتين
بناء على ان الطلاق بالرجال وان العبد انما يملك طلبة ولو كانت زوجته حرة
والثاني ان كان بعد عليها عقد مستانفا من غير اشتراط زوج واصابه
د اعليه حديث عمر بن معتب هذا وهذا احدى الروايتين عن احمد وهو
ارب عباس واحد في جميع الشافعية وهذا القول فقه د موفانها انا حرمها
عليه التلخيص لنقصه بالرقا عتق وهو في العدة زال النقص ووجد سبب

الملك

ان
الملك

ملك الثلاث واثنا النكاح باقية مما كان عليها تمام الثلاث وله رجعتها وان عتق بعد انقضاء
عدتها بانته منه وحلت له بدوز زوج واصابه طلبة هذا القول ليس بعيد في القياس
والثاني ان يتركها في عدتها وان ينكحها بعد ما بدوز زوج واصابه ولو لم
يعتق وهذا مذهب اهل الظاهر جميعهم فان عتق العبد والحرة في الطلاق سواء
وذكر سيف بن عميرة عن عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة
ان عتق العبد له طلاق امراته طلقته في امره ارب عباس ان يراجعها فاني فقال ارب عباس
لك فاستحلها بملك اليمين والقول الرابع ان زوجته ان كانت حرة ملك عليها تمام
الثلاث وان كانت امه خربت عليه حتى تنكح زوجها غيره وهذا قول ابي حنيفة وهذا مذهب
اختلف فيه السلف والخلف على اربعة اقوال احدى ان طلاق العبد والحرة سواء وهذا
مذهب اهل الظاهر جميعهم حكاه عنهم ابو محمد بن حزم واحتجوا بعموم النصوص الواردة
في الطلاق واطلاقها وعدم تفرقها بين حرة وعبد ولم تجمع الامه على التفرق وقد
صح عن ارب عباس انه افتى غلاما له برجعه زوجته بعد طلقته وكان تحتها وفي
هذا النفا عن ارب عباس بنظر فان عبد الرزاق روي عن ارب عباس عن عمر بن دينار
ان ابا عبد الله اخبره ان عبد الله بن ارب عباس وكان له امرأه جارية ارب عباس فطلقها
فتبها ما اهلها ارب عباس لطلاقها فراجعها فالتحالة عبد الرزاق في معمر عن سائر الفضل
ان العبد سأل ابن عمر عن رجوع اليها وان ضرب راسك فمأخذ هذا الفتوى ان
الطلاق بيد سيده كان نكاحه بيده ما روي عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري
عن عبد الكريم بن الحارث بن ابي عطاء عن ارب عباس قال ليس لطلاق العبد ولا فترقه بشي ودل
عبد الرزاق عن ابن حزم عن ابن ابي عمير انه سمع جابر بن عبد الله يقول في الامه
والعبد سيدهما يجمع بينهما ويفرق بينهما وهذا قول ابي الشعثا والشافعي اهل
المدنية لا يرون للعبد طلاق الا باذن سيده فهذا ما ذكره ارب عباس لانه يرى طلاق العبد
ثلاثا اذا كان تحت امه ولم يعلم احد من الصحابة ما يدلك القول الثاني انه اي الزوجين
كان الطلاق بسبب رقة انتبذ في روي حماد بن سلمة عن عبد الله بن عمر عن ابي عمر
ارب عباس قال لا يجوز طلاق الامه تطلقه بعد ثلاث حيض والى هذا ذهب عثمان
البنى والقول الثالث ان الطلاق بالرجال فيملا الحرة لانا على وان كانت زوجته والعبد

اسر وان كانت زوجته حرة وهذا قول الشافعي ومالك واحمد وطاهر كلامه
وهذا قول زيد بن ثابت وعائشه وام سلمة امي المؤمنين وعثمان بن عفان وعبد الله
ابن عباس وهذا مذهبنا لقسم وسالم وابي سلمة وعمر بن عبد العزيز وعمر
ابن سعيد وسعد بن ابى السنان وسليمان بن يسار وعمر بن شبيب بن جابر
وعطاء والقبول الرابع ان الطلاق بالنساء كالعده كما روى شعبه عن اشعث بن
سوار عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود السنفه الطلاق والعده بالنساء
عبد الرزاق وعمر بن محمد بن يحيى وغير واحد عن عيسى عن الشعبي عن ابي عبيد
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا الطلاق والعده بالمرأه هذا الفظه وهذا قول
ابى الحسن وابى سيرين وقتاده وابراهيم والشعبي وعكرمة ومجاهد والثوري
والحسن بن حيرواني حنيفه واصحابه فان قيل فما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
في هذه المسأله قيل قد قال ابو داود والابو عاصم عن ابي جرح عن مطهر بن اسلم عن القسم
ابى عن عائشه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق الامه تطليقتان وقروها
حيضتان وروى زكريا بن يحيى الساجي ابا محمد بن اسير عن ابي سلمه الاحمسي ابا
عمر بن شبيب المسلمي ابا عبد الله بن عيسى عن عطيه عن ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الطلاق الامه ففتان وعدتها خيضتان وقال عبد الرزاق ابا جرح
قال كتبني عبد الله بن زياد بن سمعان بن عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري اخبره
عن ابي عن ام سلمه ام المؤمنين ان غلاما لها طلق امرأته تطليقتين واستفتت
ام سلمه النبي صلى الله عليه وسلم في امرها فاجابها في حرمته على حثرتيكم زوجا غيري وقد تقدم
حديث عمرو بن معتب عن ابي الحسن عن ابي عيسى ولا يعبر عن النبي صلى الله عليه وسلم
غير هذه الآثار الاربعه على مجزئها ونحوها اما الاول فابو داود وهو حديث
مجهول قال الترمذي حديث عرسه تعرفه الامز حديث مطهر بن اسلم
وطاهر بن عرويه في العلم غير هذا الحديث انتهى وقال ابو القسم بن عساكر في اطران
بعد ذكر الحديث روى اسامه بن زيد عن ابيه انه كان جالسا عند ابيه فأتاه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فابصره فانه سال القسم بن محمد بن محمد بن عبد الله عن ذلك فقال
هذا والله ان هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عمل

كتاب الطلاق

المسلمون قال الحافظ فدل على ان الحديث لم يرفع غير محفوظ وقال ابو عاصم النبيل
مطهر بن اسلم ضعيف وقال يحيى بن معين ليس بشي مع انه لا يعرف وقال ابو حامد الرازي
من الحديث وقال السهقي ولو كانت ثانيا لقلنا به الا اننا لا نروى حديثا يرويه من مجهول
علائقه واما الآثار الثاني ففيه عمر بن شبيب المسلمي ضعيف وفيه عطيه وهو ضعيف
ايضا واما الآثار الثالث ففيه اسير الساجي الكذاب وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول
واما الآثار الرابع ففيه عمرو بن معتب وقد تقدم الكلام فيه والذي سلم في المسأله
الاثار عن الصحابه والقياس فان الآثار فمعارضه لا تقدم فليس بغضها ولو من
بعض بقى القياس ويتجاذبه طرفا نظير المطلق وطرف المطلقه فمن راعى المطلق
فانه الذي يملك الطلاق وهو بيده فيتنصف برقه كما يتنصفان نصيب المملوكات
برقه ومن راعى طرف المطلقه قال الطلاق يقع عليها وتلزمها العده والتحريم وتوابعها
فيتنصف برقها كالعده ومن وصفه برق ي الزوجين كان راعى الامر من فاعمل الشبهتين
ومن كماله وجعله بلا ثارا راي ان الآثار لم تثبت والنقول عن الصحابه منعارضه والقياس
لدلالم معلوم بشي من ذلك ونفسا بالطلاق والنصوص الداله على ان الطلاق الرجعي
طلقتان لم يفرق الله بين حرة وعبد ولا بين حرة وامه وما كان زكرا نسيئا قالوا
والحكمه التي لا جملها جعل الطلاق الرجعي اثنتان في الحر والعبد سواءا لو اذ قال
مالان له ان ينكح امرأه الحر لان حاجته الى ذلك كما جازى الحر وقال الشافعي
واحد حله في الايلا كاجل ان يصير الزوجه في الصورتين سواءا وقال ابو حنيفه الحر
ان طلاقه وطلاق الحر سواءا كانت امرأته حرة من اعمال الاطلاق فنصوص
الطلاق وعمومها الحر والعبد وقال احمد بن حنبل والناس معه صياحه
في الكفارات كلها وصيام الحر سواءا وحده في السرقة والحرار وحده الحر
سواءا لو لو كانت هذه الآثار او بعضها ثانيا لا سابقه من الابه ولا غلبتها
عليه ولو اتفقت آثار الصحابه لم نعد ما الى غير ما فان الحق بعد وهم والله الموفق
حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الطلاق بيد الزوج لا بيد غيره قال يعال بابها الدر
اموالا كحكمه المومنات ثم طلقهن ووالوا اذا طلق النساء قبل غزاهن فامسكن
معهن وان افترقن فمعهن ففعل الطلاق لمن نكح وان الامساك وهو الرجعة وروى

ارواح في سننه من حديث ابراهيم بن محمد بن ابي اسحاق قال قال النبي صلى الله عليه وسلم رجل معاريا
رسول الله سيد عذو جنة امته وهو يزيدان يفرق بيني وبينها قال فصعد رسول
صلى الله عليه وسلم المنبر فقال يا ايها الناس ما بال احدكم يزوج عبده امته ثم يريد ان
يعتقها انما الطلاق من اخذ بالساق وقد روي عبد الرزاق عن ابي حنيفة عن عطاء بن
ابراهيم عن ابي عبد الله العبد سيد سبده ان طلقها فانها حرة وان فرقها فمملوك وحده اذا
كان له جميعا فان كان العبد له والامه له غير طلق السيد ايضا ان شاء روي الثوري
عن عبد الكريم بن الحارث عن عطاء بن ابي رباح عن ابي عبد الله العبد ولا فرقته بشي وذكر عبد الرزاق
ابن حنيفة اخبرني ابي الحسن بن سعيد جابرا يقول في الامه والعبد سيدهما يجمع بينهما
ويفرق وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق من يزوج عبده امته وحديث ابراهيم بن محمد
وان كان قد سنده ما فيه فالقران يعضده وعليه عمل الناس وبالله التوفيق
حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن طلق وزال ثلاث ثم راجعها بعد زوجه
انها على بقيته الطلاق وذكر ابي المبارك عن عثمان بن مفضل انه اخبره انه سمع نبينه بن
محمد عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الرجل
يطلقها زوجه ثلاث ثم يراجعها بعد زوجه انها على ما بقي من الطلاق وهذا الخبر
وان كان فيه ضعيف ومجهول فعليه ادا بر الصحابة ما ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن
مالا بن عيسى عن الزهري عن ابي المسيب وحديد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن
عبد الله بن عيسى عن مسعود بن سليمان بن يسار قال سمعت ابا هريرة يقول
سمعت عمر بن الخطاب يقول يا امراء طلقها زوجه طليقة او نطليقتين
تركها حتى تنل زوجا غيره فيموت عنها او يطلقها ثم ينكحها زوجه الاول
فانها عنده على ما بقي من طلاقها وعن علي بن ابي طالب وابي هريرة وعمران بن حصين
مثله قال الامام احمد هذا قول الاكابر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال
مسعود بن ابراهيم بن عيسى بن عذو اللات قال ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
جديد ودهيل في هذا القول الاول والحد يث فهم احد والثاني وما ذكره في الاول
او خفيته هذا اذا اصابها الثاني فان لم يصيبها فهو على ما بقي من طلاقها عند
الجميع قال النخعي لم اسمع فيها اختلافا ولو ثبت الحديث لكان فصل النزاع في

المسألة ولو اتفقت ثار الصحابة لكانت فصلا ايضا واما فقه المسألة فمتخاذل
والزوج الثاني اذا هدمت اصابته الثلاث واعادتها الاولى والطلاق جديد
دونها ولا ريب في القول الاول يقولون لكانت صابته الثاني شرط في حال المطلقة
لما لا ولا يكره من هدمها واعادتها على طلاق جديد واما من طلق في
الثلاث فلم تصادق اصابته الثاني فيها تخبرنا تركه ولا هو شرط في الحال الاولى فلم
تهدم شيئا فوجودها كعدمها بالنسبة الاولى وحالة الهاله فعادت على
ما بقى الاول لم يصيبها فان اصابته اثرا لها البتة ولا الاول ونكاحه وطلاقه
نقلها بوجه مالا ناثير لها فيه والله اعلم **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم**
رسول في ان المطلقة لما التحل الاول حتى يطأها الزوج الثاني ثبت في الصحيحين
عن عائشة ان امراء رفاعه القرظ جازي رسول الله صلى الله عليه وسلم رفاعه
طلقني فبنت طلاق وانكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظ وانما معه مثل
الهدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلاء تريد يراي ترجع الي رفاعه لا
تؤند وقي عسيلته ويند وقي عسيلته وقي عسيلته وفي سنن النسائي عن عائشة قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العسيلة الجماع وفيها عن ابن عمر قال سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امراته لما فيتنزجها الرجل فيفلق الباري ويخرج
الستر ثم يطلقها قبل ان يدخا بها فالتحل الاول حتى يجمعا معا الاخر فتضمن
هذا الحكم امورا احدها انه لا يقبل قول المرأة على الرجل انه لا يقدر على جماعها الثاني
ان اصابه الزوج الما بشرط فحلها الاول خلافا لما ذكره في العقد فان
قوله مرد ود بالسنة التي لا مرد لها الثالث ان لا يشترط الانزال بل يكفي مجرد
الجماع الذي هو ذوق العسيلة الرابع انه صلى الله عليه وسلم لم يجعل مجرد
العقد المقصود الذي هو نكاح رغبة كافي ولا ايضا الخلوة به واغلاق الابواب
وارخا الستور حتى يتصل به الوطى وهذا يدل على انه لا يكفي مجرد عقد التحليل الذي
لا غرض للزوج فيه سوى صورة العقد واحلالها الاول بطريق الاول فانه اذا
كان عقد الرغبة المقصود للدوام غير كاف حتى يوجد فيه الوطى فكيف بلو عقد
تيسر مستقارا ليجلها ولا رغبة له وامساها وانما هو عارية كحمار العشر بين المستعار

استامر ابو يافاي ريد الله ورسوله والدار الآخرة والتعاشيشة ثم فعل الزواج
دلالة صلى الله عليه وسلم لما فعلت فلم يكن طلاقا قال ربيعة وابو شهاب واختاروا
منهن أنفسها فذهبت وكانت البتة قال ابو شهاب وكانت بدوية نال عمر وشع
وهو ابنه الضحك العامرية رجعت اليها وقال ابو حبيب قد كان خيرا بها وكان
تلتقط بعد ذلك البعير وتقول أنا الشقية اختلف الناس في هذا التحخير في موضعين
احدهما في أي شيء كان والثاني في حكمه فاما الأول فإلا الذي عليه الجمهور وأنه كان بين المقام
معه والفراق وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن بن الحسن بن علي بن فضال عن
والآخرة ولم يخيرهن في الطلاق في سياق القرآن وقوله عايشة يرد قوله ولا ريب
أنه حال خيرهن من الله ورسوله والدار الآخرة والمقام مع رسول الله ووجوب
اختيارهن الدنيا وزيوتها التي تتغير ويسرحن سرًا خبيلا وهو الطلاق بلا شرط
ولا نزاع وأما اختلافهم في حكمه ففي موضعين أحدهما في حكم اختيار الزوج والثاني في
حكم اختيار النفس فاما الأول فإلا الذي عليه معظم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
كلهم ومعظم الأمة أن كل من اختارت زوجها لم ينطق ولا يكون التحخير بمجرد
طلاقها صحيح دلل عن عمر بن مسعود وابو عباس وعائشة فالتعاشيشة خير
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه فلم بعده طلاقا وعزام سلمة وقرينة
وعبد الرحمن بن أبي بكر وصح عن علي بن زيد بن ثابت وجماعة من الصحابة أنها
اختارت زوجها فطلقة رجعية وهو قول الحسن بن زهير ورواية عن أحمد بن
عنه استحق من تصور والاختار زوجها فواحدة يملك الرجعة والاختار
نفسها فثلث قال ابو بكر بن زيد بهذا استحقوا من تصور والعمل على ما رواه
الجماعة قال صاحب المغني وجه هذه الرواية أن التحخير هاية نوي بها الطلاق
فوقع بمجرد ما كسائر كايانه وهذا هو الذي صرح به عائشة والخوم معها بانها
ورده فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اختارها زواجه لم يقل وقع بكن طلاقه
ولم يراجعهن وهو أعلم الأمة بشان التحخير وقد صح عن عائشة أنها قالت لم يكن
د للطلاق في لفظ لم بعده طلاقا وفي لفظ خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
طلاقا والذي يحظه من أن الطلاق رجعية أن التحخير تملك ولا تملك المرأة نفسها

وتد طلق في التملك مستلزم لوقوع الطلاق وهذا مبني على معدتين أحدهما أن
التحخير تملك والثانية أن التملك مستلزم لوقوع الطلاق والثالثة مقتضى منوعة
فليس التحخير بملك ولو كان تملك كالمستلزم لوقوع الطلاق فإبقاء من
ملكه فان عايشة امرأة وان ملكه الزوج كما كان يملكه فلا يقع بدو الطلاق من ملكه
ولو صح ما ذكره ابن زياد لا نال الرجعية تملك نفسها وقد اختلف الفقهاء في التحخير
هل هو تملك أو توكيل أو بعضه تملك وبعضه توكيل أو تطليق محض من غير توكيل
أثر له البتة على مذهب خمسة والتفريق هو مذهب أحد ومال بعض اهل الخطاب
في روى مساييله هو عليك نفق على القبول قال صاحب المغني فيه إذا قال امرأ بئس
أو اختاري فعالت قبلت لم يقع شيء لأن امرأ بئس توكيل فقولها جوابه قبلت
يتصرف في قبول التوكيل فلم يقع شيء قالوا في الاجنبية امرأ بئس قبلت
وقوله اختاري في معناه وكذا لا نال كذا خذت امرأ بئس عليها أخذ في رواية البقيع
ابن زياد إذا قال امرأ بئس قبلت قبلت ليس ببيس قالوا إذا قال امرأ بئس
اختاري فعالت قبلت بنفسها واختارت نفسها كان امرأ بئس وفروا بالامر اختاري
وبن امرأ بئس جعل امرأ بئس تملك واختاري تحخير لا تملك قال اصحابه وهو قول
والشافعي قولنا أحدهما أنه تملك وهو الصحيح عند اصحابه والثاني أنه توكيل وهو القدر
والتحفية عليك وقال الحسن وجماعة من الصحابة هو تطليق يقع به واحدة
منجزة وله رجعتها وهو رواية ابن منصور عن أحمد وقال اهل الطاهر وجماعة
من الصحابة لا يقع به طلاق وسوا اختارت نفسها أو اختارت زوجها أو
أثر التحخير في وقوع الطلاق ونحو ذلك ما أخذ هذه الأقوال على وجه الإشارة إليها
والاصحاب التملك لما كان يضع يعود إليها بعد ما كان للزوج كان هذا حقيقة
الملك والواو أيضا قالوا يستلزم أهلية التوكيل لما شرع ما وفيه والمراد
للمستأهل إبقاء الطلاق ولهذا لو ود امرأ في طلاق زوجته لم يصح في أحد
القولين لأنها لا تملك الطلاق والدر صحوة قالوا يصح أن يوكّل رجلا في الطلاق امرأته
يصح أن يوكّل امرأته في طلاقها قالوا أيضا قالوا لا يفعل معناه ههنا قال التوكيل
هو الذي يتصرف لوكله لا لنفسه والمراد ههنا أنما تتصرف لنفسها وتحظها

بسم الله الرحمن الرحيم

وهذا ما في تصرف الوداع والاصحاب التوكيد واللفظ لصاحب المغني وقوله انه تملك
يصح فان الطلاق يصح تملكه ولا يفتقر الى الزوج وانما ينوب فيه غيره عند فاذا
استناب غيره وفيه كان توكيد لا غير والوداع ولو كان تملك كان مقتضاها انتفاء الطلاق
اليها في بعضهما وهو محال فانه لا يخرج عنها ولو لم يوطئ بشبهه كان المهر لها
لا للزوج ولو ملك البضع للزوج فله عوضه كمن ملك مائة من النخيل فباعها فله مائة
وايضاف لو كان تملك التام المهر ما لا للطلاق وحده بل للزوج ما لا
ستحاله كوزن السيل الواحد بجميع اجزائه ملكا لا كمن في زمن واحد والزوج ما لا الطلاق
بعد الحس ولا يكون هو ملكا له بخلاف ما اذا قلنا هو توكيد واستنابا فان الزوج ما لا
وهي نايبة ووكيله عنه والوداع ايضا ولو قال اله الطلاق في نفسه لم يخلو ان لا تطلق فطلقت نفسها
حتت قد اعدت انما يابى عنه وانه هو المطلق ولو ايضا فقولك انه تملك اما ان يريد ان
انه ملكا ان يطلق وان ردت له الزوج ما لا يقع الطلاق بمجرد قولها قبلت لانه انما
يقضي خروج بضعها عن ملكه واتصا به القبول وان ردت له الزوج ما لا يقع الطلاق
غيرت العبارة والفرق بين بعض صورته وبعضها ما لا اذا قال اله امرتك
او جعلت امرتك ملكا او ملكتك امرتك فله تملك واذا قال اله اختاري فهو تخيير فالوداع
بينها خمسة وحدها اما الحقيقة فلا اختاري لم يتضمن اكثر من حسمها لم يملكها
نفسها وانما حسمها بين امرين بخلاف قوله امرتك سيدا فانه لا يكون سيدا الا وهو ملكه
واما الحكم فانه اذا قال اله امرتك سيدا فله ردت به واحدة فالقوله مع بینه واذا
قال اختاري فطلقت نفسها لا با وقعت لوقا لردت بها واحدة لانها لا يخرج
مدخول بها فالقوله في ارادها الواحدة قالوا لا التخيير يقتضي انها لا تختار
ولا يحصل لها ذلك الا بالبينونة فان كانت مدخولا بها التبر لا بالملك وان لم تكن مدخولا بها
بانت الواحدة وهو بخلاف امرتك سيدا فانه لا يقتضي تخييرها بين نفسها وبين زوجها
بل تملكها الا بانه بثلاث في مواعد تنقضي بها عدها اذا اراد به احد محتمليه قبل قوله
وهذا بینه يريد عليهم في اختاري فانه اعم من ان تختار البينونة بثلاث في مواعد تنقضي
بها عدها بل امرتك سيدا اصرح في تملك الثلاث من اختاري لانه مضاف ومضاف اليه فيعم
جميع امروا بخلاف اختاري فانه مطلق لا عموم له فميز بين مستفاد منه الثلاث وهذا مضمون

وهو ما في قوله من غير تملك

الامام احمد

للإمام احمد فانه قال في اختاري انه لا تملكه المراه اكثر من طلقه واحدا لا بنيه الزوج
ونصر في امر سيدك وطلاقك سيدك وكلت في الطلاق على انها تملكها الثلاث وعنده رواية
اخرى انها لا تملكها الا بنيه واما من جعله تطلقا منجرا فقد تقدم وجه قوله
وضعه واما من جعله لغوا فمضمون ما اخذنا من ان الطلاق لم يجعله الله سيدا للنساء
انما جعله سيدا للرجال ولا يتغير شرع الله باختيار العبد فليس له ان يختار نقل
الطلاق اليه من لم يجعل اليه الطلاق السنة قال ابو عبد الله القاسم بن سلام بن ابي بكر بن
عياش بن ابي خنيس بن ابي ثابت بن رجا قال الامراء انما دخلت هذا العبد اليه فقام
صاحبا سيدا كفا دخلته ثم قالت هي طالق فرفع دلالا في عمر بن الخطاب فاباها منه
فمر رابعه الله من مسعود فاجابته فذهب به الى عمر بن الخطاب فاباها منه
فقال جعل الرجل قواما من على النساء ولم يجعل للنساء قواما على الرجال فقال له عمر
ما تري في اراها امراته قال عمر وانا اري ذلك فجعلها واحدة قلت بحملها فاجعلها واحدة
بقول الزوج فامر صاحبك سيدا فتكون كناية في الطلاق وحملها واحدة بقول
صاحبها طالق ولم يجعل للضرة ابايتها لئلا تلون هي القوامه على الزوج فليس في هذا
دليل لما ذهب اليه هذه الفرقه بل هو وجه عليها وقال ابو عبد الله عبد الغفار بن داود عن ابن
لهيعة عن يزيد بن ابي جبيب بن ربيعة الفارسيه كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن
ابو بكر فملكها امرها عالت انت طالق ثلاث مرات معا عياش بن رجا فخطا لطلاق
لها المراه لا تطلق وهذا ايضا لا بد لهذه الفرقه لانه انما لم يقع الطلاق لانها اضافته
الي غير محله وهو الزوج ولم يقل انما ملك طالق وهذا نظير ما رواه عبد الرحمن بن ابي
عمر عن اخبر بن ابي النضر بن ابي جهم عن رجا بن ابي عياش عن ابي مالك عن ابي
امروا فطلقني بلا ما فعلت ابي عياش خطا الله نوهها الطلاق لا عليها لا عليها قال
الاثرم سالت ابا عبد الله عن الرجل يقول لامرته امرتك سيدا فقال اثنى عشر على
القضاء ما قضيت قلت فان قلت قد طلقك بلا ما قال المراه لا تطلق واحتج بحديث من
عياش خطا الله نوهها ورواه عن ربيع عن شعبه عن الحكم عن ابي عياش عن رجا بن ابي
امروا انه في ردها قالت قد طلقك بلا ما قال ابي عياش خطا الله نوهها الا طلقك نفسها
قال احمد صحف ابو مطر فقال خطا الله نوهها والرواية عن عبد الرحمن بن ابي جهم قال

عياش

قال سالت عبد الله بن مسعود عن رجل اطلق امرأته امها انما تطلق
نفسها ام لا قال ان يقول ليس بالنساء طلاق فقلنا له فكيف كان يقول في رجل اطلق
رجلا امرأته ام لا الرجل ان يطلقها الا بهذا صريح من مد طهر امرأته لا طلاق
الا الزوج وان قيل ان الزوج امرأته لا تطلقه غيره في الطلاق قال ابو محمد بن حزم
وهذا قول سليمان بن جميع اصحابنا الحجة الثانية لقوله ان الله تعالى لما جعل امر الطلاق
الى الزوج دون النساء لانها قصاص عقول ودين والعالم على هذه السفة وقد ثبت في الشرع
والميل الى الرجال كما مذهبنا وجعل امر الطلاق اليهن لم يستقم للرجال معهن امر وكان
في ذلك ضرر عظيم بازواجهن فاقضت حكمته ورحمته انه لم يجعل ايدهن شيئا من
الفراق وجعله الى الزوج فلو جاز للزوج نكاح اليهن لما قصر حكمه الله ونظره الى
قالوا والحدوث انما على التخيير فقط فان اخترت الله ورسوله والدار الآخرة كما وقع لك
ازواجه عالهن وان اخترت انفسهن متعهن وطلقهن هو بنفسه وهو السراح
لان اختيارهن من نفسهن يكون هو نفس الطلاق وهذا في غاية الظهور كما ترى فانه
ولا انما عن الصحابة في ذلك اختلاف فاشهد بذلك فصح عن ابن عمر وابن مسعود وزيد
ابن ثابت في رجل جعل امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثا انها طلقه واحدة رجعي
وصح عن عثمان بن القضا ما قضت ورواه سعيد بن منصور عن ابن عمر وعمر بن الخطاب
وروي عن علي بن ابي طالب وزيد بن جراح عن الصحابة انها اذا اختارت فواحدة بانية
اختارت زوجها فواحدة رجعية وصح عن بعض الصحابة انها اذا اختارت نفسها
بكل حال وروي عن ابن مسعود في رجل جعل امرأته بيدها فطلقها فليس بشي قال ابو
ابن حزم وقد تقصينا من روي عنه من الصحابة انه يقع به الطلاق فام يكونوا يميزون
صح عنه ومن لم يميز عنه الا سبعة ثم اختلفوا وليس قول بعضهم او من قول بعض ولا
في شيء منها الا ما روينا من طريق النسائي اخبرنا علي بن بصير الجهمي عن سليمان بن حبيب
ابن ابي حمزة عن زيد بن ابي قلابة عن السخيتي عن ابي عاتق عن ابي امرئاسد عن ابي ابي
قال الله عز وجل الا ما حدثت به فتاده عن كثير من مولى ابن مسعود عن ابي سفيان عن ابي هريرة
صلى الله عليه وآله قال لا يورثك ثمن مولى من سمى فساكت فلم يعرفه فرجعه
فتاده ما خبرته قال سفيان بن عيينة عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق

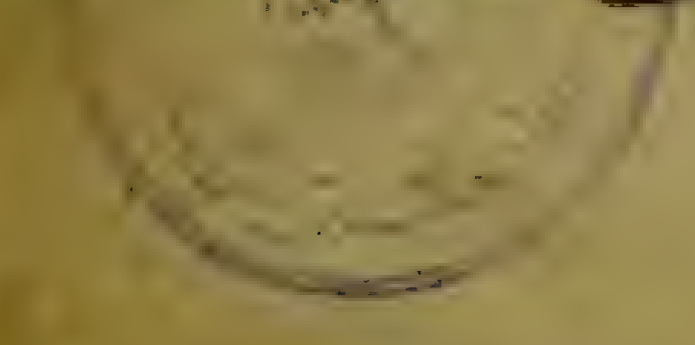
ابي

نفسها

والحفظ

لا خلافنا هذا الخبر وقد وقفه بعض رواة على انه من رواية عبد الله بن مسعود
سالت عبد الله ما تقول في امرأه غيرت فاختارت نفسها ما فيها خمسة من
اصحاب النبي صلى الله عليه وآله انها واحدة والاربعة عمر وابن مسعود وابن عمر وعائشة
وغيرهم والابن عمر وروى في زيد بن ثابت قال ابو محمد بن حزم امرأته فاختارت
نفسها او اختارت الطلاق او اختارت زوجها او لم تختار شيئا فنادى للاشهر في كل ذلك
سواء تطلق يد لك ولا تحرم عليه ولا لشي من ذلك حكم ولو كرر التخيير او جعل امرها
بيدها ولا فرق ولا حجة في احدى دون رسول الله صلى الله عليه وآله ولم واذا كانت
في القرب ولا عن رسول الله صلى الله عليه وآله على ان قول الرجل لامرأته امرك بيدك او اختاري
يوجب ان يكون طلاقا وانها ان تطلق نفسها او ان تختار طلاقا فلا يجوز ان تحرم على الرجل
فروج الباحة الله تعالى له ورسوله باقرار الله بوجوبها الله تعالى له ورسوله انتهى كلامنا
واضطرنا ان نقول في الموقعين في تناقضها ومعارضتها بعضها لبعض يد اعرف فساد اصلها
ولو كان الاصل صحيحا لاطردت فروعه ولم يتناقض ولم يختلف في غير كثير من الطرفين
من اختلافهم فاختلوا ما يقع الطلاق بمجرد التخيير او يقع حتى تختار نفسها
على قولين تقدم احدهما يتهم في اختلاف الدليل في وقوعه بمجرد قوله امرك بيدك
تختار اختيارها بالجلس او يورث فيدها ما لم يفسد او يطلق على قولين احدهما انه
يتقيد بالجلس وهذا قول ابي حنيفة والشافعي ومالك في احدى الروايتين عنه
والثاني انه في يدها ابد حتى يفسد او يطلق وهذا قول احمد وابن المنذر وابن ثور والرواية
الثانية عن مالك قال بعض اصحابه ودللنا على ان يفسد حتى يتبين انها تركه ودلنا بان
سعد بن شبيب بن ابي خنيس قال عليها يميز انها تركت ام لا على قولين اختلفوا
اذا رجع الزوج فيما جعل اليها ما لا احد واسحق والشافعي ومحمد بن
له ذلك في بطلان خبرها واما الا وهو حنيفة والثوري والزهري لا يرسله الرجوع
والشافعية خلافه في ان يميز على انه لو كان الموكلا الرجوع او عليه فلا يملكه ثم قال بعض اصحاب
القليك لا يسع الرجوع وان قلنا انه تملكه لانه لم يتصل به القبول فجاز الرجوع فيه
فالبعض والبيع واختلفوا فيما يلزم من اختيارها نفسها ما لا احد والسامعي واحدة
رجعية وهو قول عمر بن مسعود وابن عباس واختاره ابو عبيد واسحق وعمر بن علي

٢٤



بآينه وهو قول الحنفية وعمر بن الخطاب ثلاث وهو قول الليث وقال ابن كنانة مدني
 بها ثلاث وان كانت غير مدخول بها ثلث منه دعوى الواحد واختلافوا في تفسير قوله
 امر اي يدك الرنية ام لا فقال احد والشافعي وبوحيفة يفتقر الرنية واما الا يفتقر الى
 نية واختلافوا هل يصح وقوع الطلاق الرنية ام لا فقالوا لا يفتقر بنفسه او فصح
 نكاحا فعلى الحنفية لا يفتقر وقوع الطلاق الرنية اذا نوى الزوج والاحد والشافعي لا
 نيتها اذا اختارت النكاحية ام لا فقالوا لا يفتقر بنفسه او فصح وقوع الطلاق الرنية
 لمراده وان قالت قبلت امرى سبيلت عمارا دلت على ان الطلاق كان طلاقا وان لم يترده لم
 طلقه طلاقا قالوا لا اذا امر كيدك او قصدت واحدة فالقول قوله مع يمينه وان لم يترده
 نية فله ان يوقع ما شاؤا اذا ما اختاري وقالت ردت واحدة فاختارت نفسها طلق
 ثلاثا لا يقبل قوله ثم ههنا فروع كثير مضطرب غاية الاضطراب لا دليل عليها من كتاب
 سنة ولا إجماع والزوجه زوجته حتى يقوم دليل على زوال عصمتها عنها فالواحد لا يعمل
 الله الى النساء شيئا من النكاح ولا من الطلاق فانما جعل ذلك للرجال وقد جعل الله تعالى الرجال
 قوامين على النساء ان شاءوا واصلوا وان شاءوا طلقوا فلا يجوز للرجل ان يجعل المرأة قوامه
 عليه ان شاءت امسكت وان شاءت طلقت قالوا ولو اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه ولم على شيء لم يتعد اجماعهم ولكن اختلفوا فطلبنا الحق لا قوالهم من غير ما فهم
 نجد الحق تقوم الاعلى هذا القول وان كان من روى عنه مدري عنه خلافا ايضا وقد
 ابطال من ادعى اجماع في خلاف التراجع ثابت من الصحابة والتابعين ما حكيه والحجة لا تقوم
 بالخلاف فهذا امر عمار وعمار بن عمار قد قال ان تليك الرجل امراة امرها ليس
 وابر مسعود يقول فيمن جعل امراته يبدلها فطلقها ليس بشي وطاوس يقول
 فيمن ملك امراته امرها ليس الى النساء طلاق ويقول فيمن ملك رجلا امر امرته املا
 الرجل ان يطلقها ما لا قلت اما المنقول عن طاوس فيصيح من لا مطعن فيه
 سند وصراحه واما المنقول عن ابن مسعود فيختل فيقتل عنه موافقة علي بن زيد في
 الوقوع كما رواه ابن ابي ليلى عن الشعبي ان امرأته اطلقت في سوادى فوالى ابن مسعود
 وزيد ونقل عنه فيمن قال امراته امر ولا نه يبدلها فطلقت هذا العدل البيت
 امراة امرته وامر يطلقها عليه واما المنقول عن ابن عباس وعثمان فانما اذا اصابا

مد

هو فينا

المراه

الطلاق الرجل الزوج وقالت ثلاث طالق واحد وغيره يقول ذلك مع قولها بوقوع
 الطلاق اذا اختارت نفسها او طلق نفسها فلا يعرف عن احد من الصحابة
 الفا التحجير والتملك الستة لاهله الراية عن ابن مسعود وقد روى عنه
 خلافا والثابت عن الصحابة اعتبار ذلك وقوع الطلاق فيه وان اختلفوا فيما
 تملكه المراه كما تقدم والقول بان ذلك لا اثر له لا يعرف عن احد من الصحابة
 الستة وانما وهم ابو محمد في المنقول عن ابن عباس وعثمان ولكن هذا مدعيان
 وقد نقل عن عطاء ما يدل على ذلك فروى عبد الرزاق عن ابن جريح قلت لعطاء رجل
 قال امراته امر كيدك بعد يوم او يومين قال ليس هذا بشي قلت ما رسل اليها خيلا
 ان امرها يبدلها يوما او ساعة قال لا ادري ما هذا ما اظن هذا شيئا قلت لعطاء ما كنت
 عايشه حفصة حين ملكها المند رسل النبي صلى الله عليه وسلم انما عرضت عليهم اطلقها
 ام لا ولم يملكها امرها ولو اولى فيه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عد لنا عن
 هذا القول من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم القدره وان اختلفوا في
 حكم التحجير فممن اختلفوا في اتفاقهم على اعتبار التحجير وعدم العاينة ولا مفسده
 في حال المفسده التي ذكرتها في كون الطلاق سيدا المراه انما يكون لو كان يبدلها استقلال
 فاما اذا كان الزوج هو المستقل بها فقد تكون المصلحة له في تفرقها الى المراه
 ليصير حاله معها على بينة من احبته اقامت معه وان كرهته فارقته فهذا مصلحه
 له ولها وليس في هذا ما يصح تغيير شرع الله وحكمته ولا فرق بين توكيد المراه
 في طلاق نفسها او توكيد الاجنبي ولا معنى لمنع توكيد الاجنبي في الطلاق كما يصح توكيد
 والنكاح والخلع وقد جعل الله تعالى للحكمين النظر في حال الزوجين عند الشقاق وان
 رايان يفرقوا وان رايهما اجمع جمعا وهو الطلاق او فسخ من غير الزوج اما بضاة
 اقلهما او كيانا وبغير رضاهما اقلهما حمان قد جعل الحكمين النظر في الزوج
 في مواضع بطريق النيباه عنه فاذا وكل الزوج من يطلق عنه او يخالف له يترك هذا
 تغيير الحكم الله ولا يخالفه لانه فان الزوج هو الذي يطلق اما بنفسه واما
 بوكيله وقد يكون ان نظر الرجل من نفسه واعلم بمصلحة فيفوز اليه ما
 هو اعلم بوجه المصلحة فيه منه واذا جاز التوكيد في العتق والنكاح والخلع

٢٤

ولا يروى سائر الحقوق من المطالبة بها وانباتها واستيفائها والمخاصمة فيها فاما الذي
حرم التوكيل في الطلاق نعم التوكيل يقوم مقام الموكل فيما يملكه من الطلاق ولا يملكه
وما يحل له منه وما يحرمه من الحقيقة لم يطلق الا الزوج واما بنفسه واما بوكيله
وبالله التوفيق **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** في الدينقة غزيرة ما في من
حرم امته او زوجته او متاعه قال تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله للزينة من
ازواجه ولا الله غفور رحيم قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح يزيه صلى الله
عليه وسلم شرب عسلا في بيت ميمونة فاحتالت عليه عائشة وحفصة حتى
قال لئلا عود له وفي لفظ وقد حلفت في سنن النسائي عن انس بن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كانت له امه يطاهها لم تنزلها عائشة وحفصة حتى حرمها فانزل الله تعالى
يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك في صبيح مسلم عن ابن عباس قال اذا حرم الرجل امراته
فهي بمنزلة كفرها والقدحان لا في رسول الله اسوه حسنة وفي جامع الترمذي عن
عائشة قالت لا رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساياه وحرم فجعل الحرام حلالا
وجعل في البيضاها مكره فكل ذلك مسلم بن علقمة عن داود عن الشعبي عن مسروق
عن عائشة ورواه علي بن مسهر وغيره عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل
وهو اصح انتهى كلامي عيسى وقولها جعل الحرام حلالا اي جعل الشيء الذي حرمه وهو
العسل او الجارية حلالا بعد بحرية اياه وقال الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن
عبد الله بن ميمون عن قبيصة بن ذؤيب قال سالت زيدا بن ثابت وابراهم بن عبد الله
انت على حرام معا جميعا فاهما روى وقال عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن ابي يحيى عن
عن ابن مسعود قال في التحريم هي بمنزلة كفرها والابن حرم وروى عن ابي بكر الصديق
وعائشة ام المؤمنين وقال الحجاج بن اسلم قال جابر بن حازم قال سالت ابا عبد الله
ابن عمر عن الحرام اطلاقه هو الا ان يفسد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجاز
الله تعالى ان يفسد عيشته ولم يحرمها عليه وما اعد الرزاق عن معمر بن يحيى عن ابي
السختياني عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
ان اسحق بن المقدمي ابي حماد بن زيد عن معمر بن جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم

بشي

بشي في رسول الله اسوه حسنة فقبل هذا رواية اخرى عن ابن عباس وقيل انما اراد به
ليس بطلاق وفيه كراهة البيهقي وهذا احتج به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد الثاني
اظهر وهذه المسئلة فيها عشر وثلاثون حديثا في النكاح فنفذت كراهة وندكر وجهها
وما اخذها والراجح منها بعون الله وتوفيقه احدها ان التحريم لغيره شيء فيه لا في
الزوجة ولا في غيرها فطلاقها لا يملك ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
عن الشعبي عن مسروق قال ابالي حرم ما راق في قصعة من ثريد وذكر عبد الرزاق
عن الثوري عن صالح بن مسلم عن الشعبي انه قال في التحريم المرأة له اهل من نكاح
ذكر عن حريج اخبرني عبد الكريم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال ما ابا حرمها
بغنى امراته او حرم ما النهر وقال قتادة سالت رجل حبيد بن الحسري عن ذلك
فقال الله تعالى فاذا فرغت فانصب والى زنا فارب و انت رجل تلعب فاذم هذا
توال اهل الطاهر كلهم المدف الثاني ان التحريم في الزوجة طلاق ثلاث قال ابن حزم ناله
على ان يطالب ويرد ثبات وامر عمر وهو ابو الحسن ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي
لادري عن الحكم بن عتيبة قلت لثابت عن زيد بن اسلم وابراهم بن عبد الرحمن بن ابي
طريق الليث بن سعد عن زيد بن ابي حبيب عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
زيد بن ثابت وامر عمر عن ابي حنيفة انه سالت عن قبيصة انه سالت
ولم يصح عنها خلافا في ذلك ما على بعد روى ابو محمد بن حزم من طريق يحيى القطان
ابن اسمعيل بن ابي جالد عن الشعبي قال يقول رجال في الحرام هو حرام حتى تنكح زوجا
غيره ولا والله ما اذ لا علم انما ما اعلما ما انا بمحلمها ولا محرمها عليا ان شئت
بعدم وان شئت فتاخروا ما الحسن بعد روى ابو محمد بن حزم من طريق يحيى القطان
انه قال حلال على حرام هي بمنزلة كفرها والابن حرم وروى عن ابي جهم عن ابي جهم
سلة الخلية والبرية والبتة ما احدث على عندهم ما لا ثلاث وقال ابو جهم عن ابي جهم
بصح فوهم ابو محمد وجاه في انت على حرام وهو وهاها فانهم فترقوا من التحريم
فانقوا فيه بانه يميز بين الخلية فاقوا فيها بالثلاث فاعلم احكاما ان لا ثلاث
ان اسحق بن المقدمي ابي حماد بن زيد عن معمر بن جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم

ارد طلاقا فان كان قد تقدم كلام يجوز صرفه اليه قبل ان يثبت ابتداء التبريد وان
حرم امرته او طعامه او متاعه فليس بشي وهذا مذهب مال المذهب الرابع
انه ان نوى الطلاق كان طلاقا ان نوى الثلاث فتلا ثلاث نوى ونها فلو حده
بائنه وان نوى يمينها فهاه وان لم ينو شيئا فهو بائنه حليم الا ان كان
نوى الكذب صدق في الفتوى ولم يكن سببا ولو نوى القضاء بالادان وصاد غير الزوجه
كالامنه والطعام وغيره فهو يمين فيه هاتين هاتين مذهب ربيعة المذهب
الخامس انه ان نوى الطلاق كان طلاقا ويقع ما نواه فان طلق وقت واحد وان
نوى الظهار كان ظهارا وان نوى اليمين كان يمينان وان نوى تحريم عينها من غير طلاق
ولا ظهار فعليه كاه يمين وان لم ينو شيئا ففيه قولان احدهما لا يلزمه شي والثاني
يلزمه كاه يمين وان كان صادقا بانه فتوى عتقها وقع العتق وان نوى الظهار منها
لم يصح ولم يلزمه شي ولا يلزمه كاه يمين وان لم ينو شيئا ففيه قولان احدهما
لا يلزمه شي والثاني عليه كاه يمين وان صادقا بغير الزوجه والامه لم تحرم ولم
يلزمه به شي وهذا مذهب الشافعي المذهب السادس انه طلاقا بطلاقه نواه اوله
بنوه الا ان يصرفه بالنية الى الطلاق واليمين فينصرف الى طلاقه وهذا ظاهر
مذهب احمد وعنه روايه ثانيه انه باطلاقه يمين لان يصرفه بالنية الى الظهار
او الطلاق فينصرف الى طلاقه وعنه روايه اخرى بالثبوت لظاهره بكل حال ولو
نوى غيره وفيه روايه رابعه حكاه ابو الحسن في فروع وعنه انه طلاقا بان
ولو وصلة بقوله لعني به الطلاق فعنه فيه روايتان احدهما انه طلاقا وعلى هذا
يلزمه الثلث واحد على راسر والثانيه انه طاهر ايضا لوقا انت على ظه
امي اعني به الطلاق هذا تلخيص مذهب المذهب السابع انه ان نوى ثلاثا فليلا
وان نوى واحدة فواحدة باينه وهذا مذهب ابراهيم حكاه ابو محمد بن حزم المذهب الثامن
انه طلقه رجعية حكاه ابو الصباع وصاحبه ابو بكر الشافعي عن الزهري
عن عمر بن الخطاب المذهب الحادي عشر انها حرمت عليه بدلا فقط ولو طلق
هو طلاقا ولا ظهارا ولا يمينان بل الزوجه موجب تحريمه قال ابو حزم مع هذا
على ان طلق رجل من الصحابة لم يسموا وعز ابو حزم وعنه من الحسن والحسين

وحا برز زيد وقتاده انهم امره باحتسابها فقط المذهب الثاني عشر التوقف في
ذلك بحرمها المفتي على الزوج ولا يحلها له رواه الشعبي عن علي بن ابي طالب قال انا بحلها
ولا يحرمها عليا ان شئت فتقدم وان شئت فتاخر المذهب الثالث عشر الفرق
بين ان يرفع التحريم منجزا ومعلقا تعليقا مقصودا وبين ان يخرج من غير اليمين
قالوا طاهر بكل حال ولو نوى به الطلاق والثاني يمين يلزمه به كاه يمين فاذا قال
انت على حرام او اذا دخل نكحان فانت على حرام فطهار واذا قال اني ساخرت او
ان اكلت هذا الطعام او اكلت فلانا فامرتي على حرام فيمين مكفروه وهذا اختيار
شيخ الاسلام بن تيمية فهذه اصول المذاهب في هذه المسئلة وتنفرع الى اكثر من
عشرين مذهباً **فصل** في ما من في التحريم كله لقوله شي فيه فاحتجوا بان
الله لم يجعل للعبد تحريما ولا تحليلا وانما جعله تعاطي اسباب التي تحل بها العتق
وتحريم الطلاق والنكاح والبيع والعتق وما محدد قوله حرمت كذا وهو على
حرام فليس اليه قال تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال
وهذا حرام وقال تعالى اليس لم تحرموا احل الله لك فاذا كان على التحريم جعل الرسول
ان يحرم ما احل الله له فكيف جعل لغيره التحريم ثم قالوا وقد قال النبي صلى الله
عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد وهذا التحريم كذا لا يكون ردا باطلا
مالوا ولا يفرق بين تحريم الحلال والتحليل الحرام وكان هذا الثاني لقوله فلال
الاو قالوا ولا فرق بين قوله لامرته انت على حرام وبين قوله لطعامه هو حرام
مالوا وقوله انت على حرام اما ان يريد به انشا تحريمها او الاخبار عنها بانها
حرام وانشا التحريم محال فانه ليس اليه انما هو امر احل الحلال وحرم الحرام
وشرع الاحكام وان راى الاخبار فهو كذب فهو ما خبر كاذب وانشا
باطل ولا لها القوم من القول قالوا ونظرنا فيما سوى هذا القول فربايناها اقوالا
مضطربة متعارضة يرد بعضها بعضا فلم تحرم الزوجه بشي منها بغير
برهان من الله ورسوله فكيف قد ارتكبنا امرين يحرمهما على الاول واحلها
لغيره والاصل في النكاح حرم الامه وياتي برهان من الله ورسوله على واه
صغير العورة فهذا جهة هذا الفريق **فصل** في ما من في لانه ثلاث محال

فما إذا طلق التحريم ولو بعد

ان ثبت هذا عنه فيجوز له بان التحريم جعل كناية والطلاق نوعا من انواعه تحريم الملا
فيجعل على انواعه احتياطيا لا لاختصاص وانما يتقن التحريم بدلك وشكلا
هل هو تحريم تزويجه الكفار كالتطهار او تزويجه تجديد العقد كالحلح او تزويجه
زوج واصابه التحريم المثلث وهذا متيقن وما دونه مشكوك فيه فلا يحل بالشرع
ولا الصحابة اقتروا في الخلية والبرية بالاثلاث فالاحد هو غرض على وادعوى صحيح
ومعلوم ان غاية الخلية والبرية ان يصير التحريم فادعوى بالغاية وهو ان
لا يكون ليا ولا للمحرمة ليسبق الزوجية تحريم امرأته بدو المثلث فكان هذا
صار حقيقة عرفية في انقاع المثلث وايضا فالواحدة لا تحرم الا بعوض او قبل الدخول
او عند تقيدها بكونها باينة عند من يراه والتحريم بها مقيدان نصرا والي التحريم
المطلق الذي يسب قبل الدخول بعده وبغرض وغيره وهو الثلاث فصلا
من جعله ثلاثا في حق المدخول بها واحدة باينة في حق غيرها فاحتجها بالمدخول بها
بحرمها الا الثلاث وغير المدخول بها بحرمها الواحدة فالزيادة عليها ليست
لوازم التحريم فادعوى من ادعوا ان المدخول بها يملك الزوج اياها واحدة باينة
فاجابوا بما لا يجدى عليهم شيئا وهو ان الابانة بالواحدة الموضوعه بانها باينة ابانا
بقديه بخلاف التحريم فان الابانة به مطلقة ولا يكون للثلاث المثلث وهذا القدر
يخلص من هذا الزام فان ابانة التحريم اعظم تقييدا من قوله انت طالق طلقه باينة
فان غاية الابانة ان تحرمها وهذا قد صرح بالتحريم فهو او لم يلا ابانة من قوله
انت طالق طلقه باينة فصلا واما من جعلها واحدة باينة في حق المدخول بها
فما حد هذا القول انها لا تفيد عدد ابوضعها وانما يقتضي بينونة تخصها بالتحريم
وهو مملوك اياها بعد الدخول واحدة بدو وعوض اذا قال انت طالق طلقه باينة فان
الرجعة قوله فاذا استقطها سقطت ولانه اذا ملك اياها بعوض ياخذها ملا ابانة
بدونه فانه محسن بتركه ولا العوض مستحق له عليه فاذا استقطه واناها فله
فصل واما من قال انها واحدة رجعية فاحده ان التحريم يفيد مطلق انقطاع الملا
وهو يصدق بالمتيقن منه وهو الواحد وما زاد عليها فلا تعرف من اللفظ له فلا يسوغ
غير موجب فاذا اعمى اللفظ الواحد معد وفي عوجبه فالزيادة عليه مرجح

في

ومما طامر جدا على اصل من جعل الرجعية محرمة وحسد معقول التحريم اعم من تحريم
رجعية وتحريم باين والدال على اعم بدعوى الاخصر ان ثبتت قلت لا اعم لا يستلزم الاخصر
اوليس الاخصر من لوازم الاعم او الاعم لا يسب الاخصر فصل واما من قال بانها
اراد من طهارا وطلاق رجعي ومحرما وغيره فيكون ما اراد من ذلك ما اخذه ان اللفظ لم يصر
لانقاع الطلاق خاصة به هو محقق للطلاق والطهارا ولا يلا انا اذا صرفه الى بعضها
بالنية فعلا ستعمله فيما هو صالح له وصرفه اليه بنيتها مسرورا الى ما اراده
ولا يتجاوز نية ولا يقصر عنه ولد لا لو نوى عنق امرأته بدو لعنتت ولد لا
لو نوى الا يلا امر الزوجه واليمين من الامه لزمه ما نواه قالوا واما اذا نوى
تحريم عينها لزمه بنفس اللفظ كما به يمين اتباعا لظاهر القرآن وحديث ابي اسر
الذي رواه مسلم في صحيحه اذا حرر الرجل امرأته فهي يمين بغيرها وبلا تقدير
لكن في رسول الله اسوه حسنة وهذا يشبه ما قال مجاهد في الظهار انه يمين
بمحرر التكلم به كاه الطهار وهو في الحقيقة قول الشافعي فانه يوجب الكفارة
اذا لم يطلق عقبيه على الفور والواو لان اللفظ يحتمل الانشاء والاخبار فان اراد الاخبار
فقد استعمله فيما هو صالح له فمسل منه وان اراد الانشاء سبيل عز السب الذي
حرما به فان قال اردت ليا او واحدة او اثنتين قبل منه لصاحبه اللفظ لا يقتضيه
بنيتها وان نوى الطهارا كان ذلك لانه صرح بموجب الطهارا لانه قوله انت على كذا
موجب التحريم فاذا نوى باللفظ التحريم كان ظهارا واحتماله للطلاق بالنسبة
يترد على احتماله للظهار بها وان اراد تحريمها مطلقا فهو يمين مكفر لانه امتناع
نهار التحريم فهو كاستناعه منها باليمين فصل واما من قال انه طهار
لان نوى به طلاقا فماخذ قوله ان اللفظ موضوع للتحريم فهو من القول
وزور فان العبد ليس اليه التحريم والتحليل وانما اليه انشاء السب التي ترتب عليها
ذلك فاذا حرر ما احل الله له فقد مال الفكر والزور فيكون قوله انت على كذا
هذا وان لم يلزم طهارا لانه اذا شبهها بغيره عليه دل على التحريم بالزوم
فاذا صرح بغيرها فقد صرح بموجب التشبيه في لفظ الطهارا فهو وان يكون
ظهارا قالوا وانما جعلناه طلاقا بالنية بخلاف طلاقه فانه ينصرف الى الطهارا واما

واذا نوى به اليمن كان عينا اصاب راي هذا القول ان تحريم الطعام ونحوه يميز
 مكفروه فاذا نوى بتحرير الزوجه اليمن نوى ما يصلح للفظ نقبل منه ولما من قال
 انه طهر وان نوى به الطلاق او وصلة بقوله اعني به الطلاق فماخذ قوله ما فكرنا
 من تقرير كونه طهارة ولا يخرج عن كونه طهارة فينبغي الطلاق كما لو قال انت على كظم
 امر ونوى به الطلاق فانه لا يخرج بدلالة عن الطهار ويصير طلاقا عند اكثر اهل
 قولنا لا يلتفت اليه لموافقه ما كان الامر عليه في الجاهلية من جعل الطهار طلاقا
 ونسخ الاسلام لدلالة بطلاله فاذا نوى به الطلاق بعد نوى ما بطله الله ورسوله
 مما كان عليه اهل الجاهلية عند طلاق لفظ الطهار وقد نوى ما لا يحتمله شرعا
 توثر نيته في بعض ما استقر عليه حكم الله الذي حكم به من عبادهم جرى احده
 واصحابه على اصله من التسوية بين ايقاع ذلك والخلف به بالطلاق والفاق في فرق
 شيخ الاسلام بين اليمين على اصله في التقرير بين ايقاع والخلف كما فرق الشافعي
 واحكام من وافقه بين اليمين في النذر بين ان يخلف به فيكون عينا مكفروه وبين ان
 ينجزه او يعلقه بشرط يقصد وقوعه فيكون عينا مكفروه وبين ان ينجزه او يعلقه
 بشرط يقصد وقوعه فيكون عينا مكفروه والافاد ما سياتي في تقريره في الاما ان شاء
 قال فيلزمه على هذا ان يفرقوا بين ان يشاء التحريم وبين الخلف به حالما يلزمه
 كفاؤه وبين ان ينجزه او يعلقه بشرط مقصود مطاها رايته كفاؤه الطهار
 وهذا مقتضى النقول اعراضا عن سرفاته من جعله طهارة ومن جعله عينا مكفروا
 واما من قال انه من مكفروه بل حال فماخذ قوله ان تحريم الحلال من الطعام والشراب
 واللباس من مكفروه بالنصر والعنف وانما الصحابة فان الله تعالى قال يا ايها النبي لم تحرم ما
 احل الله لا يسعني مرضاتي وارجوا الله غفور رحيم قد فرض الله لم تحله ايمانكم ولا
 ان يكون تحريم الحلال اذ لا تحت هذا الفرض لانه سببه وتخصيص محل السبب من
 جملة العام ممتنع اذ هو المقصود بالبيان ولا فلو خضع لاسباب الحكم غير البيان فهو
 وهذا استدلال في غاية القوة فساكت شيخ الاسلام قدس الله روحه فقال نعم العزم
 يميز كبرى في الوجه كفاؤه الطهار ومن صغرى فيما عدا هذا كفاؤه الطهار
 بالله ما وهذا معنى قول الربيع وغيره من الصحابة ومن بعدهم ان التحريم يميز

تحريم المداهب في هذه المسئلة نقلا وتقريرها استدلالا ولا يخفى على من اثر العلم
 ولا نضاف بجانب لتعصب ونصره ما يبرر عليه من الاقوال والراجح من المراجع
 والله التوفيق **فصل** وقد تبين ما ذكرنا ان من حرم شيئا غير الزوجه من
 الطعام او الشراب واللباس او امته لم يحرم عليه بدلك وعليه كفاؤه يميز وهذا
 خلاف في ثلاثة مواضع احدها انه لا يحرم وهذا قول الجمهور وقال ابو حنيفة
 يحرم تحريم ما موبدك تنزيلة النهار كما اذا طاهر من امراته فانه لا يحل له وطهارة يميز
 ولا والله تعالى جعل الكفار في ذلك تحله وهو ما يوجب الحلف اعلو شيئا التحريم قبلها
 لانه تعالى ما ليس له يحرم ما احل الله لكونه تحريم لا يوجب له فيحرم بتحريره كمال
 حرم زوجته وما نزعوه يقولون انما سميت النهار تحله من الحلال الذي هو ضد
 العقد لا من الحلال الذي هو مقابل التحريم فلهي تحل اليمين بعد عقدها واما قوله لم يحرم
 ما احل الله الا المراد تحريم الامه والعسل ومع نفسه منه ودل ليسم تحريم
 فهو تحريم بالقران اثبات للتحريم شرعا واما قياسه على تحريم الزوجه بالطهار
 او بقوله انت على حرام ما لم يصح هذا القياس لوجب تقديم التكفير على الحنث قياسا على
 الطهار اذ كان في معناه وعند المحور لا بعد الحنث وعلى قوله يلزم احدا من قول
 بل ما ان يفعله حراما وقد فرض الله تحله اليمين فيلزم كوز التحريم مفرضا او
 من ضروره المفروض لانه لا يصل الى التحله الا بفعل المحل فاعليه وانه لا سبيل
 له الى فعله حلالا لانه لا يحوز تقديم الكفار فيستفيد بها الحلال فاقدمه عليه
 وهو حرام ممتنع هذا ما قيل في المسئلة من الجانبين وبعد فله اغور وفيها دقة
 وعموض فان من حرم شيئا فهو بمنزلة من حلف بالله على تركه ولو علف على تركه لم يحز
 له فتك حرمه المحلوف به يفعله الا بالانزام الكاره فاذا التزمها جاز له الاقدام على فعل
 ما حلف عليه وبما ذكره فيه وانما ياذن له فيه ويبيحه اذا التزم ما فرضه من النهار
 فيكون اذنه له فيه واما حنثه بعد امتناعه منه بالخلف والتحريم رخصة من الله له
 ونعمه من عليه بسبب لتزايه الحكمة الذي فرض له من الكاره فاذا لم يلتزمه بقي
 النع الذي عقده على نفسه امره عليه فان الله انما رفع الامار عن انتقاءه وانتم
 حكمه وقد كانت له من في شرع من قبلنا بيمين الوفاء بها ولا يحوز الحنث فوسع

بل

في

غم

لكن

عذاب اليم نبت في الصحيحين والمسانيد ان اوس بن الصامت ظاهر من زوجته خوله بنت
مالا بن ثعلبة وهو التي جادلت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتكت اليه
الله شكواها من فوق سبع سموات فعالت يرسوا الله ان اوس بن الصامت تزوج
وانا شبابه مرغوب في ما اكل مني ونشرت بطني جعلني كامة عنده فعالت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عندي في امرك شي فقلت اللهم انما شكوا اليك وروي
انها قالت ان حبسني صغارا ان صمتهم اليه ضاعوا وان صمتهم اليه ضاعوا فتنزل
القرآن والعتاب يشبه الحمد لله الذي سمع سريرة الاصوات لفتحات خوله بنت
ثعلبة تشلو الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا كسر البيت بحفي علي بعض كلامه
وانزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع
تجاوزا ان الله سميع بصير فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يعثر رقبه ما لم يجد
فانقصوم شهرين متتابعين قالت رسول الله بانه شيخ ليرماه من صيام قال
قلبطهم سنين مسكينا قالت عنده من شي يتصدق به فاتي بساعتين يعرق من
تمر فعالت يرسوا الله وانا الخثينة بعرق اخر والحيثنت فاطمة عنه ستين مسكينا
وارجع الي ابن عمك ووالسفر ان سلمه من صخر البياض ظاهر من امراته مده شهر
رمضان ثم وافقها اليه قبل ان يسلخه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انت بدلا لاسلمه
فاولت لانا به رسول الله وانا صابر لا مرا له فاحكم في ما اراد الله فالحرر رقبه ملت بالخير
بعثنا بالحق ما ملل رقبه غيرها وصرنت علي صفحة رقبتي معا صم شهرين متتابعين
فالوه الصل الذي اصبحت في الصيام فافاطم وسقام من تمرين ستين مسكينا
والذي بعثنا بالحق لقد تبنا وحشينا وانا طعاما فانطلق الي صاحب صدقة بني ز
فليدفعها اليك فاطم ستين مسكينا وسقام من تمر وذل انت وعيا لثقتها
فالفرحت التي قومي فقلت وجدت عنديكم الضيق ورسول الراي ووجدت عندي
رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة وحسن الراي قد امرني بصدق قدام وفي
جامع الترمذي عن ابن عباس ان رجلا من النبي صلى الله عليه وسلم قد طاهر من امر
فوق عليه فقال رسول الله ان طاهر من امراتي فوقعته عليها قبل ان اكفر
وما حكمنا على من لا يرحم الله قال اني خلت اليها في ضوا العروا والاقرب بها حتى تنقل

في

بذلك

ما امرك الله قال هذا حديث حسن صحيح غريب وفيه ايضا عن سلمة بن صالح عن
النبي صلى الله عليه وسلم في المطاهر يواقع قبل ان يفرع الكاهن واحده واحسن
غريب وفيه انقطاع من سلمان بن يسار وسلمة بن صالح ومن هذا البزار
في اسمعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طلحة بن عبيد الله عن ابن عباس قال قال رسول
النبي صلى الله عليه وسلم في المطاهر من امراتي فوقعته عليها قبل ان اكفر
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل الله من هذا ان يتما سافا العجبتني قال العسر
حتى تكفروا بالبزار لا تعلم من روي اسناد احسن من هذا علي بن اسمعيل بن مسلم قد
نقل فيه وروي عنه جماعة كثير من اهل العلم فتضمنت هذه الاحكام امور الخدا
اطا ما كانوا عليه في الجاهلية وقصدت الاسلام مركز الظهار والطلاق ولو لم يرد
له فقال النبي صلى الله عليه وسلم في المطاهر من امراتي فوقعته عليها قبل ان اكفر
ما عساه من خلاف شاذ وقد نص عليه احمد والشافعي وغيرهما ولو طاهر من
طلاقا ان طهرا او طلق برين طهرا ان طلاقا هذا لفظه فلا يجوز ان ينسب الي
منه به خلا فهدا ونصر احمد علي انه اذا قال انت علي كظهر امرئ عني به الطلاق انه
طاهر ولا تطلق به وهذا لان الظهار كان طلاقا في الجاهلية فنسخ ولم يجر ان يعاد الي
الحكم المنسوخ وايضا ما ورسوا الصامتة فانوي به الطلاق علي ما كان عليه فاجري
عليه حكم الظهار ورسوا الطلاق وايضا فانني صرح في حكمه فلم يجر جعله كناية
في الحكم الذي يطله الله تعالى بشرعه وقضا الله الحق وحكم الله اوجب فضها ان
الظهار احرام فلا يجوز الاقدام عليه لانه ما اخبر الله عنه منكر من القول وزور
وكلاهما احرام والفرق بينهما كونه منكر وجهه كونه زورا ان قوله انت علي
كظهر امرئ يتضمن اخبارا عنهما بدلا وانشاؤه تخريفا فهو يتضمن اخبارا وانشا
فهو خبر زور وانشا منكر وان الزور هو الباطل خلاف الحق الثابت والمنكر خلاف
العرف وختم بالحالايه بقوله وان الله اعفو غفور وفيه اشعار بقيام
سبيل الائم الذي لا يغفوا الله ومغفرته لو اخذ به ومنها ان الكفار لا تجب
بفسر الظهار وانا بحث العود وهذا قول الجمهور وروي الثوري عن ابن عباس
عن طلوس قال اذا تكلم بالظهار فقد لزمت هذه رواية راوي صحيح عنه وروي معمر

انتهى

قال الشافعي

هذا الذي في لفظ الفعل يقتضي انما هو انما هو
ولا اذا كان هذا ما لا يحل ان يكون انما هو

عن طائفة من غرضه في قوله تعالى ثم يعودون في قوله تعالى او جعلنا عليه كظلمة
ثم يعودون في قوله تعالى ثم يعودون في قوله تعالى او جعلنا عليه كظلمة
وحكامه انما هو من غرضه في قوله تعالى ثم يعودون في قوله تعالى او جعلنا عليه كظلمة
ولكن العود عندكم هو العود الى ما كان عليه في الجاهلية من الظاهر كقوله تعالى في
الصعد ومن عاد فينتقم الله منه ايجاد الاصطلاح بعد نزول تحريمه ولهذا ما عفا
عما سلف فالواو لا تكافؤا انما وجبت في مقابلة ما تحل به من النكح والزور وهو ان
دور الوطى والغرم عليه قالوا لان الله تعالى لما حرم الظهار ونهى عنه كان العود
فعل النهي عنه لما قال تعالى عسى ان يرحمكم وان عذبتكم عذبا اى ان عذبتكم الى الذنب
الى العقوبة فالعود من انفس فعل النهي عنه قالوا لان الظهار كان طلاقا في الجاهلية
فصل حكمه من الطلاق الى الظهار ورتب عليه التكفير وتحريم الزوجه موقف كقوله
يقتضي ان يلزم حكمه معتبرا بلفظه الطلاق فانه علم الجمهور في ذلك وقالوا العود
امر واجب لفظ الظهار ولا يصح حمل الآية على العود اليه في الاسلام لثلاثة احوال
احدها ان هذه الآية بيان لحكم من يظهر في الاسلام فهو عندكم نفس العود فكيف
يكون بعده ثم يعودون وانما يعني هذا العود غير الظاهر عندكم الثاني انه لو كان العود
مادركم وكان المضارع بمعنى الماضي تفديره والدرطاهر وامر نسايهم عاد والعود
الاسلام لما وجبت الكفارة الاعلى من ظاهر في الجاهلية ثم عادوا في الاسلام فمن ايسر
توجبونها على من ابتدأ الظهار في الاسلام غير عاد فان هذا امر ينظر ظاهرا سابقا
اليه ودل العود بطل حكم الظهار لان الجاهلية لان جعلوا يطهر من لفرقة ويعودون في الهبة
لفرقه ولفظ المضارع ما ساء لفظ الماضي ودل المخالف للفظ ومخرج عن الفصاحة
السائل رسول الله صلى الله عليه وسلم امر او امر ابن الصامت او سلمه من صخر بالظهار
ولم يسألهم ان يظهر في الجاهلية ام لا فان قلتم ولم يسألهم ان يظهر في الجاهلية ام لا فان قلتم
شرطا ولو كان شرطا لسا اعني فيل اما من جعل العود نفس الاصل بعد الظهار
رضايكم وقوع الطلاق فيه بهذا جاز على قوله وهو نفس حخته ومن جعل العود
هو الوطى والغرم والسياق القصصه سر في ان المتظاهر بركا في قصد هم الوطى
امسكوا له وسياتي تقرير ذلك ان شاء الله واسا كون الظهار منكر او زور انما

هو الذي

لكن الله تعالى انما اوجب الكفارة في هذا المنكر والزور بامر نبيه وبالعود كما ان
حكم الآية انما ترتب عليه وعلى الوطى على احدهما فصلا والجمهور في الجاهلية
بالعود بعد الظهار ثم اختلفوا في معنى العود هل اعاده لفظ الظهار بعينه او
بغيره على قولين فقالوا الظاهر انهم هو اعاده لفظ الظهار ولم يحكموا مدله
احد من السلف اليه وهو قول الجمهور يسبقوا اليه وان كانت هذه الشكاه لا يكاد
يذهب من المذهب بل هو اعادها بالوفاء لم يوجب الله تعالى الكفارة الا بالظهار القنادر
السند والواو لا استدلاله من لانه اوجه احدها ان العرب لا تعقل في لغاتها العود
النسيان فعل مثله مرة ثانية قالوا وهذا كما بان الله وكلام رسول الله وكلام العرب
يستأويهمكم قال تعالى ولورد والعاد والمات هو اعاده فهذا تطير الآية سوافاته عدي
فعل العود باللام وهو اتيانهم مرة ثانية بمثل ما اتوا به اولا وقال تعالى وان عذبتكم
اى ان تكررت الذنب كررنا العقوبة ومنه قوله تعالى المذنب الى الذنب فهو عن النجوى
ثم يعودون لما نهوا عنه وهذا في سورة الطهار نفسها وهو بين المراد من العود
فانه نظيره فعلا واداه والعود قريب زيد كقولوا ايضا فالاى قوله هو لفظ
الظهار فالعود الى القول هو لا تيان به مرة ثانية لا تعقل العرب غير هذا وايضا فما
مادركم وكان المضارع بمعنى الماضي تفديره والدرطاهر وامر نسايهم عاد والعود
الاسلام لما وجبت الكفارة الاعلى من ظاهر في الجاهلية ثم عادوا في الاسلام فمن ايسر
توجبونها على من ابتدأ الظهار في الاسلام غير عاد فان هذا امر ينظر ظاهرا سابقا
اليه ودل العود بطل حكم الظهار لان الجاهلية لان جعلوا يطهر من لفرقة ويعودون في الهبة
لفرقه ولفظ المضارع ما ساء لفظ الماضي ودل المخالف للفظ ومخرج عن الفصاحة
السائل رسول الله صلى الله عليه وسلم امر او امر ابن الصامت او سلمه من صخر بالظهار
ولم يسألهم ان يظهر في الجاهلية ام لا فان قلتم ولم يسألهم ان يظهر في الجاهلية ام لا فان قلتم
شرطا ولو كان شرطا لسا اعني فيل اما من جعل العود نفس الاصل بعد الظهار
رضايكم وقوع الطلاق فيه بهذا جاز على قوله وهو نفس حخته ومن جعل العود
هو الوطى والغرم والسياق القصصه سر في ان المتظاهر بركا في قصد هم الوطى
امسكوا له وسياتي تقرير ذلك ان شاء الله واسا كون الظهار منكر او زور انما

هذا الذي في لفظ الفعل يقتضي انما هو انما هو
ولا اذا كان هذا ما لا يحل ان يكون انما هو

هو الفعل الثاني اعادة فعله وفي هبته فهذا انما يقال اعادة الى عمله والى حاله
والى حاله والى حاله واساتة ومحوذ الى اعادة اليه ايضا واما القولان في اعادة
كما في انما من تعمله للشيء صلى الله عليه وسلم اعد على كل حال واما ابو سعيد اعد
يرسوا اليه وهذا ليس بالازم فانه يقال اعادة مقالته وعاد لمقالته وفي الحديث فعاد
لمقالته بمعنى اعد ما سوا وافسد من هذا رد من رد عليهم بان اعادة القول
كاعاده امره والانه يتهيا اجتماع زمانين وهذا في غاية الفساد فان اعادة
من جنس اعادة الفعل وهو لا يتيان في الالوان بعينه والعجب من متعصب يقول
يعتد بخلاف الظاهرية ويبحث معهم بمثل هذه الحوث ويرد بمثل هذا الرد
رد من رد عليهم بمثل العايد في هبته فانه ليس نظير الالوان وانما نظيرها التمر الى
نمواعن النجوي بمرجوعه وذلك لخواصه ومع هذا فهذه الآية سر المراد من اعادة
فان عودهم لانها عنة هو رجوعهم الى نفس المنى عنة وهو النجوي وليس المراد
اعاده تلك النجوي بعينها بل رجوعهم الى المنى عنة ولد لا قوله في الظاهر يعودون
لما قالوا اي لقولهم فهو مصدر بمعنى المفعول والقول هو تحريم الزوجه بتشبيه
المحرمه فالعود الى المحرم هو العود اليه وهو فعله فهذا ما اخذ من قوله انه لو
المسألة ان القول في معنى القول والمقول هو التحريم والعود له هو العود اليه وهو
عاد اليه بعد تحريمه وهذا جار على قواعد اللغة والعربية واستعمالها وهذا الذي
عليه جمهور السلف والخلف كما اقتاده وطاوس والحسن والزهرى وما لا ريب في
يعرف عن احد من السلف انه فسر الآية باعادة اللفظ البتة لا من الصحابة ولا من التابعين
ولا من بعدهم وهذا امر خفي على من جعل اعادة اللفظ وهو العود الى الفعل يستلزم
مفارقة الحال التي هي عليها الا وعوده الى الحال التي كان عليها او لا ما لا يعلى وان عزم
الا ترى ان عودهم مفارقة ما هم عليه من الاحسان وعودهم الى الاساءة وكقول الشاعر
وان عاد الاحسان فالعود احمد والحال التي هو عليها الان التحريم بالظهار والتي كانت
اباحة الوطى بالنكاح الموجب للرجوع المظاهر عود الى حال كان عليه قبل الظهار وذلك
الموجب للظهار فقام له فالعود يقتضي مرارا يعود اليه بعد مفارقة وظهور سر
من العود في الهبة ومن العود لما قال المظاهر فان الهبة بمعنى الموهوب وهو يتضمن

فيه ادخاله في ملكه وتصرفه فيه كما كان ولا خلاف في الظاهر فانه بالتحريم قد خرج
عن الزوجه وبالعود قد طالت الرجوع الى الحال التي كان عليها معها قبل التحريم
الابق ان يقال اعد كذا بمعنى عاد اليه وفي الهبة عاد اليه ارفلا من الذي صلى الله عليه وسلم
او من الصامت وسلمه من صخر بكافه الطهار وليرتلف طابه من تميز فانما لم
يخبر ايد لا عن انفسهما ولا اخبر به ان واجهما عنهما ولا احد من الصحابة ولا سألها
الشيء صلى الله عليه وسلم ما قلتماد لك مره او مرتين ومثل هذا لو كان شرط لا اهمل
بيانه وسر المسألة ان العود يتضمن من مرارا يعود اليه واما ما يعود عنه ولا بد
منها فالذي يعود عنه يتضمن نقصه وابطاله والذي يعود اليه يتضمن اشراره
وارادته فعود الظاهر يقتضي نقص الظهار وابطاله واشرارته وارادته وهذا
عز عن السلف من الالوان في بعضهم يقول ان العود هو الاصابة وبعضهم يقول الوطى
بعضهم يقول المرء وبعضهم يقول العزم واما قولكم انما اوجب الكفارة في الظهار
العاد ان ردتم به العاد لفظه فدعوى بحسب ما فهمتموه وان اردتم به الظهار
العاد فيه لما قال المظاهر لم يستلزم ذلك اعادة اللفظ الاول واما حديث عائشة
في ظهار اوسر من الصامت فما اصحه وما بعد ذلك لانه علم بهم والله اعلم فصل
في اعدوا العودا مرارا عاده اللفظ اختلاف فيه هل هو مجرد امساكها
بعد الظهار او امر غير علي قولين فعلى طائفة هو امساكها زمانيا يتسع لقوله
انت طالق فمتى لم يصل الطلاق بالظهار لزومه الكفارة وهذا قول الشافعي وال
سار عوه وهو في المعنى قول مجاهد والثوري فان هذا النفس الواحد لا يخرج
الظهار عن كونه موجبا للكفارة ففي الحقيقة لم توجب الكفارة اللفظ الظهار
رض قوله انت طالق لا تأثير له في الحكم اباناً ولا نفياً فتعلق الامساك به مستنع ولا
يسمى تلك اللحظة والنفس الواحد من الانفس عوداً لا في لغة العرب ولا في
عز الشارح واي شئ في هذا الجز اليسير جدا من الزمان من معنى العود
او حقيقة قالوا وهذا ليس باقوى من قول من قال هو اعادة اللفظ بعينه فان
القول معقول يفهم منه العود لفظه وحقيقته واما هذا الجز من الزمان فلا يفهم من انسان
فيه العود البتة قالوا ونحن نطالبكم ما طالتم به المظاهر من ان هذا القول في الشافعي

قالوا والله تعالى اوجب الكفارة بالعود بحرف الهمزة على الترخي عن الطهارة فلا بد ان
يسر العود من العود هذه متراخية وهذا مستنع عندكم فبحر انقضا قوله انت
كطهر اموسا عايلا ما لم يصبه بقوله انت طاهر الترخي والمهلة من العود والظن
والشافعي رحمه الله لم يفرق بين العود والنجاسة والتابعين وانما اخباره ان
المعاني بالآلة فقال والذي عقلت من سبعت عودون لما قالوا انه اذا انت على المطهر
مده بقدر القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي لم يحرمه وجبت عليه الكفارة
كانهم يدعون ان الجلالة اذا المسك ما حرمه على نفسه عاد لما قال في مخالفه ما حرم
لا علم معنى اوليه من هذا انتهى **فصل** والذي جعلوا امر او اطلاق المسك اذا
فيه فقال لا فرق بين الروايات كراعه عنه واسو عبيده هو العزم على الوطء وهذا
القاضي ابو علي واصحابه وانكره الامام احمد وقالوا لا يقول اذا اجمع لزومه الكفارة
فكيف يكون هذا الوطء لها بعد ما اجمع لان عليه الكفارة الا ان يكون يدعي قولنا
اذا تحل بالظهار لزومه مثل الطلاق ثم اختلف ارباب هذا القول فيما لو مات احد ما وطئ
العزم وقبل الوطء هل يسقط عليه الكفارة فقالوا لا وبو الخطاب تستقر الكفارة
وقال القاضي وعامة اصحابه لا تستقر وعزم ما لا رواية ثانية انه العزم على المسك
وحده ورواية الموطا خلا في هذا كله ان العزم على المسك الوطء معا وعنه رواية راب
انه الوطء نفسه وهذا قول ابي حنيفة والامام احمد وقد مال احمد في قوله تعالى يهود
لما قالوا قال الغشيان اذا اراد ان ينكح كفو وليس هذا باختلاف رواية بل مذهب
الذي يعرف عنه غيره انه الوطء ويلزمه اخراجها قبله عند العزم عليه واحتج
ارباب هذا القول بالله تعالى قال في الكفارة من قبل ان يتاسا فوجب الكفارة
العود وقبل التماسه وهذا صريح في ان العود غير التماسه وانما يحرم قبل الكفارة
كونه متقدما عليها قالوا لا انه قصد بالظهار تحريمها والعزم على وطئها عود فيها
قصد قالوا لا ان الظهار تحريم ما اذا اراد استباحتهما بعد رجوع في ذلك التحريم فكان
عائدا قال الذين جعلوه الوطء ريسا في العود فعل ضد قوله كما تقدم تقريره والعلم
فيما نهي عنه واليه وله هو فاعلم لا مرده لما قال تعالى يهود من يهود وزلا نهوا عنه
فعل النهي عنه نفسه لا رادته ولا يلزم ارباب هذا القول التزامهم به اصحاب العزم

سار
الزعم

فان قولهم ان العود يتقدم التكفير والوطء متاخر عنه فهم يقولون ان قوله تعالى ثم
يعودون لما قالوا اي يريدون العود كما قال تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له
من الشيطان الرجيم وكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ونظائره مما
يطلق الفعل فيه على رادته لوقوعه بها قالوا وهذا اول من تفسير العود بنفسه اللفظ
لا رادته بل مسالك نفسا واحدا بعد الطهارة ويكثر اللفظ الطهارة والعزم المجرد ولو
طهر بعد فانه هذه الاقوال كلها قد سر ضعفها فاقرب الى قول الذي لا له اللفظ وقواعد
الشريعة واقوال المفسرين هو هذا القول والله التوفيق **فصل** منها ان
من عجز عن الكفارة لم تسقط عنه فان السبي صلى الله عليه وسلم اعان او سر من الصامت
يعرق من غير واعانتة امراته بمثله حتى كفر وامر سلة من صخر ان ياخذ صدقه
قومه فيكفروها عن نفسه ولو سقطت بالعجز لا امرها ما خرجها بل تبقى في
دمته دينيا عليه وهذا قول الشافعي واحدي الروايات عن احمد وذهب
طائفة الى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بعجزه عنها وعزايها وذهبت
طائفة الى ان كفارة رمضان لا تبقى في ذمته بل تسقط وغيرها من الكفارات تسقط
وهذا الذي صححه ابو البركات بر تيمية واحتج من اسقطها لوجوبها مع العجز
صرفت ليه فان الرجل لا يلزم مصرف الكفارة كما لا يلزم مصرف الزكاة وارباب القول
بالوطء يقولون ان عجز عنها وكفر الغير عنه جاز ان يصرفها اليه كما صرف النبي صلى الله
عليه وسلم كفارة من جامع في رمضان اليه واليه له وكما اباح لسلة من صخر ان ياكل هو
وله من كفارة التي اخرجها عنه من صدقه قومه وهذا مذهب احمد ورواية
واحدة عنه في كفارة من وطئ امه في رمضان وعنه في سائر الكفارات روايتان
والسنة تدل على انه اذا عسر الكفارة وكفر عنه غيره جاز مصرف كفارته اليه
والله له فان قيل فهل يجوز زوجه اذا كان فقيرا له عيال وعليه زكاة محتاج اليها
ان يصرفها الى نفسه وعياله قيل لا يجوز ذلك لعدم الاخراج المستحق عليه ولكن الامام
الساجي ان يدفع زكاته اليه بعد قبضها منه فيصح الروايتان عن احمد فان قيل
هل ان يسقطها قيل لا نص عليه والفرق بينهما واضح فان قيل فان قيل
في التكفير بالعتق هل ان يعتق نفسه قيل اختلفت الرواية فيما اذا ذل في التكفير

فان

بالمال هل له ان يسفل عن الصيام اليه على وابتين احداها انه ليس له ذلك وفرضه
الصيام والثانية له الانتقال اليه ولا يلزمه لان المنع لحو السبد وقد اذ فيه فاذ
قلنا له ذلك فقلنا له العتق خلفت الرواية عن احمد دفعته في ذلك وابتين وجه
المنع انه ليس من اهل الهوى والعتق بعد الهوى واختار ابو بكر وغيره ان له الاعتق
فعل هذا له عتق نفسه فيه قولان في المذهب ووجه الجواز اطلاق الاذن
وجه المنع الاذن في الاعتق ينصرف الى اعتاق غيره لا الواذن له في الصدقة
انصرف الاذن الى الصدقة على غيره **فصل** ومنها انه لا يجوز وطئ المطاهر من
قبل التكفير وقد اختلف ههنا في موضعين احدهما هل ما شترها من زوال الفرج في
التكفير ام لا والثاني انه اذا كانت كراهية الاطعام مهله الوطئ قبله ام لا وفي المسئلة
قولان للمعها وهما وابتين عن احمد وقولان للشافعي ووجه المنع الاستمتاع بغير
الوطئ لها هو قوله تعالى من قبل ان يتماسا ولا نه شبهها بمن يحرم وطئها واذ
وجه الجواز ان التماسا كايه عن الجماع ولا يلزم من تحريم الجماع تحريم ذوا عية فان
الحايض يحرم جماعها وذوا عية والصيام يحرم عليه الجماع لا وزدوا عية
وهذا قولان في حنيفه واما المسئلة الثانية وهو وطئها قبل التكفير اذا كان الاطعام
فوجه الجواز ان الله تعالى قيد التكفير بكونه قبل المسيس في العتق والصيام
والاطعام واحكامها حكمه فلو اراد التقيد في الاطعام لذكره كما ذكره في العتق والصيام
وهو تعالى لم يقيد هذا بطلاق هذا عتقا بل فائدة مقصوده ولا فائدة التقيد
ما قيده واطلاق ما اطلقه ووجه المنع استفادة حكم ما اطلقه مما قيده اما ما كان
على الصحيح واما قياسا فقد الغ فيه الفارق بين الصورتين وهو تعالى لا يفرض العتق
وقد ذكر من قبل ان يتماسا من نيز فلو اعاده ما شطاطا به الحلام ونسبه بذكره من نيز على
حكمه والكفارات ولو ذكره في اخر الحلام مرة واحدة ولا هم اختصاصه بالكفارة
الاخيرة ولو ذكره في اول مرة ولا هم اختصاصه بالاولى واعلته في كل كفارة تطهر
فكان افضل الحلام وابلغه واجزه ما وقع وايضا فانه نية بالتكفير قبل المسيس
بالصوم مع كطائر زمنه وشدة الحاجة الى مسيس الزوجه على اشتراط
تقدمه في الاطعام الذي لا يطول زمنه اولى **فصل** ومنها انه تعالى امر بال

المشقة محرم وطئها
زوروا فيه

سار
بالتكفير

الميسر ودلهم المسير ليلا ونهارا ولا خلاف في امره في تحريم وطئها في زمن
الصوم ليلا واما اختلفوا هل يبطل التتابع به وفيه قولان احدهما بطلان وهو قول
مالا والحنيفة واحدا في طاهر من ذمبه والمأكل يبطل وهو قول الشافعي واحدا في
رواية اخرى عنه والذين ابطالوا التتابع معهم طاهر القران فانه امر بشهرين متتابعين
فيل المسير ولم يوجد ذلك في المتن من النص عن المسير قبل اتمام الصيام وتحريمه
هو بوجوب عدم الاعتداد بالصوم لانه عمل ليس عليه امر رسول الله صلى الله عليه
وسر المسئلة انه تعالى اوجبا من نيز احدهما تتابع الشهرين والثاني
وتقع صيامها قبل التماس فلا يكون فداي بما مر به الامم مع الامر في **فصل**
المسئلة انه تعالى اطلق اطعام المساكين ولم يقيد به بقدر ولا تتابع ولا يقتضي انه
يؤطعمهم فعداهم او عشاها من غير تعليق حيا ونجاسا وان محشلا لا مر الله وهذا
قول الجمهور وما لا يوجب حصة واحد واحد في الرواية عنه وسواء اطعمهم حيلة
او منفردين **فصل** ومنها انه لا بد من استيفاء عدد المستنين ولو اطعموا كل
سنتين يوما لم تجزى الا عن واحد هذا قول الجمهور وما لا والسابع واحد في احادي
الروايات عنه والثانية ان الواجب طعام ستين مسكينا ولو واحد وهو مذهب
الحنيفة والثالثة ان وجد غيره لم يجزه ولا اجزاه وهذه طاهر مذهب وهما
الا قول ومنها انه لا يجزه دفع الكفارة الى المساكين ويدخل فيهم الفقراء لا يدخل المساكين
ولفظ الفقراء عند الاطلاق وعمه اصحابنا وغيرهم الحكم في كل من اخذ من الزكاة الحاجة
هم اربعة الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارم لمصالحته والكاتب وطاهر القران
اختصاصها بالمساكين فلا سعداهم **فصل** ومنها ان الله اطلق الرقبة ههنا
لم يقيد بها بالايان وقيدها في كفارة القتل بالايان فاحتمل المعها في اشتراط الايمان
وعبر كفارة القتل على قولين فسر طه الشافعي وما لا واحد في طاهر مذهب
ولم يشترطه ابو حنيفة ولا اهل الطاهر والدين لم يشترطوا الايمان قالوا لو كان
شرطا لبينه الله تعالى لبينه في كفارة القتل بل يطلق ما اطلقه ويقيد ما قيده
فعل بالطلاق والمقيد وزادت الحنفية ان اشتراط الايمان زياده على النص في
نسخ القران لا ينسخ الا بامرار وخبر متواتر والاخر وزاد اللفظ للشافعي شرط

قبل

الله في الرقبة والقتل مومنه كما بشرط العدل في الشهادة واطلق الشهود في مواضع
فاستدل للناس على انما اطلق على معنى ما بشرط ولا زما ورد الله في كونه المسلمين على المسلم
لا على الشركيين وفرض الله الصدقات فلم تجز الا لومون ولد لا من ضر من الرقاب لا
يجوز الا لومون فاستدل الشافعي بان لسان العرب يعصم حمل المطلق على المقيد اذا كان
من جنسه فحمل عرف الشارع على مقتضى لسانهم فمهما امر ان اهداها من حمل المطلق
على المقيد سار في قياسها بانها غايها حمل عليه بشرطين احدهما اتحاد الحكم
والثاني انه لا يكون المطلق الا اصل واحد فان كان بين اصلين مختلفين لم يحمل المطلق
على احدهما الا بدليل بعينه قال الشافعي ولو نذر رقبة مطلقه لم تجز به الامور
وهذا بناء على هذا الاصل وان النذر محمول على واجب الشرع وواجب العقول
يتادي لا بعنق المسلم وما يدعي على هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من استغفر
في عتق رقبة منده وراه ايتني بها فسا لها ابر الله فعالت في السما فمما امرنا
فعالت انت رسول الله فعالت عتقها فانها مومنه قال الشافعي فلما وصفت بالامان
امر بعتقها انتهى وهذا ظاهر جدا ان العتق المأمور به سرعلا محمول في رقبة مومنه
ولا لم يلز للتعليل بالامان فابيه فان الامر متى كان على الحكم كان الاخصر عدم التأثير وايضا
فان المقصود من عتق المسلم تفرغه لعباده ربه وتخليصه من عبودية
المخلوق والعبادة الخالق ولا ريب ان هذا امر مقصود للشارع محبوب له فلا
يجوز الفاره وكيف يستوي عند الله ورسوله تفرغه العبد لعبادته وحده وتفرغه
لعباده الصليب والشمس والقمر والنار وقد سار الله تعالى في شرائط الايمان في كونه
العتق واجبا ما سكت عنه عليا نه كما بين شرائط العتق في الشاهد من واحا اطلق
وسكت عنه على ما بينه وكذا لا غلب مطلقا كلامه تعالى ومقيداته لم تاملها وهي
الكثر من تذكر فنها قوله فيمن امر بصدقه او معروفه واصلاح بين الناس ومن
يفعل ذلك لا ينفع امرضات الله فسوف في نوبه اجزا عظيما وفي موضع اخر
مواضع يعلو الاخر بنفس العمل الكفا بالشرط المذكور في موضعه وكذا لا قوله
ومن يعمل من الصالحات وهو مومون فلا كفران لسعيه وفي مواضع يعلق الجزاء
الاعمال الصالحة الكفا بما علم من شرط الايمان وهذا غالب في نصوص الوعد والوعود

ان

فصل

فصل ومنها الواجب نصف في رقبتين لم يكن معتق الرقبة وفيه ثلاثه
اقوال للناس وهو روايات عن احمد ثانياها الاجزاء وثالثها وهو اصحها انه ان تكملت
الحرية في الرقبتين اجزاء والا فلا فانه بصدق عليه انه حر رقبته اي جعلها حرة
بجلاء ما اذا لم تكمل الحرية **فصل** ومنها ان الفارة لا تسقط بالوطي قبل
التكفير ولا يتضاعف بل هو بحالها فارة واحدة كما دل عليه حكم رسول الله صلى الله
عليه وآله الذي تقدم في الصلوات من دينار سالت عسرو من الفقه لغرض المظاهر بجامع قبل
ان يلزم فعالوا كاره واحدة فالوهم الحسن وسريع من وسر وقول وقوله قتاده
وعطاء وطوس ومجاهد وعكرمة ما والعا عسرا راء نافعاً وهذا قول الائمة الاربعه
وصح عن ابن عمر وعمر بن الخطاب ان عليه كاهرتين وذكر سعيد بن منصور عن
الحسن و ابراهيم في الذي يظهر ثم يطاها قبل ان يفر عليه ثلاث كاهرات وذكر عن
الزهري وسعيد بن جبير وابو يوسف ان الفارة لا تسقط ووجه هذا انه فان
وقتها ولم يتوله سبيل الى اخر اجها من السبيل وجواب هذا ان فوات وقت الاداء
لا يسقط الواجب في الذمه كالصيام والصيام وسائر العبادات ووجه وجوب
الكاهرتين ان احداها للظهار الذي اقترنه العود والثانيه اللوطي المحرم كالوطي
في نهار رمضان وكوطي المحرم ولا نعلم ولا نعلم لا يجاب الثلاث وجهه لان يكون عقوبه
على قدامه على المحرم وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدع خلا هذه الاقوال
الثلاث والله اعلم **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم في الايلات ثبت في صحيح البخاري
عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسيها به وكانت نفكت رجلا فقام
ومشرب له تسعاً وعسراً نكاحه ثم نزل بها الوامر رسول الله البيت شهر افعال
ان الشهر يكون تسعاً وعشرين وقد قال تعالى للذين من نسيهاهم توبوا ربهم
اشهر فان قالوا فان الله غفور رحيم وان عز مو الطلاق فان الله غفور رحيم الايلات
الامتناع باليمين وخبر في عرف السارح بالامتناع باليمين من وطئ الزوجه والمداغدا
فعاله باداه من تضيئه له معني بمنعوت من نسيهاهم وهو احسن من اقامه من مقام
علي وجعل عالي للازواج مده اربعة اشهر بمنعوت فيها من وطئ واجهم بالايلات
فادامت ما ان يفروا ما ان يطلقوا وقد استمر عن علي وابن عباس ان الايلات يكون

انته

وحال الفضل في الرضا ما وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع نسائه وظاهر
 القرآن مع الجمهور وقد تناظر في هذه المسئلة محمد بن سيرين ورجل آخر فاحتج
 على محمد بن سيرين على ما احتج عليه محمد بن سيرين فسكت وقد دللت على أحكام منها هذا
 ومنها أن من حلف على ترك الوطء أقر أربعه أشهر لم يكن موليا وهذا أقوال الجمهور
 وفيه قول شاذ أنه مولى ومنها أنه لا يثبت له حكم الأيلا حتى يحلف على أكثر من أربعة
 أشهر فإن كانت مدة الامتناع أربعة أشهر لم يثبت له حكم الأيلا لأن الله جعل لهم
 مدة أربعة أشهر بعد نقضها إما أن يطلقوا وإما أن يفوا وهذا قول الجمهور منهم
 أحمد ومالك والشافعي وجعله أبو حنيفة موليا بأربعة أشهر سواء حلف على
 أصله أو المدة المضروبة أجل الوقوع الطلاق بنقضها بالجمهور ويجعل المدة
 أجلا لاستحقاق المطالبة وهذا موضع اختلاف في السلف من الصحابة رضي الله عنهم
 ومن بعدهم قال الشافعي بأربعة أشهر عن حماد بن عيسى عن سليمان بن يسار والدر كثر
 عشر رجلا من الصحابة كلهم يوقف المولى بعد أربعة أشهر وروى سهل بن أبي صالح
 عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عن رجل حلف على أن يطلق امرأته صلى الله عليه وسلم عزم المولى
 فقالوا ليس عليه شيء حتى تنقض أربعة أشهر وهذا قول الجمهور من الصحابة والنساء
 ومن بعدهم وقال عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت إذا مضت الأربعة أشهر ولم ينقض
 فيها طلقته منه بمضيها وهذا قول جماعة من التابعين وقول أبي حنيفة وأصحابه
 فعند هؤلاء تستحق المطالبة قبل مضي الأربعة أشهر فإن فارقا أو لا طلقته بمضيها
 وعند الجمهور لا تستحق المطالبة حتى تنقض الأربعة أشهر فحينئذ يقال إنا
 أن يفوا وإما أن يطلقوا لم يفوا فخذوا ببيع الطلاق أو بالحكم وأما بحبسه حتى يطلق
 فالمراد بغيره لا طلاق مضي المدة أي لا بد له من ثلاثة أوجه أحدها أن يقر
 أو مسعود قرأ فان فارق الله غفور رحيم فاضافة الفية إلى المدة تدل على استحقاق
 الفية فيها وهذه القراءة إما أن تحرى بحري خير الواحد فيوجبه العمل وإن لم يوجد كونها
 من القرآن وإما أن يكون قرأنا نسخ لفظه وبقي حكمه لا يجوز فيها غير هذا البتة الثاني أن
 الله تعالى جعل مدة الأيلا أربعة أشهر فلو كانت الفية بعدها لكانت مدة الفية
 ودلا غير جائز بالاشتراك لو وطئها في مدة الأيلا لوقعت الفية موقعها فدل على

يعني

استحقاق الفية فيها قالوا لأن الله تعالى جعل لهم أربعه أشهر ما فارقا وإما أن
 الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق وطأ هذا أن هذا التفسير والمدة التي لهم فيها
 التبرص ما إذا قال الفية أصبر عليها بدني أربعه أشهر فإن فارقني والحبس
 ولا يفيهم من هذا الأربعة أشهر في هذه المدة ولا يفيهم من فارقني بعد ما كانت مدة الصبر
 من أربعة أشهر وقراءه ابن مسعود صرخة في تفسير الفية ما بها المدة وأما من أنها
 أن يكون تفسير قوله ولأنه أجل مضى في الفرقه فتعقبته الفرقه كالعده وكالأجل
 الذي ضرب لوقوع الطلاق لقوله إذا مضت شهر فانت طالق الجمهور لأن مدة الأيلا أربعة
 أدلة أحدها أنه إذا فارق مدة الأيلا إلى الأجل وحلها لهم ولم يجعلها عليهم فوجب أن لا يستحق
 المطالبة فيها بل بعد ما كحل الدين ومن أجل المطالبة لم يكن عندهم أحلالهم ولا يعقل
 كونها أحلالهم ويستحق عليهم فيها المطالبة الدليل الثاني قوله فان فارق الله غفور
 رحيم فذكر الفية بعد المدة بقا التعقيب وهذا يقتضي أن يكون بعد المدة ونظر
 قوله تعالى الطلاق من ترا فامساك بعروة فاستخرج أحسان وهذا بعد الطلاق قطعاً
 فان صاف التعقيب توجب أن يكون بعد الأيلا بعد المدة قيل قد تقدم في الآية
 ذكر الأيلا ثم لا ذكر المدة ثم بعض ما ذكر الفية فاذا أوجبنا التعقيب بعد ما تقدم
 ذكره ثم يجوز أن يعود إلى بعد المذكور في وجب عودها إليهما وإلى قولها الدليل الثاني
 قوله وإن عزموا الطلاق وإنما العزم ما عزم العازم على فعله لقوله تعالى ولا تغرموا
 عقده النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله فان قيل فترك الفية عزم الطلاق قبل العزم هو
 إرادته جازمه لفعل العزم وعليه أو تركه وانتم توقعون الطلاق بمجرد مضي المدة
 وإن لم يكن منه عزم علي وطويلا على تركه بل لو عزم على الفية ولم يجمع طلقتم
 عليه بمضي المدة ولم يعزم الطلاق فكيف ما قدرتم فلا به حجة عليهم الدليل الرابع
 أن الله تعالى خير في الآية من أمر من الفية أو الطلاق والتخير من أمر من لا يكون إلا في
 حاله واحدة كالكمالات ولو كان في خالتي لكان ترتيباً للتخير وإذا تقرر هذا فالفية
 عندكم في نفس المدة وعزم الطلاق بانقضاء المدة فلم يقع التخير في حاله واحدة فان
 ما هو التخير من أن يفي في المدة ويراف يترك الفية فيكون عازماً للطلاق بمضي المدة
 من تركه للفية لا يكون عازماً للطلاق وإنما يكون عازماً لكم إذا انقضت المدة فلا يتأخر

التخير من عزم الطلاق من الفية البتة فان عزم المدة يقع الطلاق عند كمال
تلك الفية وفي المدة بغير الفية ولم تحضر وقت عزم الطلاق الذي هو مضي المدة
وحينئذ فهذا دليل خامس مستقل الدليل السادس ان التخير من امرين يقتضي
ان يكون فعلهما اليه لصحة اختياره فكل منهما وتركه ولا البطاح حكم اختياره
المدة ليس اليه الدليل السابع انه تعالى قال وان عزموا الطلاق فان الله سمع علم
فاقتضى ان يكون الطلاق قوله لا يسمع ليحسن ختم الآية بصفه السمع الدليل الثامن
انه لو قال الغرضه للجلل اربعة اشهر فان وفيت قبلت صوابا وان لم توفى جاستر
وكان مقتضاه ان الوفا والحبس بعد المدة فيها ولا يعقل المخاطب غير هذا فان قيل ما نحن
فيه نظير قوله لا الخيارات ثلاثة ايام فان مضت البيع والزمه ومعلوم ان الفسخ
انما يقع في البلائك بعدها قيل هذا امر اقوي حجتنا عليكم فان موجب العقد للزوم
فجعل الخيارات مده ثلاثة ايام فاذا انقضت ولم يفسخ عاد العقد الى حكمه وهو
الزوم وهكذا الزوج له الحق على الزوج في الوطى حاله حق عليها فان عازى وله من
الذي عليها بالمعروف فجعل له الشارع اسبعا اربعة اشهر لا حق فيها فاذا
انقضت المدة عادت الى حقها بموجب العقد وهو المطالبة لا وقوع الطلاق
وحينئذ فهذا دليل تاسع مستقل الدليل العاشر انه تعالى جعل للمولى شيئا من
شئين والذي لم يرض المدة المذكورة والذي عليهم اما الفية واما الطلاق وعند
ليس عليهم الا الفية فقط واما الطلاق فليس عليهم بل ولا اليهم وانما هو اليه تعالى عند
المدة محكم بطلاقها عقيب انقضاء المدة شأنا او يرضي معلوم ان هذا ليس بالوطى ولا على
وهو خلاف ظاهر النص قالوا ولا بها ميثاقه تعالى فوجب الجواز فلم يقع بها الطلاق كما
الاجاز ولا نهامده قدرها الشرع لم يتقدمها الفرقه فلا يقع بها ميثاقه باجل
الغير ولا نه لفظ لا يصح ان يقع به الطلاق المعجل فلم يقع به الموجب بالظهار ولا لا
كان طلاقا في الجاهلية ففسخ الظهار فلا يجوز ان يقع به الطلاق لانه استيفاء للحكم
ولما كان عليه في الجاهلية والاشافعي كانت لفرو في الجاهلية محلولا لثلاثة اشياء بالظهار
والظهار والايلافتن الله الايلا والظهار عا كانا عليه في الجاهلية من ايقاع الفرقه على
الزوج الى ما استقر عليه حكمها في السيرة وفي حكم الطلاق على ما كان عليه

لها

لفظه قالوا ولا ان الطلاق انما يقع بالصريح او الكفاية وليس الايلا واحدا منها
ادلوكان ضمنه الوقوع معجلا ان اطلقه او في اجل مسمى ان قيده ولو كان كفاية لوجع
فيه ان يمتد ولا يرد على هذا الدعاء فانه يوجب الفسخ دون الطلاق والفسخ
يقع بغير قول الطلاق لا يقع الا بالقول قالوا واما قوله ان يرضي مده فاني قد
على جواز الفية في مده التبريرة على استحقات المطالبة بها في المدة وهذا هو المتكرو
واما قولكم جواز الفية في المدة دليل على استحقاتها فيها فهو اطلاق الدين الموزل
واما قولكم انه لو كان مثا لفيه بعد المدة لرادت على اربعة اشهر فليس يصح
لا اربعة اشهر مده لزوم الصبر الذي لا يستحق فيه المطالبة فمجرد انقضاءها
يستحق عليه الحق فلها ان تعجل المطالبة به واما ان نظره وهذا كسائر الحقوق
المعلقة باجاء معد وده انما يستحق عند انقضاء اجالها ولا يقال ان ذلك يستلزم
التراده على الاجل فلا حال الايلا سوا قصص ودلت الآية على ان طر من صرح
لايلا باي ميثاق حلف فهو موافق لمرام ان يطلق واما ان يقول في هذا محله ما ذهب
اليه من يقول من السلف والخلف ان المولى بالمر بالطلاق اما ان يقول ان يطلق ومن
يلزمه الطلاق على كل حال لم يمكنه ادخال هذه الميز في حكم الايلا فانه اذا قال ان وطئ
الى سنة فانت طالق لم يافاذا مضت اربعة اشهر لم يقول له اما ان تطاها واما
ان طكول يقولون له ان وطئها طلقت وان لم تطاها طلقتا عليك والشرع لا يمكنه من
الايلاج لوقوع النزع الذي هو جبر الوطى في احسنه ولا جواز غير هذا لانها اياته
غير موك وحسد فيقال فلا توقعوه بعد مضي مده اربعة اشهر وقولوا له
ان لم يتنع من وطئها فميز الطلاق اياها فان ضررت له الاحال فتم له حكم الايلا من
غير ميز وان جعلتموه موكيا ولم تخيروه خالفتم حكم الايلا وموجب النص فلهذا
نصر حجة هو لا على منازعهم فان قيل فما حكم هذه المسألة وماذا قال ان وطئ
فانت طالق لم يافا قيل اختلف الفقهاء فيها هل يكون موكيا ام لا على قولين وهما وان
غير احمد وقول السامعي والجد يانه يكون موكيا وهو مذهب حنيفة ومال والاعلى
القولين فلهذا يلزم من الايلاج فيه وجهان لا محار احد والشافعي احدث لا يمكنه
محرم عليه انها بالايلاج تطلق عندهم لما نصير ما بعد الايلاج محرما فلو كان الايلاج محرما

لها

وهذا كالصيام اذا تفرغ منه لم يسأل بطول الفجر الا قدر ايلاج الذكر وذو اخر ارجه
حرم عليه الايلاج وان كان في زمن الاماحة لوجود اخر ارجه في زمن الخطر للدار
هنا محرم عليه الايلاج وان كان في الطلاق لوجود اخر ارجه بعده والثاني انه
لا يحرم عليه الايلاج قال الماوردي وهو قول سائر اصحابنا لانها رخصة ولا يحرم
عليه الاخر ارجه لانه تركه وان طلقته لا ييلاج ويكر المحرم بهذا الوطى استدلاله
الايلاج لا ابتداء والنزع وهذا ظاهر نص الشافعي فانه قال لو طلع الفجر على الحائض
واخرجه مكانه كان على صومته فان مكثت لغير اخر ارجه ويكر وما في الدنيا لا ييلاج
ما ان وطئت كانت طالق ثلاثا وقفا فان اذ اغيبت لمحتشفه طلقته منه بلا ما فان اخرج
م ادخله فعليه مهر مثلها ما اهلوه ويدخل الحوازي رجل الوطى والرجل اذ اخرج دار
ولا تقام استباح الدخول لوجوده غراي ووجوب عليه الخروج لمنعه من اللقاع
ويكون الخروج وان كان في زمن الخطر مباحا لانه تركه لا للموت ويستطيع
ان يسرع ويحرم عليه استدلاله الايلاج والخلاف في الايلاج قبل الفجر والنزع بعده
للصيام كالحلاف في الموت وقيل يحرم على الصيام الايلاج قبل الفجر ولا يحرم على الموتى
والفرق ان التحريم قد يطرأ على الصيام بغير الايلاج فحاز ان يحرم عليه الايلاج والموت لا يطرأ
عليه التحريم بغير الايلاج فافترقا وقالت طائفة بالثبوت لا يحرم عليه الوطى ولا ييلاج
عليه الزوجية بل يوقف ويقال له ما امر الله امانا تفى واما تطلقوا لو وكيف يكون
موليا ولا يمكن من الفية بل يكره بالطلاق وان مكن منها وقع به الطلاق والطلاق
به على التقديرين مع كونه موليا فهذا خلاف ظاهر القرآن بل يقال هذا انما يوقف
به الطلاق وان لم يقر بالطلاق وهذا مذهب من يرى اليقين بالطلاق لا يوجب
طلاقا وهو قول اهل الطاهر وطوس وعكرمة وجماعة من اهل الحديث واختار
شيخ الاسلام تميمية وبالله التوفيق **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم
اللعان قال لعاني والدين موزان واجهم ولم يدر لهم شهد الا انفسهم فشهاد
احدهم اربع شهادت ان الله ان له من الصادقين والخامسة ان لعنه الله عليه ان كان من
من الكاذبين ويد راعنها العدا من شهد اربع شهادت ان الله ان له من الكاذبين
والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين ومب في الصحيحين من

الصيام وهو

ابو جريح يستحب

سهل بن سعدان عوفي العملازي قال القاصم بن عدي لوان رجل لا وجد مع امراته
حلا يقتله فتقتلونه ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكره
رسول الله صلى الله عليه وسلم المسايير وعاها حتى كبر على عاصم ماسر من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم ان عوفيا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اقد نزل في
ووصا حنك فاذ هب فانها قتلا عناء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفرغا
والا كذبت عليه اي رسول الله ان اصبحت فاطقها ثلاثا قبل ان يامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الزهري فكانت تلك سنة المتلاعنين قال سهل وكانت حاملا فانزله
اليه ثم جرت السنة انه يترها وترث منه ما فرض لها وفي لفظ قتلا عانا في المسجد
فما رعا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم انك لا تفرق بين كل
ملاعنين وقول سهل وكانت حاملا الى اخره هو عند البخاري من قول الزهري
والبخاري ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر واذا نزلت اسجد عا العينين
عظيم البتة خديج الساقين فلا احسب عوفيا الا قد صدق عليه لوان حات به
احمركا به وحرره فلا احسب عوفيا الا قد كذب عليها فحازت على النفع الذي
نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عوفيا وفي لفظ وكانت حاملا فانزله
ووصيحه مسلم من حديث نزع عمر ان لا يزل يمس رسول الله ارايت لو وجد
احدا امراته على فاحشة كيف يصنع ان تعلم نكاحا بامر عظيم وان سكت سكت على
مثلك لم سكت لمس صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك اتاه فقال ان الذي سكت
عنه قدامي بليت به فانزل الله تعالى هذه الايات في سورة النور والدين موزان ولجهم
قتلوه عليه ووعظه وذكره واخبره ان عدا بالدين اهلوز من عدا بالآخره قال
والذي بعثنا بالحق ما كذبت عليها من دعاها فوعظها وذكرها واخبرها ان عدا بالدين
اهلوز من عدا بالآخره قالت والذي بعثنا بالحق انه كاذب فبدا الرجل فشهد
اربع شهادت ان الله ان له من الصادقين والخامسة ان لعنه الله عليه ان كان من
الكاذبين ثم شتم امرأه فشهدت اربع شهادت ان الله ان له من الكاذبين والخامسة
ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما وفي الصحيحين من عني ما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم المتلاعنين حسبا بجماع علي الله احدكم كاذبا سبيل الله عليها قال

رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان كنت صدقت عليها فهو الاستحالة من فرجها
وان كنت كذبت عليها فهو بعد لك منها وفي لفظ لها ففرق رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بين المتلاعنين وقال والله ان اخذت كاذب فهايكما تاي وفيها
عنه ان رجلا اعز على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعرف رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ما هو الحق الولد امه وفي صحيح مسلم من حديث بن مسعود في
قصة المتلاعنين فتشهد الرجل اربع شهادات بالله انه لمز الصادق بن عمر
الخامسة فان لعنه الله عليه ان كان من الكاذبين فذهبت ثلثت عن فقال لها النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فانت فلعنت فلما ادبرت قال لعلها ان تحب به اسود جعدا
فجاءته اسود جعدا وفي صحيح مسلم من حديث بن مسعود ان رجلا من بني
قذام امرته بتسريته بسجما وكان اخا للبراء بن عازب لأمه فكان زاول رجل اعز
والاسلام فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابصر وهما فان جازته ابصر سبطا من العسر
وهو لعل البراميه وان جازته الكحل جعدا خمر الساقين وفي الصحيح من
حديث بن عباس عن هذه القصة فقال له الرجل اهل البراء الى ما رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لو رجعت احدا بغير بينة لرجعت هذا فقال البراء انك امره انك
نظرت في السلام السوء ولا يداود في هذا الحديث ففرق رسول الله صلى الله عليه
وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها لآب ولا ترمى ولا يرمى ولدها ومن ما هو رواه
ولدها فغلبه الحد وقضى ان لا ينسب لاهلية ولا قوت من اجل انها يتفرقان من غير
طلاق ولا متوفا عنها وفي القصة ما عكسه وكان بعد ذلك الامير اعلى مصر وما
لا يرد في البخاري ان رجلا من البراميه قذف امراته عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان سحما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم البينة او حد في ظهره فقال رسول الله
اذا راي احدا على امراته رجلا يظن انك تنسب البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم البينة ولا حد في ظهره فقال الرجل الذي بعثنا الحق في لصادق ولينزل
الله ما يري ظهري من الحد فنزل جبريل وانزل عليه والامرير موزان واجهم
الايات ما نصروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهما فاجابا ما لا تشهد والنبي صلى الله عليه
وسلم ان الله يعلم ان احدا كاذب فهايكما تاي وشهدت فلما كان عند الخامسة

وقفوها وقالوا لها انها اثم وجبه ما ابرع عا سر فلكنت ونكصت حتى طنت انها ترجع
فمالت لا اضع قومي سائر اليوم فضمت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابصر وهما فان
جاءته الكحل العسر سابع الالبين فدخل الساقين فهو تسريته بسجما فكانت بذلك
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو انا ماضي من حارة الله لكانت لها شان وفي الصحيح من
سعد بن عباد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لرجل يحد مع امراته رجلا يظن انك
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فقال اسعد بن بل والدي بعثنا الحق فقال رسول الله صلى الله
الله عليه وآله وسلم اسعد بن بل ما يقول اسعد بن بل وفي لفظ اخر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
امهله حتى ياتي بربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم والله الذي بعثنا
الحق ان كنت لا عا جله بالسيف قبل ان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسعد بن بل ما يقول
سيدكم انه لغيري وانا اغير منه والله اغير مني وفي لفظ لورايت مع امراتي رجلا انصرت
بالسيف فغير مصفح فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما يعجز من غيره سعد فوالله انما اغير منه
والله اغير مني من اجل ان الحرم الفواخس ما ظهر منها وما بطن ولا شخص غير من الله
ولا شخص احب اليه العذر من الله من اجل انك بعثنا الله رسلا من شريه من رسله
وهذا الحكم النبوي عده احكام الحكم الاول انك للعان يصح من دار زوجين سواك ان
مسلمين او كافرين عدلين او فاسقين محددين في قذف غير محددين او احدها
لا لولا الامام احمد في رواية اسحق بن منصور جميع الا واه يلتمعون من الحرم الحرم
والامه اذا كانت زوجة العبد من الحرم والامه اذا كانت زوجة والمسلم من اليهودية
والنصرانية وهذا هو الاواسحق بن منصور في قوله سعد بن المسيب والحسن بن سعيد
وسلمان بن يسار ودهب هذا الراي ولا وراعي والثوري وجماعة الى ان الله عز وجل
الامر زوجين مسلمين عدلين حريه غير محددين في قذف وهو رواية عن احمد
وماخذ القولين ان اللعان تجمع وصفين البين والشهادة وقد سماه الله تعالى
شهادة وسماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمينا حيث يقول الامام ابو داود
شأن فمن غلب عليه حكم الايمان فالصحيح من كل من تصح يمينه والواو لعموم قوله تعالى
والامرير موزان واجهم فالواو قد سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمينا فالواو لانه مفتقر الى

الحكم

اسم الله والذى ذكر القسم المذكور وجوابه قالوا لانه يستوي فيه الذكر والانثى
بخلاف الشهادة فانها لو كان شهادته لا تكرر لفظه بخلاف التكرار فانها قد شرع
فيها التكرار كما في القسم فلو كان حاحه الزوج الذي تصح منه الشهادة
الى العان ونفي الولد كاحاحه من تصح شهادته سواء الامر الذي يترتب مما يدعى
الى اللعان كالذي ينزل بالعد الحرة والشرعية لا ترفع ضرر احد النوعين ويجعل
له فرجا ومخرجاً مما نزل به ويدع النوع الاخر في الاصرار ولا غلا لا فرج له مما
به ولا مخرج بل يستغيث فلا يقات ويستجير فلا يجاز ان تكلم بكلام امر عظيم وان
سكت سكت على مثله قد صاقت عنه الرحمة الذي وسعت من تصح شهادته فلو
تاباه الشريعة الخفيفة السمحة والآخر وقال الله تعالى والذين يرمون
ازواجهن ولم يدر لهم شهد الا انفسهم فشهادة احداهم مع شهادت الله في
دليل من الاثبات اوجه احدها انه تعالى استثنى انفسهم من الشهادة وهذا استثناء
متصل قطعاً وله اجمال من نوعاً والثاني انه صرح بان التعانم شهادة هم زاد تعالى هدياً
على ما وجدنا في الغدابة ان تشهد اربع شهادت الله انه لم يزل الكاذب بالاثبات
جعل به بلك من الشهادة وقايماً مقامهم عند عدمهم قالوا وقد روي عن عمر بن
غرابية عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله قال العان من ماله وكاف من يزد كرام
عمر بن التمهيد وذكر الدارقطني من حديثه ايضا عن ابيه عن جده من فاعله
ليس منهم لعان ليس من الحر والامة لعان وليس بين الحر والعبد لعان وليس
المسلم واليهودية لعان وليس من المسلم والنصرانية لعان وقد روي عن عبد الرزاق عن
عمر بن شهاب عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
اللعان جعل في الشهادة وقايماً مقامها عند عدمها ولا يصح الا من يصح منه ولا
تحد المرأة بالتعان الزوج وتكون لها تنزيلاً للعانة منزلة اربع سكود واما الحديث
لو لا ما مضى من الاعان كان في ثوبها شأن فالمحفوظ فيه لو لا ما مضى من الاعان
في صحيحه واما قوله لو لا ما مضى من الاعان فمن رواية عباد بن منصور وقد تكلم
غير واحد من المحققين في معنى الاعان في الحديث في قوله في الاعان
ضعيف وقد استقرت قاعدة الشريعة ان البينة على المدعي واليمين على المدعي

اللعان على العان

الله

والزوج ما هنا مدع فلعانه شهادته ولو كان يميناً لم يشرع في حاشيته قالوا ولون
اما تسميه شهادته فلعان الملتزم في يمينه اشهد بالله فشرع في شهادته وان
كان يميناً اعتباراً بل لفظها قالوا كيف هو مصرح فيه بالقسم وجوابه ولد لا لو قال
اشهد بالله انقذت يمينه بدلالة سوانوى اليمين او اطلق والعرب تعدد ال
يمين في لغتها واستعمالها ما تيسر فاشهد عند الله اني احبها هذا العاني فلعله لا
وفيه احمه لم قالوا قوله اشهد بالله تنعقد به اليمين ولو لم يقل الله داهي حدى
الرفاس عن احمد والثانية لا يلو يميناً الا بالنية وهو الاكثر من ان قوله اشهد
بالله يمين عند اكثر من مطلقه قالوا واما استثنائهم من انفسهم من الشهادة
فيقال اولاً الاما ماصفة بمعنى غير والعن وان لم يكن لهم شهد الا انفسهم فافتر
ولا يتعارضان الوصفية والاستثنائية فيستثنى عن حمله الاعان بوصفية الاعان على
غيره ويقال اي ان انفسهم مستثنى من الشهادة ولا يجوز ان يكون منقطعاً على
لغة بني تميم فانهم يبدلون في الانقطاع كما يبدل اهل الحجاز وهم والاتصال ويقال
الثاني ان استثنى انفسهم من الشهادة لانه نزلهم منزلة من في قولهم وهذا قوي
جد على قول من يرمي المرأة بالتعان الزوج اذا نكحت وهو الصحيح كما ياتي تقريره
ان شاء الله والصحيح ان لغاتهم جميع الوصفية اليمين والشهادة فهو شهادة
موكدة بالقسم والتكرار وحينئذ فلفظ الشهادة والتكرار لا مصلح الحال
تاكيداً من ولها العن فيه من التاكيد عشرة انواع احدها ذكر لفظ الشهادة
الثاني ذكر القسم باحد اسماء الرب تعالى واجمعها العان اسم الله الحسي وهو
اسم الله جل ذكره والثالث كيد الجواب بما يوكده المقسم عليه من ان واللام والبيان
باسم الفاعل الذي هو صادق وكاذب دور الفاعل الذي هو صادق وكاذب
الرابع تكرار الدلالة اربع مراتل الخامسة دعاؤه على نفسه في الخامسة بلعنه
الله ان كان من الاخيرة السادسة ادخالها عند الخامسة انها المرجية لعاد الله وان
عذاب الدنيا هو من عذاب الاخرة السابعة جعل لعانه مقتضى حصول الغرابة
عليها وهو ما لا يجد واما الحس وجعل لعانها داراً للعذاب عنها التام ان هذا اللعان
يوجب لعاد على احدها ما في الدنيا وما في الاخرة التاسع التفرقة بين المبالغة

وخراب بيتها وكسرها بالفرقة العاسرة تايد تلك الفرقة ودوام التحريم بينهما فلما
كان شأن هذا اللعان هذا الشأن جعل بينا مقرونا بالشهادة وشهادته مقرونة باليمين
وجعل الملتزم لقبول قوله بالشهادة فان نكلت المرأة مضت شهادته وحذرت
وافادت شهادته ويمينه شيعين سقوط الحد عنه وجوبه عليه واذا التفتت
وعارضت لعانته بلعان اخر منها افاد لعانته سقوط الحد عنه دون وجوبه عليها
فكان شهادته ويمينًا بالنسبة اليه دونها لانه انما شيعيًا محضه فكل تحريم
حلفه وان كان شهادته فلا يتحد بمجرد شهادته عليها وحده فاذا انصم اليك لا تكول
قوي جانب اليمين والشهادة في حقه بتأكده ونكولها فكانت ليلًا ظاهرًا على صدقه
فاسقط الحد عنه واوجب عليه وهذا الحسن ما يوزن من الحكم ومن احسن من
الله حكما لقوم يوقنون وقد ظهر بهذا انه يميز فيها معنى الشهادة وشهادته
فيها معنى اليمين وما حدثت عمر بن شبيب عن ابيه عن جده فها اليمين لا لته لو كان
صحيحا بوصوله الى عمر ولكن في طريقه الى عمر وماله ومنا وزا الى عمر عن عبد
البر البسر في عمر بن شبيب من تحت يده واما حديثه الاخر الذي رواه الدارقطني
فعلى غير قول الحديث عثمان بن عبد الرحمن الوفاصي وهو متروك كما جاء عنهم والطريق
مقطوعة واما حديث عبد الرزاق فهو اسيل الرهري عندهم ضعيفة لا يروونها
بها وكتاب براسيد كان عاملا للنبي صلى الله عليه وسلم على ملكه ولم يتركه يروونها
ولا نصرا في البيت حتى يوصيه اسيل اعزهم ما قالوا واما ردكم لقوله لو اما
من الاما كان في لها شأن وهو حديث رواه ابو داود في سننه واسناده لا بأس به
به واما تعلقكم فيه على عباد بن منصور واكثر ما عيب عليه انه قد روي داعية
القدر وهذا لا يوجب رده حديثه في الصحيح الاحتجاج بجماعة من القدر
والسبعة من علم صدقه ولا تنافي بين قوله لو اما مصي من ديار الله ولو كان
مضي من الاما في محتاج الى ترجيح احد اللفظين وتقدمه على الاخر بالامام
هي في ديار الله ودار الله تعالى حكمه الذي حكم به من المتلاعنين واما راد صلي الله
عليه وسلم لو اما مصي من حكم الله الذي فصل بين المتلاعنين كما روي في لها شأن
اخر قالوا واما قولكم ان قاعدة الشريعة استقرت على الشهادة في جانب

المدعي واليمين في جانب المدعي عليه فجوابه من وجوه احدها ان الشريعة لم
تستقر على هذا بل قد استقرت في القسامه بان يد ايمان المدعيين وهذا لقوة
حائهم بالوثق وقاعدة الشريعة ان المبرر يبرر من جنبه اقوى التدايين فلما
كان جانب المدعي عليه قويا بالبراهن اسليه شرعت اليمين في جانبها اقوى جانب
المدعي في القسامه بالوثق كانت اليمين في جانبه ولذا لا عدل الصحيح لا قوي جانبه بالكل
صار اليمين في جانبه فيقال له احلف واستحق وهذا من كل احكام السارعة واقتضاه
المصالح بحسن الاما كان ولو شرعت اليمين في جانب واحد اياها ذهب قوة الجانب
الراجح هذرا وحكمه الشارع تايد ذلك قال في حايه هو غاية الحكمة والمصلحة واذا
عرف هذا فاجاب الزوج اقوى من جانبها فان المرأة تنكر زناها وبسببها الزوج
ليس له عرض في هتك حرمة وفساد فراشه ونسبه اهله الى الفجور بل
ذلك شر شرعية واكره شي اليه فكان هذا لوثا ظاهرا فاذا انضاف اليه نكول المرأة
قوي الامر جدا في قلوب الناس فاصم وعامهم فاستقلدوا بشيؤن حكم الزنا عليها
شرعا في حد بلعانه ولكن لما لم يكن ايمانه بمنزلة الشهادتين الاربعه حصة كان لها
اربعاضها اياها اخرى مثلها يدرى عنها عذاب الحد المذكور في قوله تعالى وليشهد
عدها بها طائفة من المؤمنين ولو كان لعانته سنة حصة لادفعها بانه اعنشا
وهذا يتضح بالفصل الثاني المستفاد من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان المرأة
اذا التفتت بعد التحريم حتى تقر او تلعن وهو قول اهل العراق ودعنه رواية
من الاما كان في لها شأن وهو حديث رواه ابو داود في سننه واسناده لا بأس به
به واما تعلقكم فيه على عباد بن منصور واكثر ما عيب عليه انه قد روي داعية
القدر وهذا لا يوجب رده حديثه في الصحيح الاحتجاج بجماعة من القدر
والسبعة من علم صدقه ولا تنافي بين قوله لو اما مصي من ديار الله ولو كان
مضي من الاما في محتاج الى ترجيح احد اللفظين وتقدمه على الاخر بالامام
هي في ديار الله ودار الله تعالى حكمه الذي حكم به من المتلاعنين واما راد صلي الله
عليه وسلم لو اما مصي من حكم الله الذي فصل بين المتلاعنين كما روي في لها شأن
اخر قالوا واما قولكم ان قاعدة الشريعة استقرت على الشهادة في جانب

المدعي

احدا من اربعة شهود او اعتراف واحد من اربعة من الصحابة كغير
الخطا ومن وافقه وقد اجمع من الخطاب على من رسول الله صلى الله عليه وآله
واجب على من زنا من الرجال والنساء اذا كان محصنا اذا قامت بينة او كان الحبل والامر
ولد لا فاعلى صلى الله عنه فجعل طريق الحد ثلاثة لم يجعل فيها اللعان قالوا وايضا
فهذه لم يتحقق زناها فلا يجب عليها الحد لان تحقق زناها اما ان يكون بلعان الزوج
وحده لانه لو تحقق له لم يسقط بلعانها الحد ولما وجب بعدد الحد على قاذفها ولا
يجوز ان يحصى نكولها لان الحد يثبت بالنكول فان الحد يدرك بالشبهات فكيف
بالنكول فان النكول يحتمل ان يكون حفرها او لفظه لسانها او لفظها في ذلك المقام الفاظ
المخزي او لغير ذلك من الاسباب فكيف ثبت الحد الذي اعتبر في سببه من العدا
ضعف ما اعتبر في سائر الحدود وفي اقراره اربع مرات بالسنة الصحيحة
واعبر في كل من الاقرار والبيعة ان يتضمن وصف الفعل والتصريح به مبالغة في السر
ودفع اثبات الحد الى ابلغ الطرق واكدها وتوسلا الى اسقاط الحد في شبهة
فكيف يجوز ان يصح فيه بالنكول الذي هو في نفسه شبهة لا يقضي به في شيء
من الحدود والعقوبات البتة ولا فيما عدا الاموال قالوا والشافعي رحمه الله لا يوجب
بالنكول فيهم فساد ونية ولا في ادني تعذيب فكيف يقضي به في اعظم الامور وبعدها
واسرها سقطا ولا نكولها لوقر تلسانها رجعت لم يجب عليها الحد لان
يجر دامتاعها من السر على براتها اولها واذا ظهر انه لا تأثير لواحد منها في تحقق
زناها لم يجز ان يعال بتحقيقه لوجهين احدهما ان ما في كل واحد منهما من الشبهة لا يبر
بعض احدهما الاخر شهادة مائة فاسق فان احتمل نكولها لفرط حيايتها وهيبته
المقام والجمع وشدة الحفر وعجزها عن النطق وعقله لسانها لا تنزل بلعان الزوج
ولا نكولها الثاني ان لا يقضي فيه باليمين المفردة لا يقضي فيه باليمين مع النكول
الحقوق قالوا وما قوله تعالى ويد راعنها العذاب نكولها فاعذاب من
يجوز ان يراد به الحد وان يراد به الحبس والعقوبة المطلوبة فلا يتعين ارادة الحد
فان الادعاء على المطلق لا يدل على المقيد لا بد من خارج وادني درجات للاختلاف
الحد مع قيامه وقد ترجع هذا بما تقدم من مواعير وعلى ان الحد انما يكون بالبيعة

او الجمل في اختلافه ولا يصرح بها اذا لم يلاعر مع الحد اذا ابتل المراه
ان تلتعن بعد التعان التي حل اجبرتها عليه وميتت زاحم عليها بالرحم نكولها
اقرت تلسانها لمرار حتمها اذا رجعت فكيف اذا ابتل اللعان وعنه رواية ثانية
تخلي سبيلها اختارها ابو بكر لانه لا يجب عليها الحد فيجب تخليه سبيلها كما لو لم
تكن البيعة قصدا لا المخرج من الحد معلوم ان الله تعالى جعل التعان الزوج
بدل عن الشهود وقايما مقامهم بل لا زواج للتعانين شهدا كما تقدم وصرح بان الحكم
شهادته وادعى ذلك بقوله ويد راعنها العذاب نكولها مع سبيلها ان الله
وهذا يدل على ان سبب العذاب الذي يوجب قد وجد وانه لا يدفعه عنها الا انما
والعدا لم يرفع عنها بلعانها هو المذكور في قوله تعالى وليشهد عداها طائفة
من المؤمنين وهذا عذاب الحد قطعاً فذكره مضافاً ومعرفة بالام العهد ولا يجوز ان
ينصرف الى عقوبة لم تذكر في اللفظ ولا ذكر في اللفظ عليها بوجه ما من حبس او غيره
فكيف تخلي سبيلها ويد راعنها العذاب بغير لعان وهذا لا يخالفه لظاهر
القران قالوا وقد جعل الله تعالى لعان الزوج داراً للحد القذف عنه وجعل لعان الزوج جديراً
بالعذاب جديراً لعانها من الزوجه اخا لم يلاعر من حد حد القذف للزوج وحدها اذا لم
تلاعن بجح عليها الحد قالوا وما قولكم ان لعان الزوج لو كانت بينة توجب الحد عليها
لم يلاعر هو اسقاطه باللعان كشهادة الاجنبى والجواب ان حكم اللعان حكم مستقل
نفسه غير مردود الى احكام الدعاوى والسناب بل هو اصل قائم بنفسه شرع
الذي شرع نظيره من الاحكام وفصله الذي فصل الحلال من الحرام او لما كان لعان
الزوج بذكره عن الشهود لا حرم نكولها من رتبة البيعة فلم يستقل وحده حكم
البيعة وجعل للمراه معارضته بلعان نظيره وحينئذ لا يطهر ترجم احدا للعالين
الاخر لنا والله يعلم ان احدا كاذب فلا وجه لحد المراه بمجرد لعان الزوج فاما كنت
معارضته واتيانها بالمبيرى ساحتها فلم تفعل ونكولها عن ذلك عمل يقتضي عمله
واضاف الله قرينه قوته واكده وهو نكول المراه واعراضها عما تخلصها من العذاب
لا يشهد راعنها قالوا وما قولكم انه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لم يحد بهذه الشهادة
التي يحد بشهادته وحده فاجابة انها لم يحد بشهادته مجردة وانما حدثت بجميع

جديد

المراد

لعانه خمس مرات ونكولها عن معا رسته مع قدرتها عليها فقام من محجور
دليل في غاية الظهور والقوة على صحة قوله والظن المستفاد منه قوي يكسر
الظن المستفاد من شهادته السهوية واما قوله انه احد اللعانين فلا يوجب
الاخر كالموجب لعانها حده فجوابة ان فعلها انما شرع للدفع لا الجواب كما قال تعالى
ويدرأ عنها العذاب ان تشهد قد انصرت على ان لعانه مقتضى الجواب بالحد والعالم
دافع دارى كى موجب معاسر احد اللعانين على الاخر جمع بر ما قرى وعالي بينهما
وهو باطل والتوا واما قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي فسمعا وطاعة
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان لعان الزوج المذكور بينه وقد انضم اليها
نكولها الجاري مجري اقرارها عند قوم ومجربى به عند المدعي عن اخبرين كرهه
اقوى البينات ويدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يبينه ولا احد فيظهر
ولم يسطر الله تعالى هذا وان نقله عند عجزه عن بينه منفصلة تسقط الحد عنه
عزاقا منها الى بينه يتم من اقامتها ولما كانت دونهما في الرتبة اعتبر بها مقوم منفص
وهو نكول المرأة عند معا رستها مع قدرتها وتمكنها قالوا واما قوله ان موجب
لعانه اسقاط الحد عن نفسه لا يجاب بالحد عليها الاخره فان اردتم ان كل موجب
اسقاط الحد عن نفسه فحق وان اردتم ان سقوط الحد عنه جميع موجبه وانه
له سواء فباطل قطعاً فان وقوع الفرقة او وجوب التفريق والتحرر الموبد والوقت
ونفي الولد المصروح بنفيه او المكتفي بنفيه باللعان ووجوب العدا على الزوجه افعال
الحد واما عدا بلحس كذا لكون موجب اللعان فلا يصح ان يقال انما موجب سقوط
الحد عن الزوج فقط قالوا واما قوله ان الصبي اياه جعلوا حد الزنا ما حد لثمة شي
البينة والاعتراض ان الحد باللعان ليس منها فجوابة ان ما زعمكم يقولون ان كان الجواب
الحد عليها باللعان خلافاً لاقوال الصحابه فان اسقاط الحد بالجواب ادخل في خلافه
ما الذي سوغ لكم اسقاط حد وجوبه بالجواب فصرح مخالفتهم وحرم على من اعلم
في انجاب الحد عن هذه الملاءه مع انهم اعذر منكم لئلا يواوجه احد ما انتم في الخلق
صريح قوله وانما هو مخالفه لمفهوم سكتوا عنه فهو مخالفه لسكونتهم وانتم خالفه
صريح اقوالهم السابق ان عامه ما خالفوه مفهوم قد خالفه صريح عن جماعة منهم بالحد

ما اجمع

لحقه وجبايتها فيه ملكا اسقاط ما يوجب الحد من الحد لعانه فاذا لم يلعن مع قدرته
على اللعان وتكفيه منه عما يقتضي القدر عمله واشتغال بالحد اذ لا معارض له
الموسوق **فصل** ومنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يقضي بالوحي وما رآه
الله بارأوه هو فانه صلى الله عليه وسلم لم يقض من انما لعن عن حياه الوحي ونزل القرآن
على الوحي حينئذ قد نزل الوحي في صاحبها فذهب فانها وقد قال صلى الله عليه وسلم
يا ايها النبي ان الله عز سنيه احدثتها فيكم لئلا يروى بها وهذا في الاقضية والسنن والامام
الكليه واما الامور الجنبه التي ترجع الى احكام النزل والسنن ومعين وجود الامور
متعلق المشاوره بالامور بها بقوله وشاورهم في الامر فكذا لا يرى فيها مدخل من هذا قوله
صلى الله عليه وسلم في شأن تلقيح النخل انما هو رأي رايته فهذا القسم من الاحكام والسنن
الكليه شيء اخر **فصل** ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ياتي بها فتال عنها
محضره وكان في هذا بيان ان اللعان انما يكون بحضور الامام وانايه وانه ليس احد الرعيه
ان لا اعز منكم كما ليس له اقامه الحد بل هو الامام او نايبه **فصل** ومنها انه يسر
الملاعن بحضور جماعة من الناس يشهدونه قالوا لرب عايس وابي عمر وسهال بن سعد
حضره مع حداته اسنانهم فدرا لللعان به حضوره جميع كثير فان الصبيان انما يحضرون
في مثل هذا الامر تبعاً للرجال وقال سهال بن سعد فتالاعنا وابع الناس عند النبي صلى الله
عليه وسلم وحكمه هذا والله اعلم ان اللعان ينشأ عن التغليظ ما لقيه في الردع والزجر
ونقله في الجماعة ابلغ في ذلك **فصل** ومنها انه ما يتلأعن قياماً وفي قصه هذا ابن اميه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له قوما شهدا ربع شهدا اذ في الصحيحين في قصه المراه
ثم قامت فشهدت ولانه اذا قام شاهدان فاحضر في اربع في شهرته وادفع في التنوير
وفي سمر اخر وهو ان الدعوه التي تطلب بها بشاها اذا صادفت المدعو عليه قايماً فند في
هذا المادعي خبيب بن عاصم المشركين حين صلوه اخذ ابو سفيان معويه فاصفحه وكانوا
يرون ان الرجل اذا اخطأ في امره اذ لم يثبت عليه الدعوه **فصل** ومنها البدء بالرجل في
اللعان كما بدأ الله ورسوله فلو بدات هو لم يعتد باللعان على محمور واعتد به
ابو حنيفه وقد بدأ الله تعالى في الحد بذكر المراه مع الزنا في جلد واحد
منها ما به جلد وفي اللعان بذكر الرجل وهذا في غاية المناسبه لان الزنا من المراه اقبح منه

فانما من اجل ما عرفت

من الرجل لا تنزل على صك حفي الله افساد فراشها وتعليق نسب غيره
عليه ونصبه اهلها واقاربها واجباية على محض حق الزوج وخيانته فيه واستل
حرمته عند الناس وتغيير ما مال البغي وعبد لا يفسد زنا ما كانت البداية
بها في الحرام واما اللعان والزواج هو الذي قد فها وعرضها للعلن وفتا عرضها وراها
بالعظية ونصبها عند قومها واهلها ولهذا يجب عليه الحد اذا لم يدر عن مكانت البداية
في اللعان او لم يدر البداية بها **فصل** ومنها وعظ كل من التلاعين عند اراده
الشروع في اللعان فيعظ ويذكر ويقال له ان عذاب الدنيا هو من عذاب الآخرة فاذا
كان عند الخامسة اعيد عليه ما صحت السنة بهذا وهذا **فصل** ومنها ان يعمل
من الرجل اقل من خمس مرات ولا من المراه ولا يقبل منه ابدا باللعنة بالفضيلة بعد
الخط ولا منها ابدا بالفضيلة باللعنة والابعاد والخط لا ياتي كل منهما بما قسم الله
له من ذلك شرعا وقد راو هذا اصح القولين في مدحه باحد وماله وغيرهما ومنها
انه لا يصح ان يزيد على الفاظ المذكورة في القرآن والسنة شيئا لا يستحب ذلك
ولا يحتاج ان يقول شهد بالله الدخالة الا هو عالم الغيب والشهادة الذي يعلم
من السر ما يعلم من العلانية وبحود لا يكفيه ان يقول شهد بالله اني لم اصاد
وتقول هو شهد بالله انه لم يكذب بين ولا يحتاج ان يقول صارت ميتة من الزنا ومن
هنا لم يكذب بين فيما رايته من الزنا ولا يشترط ان يقول ادعى الروية رايته
تزوج المروء في المكحلة ولا اصل الدلالة في ذلك ولا سنة رسول الله تعالى بعلة
كأنما يشرع لنا وامرنا به عن تكليف زيادة عليه ما صاحب الفصاح وهو محرم
ارهايه في فصاحه من القمه من اشترط ان يراى بعد قوله من الصادقين فيما رايته
به من الزنا واشترط في نفيها عن نفسها ان يقول فيما رايته من الزنا ما لا يراه يحتاج
اليه قاله تعالى انزل لا وبينه ولم يذكر هذا الا بشرط وطاهر كلام الامام احمد انه
لا يشترط ذكر الزنا واللعان فان لم يحسم من مصور او لم يكتل احد كيف تلاحق الاعمال
قال الله يقول اربع مرات شهد بالله اني فيما رايته من الصادقين من موقف عا
مقول لعنه الله ان كان من الصادقين والمراه مثله لا يفي هذا النصرة لا يشترط ان
يقول من الزنا ولا يقول هو ولا يشرط ان يقول عند الخامسة فيما رايته ويقول هو فيما راي

دله

عليه

ميتة

به

به والدين اشترطوا ذلك فحتم ان والوارثا نوي لغير الصادقين في شهادته التوحيد او
غيره من الخبر الصادق ونوت انه لم يكذب بين في شأن اخر فاذا ذكر ما رويت من الزنا
انتفى هذا التاويل والاخر من حيث ما نوي ان لا يفتيها فانما لا يفتيها فان الظالم لا يفتيها وانه
ومينه عليه خصه ومينه بالامر الله به اذا كان مجاهرا فيها بالباطل والكذب من حبه
عليه اللعنة او الغضب نوي ما ذكرتم ولم ينفوه فانه لا يبره على علم السر واخفى
مثله **فصل** ومنها ان الحمل ليس بلعانة ولا يحتاج ان يقول ما هذا الحمل
مني ولا يحتاج ان يقول وقد استبرتها هذا قول ابي بكر عبد العزيز من اصحاب احمد
وقول بعض اصحابنا لا يراه الظاهر وقال الشافعي يحتاج الرجل ان يذكر الولد ولا يحتاج
المراه ان ذكره وقال الخري وغيره يحتاج ان يذكره وقال القاضي يشترط ان يقول هذا
الولد مني ليس هو مني وهو قول الشافعي وقول ابي بكر عبد العزيز لا يفتيها فانما لا يفتيها
ما نوي بعد روي ما لا يخفى نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتي رجل وامرأة
وانتفى من ولده ففرق بينهما والحق الولد بالمراه وفي حديث سهل بن سعد وكانت حاملا
ما نكر حملها وقد علم صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراس ومده كانت فراشها حال كونها
حاملة فالولد له فلا يفتي عنه الا بنفيه قيل هذا موضع تفصيل لا بد منه وهو ان الحمل اذا
كان سابقا على ماها به وعلم انها زنت وهو حامل منه فالولد له قطعاً ولا يفتي عنه بلعانه
ولا يحل له ان ينفيه في اللعان فانها لما علقته به كانت فراشا وكان الحمل لاحقا به
فزاها لا ينزله حكم لحوقه به وان لم يعلم حملها حال زناها الذي قد فها فهذا يظن فيه
فان جات به لا قل من سته سهر من الزنا الذي رماها به فالولد ولده ولا يفتي عنه
بلعانه وان ولدته لا تفر من سته اشهر من الزنا الذي رماها به نظرنا ما ان لم يراى سته امان
او لم يستبرها فان استبرها انتفى الولد عنه بمجرد اللعان سواء فاه او لم ينفه ولا بد
من ذكره عند من يشرط ذكره وان لم يستبرها ففهمنا امل ان يكون الولد منه
وان يكون من الزنا فان نفاه في اللعان انتفى ولا يحق به لانه امكن كونه منه ولم ينفه فان
قبل ما صلى الله عليه وسلم قد علم بعد اللعان ونفى الولد بانه ان جاشبه الزوج صاحب
الفراس فهو له وان جاشبه الذي رمت فهو له فما قولكم في مثل هذه الواقعة
اذ الاعز امراته وانتفى من ولدها ثم خال الولد يشبهه هل يحقونه به بالشبه

م

انما

عملا بالقائه او يحكمون بانقطاع نسبه منه عملا بموجب لعانه قيل هذا مجازا
وموضع ضيق تجاذب لعنه اللعان المتفق لا تقطع النسب وانتفا الولد وانه
يدعي كونه ولا يدعي اب والشبه الدال على ثبوت نسبه من الزوج وانه ابنه مع
شهاده النبي صلى الله عليه وسلم بانها ان جاز به على شبهه والولد وانه كذا عليه
فقد اضميق لا يتخلص منه الا المستبصر باده الشريعة واسرارها والخبير بجهده
وفرقه الذي يافرت به همنه الى مطلع الاحكام والمشكاة التي تظهر منها الحلال والحرام
والذي يظهر في هذا والله المستعان وعليه التكلان ان حكم اللعان قطع حكم الشبه
وصار معه بمنزلة اقوى الدليلين مع اضعفه فلا غيره للشبه بعد ضيق حكم اللعان
وتغيير احكامه والنبي صلى الله عليه وسلم لا يخبر عن شأن الولد وشبهه لتغيير حكم
حكم اللعان وانما الخبر ليس بالصادق منهما من الباطل الذي قد استوجب اللعنه او
الغضب وهو اخبار عن امر قد روي كونه يمس به الصادق من الباطل بعد تقرير
الحكم الذي وان الله تعالى سبحانه في الولد دليل على ابي له عليه السلام صلى الله عليه
وسلم قال بعد انتفا الولد والازواج به كذا وكذا فلا اراه الا صدق عليها وان جاز به
فلا اراه الا كذب عليها فجات به على النفي لمكروه فعلم انه صدق عليها ولم يعرفها
ينسخ حكم اللعان فيحكم عليها بحكم الزانية مع العلم بانها صدق عليها فلا دلالات
على شبه الزوج يعلم انه كذب عليها ولا يعرفها ولا حكم اللعان في هذا الزوج ولا يحق به
الولد فليس قوله ان جاز به كذا وكذا فهو لها الترابية الحاقا له به في الحكم وقد نقض
باللعان وانقطع نسبه به ان قوله وان جاز به كذا وكذا فهو للذي روي في
له به وجعله ابنه وانما هو اخبار عن الواقع وهذا هو الحكم بايمان القسامه ثم اظهر الله
بما في انه يدعي كذب الجافيز لم يسمع حكمه ما دللوا على الحكم بالبراه من الدعوى
ببين اظهر الله تعالى به مدعي انهما يميز فاجره ليوصل الى الحكم كيد الله اعلم
فصل في الرجل اذا قد وامرته بالنزاح بعينه ثم اعادها
عنه لها ولا يحتاج الى ذكر الرجل في لعانه وان لم يلاعن فعليه الحد واحد منها
موضع اختلاف فيه ما لا يوجب فيه ولا يلاعن للزوج وجه واحد للاجنبي وما لا يشافق في
قوله يجب عليه حد واحد ويسقط عنه الحد بلعانه وهو قول احمد والشافعي

البصير

يه من

مع

واللعان

حد واحد حد فان ذكر المقدوف في لعانه سقط الحد وان لم يذكره فعلى قولين احدهما
يستأنف اللعان ويذكره فيه فان لم يذكره حد له والثاني انه يسقط عنه بلعانه
لا يسقط حد الزوجه والاعصر اصحابا هذا القدر للزوج وجه واحد لا يتعلق بغير
حق المطالبة والحد والاعصر اصحابا الشافعي حد الحد لها واهل البيت حد واحد
على جهين وقال بعض اصحابه لا يجب الا حد واحد قول واحد ولا خلاف من اصحابه انه
اذا لا عز وذكرا لا جني في لعانه انه يسقط عنه حكمه وان لم يذكره فعلى قولين
الصحيح عندهم انه لا يسقط والذين يسقطوا حكم قد لا جني باللعان جنة طاهره
وقويه جدا فانه صلى الله عليه وسلم لم يحد الروح لشريك من سحابة قد سماه طريحا
واجاب الاخر وزعم هذا الجوابين احدهما ان المقدوف كان يهوديا ولا يجب الحد بقدر
الافرن والثاني انه لم يطالب به وحد القدر وانما يقام بعد المطالبة واجاب الاخر وزعم
مدني الجوابين وقالوا مول من الملة يهودي باطل فانه شريك من عمة الله وامه سحابة
وهو حليف الانصار وهو اخو البراء واللامه ما عدا العرس من بنين في شرحه
الاحكام عبد الحق قد اختلفوا في العلم في شريك من سحابة المقدوف فعلم انه كان يهوديا
وهو باطل والصحيح انه شريك من عمة حليف الانصار وهو اخو البراء واللامه واما
الجواب الثاني فهو ينقل حجة عليه انه لا يستقر عمة انه لا حوله في هذا القدر
المطالبة ولم يتعذر له ولا كيف يسكت عن براه عرضة وله طريق الاظهار ما
يحد قاذفه والقوم كانوا اشد حمية وانفه من ذلك وقد تقدم ان اللعان اقيم مقام
البينة للحاجة وجعل بدل من الشهود الاربعه ولهذا كان الصحيح انه يوجب الحد عليها
ان اكلت فاذا كان بمنزلة الشهادة في احد الطرفين كان بمنزلة الشاهد في الطرف الاخر ومن
المحال ان يحد المرأة باللعان اذا اكلت من حد القاذف وحد القاذف قد اقام البينة على صدق
قوله وكذلك ان جعلناه بمنزلة ما اذا ارتفع الحد من طرف الزوجه دراز عنه من طرف
المقدوف ولا فرق فيه حاجة الرافعي الى افسد فراشه ورعا يحتاج الى ذكره
يستدل بشبه الولد له على صدق قاذفه كما استدلل النبي صلى الله عليه وسلم على صدق
هلال الترابية بشبه الولد لشريك من سحابة فوجب ان يسقط حكم قاذفه ما استقط حكم
نذرها وقال النبي صلى الله عليه وسلم للزوج البينة والحد في طهر ولا يحد الا حد واحد

قدم



منه

لم يطالب بالحد فإلّا المطالبة بشرط وإقامه الحدة في وجوبه وهذا جواب آخر عن قول
 أن شريك المطالب بالحد فإن المراه أيضا لم يطالب به وقد قاله السلي عليه السلام
 والأحد في ظاهره فإن قيل فما تقولون لو قد فاجتنبه بالنزاع رجل سمى معاً فأنزلوا
 أو زينت به قياها هنا بحسب عليه حدان لأنه فاذ في الحول وحدهما ولو يأت كما يسقط
 قد فقه فوجب عليه حكمه أو ليس هنا بينه بالثبوتية إلى حد ما يقوم مقامه
 فصل ومنها أنه إذا اعترف وهو حامل وانتفى من حملها انتفى عنه ولم يحتاج إلى الحنيفة
 وضعه كما دلت عليه السنة الصحيحة وهذا موضع يختلف فيه فقال أبو حنيفة لا يمكن من اللعان الثالث أنه لا اعتراف وسوى الولد والثالث أنه لا اعتراف للحد في الحققة الولد والثالث
 لا اعتراف نفيه حتى تضع لاحتمال أن يكون محاسن ولا يكون لللعان حينئذ معنى وهذا
 ذكره الخريفي في مختصره فقال وإن نفى الحمل في لعان لم ينتفح حتى ينفية عند وضعه
 ولا اعتراف وسعة الأصحاب على ذلك وخالفهم أبو محمد المقدسي لما يأن عليه وقال المحمور
 العالم أن لا اعتراف في حال الحمل والاعتقاد على قصة هلال سامة فأنها صحيحة
 صحيحة في اللعان حال الحمل ونفى الولد في تلك الحال وقد قال السلي عليه السلام
 على صفة كذا وكذا فلا إزاره لا قد صدق عليها الحديث قال السلي في المعنى وأما الواطئة
 وجماعه من أهل الحجاز يصح نفى الحمل وينتفى عنه محتجيز بحديث هلال فإنه نفي
 فنفاه عنه السلي عليه السلام والحققة بالأم والأخفاف أنه كان حملاً وهذا ما السلي عليه
 عليه من النظر وما فأنحاته لا وكذا قال في الحماض فظنوناً ما رأت تدل عليه وهذا
 مستلحاح الحمل تخالف فيها الحمايل من البعق والفطر والصيام وتر القامة الحمايل
 عليها وتأخير القصاص عنها وغير ذلك مما يطوأكروه ويصح استلحاق الحمل
 كالولد بعد وضعه قال في هذا القول هو الصحيح لموافقة ظاهر الأحاديث
 خالف الحديث يعقابه كائناً ما كان وقال أبو بكر ينفى الولد من الفرائض ولا يحتاج
 ذكره في اللعان احتجاجاً بظاهر الأحاديث حيث لم ينفى نفى الحمل ولا تعرض لنفيه
 وأما مدعي الحنيفة فإنه لا يصح نفى الحمل واللعان عليه فإن أعنيها حلالاً انتفى
 لزومه عند ولدها فأنه لا ينفى من نفيه أصلاً لأن اللعان لا ينفى إلا من الزوجية وهذه قد
 بلغانها وحال حملها فاللعان عونه هذا فيه الزامه ولذا ليس منه وسد باب
 من الأولاد والنزاع والله تعالى ودفع الرد لا سبيلاً طريقاً لا يجوز سدها والواو

لا

الزوجية والحال النكاح والزنا إليها فيها إلا أن الولد الذي يأن به يلحقه إذا لم ينفه وهذه
 كانت زوجته في تلك الحال فحمل نفى ولدها وقال أبو يوسف ومحمد أنه لا ينفى الحمل ما بين
 الولادة إلى تمام أربعين ليلة منها وقال أحمد بن محمد لا ينفى الحمل ما بين
 فيه بعد الولادة وقال الشافعي إذا علم بالحمل فامكنه الحاكم من اللعان فلم ينعزل به إلا نفيه
 هذا فإن قيل فما تقولون لو استلحق الحمل وقد فها بالنزاع معاً هذا الولد مني وقد زنت فحكم
 المسألة قيل قد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال أحدها أنه بالحقبة الولد
 لا يمكن من اللعان الثالث أنه لا اعتراف وسوى الولد والثالث أنه لا اعتراف للحد في الحققة الولد والثالث
 لا اعتراف نفيه حتى تضع لاحتمال أن يكون محاسن ولا يكون لللعان حينئذ معنى وهذا
 ذكره الخريفي في مختصره فقال وإن نفى الحمل في لعان لم ينتفح حتى ينفية عند وضعه
 ولا اعتراف وسعة الأصحاب على ذلك وخالفهم أبو محمد المقدسي لما يأن عليه وقال المحمور
 العالم أن لا اعتراف في حال الحمل والاعتقاد على قصة هلال سامة فأنها صحيحة
 صحيحة في اللعان حال الحمل ونفى الولد في تلك الحال وقد قال السلي عليه السلام
 على صفة كذا وكذا فلا إزاره لا قد صدق عليها الحديث قال السلي في المعنى وأما الواطئة
 وجماعه من أهل الحجاز يصح نفى الحمل وينتفى عنه محتجيز بحديث هلال فإنه نفي
 فنفاه عنه السلي عليه السلام والحققة بالأم والأخفاف أنه كان حملاً وهذا ما السلي عليه
 عليه من النظر وما فأنحاته لا وكذا قال في الحماض فظنوناً ما رأت تدل عليه وهذا
 مستلحاح الحمل تخالف فيها الحمايل من البعق والفطر والصيام وتر القامة الحمايل
 عليها وتأخير القصاص عنها وغير ذلك مما يطوأكروه ويصح استلحاق الحمل
 كالولد بعد وضعه قال في هذا القول هو الصحيح لموافقة ظاهر الأحاديث
 خالف الحديث يعقابه كائناً ما كان وقال أبو بكر ينفى الولد من الفرائض ولا يحتاج
 ذكره في اللعان احتجاجاً بظاهر الأحاديث حيث لم ينفى نفى الحمل ولا تعرض لنفيه
 وأما مدعي الحنيفة فإنه لا يصح نفى الحمل واللعان عليه فإن أعنيها حلالاً انتفى
 لزومه عند ولدها فأنه لا ينفى من نفيه أصلاً لأن اللعان لا ينفى إلا من الزوجية وهذه قد
 بلغانها وحال حملها فاللعان عونه هذا فيه الزامه ولذا ليس منه وسد باب
 من الأولاد والنزاع والله تعالى ودفع الرد لا سبيلاً طريقاً لا يجوز سدها والواو

عمره والتقذف وهذا قول ابو عبيد والجمهور خالفوه ودل على اختلاف افعال الجاهل
زيد وعثمان بن النخعي ومحمد بن ابي بصير وطائفة من معها البصرة لا يقع اللعان فرقة
والا ليرى صفره اللعان لا يقطع العصمة واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر
الطلاق بعد اللعان بل هو انشاؤها ونزعه بنفسه ان عسا كان عتقها
زنت او ان يقوم عليه دليل كذب بامساكها فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فعله
سنة ونارعه هو اجماعهم والعلماء قالوا اللعان يوجب القرقة ثم اختلفوا على
مذاهب حكما انها تقع بمجرد لعان الزوج وحده وان لم تلحق المرأة وهذا
ما تفرد به المشافعي رحمه الله واحمله بانها فرقة حاصلة بالقول فحصلت بقول
الزوج وحده كالطلاق المذهب الثاني نه لا تحصل الا بلعانها جميعا فاذا لم يلعانها
وقعت القرقة ولا يعتبر تفريق الحاكم وهذا مذهب احمد والشافعي وعنه
اختارها ابو بكر وقول اهل الظاهر واحتجوا بهذا القول بان الشرع انما ورد بالتفريق
من المتلاعنين ولا يلزم من متلاعنين بلعان الزوج وحده وانما فرق النبي صلى الله عليه وسلم
بينهما بتمام اللعان منهما فالقول بموقع القرقة مخالف لما دللوا السنة وفعل النبي
الله عليه وسلم واحتجوا بان لفظ اللعان لا يقتضي فراقه فانه اما ايا من علي زناها او ما شهدا
به ولا هما لا يقتضي فرقة وانما ورد الشرع بالتفريق بينهما بعد تمام لعانها المصلي
ظاهره وهو ان الله تعالى جعل من الزوجين مودة ورحمة وجعل بينهما مسكنا
وقدر اهلا بالقدر واقامهما مقام الحزب والجار والفضيحة فانه ان كانا باعدا
فضحا وبهتتا واما ما زنا العصال فكسر اسماء وروى قومها وحتكم على
الاشهاد وان كانت كاذبية فوفا فسدت فراشه وعرضته للفضيحة والحر
والعار يكونه زوج بغى وتعلق ولا غيره عليه فلا يحصل بعده
والسكن ما هو مطلوب بالنكاح فبان من محاسن شريعة الاسلام التفريق بينهما
المورد على ما سنده كونه لا يترتب على بعض اللعان ولا يترتب على بعض اللعان
فالواولانه نسخ ثبتت اعيان احدهما كالفسخ كتحالف المتبايعين عند اختلاف المذهب
المال الثاني الفرقة لا تحصل الا بتمام لعانها وتفريق الحاكم وهذا مذهب
الرواسي عن احمد وهو ظاهر كلام الحنفية فانه ما روي متلاعنا وفرق الحاكم بينهما

ابدا واحدا صحاب هذا القول يقول ابو عبيد بن جريحه وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وهذا يقتضي ان الفرقة لم تحصل قبله واحتجوا بان عموما قال كذبت عليها
رسول الله ان امسكتها فطلقها بالاثنا عشر راسا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا
من وجهين احدهما انه يقتضي امساكها والثاني وقوع الطلاق ولو حصلت الفرقة
باللعان وحده لما ثبت واحد من الامرين وهو حديث سهل بن سعد انه طلقها لما نادى
رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود وقال ابو نعيم للفرقة بتمام اللعان ولو
تفريق الحاكم اللعان يقتضي التحريم لم يوجب سنده كونه فلم يقع على تفريق الحاكم
بالرضاع قالوا ولا الفرقة لو وقعت على تفريق الحاكم لساخ ترك التفريق اذا كرهه
الزوجان في التفريق والعيب والاعسار قالوا وقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم
بحكم امر ائمة احدها انشا الفرقة والثاني الاعلام بها والثالث انهما موافقان
الفرقة الحسنية واما قوله كذبت عليها ان امسكتها فهذا لا يدل على ان امساكها بعد
الطلاق بل انما زاد الفرقة الواقعة لانها كذا فانها حرمت عليه تحريم مودة الطلاق
ما كذب هذا التحريم وكانه ما لا يحل له بعد هذا واما انفاذه عليه فتفريق لموجبه من
فانها اذا لم تحل له باللعان اي اذا كان الطلاق الثلاثا كذا التحريم الواقع باللعان
فهذا معنى نفاده فلا امر ينكر عليه واقروه على التكلم به وعلى موجبه جعل هذا انفاذا
من النبي صلى الله عليه وسلم وسهل لم يحكم لفظ النبي صلى الله عليه وسلم انه ما وقع طلاق
وانما شاهد القصة وعدم انكار النبي صلى الله عليه وسلم الطلاق فطرد للتنفيذ وهو
صحيح باذكري من الاعسار والله اعلم فصل الحكم الثاني في فرقة اللعان فسخ وليست
الطلاق وهذا ذهب السامعي واحد ومن قال بقوله واحتجوا بانها فرقة توجب تحريم مودة
الطلاق فسخا كفرقة الرضاع واحتجوا بان اللعان ليس صريحا في الطلاق ولا نوي في الزوج
الطلاق ولا يقع به الطلاق والواو لو كان اللعان صريحا في الطلاق او كناية فيه لوقع بمجرد
لعان الزوج ولم يتوقف على لعان المرأة والواو لانه لو كان طلاقا فهو طلاق مردخول
فيها بغير عوص لم ينويه الثلاث فكان يلزم رجعيها والواو لان الطلاق سدا للزوج ان
شاطر وهذا الفسخ حاصل بالشرع وبغير اختياره والواو اذا ثبت بالسنة واقوال

واقوال الصحابة ودلالة الفرقان في فرقة الخلع ليست بطلاق بل هي فسخ كونها
بتراضيهما فكيف تلزم فرقة اللعان طلاقا فصلا الحكم الثالث في هذه الفرقة
توجب تحريم ما موبد لا يحرمها بعدهما فالأول ما لا يرسل في الرهرى عن سهل
ابن سعد فذكر قصة المتلاعنين فقال فرقة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما قال
لا يحرمها أبدا وذكر البيهقي من حديث سعيد بن جابر عن عمر بن الخطاب رضي الله
عليه وسلم قال المتلاعنان إذا تفرقا لا يحرمها أبدا ما روي عن علي وعبد الله بن عباس
قالا مضت السنة في المتلاعنين أن لا يحرمها أبدا ما روي عن عمر بن الخطاب أنه قال
يفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا والى هذا ذهب أحمد والشافعي ومال والشافعي وأبو
إسحق ويوسف وعزاه رواية أخرى أنه إن كذب نفسه حلت له وعاد فمأواه
بحاله وهو رواية شاذة شذبه بها حنبل عنه قال أبو بكر لا نعلم أحدا رواها غيره وما
صاحب المغني وسعيان يحمل هذه على ما إذا لم يفرق الحاكم بينهما فاما مع تفرق الحاكم
بينهما فلا وجه لبقا النكاح بحاله فلو كانت الرواية مطلقة ولا أثر لتفريق الحاكم في دوام
التحريم فإن الفرقة الواقعة بنفس اللعان أقوى من الفرقة بالحصول بتفريق
الحاكم فلا إذا كان كذاب نفسه موثقا في تلك الفرقة القوية رافعا للتحريم الناشئ
ملا في كونه من الفرقة التي هي دونها وترفع تحريمها ولو وانما قلنا أن الفرقة بنفس
اللعان أقوى من الفرقة بتفريق الحاكم لأن فرقة اللعان تستند إلى حكم الله عز وجل
سواء رضي الحاكم والمتلاعنان التفريق أو لم يرضه ففرقة من الشارع بغير رضائهما
منهم ولا اختياره بخلاف فرقة الحاكم فإنه إنما يفرق باختياره وأيضا فإن اللعان
قد نصي بنفسه التفريق لقوته وسلطانه عليه بخلاف ما إذا توقف على تفريق
الحاكم فإنه لم يقو بنفسه على اقتضا الفرقة ولا كان له سلطان عليها وهذه الرواية
هي مذهب سعيد بن المسيب قال إن كذب نفسه فهو خاطب من الخطاب ومذهب
ومحمد وهذا على أصله المرد لأن فرقة اللعان عنده طلاق وما لا سعيد بن جابر
نفسه رد عليه ما دامت في العدة والصحة القول الأول الذي دل عليه
الصراحة وأموال الصحابة وهو الذي يعضد حكمه اللعان ولا تقتضي سواه قاله
الله تعالى ونفسه قد حل واحد لا محالة ولهذا ما الذي عليه وعند الحاكم

74
إنها الموجبة أي المرجية لهذا الوعيد وتحريم لعن من حلت به يقينا ومعهما
خشية أن يكون هو اللعون الذي قد رجيت عليه لعنة الله فإنها فتعلم أمراه غير
ملعون وحكمه الشارع تأويل هذا ما ثبت في قوله الكافر مسلمة والرافع عفيفه فإن
ما لهذا بوجوب لا يترجح غير ما ذكرتم بعينه فلا يوجب ذلك ما لم يتحقق أنه
هو اللعون وإنما نتحققنا أن أحدهما لا لا شككنا بعينه فإذا اجتمع لزمه أحد الأمرين
ولا بد ما هذا ما أمساكه ملعونه مفضوئا عليها مد رجح عليها غضب الله وإنه
أما إذا تزوجت بغيره أو تزوج بغيرها لم يتحقق هذه المفسدة فيهما وأيضا فإن التفرق
الحاصلة من أسياه من واحد منهما إلى صاحبة لا تزول أبدا فإن الرجل إذا زنا صاذا عليها
فقد اشاع فاحشيتها وفصحها على رسول الله وأقامها مقام الخزي وحقوقها
الخزي والقضب وقطع نسب ولدها وإن كان كاذبا فقد أضاع الجود لكرهتها بهذه
الفرية العظيمة وأحرق قلبها بها والمراه أن كانت صادقة بعد كذبت فمعلول رسول الله
وأرجيت عليه لعنة الله وكانت كاذبة فقد أفسدت عليه فراشه وخانته ونفسها
والزمتها العار والفضيحة وأخرجته إلى هذا اللقام المخزي فحصل لكل واحد منهما من
صاحبة من النفرة والوحشة وسوء الظن به ملايا دليتم معه شملها أبدا فاقضت
حكمه من شرعه كله حكمه ومصلحه وعدل ورحمة احتتام الفرقة بينهما وقطع
الصحبة المتمحصة مفسده وأيضا فإنه إن كان كاذبا عليها فلا ينبغي أن يسلط
على مساكهما مع ما صنع من القبيح اليها وإن كان صادقا فلا ينبغي أن يمسكهما مع
علمه بحالهما ويرضى لنفسه أن يكون زوج بغيره فإن قيل إنما يقولون لو كانت
ثم شترها هل تحاله وطبها بل لا المير قلنا لا محالة لأنه تحريم موبد فحرمته على
مشتريها كالرضاع ولا أن المطلق بل إذا اشتري مطلقته لم تحاله قبل زوج وأصابه
بها هنا أو لا في هذا التحريم موبد وتحريم الطلاق غير موبد فصل الحكم الرابع
أنه لا يسقط صداقتها بعد الدخول ولا يرجع به عليها فإنه إن كان صادقا فقد
استحل من فرجها عوض الصداق وإن كان كاذبا ما روي عن أبي بصير ما يقولون لو وقع
اللعان في الدخول لم تحرم عليه بنصف المهر أو يقولون يسقط جماله قبل
وذلك قوله للعلماء وهما رأيان عن أحدهما أن الفرقة إذا كانت بسبب من

الزوجين كل عاقلها او منها ومن اجنبى كسرايهما الزوجان قبل الادخول فهل يسقط الصداق
تغليبا لجانباها لو كانت مستقلة بسبب الفرقه او نصفه تغليبا لجانباها فانه
هو الشارح في سبب الاستقاط والسيد الذي اعلمه متسبب الاستقاط ببيعها
اياها مالا اصل فيه فولا في ذفرقه جات من قبل الزوج نصف الصداق لطلان
لا فسخه لغيرها او فوات شرط شرطه فانه يسقط كله وان كان هو الذي فسخ
لان سبب الفسخ منها وهو الحامل له عليه ولو كانت الفرقه باسلامه فهل يسقط
عنه او تنصفه على رايين موجه استقاطه انه فعل الواجب عليه وهو المتعاقب
من فعل ما يجب عليها فهو المتسبب الى استقاط صداقها بما متاعها من الاسلام ورجوع
التنصيف ان سبب الفسخ مرجعته فان قيل فما تقولون في الخلع هل ينصفه او
يسقط قبل ان قلنا هو طلاق نصفه وان قلنا هو فسخ بها الصداق فيه وجهان احدهما
لذلك تغليبا لجانباها والثاني بسبب انه لم يستقل بسبب الفسخ وعندى انه ان
كان مع اجنبى نصفه وجهها واحدا وان كان معها ففيه وجهان فان قيل فما تقولون
لو جات الفرقه بشاريه لزوجته من سيد ما هل يسقطه او ينصفه قيل في
وجهان احدهما يسقطه لان مستحق مهرها وتسبب الاستقاط ببيعها والثاني
ينصفه لان الزوج تسبب اليه بالشرا وكفرقه جات من قبلها لردتها وارضاعها
من ميسر ارضاعها بها ففسخها لا عساره او عيبته فانه يسقط مهرها
من بعد ملكه ان المراه اذا فسخت لعيب في الزوج سقط مهرها اذا الفرقه من جهته
وقلم ان الزوج اذا فسخ لعيب في المراه سقط ايضا ولو لم يجعلوا الفسخ من جهته
فتنصفوه كما جعلتموه بفسخها العيبه من جهتها ما سقطتموه في الفرقه قيل
الفرق بينهما انه انما يندل المهر في مقابله بضع سليم من العيوب فاني لم يسر لدار
وفسخ عاد اليها ما خرج منها ولم يستوفه ولا شيئا منه فلا يلزمه سبي من الصداق
كما انها اذا فسخت لعيبه لم يسلم اليه المعهود عليه ولا شيئا منه فلا يستحق
شيئا من الصداق **فصل** الحكم الخامس من انفقها لانفقها لها عليه واسكنها
قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا مما هو بحكمه في المبتوتة التي رجعها لزوجها
ما سياتي بحكمه في دلالة موافقها لله لا مخالفه بل سقوط النفقة والسكنى

عيبه

للملاعنة او من سقطها للمبتوتة لا المبتوتة له سبيل الى ان يسكنها او عدتها
وهذه سبيل الى النكاح لا والعدده ولا بعدها فلا وجه لاجل الوجوب نفقتها وسكنها
وقد انقطعت العصمة انقطاعا كاملا فاقترضت من الله عليه ولا يوافق بعضها بعضا
لها ما يوافق كما رايه والميزان الذي انزل له ليقوم الناس بالقسط وهو القياس الصحيح
ستقر عيننا ان شاء الله تعالى بالوقوف عليه من قرب واما اللواتي يعيها السكنى
وانكر الفاسى اسمعيل بن اسحق هذا القول انكارا شديدا وقوله من اجل انها يفتقران
عن غير طلاق لا متوفى عنها الا بدلا مفهوما على ان يطلقه ومتوفى عنها لان النفقة
والسكنى وانما يدعى على ما تميزت من وجب معها نفقة وسكنى وذلك اذا كانت المراه
حاملها دل في فرقته الطلاق اتفاقا ووفرقة الموت عليه اقوال احدها انه لا نفقة لها
واسكنى لو كانت حايلا وهذا مذهب حنيفة واحمد في احدي روايته والشافعي
في احدي قوليه لزوجها سبب النفقة بالموت على وجه لا يرجع عوده فلم يبق الا نفقة
قريب فهي في مال الطفل ان كان له مال ولا فعل من تلزمه نفقته من اقاربه والباقي ان لها
النفقة والسكنى في تركته يقدم بها على الميراث وهذا احدي الروايتين عن احمد
لان انقطاع العصمة بالموت لا يزيد على انقطاعها بالطلاق البايين بل انقطاعها بالطلاق واشد
ولهذا تفصل المراه زوجها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلق الرجعية عند
احد وما لا في احدي الروايتين عنه فاذا وجبت النفقة والسكنى للباين الحامل فوجوبها
للمتوفى عنها او لزوجها اخرى اليك ان لها السكنى ووز النفقة حاملا كانت حايلا او لا
قواما لواحده قولي الشافعي اخرها بحري المبتوتة في الصحه والسر هذا موضع يسقط
هذه السبايل وذكر ادلتها والتميز بين راجحها ورجوحها المقصود ان قوله من
احل انها يفتقران من غير طلاق لا متوفى عنها انما يدل على ان المطلقه والمتوفى عنها
انما يدل على ان المطلقه والمتوفى عنها قد يجب لها القوت والبيت في الجملة فهذا
ان كان هذا الكلام من كلام الصحابي والظاهر والله اعلم انه مدرج من قول الزهري
فصل الحكم السادس من انقطاع نسب المولود من حمة الكفار رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى ان لا يدعى ولا يهمل وهذا هو الحق وهو قول الجمهور وهذا احاديث
اللعان وشدة عصره العلم وقال المولود على الفرائض لا ينفيه اللعان البتة لا النحر

عليه ولا قضى ان الولد للفراش وانما ينبغي اللعان الحمل فان لم يلاعنها ختم ولدت له فمولا
الحمد فقط ولا ينتوي ولد هامة وهذا مذهب محمد بن حزم واحتج عليه بالسنة
صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد لصاحب الفراش قال افضح كل من ولد علي فراشه ولا
فهو ولده الا حيث نفاه الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وحيث يورثه
شك انه ليس ولده ولم ينفه صلى الله عليه وسلم الا وهو حامل اللعان فقط ففي ما عدا ذلك
لحاق النسب قال ولد للفلان صدقته في الحمل ليس منه فان تصدق بها له لا ينفك اليه لان
الله تعالى يقول ولا تكسب دنس الاعيان فوجب ان قرار الابوين لا يصدق عليهما في الولد فلو
كسب علي غيرهما وانما نفى الله تعالى الولد اذا اكدته الام والتعنت هي الزوج فقط فلا يصح
في غير هذا الموضع ان يكره كرامة وهذا ضد مذهب من يقول انه لا يصح اللعان على الحمل
حتى تضعه كما يقوله احمد واموخيفه والصحيح صحة على الحمل وعلى الولد بعد وضعه
كما قاله مالك والشافعي في قول بلشيه ولا تنافي بين هذا الحكم وبين الحكم بولوز الولد للفراش
فما كان للفراش قد زال اللعان فانما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش عند
تعارض الفراش ودعوى الزاني فابطل دعوى الزاني للولد وحكم به لصاحب الفراش وهما
صاحب الفراش قد نفى الولد عنه فان قيل فيما تقولون لولا عن الجرح نفى الولد مع قيام الفراش
فما لم تنزل لغير هذا بولدي قبل في ذلك قول الشافعي وهما روايتان خصوصتان عن
احد احدهما انه لا لعان بينهما ويلزمه الولد وهو اختيار الخري والثانية انه لا لعان لغير الولد
مستوعبه بلعانه وحده وهي اختيار ابو البركات بن تيمية وهي الصحيحة فان قيل
فما لقم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولد للفراش قلنا معاذ الله بل وافقنا احكامه
حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تاويلافانه انما حكم بالولد للفراش حيث ادعاه صاحب
الفراش فخرج في دعواه بالفراش وجعله له وحكم بنفيه عن صاحب الفراش حيث نفاه
عن نفسه وقطع نسبه منه وقضى ان لا يدعي لرب فوافقنا الحكمين وقلنا بالامرين والفرق
تفريقا باردا جدا سمى الاثر له في نفى الولد حملا ونفيه مولودا فان الشريعة لا تباري على
هذا الفرق الصوري الذي لا معنى تحته البتة وانما يتضي هذا من قبل نصيبه من ذوق الفقه
واسرار الشريعة ومعانيها وحملها والله المستعان في التوفيق **الحكم السابع**
الحاق الولد بامه عند انقطاع نسبه من جهة ابيه وهذا لا يحاق بعد حيا زايده على الحاقه

بها

بها مع ثبوت نسبه من الاب والا كان عديم الفائدة فان خرج الولد منها امر محقق
فلا بد في الحاق من امر زايده عليه وعلى ما كان احصا مع ثبوت النسب من الاب وقد
اختلف في ذلك لاعتناط طائفة فاد هذا لا يحاق قطع توهم انقطاع نسب الولد من الام كما انقطع
من الاب وانه لا ينسب اليه ولا الاب فقطع النبي صلى الله عليه وسلم هذا الوجه والحق
الولد بالام والا فداها بانياب الجاهل الخد على من قد فله او قد فاضه وهذا قول مالك والشافعي
حنيفة وكل من لا يرى ان له وعصباتها عصبة له وقال طائفة ثانية بل افاضها هذا
لا يحاق بغيره زايده وهو تحويل النسب لذي كان في ابيه الى امه وجعل امه قايمة مقام
ابيه في ذلك فهو عصبة وعصباتها ايضا عصبة فاذا مات حازت ميراثه وهذا
قول ابن مسعود ويروي عن علي وهذا القول هو الصواب لاري اهل السنن الاربعة
من حديث وانتهى من الاستماع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تحوز المرأة ثلثه موارث
عنتها ولقيطها وولدها الذي لعنت عليه ورواه الامام احمد ومذهب ابيه وروى
ابو داود في سننه من حديث عمر بن شبيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم انه جعل ميراث ابي الملاءنة لأمه ولو رثتها من غيرها والسنن ايضا من سلا
من حديث ما يجوز قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابي الملاءنة لأمه ولو رثتها
من غيرها وهذا لا يوافقنا محضر القياس فان النسب في الاصل للاب فاذا انقطع من
جهة صار للام كما ان الولد في الاصل لمعتق الا فاذا كان الاب رقيا كان لمعتق الام فلو
اعتق الاب بعد هذا النحر الولا من موال الام اليه ورجع الى اصله وهو نظير ما اذا اكد
الملاءنة نفسه واستحق الولد رجوع النسب والتعصيب من الام وعصبتها اليه
هذا محضر القياس وموجب الحادي والاثار وهو مذهب حنابلة وعالمهم احمد
ابن مسعود ومذهب ما ياهل الارض من مائتها احمد بن حنبل واسحق بن راهويه وعليه
بد القرائن لطف ابا واحسنه فان الله تعالى فعل عيسى من ذرية ابراهيم بواسطة
من مائة وهي من صميم ذرية ابراهيم وسياقي من ذرية ابراهيم كذا قضيه النبي صلى الله عليه وسلم
عليه ولم واحكامه في الفرايض ان شاء الله تعالى فان قيل ما تصنعون بقوله في حديث
سهل الذي يرواه مسلم في صحيحه في قصة اللعان وفي اخره من السنن ان يرض
منها وترث منه ما فرض الله لها فليست بالقول والتسليم والقول بموجبها وانما

متا

نفسه



ان يكون مد رجلا من كلام ابن شهاب والظاهر ان تصيب الام لا يسقط ما فرض الله له من ولد
وكفاه وغايتها ان تكون كلاب حيث تجتمع له الفرض والتعصيب فهو اخذ فرضها ولا بد
فان فصل شي اخذته بالتعصيب فانما كان بفرضها فحقن قائلون بانها كملها في هذا الباب
حمد الله وتوفيقه **مصل** الحكم الثامن انما لا ترمى ولدها من رماها اولادها
فعليه الحد وهذا لان لعانها نفى عنها تحقيق ما رمت به فيحد قاذفها وقاذف ولدها
هذا الذي لتعليه السنة الصحيحة الصريحة وهو قواحه هو الامه والابو حنيفه
رحم الله ان لم يكن هذا ولده في نسبه حد قاذفها وان كان هناك ولد في نسبه الحد
قاذفها والحد يثبت بما هو فيمن لها ولد نفاه الزوج والذي وجب له هذا القذف انه متى نفى
نسبه ولدها فقد حكم بنزاهها بالنسبه الى الولد فاثبت له شبهة في سقوط حد القذف فصلا
الحكم التاسع ان هذه الاحكام انما ترتب على لعانها معا وهذا لان تم اللعان فلا يترتب منه لعان
لعان الزوج وحده وود خرج ابو البركات ان تسمية على المدعي بقتل الولد لعان الزوج وحده
وهو يخرج صحيح فان لعانها انما سقط الحد وعار القذف عنه من غير اعتبار لعانها فادسقوط
النسبة سد عنه وان لم تلعن في بلطريقه الا في وفار ضرره بدحو النسبة الفاسدة على العظم
من تضرر الحد والقذف وحاجته الى نفيه عنها سد من حاجته الى دفع الحد بلعانه فاستقل
بدفع الحد استقلاله في الولد والله اعلم **مصل** الحكم العاشر وجوب النفقة والسكنى
للطالقة والمتوفى عنها اذا كانتا حاملين فانه ما من حال انهما يقترعا غير طلاق ولا متوفى
عنها فافادد لا من احداهما سقوط نفقة البين وسجدها اذا لم تكن حاملين من الزوج
والثاني وجوبهما لها والمتوفى عنها اذا كانتا حاملين من الزوج **مصل** وقوله صلى الله عليه
وسلم اصرها فان جات كذا وكذا فهو لها لا كبراميه وان جات كذا وكذا فهو لشرير
سما ارشاد منه صلى الله عليه وآله الاعتبار بالحكم بالثافه وان للشبهه مدخلا في معرفة الف
والحاق الولد بمنزلة الشبهه وانما الحق بالمال اعز لو قدر ان الشبهه للمعاوضة اللعان الذي
هو اقوى من الشبهه كما تقدم **مصل** وقوله في الحد يث لوان رجلا وحده مع امراته
رجلا يقتله فتقبلونه به دليل على ان من سار رجلا وداره وادعاه وحده مع امراته
او حرمه قتليه ولا يقبل قوله ولو قبل قوله لهدرت الدماء وان كان من اراد قتل رجل
ادخله داره وادعاه وحده مع امراته ولزهنهنا مسائلات في التفريق بين ما احولها

فالسبعة فيما بينه وبين الله ان يقتله فام لا والى هل يقبل قوله وطاهر الحكم ام لا وهذا
التفريق بين الاشكال فيما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك هو جواز لعن العا
مسألة نزاع بين الصحابة وما ذهب عمر انه لا يقبله وما ذهب علي انه يقبله والذي
عرفه ما رواه سعد بن منصور في مسنده ان عمر بن الخطاب لما هو يوم ما يتفدى في
جارل بعد وجرده سيفه ملطخ بدم ورواه قوم بعد من حاجته جلس مع عمر في
الاحر وفعالوا امير المؤمنين من ان هذا قتل صاحبنا فعال له عمر ما يقول فقال امير المؤمنين
ان ضربت فحدى امير المؤمنين كانا زبنا احدهما قتلته فقال عمر ما يقول قالوا امير
المؤمنين انه ضرب بالسيف فوقع في وسط الرجل ونحذي المرأة فاخذ عمر سيفه
فهرم دفعه اليه فقال ان عاد واقعد فهدك ما نقل عن عمر واما علي فسيلا عن وجد
مع امراته رجلا فقتله فقال ان لم يات بربعة شهداء فليعط برمته فظن ان هذا
طلاقا للمنفقة عن عمر فاجعلها مسالة خلاف بين الصحابة وانما اتملت حكمها بالحد
بينها اختلافا فان عمر رضي الله عنه انما يسقط عنه القود لا اعترافه بالولي كانه مع
امراته وقد قال الصحابة واللفظ لصاحب المغني فان اعترف بالولي فلا تقصاص ولا دية
لا روى عن عمر ثم ساق القصة وكلامه يعطي انه لا فرق بين ان يكون محصنا او غير
محصن ولد للحكم عمر في هذا القتل وقوله ايضا ان عاد واقعد ولم يفرق بين المحصن
 وغيره وهذا هو الصواب وان كان صاحب المستوعب قد مال الى ان يحد مع امراته رجلا
بما فيها ما يوجب الرجح فقتله وادعاه قتله لا جلد لا فعليه القصاص فظاهر
الحكم الا ان ابى بينه بدعواه فلا يلزمه القصاص قال في عدة البيهقي واثبات
احد لها شاهدا واختارها ابو بكر لان البيهقي على الوجوه ووزن الزنا والاخرى لا
يقبل اقل من اربعة والصحيح ان البيهقي متى قامت بدلا او اقربه الولي سقط القصاص
محصنا كان او غيره وعليه يد الامام علي رضي الله عنه فانه ما لم يفرز حد مع امراته
رجلا فقتله ان لم يات بربعة شهداء فليعط برمته وهذا لان هذا القتل ليس بالحد
الزنا ولو كان حد لكان بالسيف ولا يعتبر سر وطا قامة الحد وليفتيه وانما مغنوه
لم يتفدى عليه وهتك حرمة وافسد له ولد لا فعلا الرسر لا يحله عن الجيش
ومعه جارية له فانه رجلا فاعطاه شيئا فاعطاه ما كان معه مما لا خلاف فيه

فضمها بسيفه فقطعها بضربة واحدة ولا كثر اطلع في بيت قوم من ثقيف او شتر
والباب بغير اذنهم فنظر حرمه او غوره فلم يزد فيه وطعنه في عينه فاذ انقلب
عنه ماضيا عليهم قال العاصي ابو علي هذا ظاهرا لظلم احدا منهم بدفعه وضمان علي
من غير تفصيل وفصل حامدا ليدفعه بالاسهل فاسهل فيسبدا بقوله انما
واذهب والانفعل بك قلت وليس في ظلم احد ولا في السنة الصحيحة ما يقتضيه
هذا التفصيل بالاحاديث الصحيحة الصحيحة تدل على خلافه فان في الصحيحين
عن انس بن رجل اطلع من حجر في حجره النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه بمشقة
او بمشاقص وجعل يخطه فابى الدفع وهو صلى الله عليه وسلم لم يخطه اي يخطه
له ويخطه ليطعنه وفي الصحيحين ايضا من حديث سهل بن سعد ان رجلا اطلع من حجر
باب النبي صلى الله عليه وسلم في يد النبي صلى الله عليه وسلم لم يدرى يحكم به ام لا فراه
قال لو علم انك تنظر ليطعنك انما جعل الاستيذان من اجل البصر وفيها ايضا
ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اطلع علي بغير اذن فخطفته
بخصاه ففقات عينه لم يدر علي جناح وفيها ايضا من اطلع في بيت قوم بغير اذن
فقتلوا عينه فلا دية له ولا قصاص وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وقال البيهقي
من باب دفع الصايا ضربات عقوبة العتدي المودي وعليه ما يقبض له فيما بينه
وبين الله تعالى قتل من اعتدي على حرمه سواء كان محصنا او غير محصن وعرفا بذا
او غير معروف فادع عليه ظلم الاصحاب وفتاوى الصحابة وقد قال الشافعي
وابو ثور يسعه قتله مما بينه وبين الله تعالى اذا كان الزاني محصنا فعلموه من باب
الحدود وقال احمد واسحق يهدر دمه اذا جابها هدير ولم يفصل بين المحصن
وغيره واختلفوا ما لا في هذه المسئلة مع ان حسانا كانا مقتولا محصنا واقام
الزوج البينة فلا شيء عليه والقتال في وقال ابن القيسم اذا قامت البينة فالمحصن
وغير المحصن سواء يهدر دمه واستحق ان القسم انك دية في غير المحصن فان
قيل كما يقولون في الحديث المتفق على صحته عن ابى هريرة ان سعد بن عباد قال
رسول الله اريت الرجل يحد مع امراته رجلا ايقتله فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا فقال سعد بن ابى وقاص بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا

الحكم

بل

الى

الى ما يقول سيدكم وفي اللفظ الاخران وجدتم مع امراتي رجلا امهاله خني اني ابعده
شهدا فانهم قالوا الذي يقتل بالحق ان كنت لا عاجله بالتسيف قبل ان يفر رسول
الله صلى الله عليه وسلم اسرعوا الى ما يقول سيدكم انه لغيره وانا اغير منه والله
اغير مني قلنا نلقاه بالقول والتسليم والقول عوجبه واخر الحديث دليل
على انه ان قتله لا بعدية لانه قال يا ايها الذي اكرمك بالحق ولو وجب عليه القصاص
بقتله لما اقره على هذا الحلف ولما اثنى على غيرته وقال لو قتله فمليت به حديث
ابو هريرة في هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تعجزون من غير سعد
فوالله انا اغير منه والله اغير مني ولم ينكر عليه ونهيه عن قتله لا لقوله صلى
الله عليه وسلم حليم ملزم ولد لا فضواه حكم عام للامة فلو اذله في قتله كان
دلا على حكمه بانك منه هدر في ظاهر السرع وباطنه ووقعت المفسدة التي
دراما الله بالقصاص وبها للناس في قتال من يريدون قتله في دهرهم ويدعون
انهم كابر وهم على حرمهم ففسد الذريعة وحمي المفسدة وصار الدمار في الدليل
على انه لا يقبل كقول القائل ويقاديه في ظاهر الشرع ولا حلف سعد انه يقتله ولا
ينتظره السهمود عجب النبي صلى الله عليه وسلم من غيرته واخبر انه غيور وانه صلى
الله عليه وسلم اغير منه والله اشد غيرته وهذا يحمل معنى من احدهما اقراره
وسكوته على ما حلف عليه سعد انه جائز له فيما بينه وبين الله تعالى ونهيه عن
قتله في ظاهر الشرع ولا يتناقضوا في الحديث في اخره والنايات رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاذ لا كالمكر على سعد وما لا تسمعون يا رسول الله سيدكم يعني انا انها غرتله
وهو يقول يا ايها الذي اكرمك بالحق لم اخبر عن الحامل له على هذه المخالفة شدة غيرته ثم
ما انا اغير منه والله اغير مني وقد شرع اقامه الشهادتين مع سده غيرته
على نفسه مقرونة بحكمة ومصلحة ورحمة واحسان فانه تعالى مع شدة غيرته اعلم
بمصلحة عباده وما شرعه لهم من اقامة الشهود الاربعه في الجادوه القتل
وانا اغير من سعد وقد نهيته عن قتله وقد يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا امر
وهو لا يتوكل كلاته وسياقه القصة والله اعلم فصلا في حكمه صلى الله عليه وسلم
في حقوق النسب بالزوج اذا خالف لوزن لاله لونه ثبت عنه في الصحيحين ان رجلا قال

الحكم

ان امرأته ولدت علماً اسود وكان به بعض غيبه مع النبي صلى الله عليه وسلم ما كثر ما
ما انعم الله بها فاما احمرها فاهل من ارقوا انعم الله صلى الله عليه وسلم فاما ما
د لك قال الله صلى الله عليه وسلم ان يكون نزعها عرق مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول
نزع عرق وفي هذا الحديث من القصة ان الحدة يجب التعريض اذا كان على وجه السر
ولا يستفتا ومن اخذ منه انه لا يجب التعريض ولو كان على وجه المقابلة والمنشأة فقد ابعد
النجوة ورب تعريض افهم ووجه للقلب والبلغ في النكاح من التصريح وبساط الكلام وسبب
ويرد ما ذكره من الاحتمال ويجعل الكلام قطعاً لا على المراد وفيه ان محرم الرتبة لا
يسوغ اللعان ونفي الولد وفيه ضرب من الامثال ولا يشبهه النظائر والاحكام ومن تراجم الحمار
في صحيحه على هذا الحديث اب من شبهه اصلاً فلو كان باصلاً من غير الله حكمها اليقين
السايل وساق معه حديثاً رايت لو كان على ما ذكر من قصص في حكمه صلى الله عليه وسلم
بالولد للفراش والامه تكون فراشاً وفيما استلحق بعد موت ابيه مع في الصحيح
من حديث عائشة قال اختص سعد بن اب وقاص وعبد بن زمعه في غلام مع سعد هذا
رسول الله ابن اخي عتيبة بن ابي وقاص عهد اليه ابنا نظر الى شبهه وقال عبد بن زمعه
هذا اخي رسول الله ولا على فراش ابي من ولده فنهض رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرا
شبهاً بينا بعثته مع اهلها بعد بن زمعه الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتج بها
سوده فلم ترو سوده قط فهذا الحكم النبوي اصل في ثبوت النسب بالفراش ورايت
الامه بلون فراشاً بالوطي وفي الشبه اذا عارض الفراش قدم على الفراش وحرز احكام
النسب ببعض قسمة من وجهه وهو الذي يسمى الفقهاء فخر بن حمير وفيه
القافه خولانها من السرع ما يثبت النسب بالفراش فاجمع على ان الامه وجهه
ثبوت النسب بالفراش والاستلحاق والبينة والقافه والثلاثة لا يفتقروا عليها وانتق
المسلمون على ان النكاح يثبت بالفراش واختلفوا في التفسير في جعله جميعاً والامه
موجباً للفراش واحتجوا بصريح حديث عائشة الصبي وان النبي صلى الله عليه وسلم
قصي بالولد لزمعه وصرح بان صاحب الفراش وجعل ذلك على الحكم بالولد فبسبب
الحكم ومحملة انما كان في الامه ولا يجوز اخلا الحديث منه وحملة على الحرمه التي لم
تذكر البتة وانما كان الحكم في غيرها فان هذا يستلزم الفاعل اعتبره الشارع وعلق

الحكم به صريحاً وتعطيل محل الحكم الذي كان له جله وفيه لم يرد الحديث الصحيح
فيه كان هو مقتضى النيران الذي انزل الله تعالى ليقوم الناس بالقسط وهو التسمية
بغير التماثلين وان السرية فراش حصة وحقيقه وحكم ان الحرم لا يولد له ولا يولد
لان اراد له الزوجه من الاستمتاع والاستيلاء ولم يزل الناس قد يما وحديثاً غير
في السراري لا يستيلاء من واستقر اشهر وان وجهه انما سميت فراشاً المعنى هو
والسرية فيه على حد سواء والابو حنيفة لا يولد للفراش بل ولد من السيد فلا يلحقه
الولد الا اذا استلحقه فيلحقه حينئذ لا يستلحق اباً لفراشها ولدت بعدد لالحقه
لان ينفيه فعندهم وللامه لا يلحق السيد لان يتقدم ولد مستلحق ومعلوم
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يلحق الولد بزمعه وان ثبت نسبته منه ولم يثبت قط ان هذه
لامه ولدت له قبل ذلك غيره ولا سال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا استفصل فيه
فانما عوهم وليس لهذا التفصيل اصل في كتاب ولا سنة ولا اثر عن صاحب ولا تنصيص
قواعد الشرع واصوله فالتسوية نحن لانكر كون الامه فراشاً في الحمل والله
فراش ضعيف هي فيه دون الحرمه فاعتبرنا ما تعتقده بان ولد منه ولد فيستلحقها
ولدت بعدد لالحقه لان ينفيه واما الولد الاو فلا يلحقه الا بالاستلحاق وهذا قلتم
انه اذا استلحق ولد من امته لم يلحقه ما بعده الا بالاستلحاق ومستأنف بخلاف قوله
والفرق بينهما ان عقد النكاح انما يراد للوطي والاستفراش خلاف ذلك صلى الله عليه وسلم والوطي
والاستفراش فيه باع ولهذا يجوز وروده على من يحرم عليه وطئها بخلاف عقد
النكاح فالواو الحديث لا حجة لكم فيه لان وطئ زمعه لم يثبت وانما الحقه النبي صلى الله
عليه وسلم بعد ما خلا لانه استلحقه فالحقه باستلحاقه لا بفراش ابنته الجهمور
اذا كانت الامه موطوءه فهو فراش حقيقه وحكم واعتبار ولدت بها السابقة في ميرورتها
فراشاً اعتباراً ملاكاً على اعتبار سرعاً والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبره في
فراش زمعه فاعتباراً في حكم وقولكم ان الامه لا تراد للوطي والكلام في الامه الموطوءه
اتخذت سرية وفراشاً وجعلت كالزوجه واحضرت في امته التي اخته من
الرضاع ونحوها وقولكم ان وطئ زمعه لم يثبت حتى يلحقه الولد ليس علينا جوابه
على من حكم بالحق الولد بزمعه وقال ابنه هو اخوك وقولكم انما الحقه بلا حجة استلحقه



باطل فان المستحق ان لم يقرب جميع الورثة لم يلحق بالحق المقر لان يشهد منهم ان
انه ولد على فراش الميت وعلم ان جميع الورثة فان سوده روجه صلى الله
عليه وآلته وهو لم يقرب ولم تستحقه وحتى لو اقرب به مع اخيه اعيد
لان شيوخ الولد الفرائض لا تستحق ان يوزعوا على الله عليه ولم يصرح عقيدته
بالحق النسب بان الولد للفراش مع الاصل لان كونهما على قضيه كليهما عامه تنازعا
الواقع وغيرهما جواب هذا الاعتراض الباطل المحرم ان ثبوت الامه فراشا لا ينافي
من الوطى او وارثه كاف في حق النسب فان صلى الله عليه وآله الحق به بقوله ان
وليدى ابى ولد على فراشه كيف وزعمه كان صهر النبي صلى الله عليه وآله وابنته
تحتة فكيف لا يثبت عنده الفرائض الذي يلحقه النسب واساما نقصتم به علينا
انه اذا استلحق ولدا من امته لم يلحقه ما بعده الا باقرار مستان وهذا فيه
قوله لا صاحب احد هذا احدهما والثاني انه يلحقه وان لم يستانف اقرارا ووض
رحم الهول لا فائدة يستبر بها السيد بعد الولاده فير واحكم الفرائض لا
فلا يلحقه ما بعده ولا باعتراف مستانفانه وطبها بالحال والولد من رحم الباطل
مدس كونها فراشا ولا الاصل بقا الفرائض حتى يثبت ما يزيله اذ ليس هذا نظير قوله
انه لا يلحقه الولد مع اعترافه بوطنها حتى يستلحقه وبطلان هذا الاعتراض
انه لا يلحقه به اذ انا جعلناه عبدا وله في بلام التملك فعلا هو لا يملكه
وقد موى هذا الاعتراض ان في بعض الفاظ الحديث هو لغيره وبانه امر سوده
ان تحتجبه ولو كان اخا لأمه بالاحتجاب منه فدلعلم انه اجنب منها فاقول
الولد للفراش تنبيه على عدم حق النسب بزمعه اي لغيره هذه الامه فراشا
له لان امه لا يكون فراشا والولد انما هو للفراش وعلى هذا يصح امر احتجاب سوده منه
قال ويؤكد ان في بعض طرق الحديث احتجبي منه فانه ليس للاخ قال وخينيد في تبيين
والفرضا اسعدنا حديث منكم بالجمه والارحم الوطيس والتقت حلقا البطان فيموا الله
النسب الاستعانة ما قولكم انه لم يلحقه به اذ انا جعلناه عبدا يرد ما رواه محمد بن اسمعيل
الحجاري في صحيحه في هذا الحديث هو لغيره هو اخوك يا عبد بن زمعه وليست الام
للتام او انما هو الاختصاص بقوله الولد للفراش فانما لفظه هو لغيره ورايه باطله

والفرضا
النسب

لا ينفذ

اصلا واما امر سوده بالاحتجاب منه فاما ان يكون على طر يوالى الحار والورع لكان
الشبهه التي ورثها الشبهه البين بعقبه واما ان يكون مراعاة للشبهتين والاعمال
للدليلين فان الفرائض دليل بحقوق النسب والشبهه بغير صاحبه دليل انفيه فاعمل امر
الفراش دليل امر الفرائض بالنسب الى المدعى لقوته واعمل الشبهه بعقبه بالنسب الى
ثبوت الحرمة بينه وبين سوده وهذه من احسن الاحكام واربينها واولها ولا يمنع
ثبوت النسب من روجه دون وجه فهذا النزاع بين النسب بينه وبين الولد
في التحريم والبعضية دون الميراث والنفقة والولاية وقد يتخلف بفراش احكام النسب
عنه مع ثبوته لانع وهذا كثير في الشريعة فما ينكر من تخلف الحرمة بين سوده
وبين هذا الغلام لانع الشبهه بعقبه وهذا لا محضر الفقه وقد علم بهذا معني
قوله ليس للاخ لو صحت هذه اللفظه مع انها لا تصح وقد ضعفها اهل العلم بالحديث
وانما يصحها مع قوله لسعد هو اخوك واد اجمعت اطراف كلام النبي صلى الله
عليه وآلته وقرنت قوله هو اخوك بقوله الولد للفراش وللعاشر المحرم ينفذ ليطلاق
ما ذكره من التاويل وان الحديث صريح في خلافه لا محتمله بوجه والله اعلم والعجب
انما زعمنا في هذه المسئلة يجعلون الزوج فراشا بمجرد العقد وان كان بينهما
الزوج بعد المشرقين ولا يجعلون سريره التي تلى راس فراشه لها ليل او نهارا
فراشا فصلا واختلف الفقهاء فيما يصير به الزوج فراشا على ثلاث احوال
احدها انه ينفسر العقد وان علم انه لم يجتمع بهما بل الوطى عقيبها في المجلس وهذا
مذهب ابي حنيفة والما بالانه العقد مع اتمام الوطى وهذا مذهب لسان في واحد الثالث
انه العقد مع الدخول المحقق لا امانه المشكوك فيه وهذا اختيار سراج الاسلام ابن تيمية
وقال احمد اشار اليه في روايه حرر فانه نص في روايته فيمن طلق قبل النكاح امراته
ولم يأنكحها انه ينتفي عنه بغير لعان وهذا هو الصحيح المحزون به والاف كيف يصير المراه
فراشا ولم يدخل بها الزوج ولم يمس بها المجرى امان بعد وهل العز او اللغه
المراه فراشا قبل النكاح وكيف تاتي الشريعة بالحاق نسب بمن يمس امراته
ولا يدخل بها ولا اجتمع بها المجرى الا ذلك وهذا الامان قد يقطع بانتفايه عاده
ولا يصير المراه فراشا لا بدخول محقق وبالله التوفيق وهذا الذي نص عليه في روايه

بلغ

كما

كما

كما

حرب هو الذي تقتضيه قواعد واصول هدية والله اعلم واختلفوا ايضا في تصير
 الامه فراشا فالحكم هو ان تصير فراشا الا لو طرأ ذهب بعض التاخير من
 المالكه ان الامه التي تشتري للوطر دون الخدمه كما لم تنفعه التي يفهم من قرأ الاحكام
 انها انما تراد للتسري فتصير فراشا بنفس المشر او الصحيح ان الامه والحكم
 لا يصيران فراشا الا بالدخول فهذا احد الامور الاربعه التي يجب بها النسب وهو
 الفراش الثاني الاستلحاق وقد اتفقوا على العلم على ان لا يلزم يستلحق ما لم يجدنا في
 الاب موجودا لم يوثر استلحاقه شيئا وان كان بعد ذلك فهو كالثبوت صح قراره وثبتت نسبة
 المقربة وان كان بعض الورثه وصداقوه فلا يلزم ثبوت نسبة الا ان يلزم احد
 الشاهد في فيه والحكم في الاخ بالحكم في الحد سواء الاصل في ذلك ان يجرى الى اثبت النسب
 واحدا كان او جماعة هذا اصل مذهب احمد الشافعي في الورثه قام مقام الميت وحل محله
 واورده بعض الناس على هذا الاصل انه لو كان احاد الورثه على الحاق النسب بالنسب للزوم
 اذا اجمعوا على نفق حمل امه وطبها الميت ان يحلوا محله في نفق النسب حلوا محله
 في الحاقه وهذا يلزم لنا باعتبار جميع الورثه والحمل من الورثه فلم يجمع الورثه على نفق
 فان قيل فانتم اعتبرتم في ثبوت النسب بقرار جميع الورثه والمقره هذا انما هو عند
 وسوده لم تقر به وهو اخته والسي صلى الله عليه وسلم الحق به بعد استلحاقه ففيه
 دليل على استلحاق الاخ وثبوت النسب بقراره ودليل على استلحاق اخيه الاخره كان
 قيل سوده لم تكن منكره فان عبد استلحقه واقربته سوده على استلحاقه واقربته
 وسكوتها على هذا الامر المتعدي حكمه اليها من خلوة بها ورثته اياها وصيرورتا خلافا
 تصدق اخيهما عبد وقراره اقربته والابا درت الى الانبار والتكذيب مجري رضاها
 مجري يصدقها هذا ان كان لم يصدر منها تصديق صريح فالواقعه غير متي
 استلحق الاخ والجدا وغيرهما نسب من لواقر به موروثهم لحقه نسب نسبة ما لم تكن
 هناك ارث منازع فلا استلحاق مقتضى ثبوت النسب وضاعه غيره من الورثه
 مانع من الثبوت فاذ وجد مقتضى لم يمنع مانع من اقتضائه ترتيب عليه حكمه والزمنا
 امر اخر وهو ان قرار من حار الميراث واستلحقه هل هو اقرار خلافا عن الميت او اقرار
 شهاده هذا فيه خلاف فمد مذهبنا والسامع ان اقراره خلافا فلا يشترط عدالة

واقعه

المستلحق بان لا اسلامه بل يصح الامر القاسق والدر والتمالكه هو اقرار شهاده
 معصية فيه اهليه الشهاده وحكم امر القصار عن مذهب مال لان الورثه اذا اقر والنسب
 لم يورث ان لم يكن نواعد ولا والمعروف من مذهب مال خلافاه فصل الثالث بينه
 بان شهد شاهدان له ولد على فراشه من زوجته وامته واد اشهد بذلك من الورثه
 لم يلقفت لهما بريقتهما ويثبت نسبته ولا يعرف في النزاع فصل الرابع ذكر
 حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضايه باعتبار القافه والحاق النسب بها من
 الصحيحين من حديث عائشه قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم
 تبرقسا سارير وجهه فقال الم ترى ان عجزا المدحجي نظرانفا الى ريد من حارته واسامه
 ابن ريد عليهما قطيفة قد غطيا روسهما وحدثت قدامهما ان هذا الاقدام بعضهما من
 بعض فسر النبي صلى الله عليه وسلم بقول القافيه ولو كانت كما يقول المنار عوز من الجاهليه
 بالكهانه ونحوها لما سربها ولا اعجب بها ولجأت بمنزله الكهانه وقد صح عنه عند
 من يصدق في هذا قال السامعي والنسب صلى الله عليه وسلم اثبتته علما ولم ينكره ولو كان
 لا ينكره لان في ذلك قدر المحصنات ونفي الانساب بهي كيف والسي صلى الله عليه وسلم قد
 صرح في الحديث الصحيح بصحتها واعتبارها بما في ولد الملا عنه اذ جات به كذا وكذا فهو
 لئلا يراعيه وان جات به كذا وكذا فهو لسريرك امر سمح اما جات به على شبهه الذي رويت
 به قالوا لها لجان لولها شان وهذا الاعتبار للشبه وهو عين القيافه فان
 القافيه تدل على الشبه وينظر الى من يتصل في حكم به لصاحب الشبه وقد اعتبر النبي
 صلى الله عليه وسلم في الشبه وبسر سببه ولهذا ما كالتام سلفا وتحتمل المرأة فقال
 من يورث الشبه واخير في الحديث الصحيح انما الرجل اذا سبقوا المرأة كان الشبه
 واذا سبقوا وهما ما كان الشبه لهما فمد الاعتبار منه للشبه شرعا وقد رآه هو
 اقوي ما يكون من طرق الاحكام ان يتوارد عليه الخلق والامر والسرع والقدر ولهذا تبعه
 الخلفاء الراشدون في الحكم بالقافه فالسعيد بن منصور عن سليمان بن يسار عن عمر في
 امره وطبها رجلان في طهر فقال القافيه قد اشتركا فيه جميعا محله بهما قال لا نسعى
 وعلى يقول هو ابنهما وهما ابواه يرثانه ذكره سعيد ايضا وروى الاثر من اسناده عن سعيد
 ابن المسيب في رجلين اشتركا في طهر لمرأه فحملت فولدت علما يشبههما فرفع دله

القافه

الاف

حدا صدق

الرعي من الخطاب فدعا القافه فنظر وانقا لوانه يشبههما فالحقه بها وجعله يرثهما ويرا
ولا يعرف قط في الصحابه من حاله عمر وعليه في ذلك حكم عمر بهذا في المدينه وحضرته
المهاجر في الانصار فلم ينكره منهم منكر والتحقفيه قد اجلبتم علينا في القافه بالتحيل
والرجل والحكم بالقافه تعويل على مجرد الشبه والظن والتخمين ومعلوم ان الشبه يوجد
من الاجانب وسيم من الاقارب وذكرتم قصه اسامه بن زيد ونسبته الذي ولد له امراته
اسود بخالف لونه فلم يكنه النبي صلى الله عليه وسلم من نفيه ولا جعل للشبه ولا عدمه اثرا
ولو كان للشبه اثر لا يكفي في دلالة المانع ولا يخرج الى اللعان وكان ينظر ولا دته ثم بالحق
السبه ويستغنى بدلالة اللعان بالان لا يصح نفيه مع وجود الشبه بالنزوح وقد
دلت السنة الصحيحة الصريحة على نفيه عن الملاعن ولو كان الشبه له فان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم فالانظر وهما فان جازية لا ولداه هو له لال ابراهيم وهذا قاله بعد اللعان ونفي
النسبه فعلم انه لو جاء على الشبه المذكور لم يثبت نسبه منه وانما كان محجبه على شبهه
دليلا على كذبه لا على الحق والولديه والواو اما قصه اسامه وزيد فالما معور كانوا بطعن
في نسبه من زيد بخالف لونه لوز اسه لم يلونا ايكفنون بالفراش وحكم الله ورسوله
فانه ابنه لما شهد به القاييف وافقت شهادته حكم الله ورسوله فصر بها النبي
صلى الله عليه وسلم الموافقة حكمه وتكذيبه قول المنافقين انه لا يثبت نسبه بها فان في هذا اثبات
النسب بقول القاييف والواو وهذا معنى الاحاديث التي ذكر فيها اعتبار الشبه فانها انما اعتبر
فيها للشبه ونسب ثابت بغير القافه ونحو لا ننكر ذلك والواو اما حكم عمر وعليه هذا اختلاف
على عمر وروى عنه ما ذكرتم وروى عنه ان القاييف لما قال له قد اشتراك فيه والواو ايها الس
فلم يصر قول القاييف قالوا وليف يقولوا بالشبه ولو اقر احد الورثة باخ وانكره الباقر
والشبه موجود لم يمسوا بالنسب به وقلتم ان لم يتفق الورثة على اقراره لم يثبت
النسب فالله الحديث من العجب في ذكر علينا الامور بالقافه ومجعلها من باب الحدس
والتخمين من الحق ولد المشرق في من في اقصى المغرب مع القطع بانها لم يتلاقيا
عين وبلحق الولد ما ميز مع القطع بانها ليس ابنا لاحدهما هذا ونحو انما الحقنا الولد بقول
القاييف المستند الى الشبه الاعتبار شرعا وقد رافقوا استناد اليه في غالب وراي راجح
ظاهر يقول من هو من اهل الخبر فهو او يلقبوا من قول المقومين وهذا ينكر محي كثير من

الاحكام مستند الى الامارات الظاهره والظنون الغالبه واما وجود الشبه بين
الاجانب وانتفاؤه بين الاقارب وان كان واقعاً فهو من اندر شي واقله ولا حكام
انما في الغالب لكثير والغالب في حكم المعدوم واما قصه من ولدت امراته غلاماً
اسود فتم حجه عليكم لانها دليل على ان العاده التي فطر الله عليها الناس اعتبار الشبه
وان خلافه بوجوب ريبه وان في طباع الخلق انما ردك والزل لا عارض ذلك دليل اقوي منه
وهو الفراش كان الحكم للدليل القوي وكذلك يقولون وسائر الناس ان الفراش الصحيح
اذا كان قائماً ولا يعارض بقافه ولا شبهه ومخالفة ظاهر الشبه لدليل اقوي منه وهو
الفراش غير مستنكر وانما المستنكر مخالفة هذا الدليل الظاهر لغير شي واما تقدم اللعان
على الشبه والغالب الشبه مع وجوده ولد لا يضا هو من تقدم اقوي الدليلين على ضعفها
ودلالة منع العمل بالشبه مع عدم ما يعارضه كالبينه تقدم على اليد والبره الاصلية
وعمل بها عند عدمها واما ثبوت نسب اسامه بدلالة القافه فنحن لم نثبت نسبه
بالقافه والقاييف دليل اخر موافق لدليل الفراش فسرور النبي صلى الله عليه وسلم ونحو
بها واستبشاره لتعا ضد ادلة النسب وتظايرها للاشبات بالنسب بقول القاييف
رحله بل هو من باب الفرح بظهور اعلام الحق وادلته وتأثيرها ولو لم تصلح القاييف
دليلا لم يفرح بها ولم يسر وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفرح ويسر اذا تعاضدت
ادله الحق ونحو بها الصحابه ويحمدون يسر هو من الخبر بان النفوس تزاد تصديقاً
بالحق اذا تعاضدت دلته ونسريه ويفرح وعليه هذا فطر الله عباده فهذا حكم اتفقت
عليه الفطره والشرعه والله التوفيق واما ما روي عن عمر انه قال والواو ايها الس
فلا يعرف صحته عن عمر ولو صح كان قولاً عنه فان ما ذكرناه عنه في غاية الصعوه مع ان قوله
والواو ايها الس ليس بصريح في ابطال قول القاييف ولو كان في مثل هذا الموضع الحق
باشير في قوله الساعى ومن وافقه واما اذا اقر احد الورثة باخ وانكره الباقر
فانما لم يثبت نسبه لمجرد الاقرار فاما اذا كان هناك شبه يستند اليه القاييف
فانه لا يعتبر انكار الباقر ولا تقصير القافه على بني مدح ولا تعتبر بعد القاييف بل هو
واحد على الصحيح بناء على انه خبر وعزل احد روايه اخرى انه شهادة فلا بد من اسر
ولفظ الشهاده ساعا على اشتراط اللفظ فان ساعا لم يقل عن عمر انه الحقه بابوين

مرحان ابطال
ولكان

ما تقولون فيما اذا الحقته القافه بابوين من التحققة بهما او لا تحققة الاب واحد واذا
الحقتموه بابوين هل يختصر ذلك اثنتين ام يحقونهم وان كثروا وهل حكم الاثنتين في ذلك
حكم الابوين اما اذا حكمها قافله مسايا فيهما نزل في بين اهل العلم فقال الشافعي ومن
وافقه لا يحق بابوين ولا يكون للرجل الاب واحد ومن الحقته القافه اثنتين سقط
قولها او لا الجمهور بل يحقوا سري من اختلفوا فنصر احد في رواية مهنا بن يحيى انه
يحق سلانه وما صاحب المغني ومقتضى هذا انه يلحق من الحقته القافه ٧م وان كثروا
لانه اذا جاز الحاقه ما سرجا في الحاقه ماكثر من ذلك وهذا مذهب يحيى بن حنيفه لكنه لا يقول
بالقافه فهو يلحقه بالمدعي وان كثروا او لا القاضى يجب ان يلبسوا اكثر من ثلاثة وهو قول محمد
الحسن وقال ابن حامد لا يلحق ماكثر من اسير وهو قول ابو يوسف فمن لم يلحقه بالكثير من ولد
ما اجد اجري الله تعالى عاقبته للولد با واحد او اما واحدة ولد للرجل فلان يولد من فلان
فقط ولو قيل فلان يولد من فلان لكان ذلك منكرا وعقد فلان لهذا انما يقال يوم القيمة فلا
اسفلان وهذه غدره فلان يولد من فلان ولم يعقد قط في الوجود نسبة ولذا لا يابوين قط من
الحقته ما سرجا حتى يعوا عمر واقرار الصحابة له على ذلك وبيان الولد قد يعقد من ما جاز
كما يعقد من الرجل والمرأه قال ابو يوسف انما جاز الاثر في الفقه عليه وقال
العاصمي لا يعقد به ثلاثة لان احدا ما نص على ثلاثة والاصل ان لا يحق بالكثير من واحد
وقد دل على عمر على الحاقه ما سرجا مع انعقاده من الام قد علم ان انعقاده من ما
وما زاد على ذلك فيشكرك فيه ما المحقوق له بالكثير من ثلاثة اذا جاز خلقه من رجلين وثلاثة
جاز خلقه من اربعة وخمسة ووجه اقتصاره على ثلاثة فقط بالامان بالحقهم
وان كثروا واما ان لا يعدي به واحد ولا قول سوى القولين والله اعلم فان قالوا انما اشتمل الرحم
على الرجل واراها الله ان يخلق منه الولد انضم عليه حكم انضمام وانه حتى لا يفسد فليف
يدخل عليه ما اخر قبل لا يمنع ان يصل الى الثاني في الحيت وصل الاول فيضم عليه ما وهذا كما ان
الولد يعقد من الابوين وقد سبق ما الرجل والمرأه او بالعكس ومع هذا فلا يمنع من
الما الثاني في الحيت وصل الاول وقد علم بالعادة ان الرجل اذا تويع وطها جاز الولد عضلا
ما لم يجاز في ذلك لانع ولهذا الله تعالى الدواب اذا حملت حملت الحمل ان ينزل عليه
بل يصرعه كالنصارى والامام الحسن بن علي بن زيد في سماع الولد وبصره وقد شبهه

٧٨
السي صلى الله عليه وسلم بسنة الزرع ومعلوم ان سبقه يريد في ذاته والله اعلم فان قيل بعد
ذلك الحديث على حكم استلحاق الولد وعلى الولد للفرأش فما تقولون لو استلحق الزاني
والألفراش هناك يعارضه هل يلحقه نسبة وسب له احكام النسب قافله
سلة جليله اختلف فيها اهل العلم فكان اسحق بن راهويه يذهب الى ان الولد من الزنا
اذا لم يلد من ولد علي فرأش يدرعه صاحبه وادعاء الزاني الخوبة واول قول السي صلى الله
عليه وسلم الولد للفرأش على انه حكم بد للعند تنازع الزاني وصاحب الفرأش كما تقدم
وهذا مذهب الحسن البصري رواه عنه اسحق بن سنان في رجل زنا بامرأه فولد له ولدا
فادعى ولداها فان جلد ويلزمه الولد وهذا مذهب عروة بن الزبير وسليمان بن يسار
ذكر عنهما انها قال ايا رجل اتى الى عمام بن عمر انه له وانه زنا بامه ولم يدع ذلك الغلام اخذ فهو
ابنه واحتج سليمان بن عمر بن الخطاب كان يلبس اولاد الجاهلية من ادعاهم في الاسلام وهذا
المذهب كما تري قوه ووضوحا وليس مع الجمهور اكثر من الولد للفرأش وصاحب
هذا المذهب واقابله والقياس الصحيح يقتضيه فان الاب احد الرايين وهو اذا
كان يلحق بامه وينسب لهما وترثه وسبب النسب منه وبين اقارب له مع كونها
رثت به وقد وجد الولد من الرايين وقد اشتركا فيه واتفقا على انه ابنهما لما منع
من حقوقه بالاب الذي لم يدعه غيره فهذا محض القياس وقد قال جرير الغلام الذي
رثت امه بالراعي من ابوي الغلام قال فلان الراعي وهذا لا يمكن فيه الكذب فان قيل فهل
رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسئلة حكم قيل قد روي عنه فيها حديثان
يخبر كرشانها ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في استلحاق ولد الزنا ونورثه
روي ابو داود في سننه من حديث سعد بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ساعة في الاسلام من ساعى في الجاهلية بعد خوف به صيته ومن ادعى ولدا من غير
رشته فلا يرث ولا يورث المساعة الزنا وكان الاصمعي يجعلها في الاماد والحجر ايمون
يسعين لموا اليه في كسب لهم وكان علي بن ضراب مقرر فابطل السي صلى الله عليه
وسلم المساعة في الاسلام ولم يلحق النسب بها وعفا عما كان في الجاهلية والحق النسب
له وقال الجوهرى يعان زنا الرجل وعهر فهذا قد يكون بالحرة والامه ويقال في الامه
خاصة قد سهاها ولان في اسناد هذا الحديث رجل مجهول لا يقوم به حجة وروي ايضا

عليه حديث القافه وواحد في القافه احب الي من هذا امر ان احدها دخول القرع
في النسب والثاني في غير من خرجت له القرعة ثلث لاديه ولده لصاحبه فاما
القرعة فقد استعملت عند مدان من خرج سواها من بينه او اقرارا وقافه وليس
يبيد تعيين المستحق للقرعة في هذه الحال اذ هي في المقدور عليه من اسباب ترجيح
الدعوى ولها دخول في دعوى الاملاك المرسلة التي لا تثبت بقريته ولا اماره فادخلها
في النسب لاديه يستخرج الشبه الخفي المستند الي قول القافه في ادوية واخرى
واما امر الاديه فمشكل جدا فان هذا ليس بمسألة لاديه وانما هو تفويت نسب
مخرج القرعة له فيقال ان كل واحد صالح ليعمل الولد له فقد فوته كل واحد منهم
على واحد منهم على صاحبيه بوطيه ولكن لم يتحقق من كان له الولد منهم فلما خرج
القرعة لا احدهم صار مفتونا بالنسبه عز صاحبيه فاجرى على ذلك مجرى الولد
ونزل له لثلاثه منزله اب واحد فخصه المتلفض من لاديه اذ قد عاد الولد له
فيغيره لكل من صاحبيه ما يخصه وهو ثلث لاديه ووجه اخر احسن من هذا انما
اتلفه عليه ما بوطيه وبحقوق الولد له وجب عليه ضمان قيمته وقيمة الولد شرعا
ديته فلزمه لها لما قيمته وهو ليل لاديه وصار هذا كمن اتلف عبدا بفسه وبشره
فانه يجب عليه ثلثا القيمة لشريكه ما لا زال الولد الحر عليها بحكم القرعة كاتلاف الرقيق
الذي يملكه ونظير هذا نظير الصحابة المغرور بحرية الامه قيمة اولاده لسيد الامه
لما كان قلم على السيد بحريتهم وكانوا بعد ذلك يكونوا اقاله وهذا الطف ما يكون
من القياس وادقه وانت اذا ما ملكت كثير من الفقهاء وساهم وجدت هذا قوى
منها والطف مسلحا وادق ما خذوا ولم يرضوا منه النبي صلى الله عليه وسلم سدي
سألوا عن امر من هذا وبين حديث القافه بان وجدت لقاؤه تعيين العمل بها وان
لم يوجد فانه اذا اشكل عليهم تعيين العمل بهذا الطريق والله اعلم ذكر حكمه صلى الله
عليه وسلم في الولد من حقبة في الحضانه روى ابو داود في سننه من حديث عمر بن
سعد عن ابيه عن جده عبد الله بن عمر وازامره قالت يرسول الله اني هذا
طفله وعاونته له سقا وجرى له حوا وان اياه ملقني واراد ان ينزعه مني فقال
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انت احق به ما لم تنكحي وقر الصبي بحيز من حديث

غير معتبر لانه لا يعلم ما يقول وصح عنه صلى الله عليه وسلم امر المقر بالزنا ان يستنكح
ليعتق زوجه الذي اقربا او ابغوى في جميع البخاري في قصه حمزه لما عقر يعزى
عليه النبي صلى الله عليه وسلم في فوق فلو لم يفرقه فصعد فيه النظر وصوبه وهو سكران
ثم قال هل انتم الاعبدون في نكح النبي صلى الله عليه وسلم ولم على عقبيه وهذا القول
قاله غير سكران لان ردة وكفره ولم يواخذ به الا حمزه وصح عن عثمان بن عفان
انه قال يجوز ولا سكران طلاق رواه ابو داود في صحيحه عن ابي ذر عن
الزهرى عن ابي ابراهيم عن ابيه وقال عطاء طلاق السكران لا يجوز وقال ابن طرس
عن ابيه طلاق السكران لا يجوز وقال القسم من محمد لا يجوز طلاقه وصح عن عمر
ابن عبد العزيز انه اتى سكران طلقا ست خلفه بالله الذي لا اله الا هو لطفها وهو
لا يعقل فخلف فرد اليه امراته وضربه الحد وهو مذهب يحيى بن سعيد الاضاري
وحيد بن عبد الله وسبعة والليث بن سعد وعبد الله بن الحسن واسحاق
ابن راهويه والي ثور والشافعي في احد قوليه اختاره المنزوي وغيره من الشافعية ومذهب
احد في احدى الروايات عنه وهي التي استقر عليها مذهبهم وصرح برجوعه
اليها فقال في رواية التي لا يامر بالطلاق انما اوتى حصلا واحده والذي يامر بالطلاق
قد اتي خصلتين حررها عليه واحلها لغيره فهذا من هذا والي اتفق جميعا قال
في رواية الميموني قد كنت اقول ان طلاق السكران لا يجوز حتى تبينته فقلت لانه
لا يجوز طلاقه لانه لو اقر لم يلزمه ولو باع لم يجز بيعه فالزومه الحمايه وكان
من عرو ذلك لا يلزمه قال ابو بكر عبد العزيز ومذهبنا في هذا مذهب اهل الطاهر
كلهم واختاره من الحنفية ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن الكرخي والديزوقي
له سبعة ما خذ احدها انه مكلف وله ما يواخذ بجنايته والثاني ان يقع الطلاق
عقوبة له والثالث ان ترتب الطلاق على النطق من باب ربط الاحكام باسبابها
ولا يوثق به السكر والرابع ان الصحابة اقاموه مقام الصاحب في الامه فانهم لم
اذا شرب سكر واذا سكر هذي واذا هذي افترى وعدا لغيري ثامن
والخامس حديث لا قيلولة والطلاق وقد تقدم السادس حديث كل طلاق جائز
الطلاق المعتوه وقد تقدم والسادس ان الصحابة اوقعوا عليه الطلاق فزوجه ابو

خير

ابن

عبد عن عمر ومعه ورواه غيره عن ابن عباس قال ابو عبد الله لم يرد من هو وزعم
 حرير بن عازم عن ابن عمر عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله وهو سئل ان فروع
 عمر بن الخطاب شهد عليه اربع نسوة ففرق عمر بينهما قال وما امر اني من عمر
 ناجيه من يد عمر بن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ومعه
 اجاز طلاق السدران هذا مجموع ما احتجوا به وليس في صحيحه حجة أصلاً فاما ما لا
 لا وهو انه مكلف فباطل الا لا حاجة منه في شرط التكليف العقل ومن لم يعقل
 ما يقول ليس مكلفاً وايضاً لو كان مكلفاً لوجب نيق طلاقه اذا كان مكرراً على
 شربها او غيرها بانها خمر وهم لا يقولون به واما خطابه فيجب جملة على الذي يعقل
 الخطاب او على الصاحب وانه نهى عن السكر اذا اراد الصلاة واما من لم يعقل ولا يامر ولا نهى
 واما الزامه بجنائياته فمحمل نزاع لا محل لفاق معاليم النبي صلى الله عليه وآله وقد راجع
 حد الا حد الحمر فقط وهذا الحد الذي هو راس عن احد انه كالجنون في كل فعل يعتبر به
 العقل والذنب اعتبر والافعال دون قوله فرقوا بغير قبض احدهما ان اسقاط
 افعاله ذريعة الى تعطيل القصاص اذ كل من اراد قتل غيره او الزنا او السرقة او
 الحرام سلب وفقد للمعام عليه الحد في جرماً واحداً فاذا تضاعف جرمه
 بالسكر كيف يسقط عنه الحد هذا ما تابة قواعد الشريعة واصولها
 والحد منكر اعلم من قال ذلك وعصر من يري طلاق السكران ليس بما يرفع
 ان سكراناً لو جن جنابة او اتي حدا او ترك الصيام او الصلاة كان بمنزلة البرسم
 والجنون هذا كلام شراف والفرق الهام بين ان لا افعال لا تقتضي مفسدة
 لان الكلام المحرر من غير العاقل لا مفسدة فيه بخلاف الاعمال فان مفسدة
 لا يمكن الفاوها اذ ارفعنا افعالاً من محض وفساد منتشر بخلاف
 فان مع هذا الفرقان بطل الاحتجاج وان لم يصح ما كانت التسوية من قوله وانما
 متعينة واما ما اخذ الثاني وهو ان يقع الطلاق به عقوبة في غاية الضعف
 الحد بكيفية عقوبة وقد حصل رضي الله تعالى عن هذه العقوبة ما يجد ولا عهد لنا
 في الشريعة بالعقوبة بالطلاق والتفريق بين الزوجين واما ما لا ثالث لهما فيقع
 الطلاق به من ربط الاحكام بالاسباب في غاية الفساد والسقوط فان هذا

ادناه

البرابر عازم بن زائدة حمزة اختصم فيها علي وجعفر بن زيد معاً علي انا اخونها
 وميائنه عمي وقال جعفر ابنه عمي وخالتها تحتي وقال زيد ابنه اخي فقضي بها رسول الله
 صلى الله عليه وآله والخالتها وقال الخالة بنزلة الامم وروى اهل السنن من حديث علي بن ابي حمزة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله واخيراً غلاماً يتراسه وامه ما لم يرد حديث علي بن ابي حمزة
 اهل السنن ايضا عنه ان امراه جات فعالت رسول الله ان روحه يري ان يذهب اليه
 وقد ستافني من يراي عنبه وودت ففني معالي رسول الله صلى الله عليه وآله واستبها
 عليه معالي وجهها من يحاقي في وليي معالي النبي صلى الله عليه وآله وهذا ابو بكر وهذه اما اخذ
 بيديها سبت فاخذ بيد امه فانطلقت به قال الترمذي حديث حسن صحيح
 وفي سنن النسائي عن عبد الحميد بن جعفر الانصاري عن جده ان جده اسلم
 وابنته امه ان تسلم فجا بانزله صغير لم يبلغ قال فاجلس النبي صلى الله عليه وآله
 الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم اهد فذه الحاسية ورواه ابو داود
 عنه وقال الخبر في حديث رافع بن ريسان انه اسلم وابنته امه ان تسلم فانت
 النبي صلى الله عليه وآله فقام النبي صلى الله عليه وآله وشبهه وقال رافع ابنتي معالي رسول الله
 صلى الله عليه وآله ولم اقعدها خبية وقال لها اتعدي يا خبية فاقعد الصبية بينهما قال
 ادعواها فمالت اليها معالي النبي صلى الله عليه وآله فقامت اليها فمالت اليها فمالت اليها
 على هذه الاحكام اما الحديث الاول فهو حديث اختلج الناس فيه الى عمر بن
 شعيب ولم يجدوا بداً من الاحتجاج به واما الحديث الثاني فليس عن النبي
 صلى الله عليه وآله ولم يرد حديث في سقوط الحضنة بالترجيح غير هذا وقد ذهب
 اليه الاية الاربعه وغيرهم وقد صرح بان الحد هو عبد الله بن عمر وبطل قول
 من يقول له محمد والد شعيب فيكون الحد حديث من سلا وقد صح سماع سعد بن
 حذافه عن عبد الله بن عمر وبطل قول من قال انه منقطع وقد اخرج به البخاري خارج صحيحه
 وهو على صحة حديثه وقال ابن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر
 حديثه من الناس عندهم هذا الفظه والاسما من رايه هو عندنا كايوب عن
 رافع عن ابن عمر وعنه الحاكم في علوم الحديث له لا اتفاق على صحة حديثه واما الحد
 انما لا يختلف العمل به انه لا يفيق فقه وقولها كان يظن لها وعلا اخره اذ لا منها قول

الاختصاص بها ما اختص بها هذه المواظ عليه والاب لم يشاركها في الاختصاص
بهذا الاختصاص الذي لم يشاركها فيه الاب على الاختصاص الذي طلبته بالاستقراء
والخاصية وفي هذا دليل على اعتبار المعاني والعلاقات التي هي في الاحكام وانما طاعتها وانما
امر مستقر في الفطر السليمة حتى فطر النساء وهذا الوصف الذي ذكرته المراه وجعله
سببا لتعليق الحكم به قد افترقه النبي صلى الله عليه وسلم وترتب عليه اثره ولو كان
باطلا لكان الغاية بترتيب الحكم عقيبه دليل على تأثيره فيه وانه سببه واستند
الحديث على القضا على الغايب فان الاب لم يذكر له حضوره في محاصره ولا ذلك فيه
لانها واقعة غير فان كان الاب حاضرا فظاهر وان كان غائبا فالمرء انما جاء مستفتيا
فاقتاها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقتض مسالمتها والا فلا يقبل قولها على الزوج انه
طلقها حتى يحكم لها بالولد بمجرد قولها **فصل** في الحديث على انه اذا اتم
الابوان وبينهما ولد فلام اخويه من الاب ما لم يقم بالام ما يمنع من بعد بها والولد وصف
بعضي بحسره وهذا لا يعرف فيه نزاع وقد قضى به خليفه رسول الله صلى الله
وسلم على عمر ولم ينكره عليه منكر فالماوي وعمر رضي الله عنهما في ما لا يوافقهما
بحسب ابن سعيد انه قال سمعت القسم من محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب امراه من
الانصار فولدت له عاصم بن عمر بن عمر فارقهما فجاء عمر قريبا فوجد ابنه عاصم ايلع
بغيا المسير فاخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فادركته جده العالم فاعراه
اباه حتى اتى ابا بكر الصديق فقال عمر ابني وقالت المراه ابني فقال ابو بكر خالتيه وبينه
فما راجعه عمر السلام قال ابن عبد البر هذا خبر مشهور من وجوه منقطعه
ومتصله بلفاه اهل العلم بالقبول والعمل وزوجه عمر ام ابنه عاصم هي جميلة ابنة
عاصم بن ثابت بن ابي الاقح الانصاري قال وفيه دليل على ان عمر كان مذهباً في ذلك
خلاف مذهب الجليل ولكنه سلم القضا من له الحكم ولا مضام كان بعد في خلافته
يقضي به ويقتول ولم يخالف ابا بكر في شئ منه مادام الصبي صغيرا لا يميز ولا مخالف لها
من الصحابة وذكر عبد الرزاق وعز ابن جرير انه اخبر عن عطاء الخراساني عن ابن عباس
قال طلع عمر بن الخطاب امراة الانصارية ام ابنه عاصم فلقبها بحملة محشورة
فلم ومشي فاخذ بيده ونزعه منها ونازعها اباه حتى رجع العالم فبكر وقال الخواري

منكر

منكر فاختصا بالاب بكر فقضى لها به وقال يحها وراشها وحرها خيرة منكم
يشب ويختار لنفسه ومحسرسوق يسرقها والمدية وذكر عن الثوري عن علقم
عن عمر بن الخطاب امراه عمر بن الخطاب وكان طلقها فعلا بولد الام اعطى والطفوا رحم
واخبروا ان في حق بولدها ما لا يتزوج وذكر عن عمر بن الخطاب سمعت لزهري يحدث
ان ابا بكر رضي الله عنه قال امه وقال امه اخويه ما لم يتزوج فان قيل فقد
اختلفت الرواية ها كانت النازعة ونعت سبه وبس الام ام لم بينه وبس الجده او
ونعت مراه واحدة سبه وبس احداهما قيل في الام من فود لك قريب لانهما كانت ملام
فواصح وان كانت من الجده فقضا الصديق لها يد على ان الام او **فصل**
في الولية على الطفل نوعان نوع بعدم فيه الاب على الام في جهتها وهو ولاية الما والاب
ونوع تقدم فيه الام على الاب وهو ولاية الحضانه والرضاع وقدم كل من الابوين فيها
بجعله من ذلك التام مصلحة الولد وتوقف مصلحته على من يرضى له من ابويه ويحصل
به كفايته ولما كان النساء اعرف بالتربية واقد رعليها واصبر واراف وافرغ لها
قدمت الام فيها على الاب ولما كان الرجال اقوم بتحصيل مصلحة الولد والاحتياط
له في البضع قدم الاب فيها على الام فتقدم الام في الحضانه من محاسن الشريعة
والاحتياط للاطفال والنظر لهم وتقدم الاب في ولاية الما والتزويج لدلالة اعرافه
بما تقدمت له الام لكن جهتها مقدمه على جهته الابوه في الحضانه فقد تمت كمال الاموه
اوقدمت على الاب للوز النساء اقوم بمقاصد الحضانه والتربية من الذكور فيكون
تقدمها الاجل الا نوته ففي هذا للناس قولان وهما في مذهب احمد يظهرا اثرهما في
تقدم نساء العصبة على قار الام او بالعكس كما في الام والاب والاخت من الام والاخت
من الاب والخالة والعمه وخالة الام وخالة الاب ومن يدلي من الخالات والعمات
ومن يدلي منهن باب فيه روايات عن الامام احمد احدثاها تقدمت قار الام والثانية
وهما في دليل واختيار سبب الاسلام من تيمية تقدمت قار الاب وهذا هو الذي
ذكره الخواري في مختصره فقال والاخت من الاب اخو من الاخت من الام واخو من الخالة
وخالة الاب اخو من خالة الام وعلى هذا فام الاب مقدمه على ام الام فانصر عليه
احمد في احد الروايات وسرعته وعلى هذه الرواية فاقار الاب من الرجال مقدم



قدمت للعلم

نقالهم فهل لا راعيتهم هذا في جنس القرابة القوية الراجحة على الضعيفة المرحومة
كما فعلت في العصبية وايضا فان الصحيح في الاخوات عندكم انه يقدم منهن من كانت
لاب ثم من كانت لأم وهذا صحيح موافق للاصول والقياس لكن اذا ضم هذا الى قوله بتقديم
قرابة الأم على قرابة الأب جاء التناقض وتلا الفروع والمشكلة المناقضة وايضا فقد
والوايتقدم امهات الأب والجدة على الاخوات والامهات للام وهو الصواب الموافق للاصول
الشرع لكنه تناقض لتقديم امهات الأم على امهات الأب وتناقض تقديم الخالة
والأخت للام على الأب كما هو احدى الروايتين عن أحمد والموافق لتقديم الشافعي ولا
رياء في القول به اطرد للاصل لكنه في غاية البعد من قياس الأصول كما تقدم ويلزم من
من طرده ايضا تقدم من كان من الاخوات لأم على من كان منهن كالأب وقد التزمه ابن حنيفة
والنزيب وابن سريج ويلزم من طرده ايضا تقدم بنت الخالة على الأخت للام وقد
التزمه يهر وهو رواية عن ابن حنيفة وللزبني يوسف استسنع ذلك لعدم الأخذ بالام
كقول الجمهور ورواه عن ابن حنيفة ويلزم من طرده تقدم الخالة والأخت
للأم على الجدة أم الأب وهذا في غاية البعد والوهن وقد التزمه زفر ومثله من
المقاييس الترخيد ومنها ابو حنيفة رحمه الله لا يصح به والاشاخذ بما ييسر زفر
فانه ان اخذتم بمقاييس زفر حرمت الحلال وحلت الحرام **فصل** في تقدم
بعض اصحاب الجد ضبط هذا الباب بضابط زعمانه يتخلص به من التناقض فعلى
الاعتبار في الحضنة بالولادة المتحققة وهذا المومة ثم الولادة الظاهرة وهي ابوه ثم
الميراث فالاولاد يقدمون الأخت من الأب على الأخت من الأم وعلى الخالة لانها اقرب رثا
منها قال سواد لا يقدم الخالة على العمة لان الخالة تدلي بلام والعمة تدلي بالاب فذكر
اربعة اسباب للحضنة مرتبة الامومة ثم بعدها الابوه ثم بعدها الابوه ثم بعدها الابوه
ثم الاولاد وهذه طريقة صاحب المستوعب وما زادته هذه الطريقة التناقض بعد
عن قواعد السمع وهو من افسد الطرق وانما يبين فسادها بانها لو اوزمها بالاطالة فانه
ان اراد بتقديم الامومة على الابوة تقدم الأم ومن وجهتها على الأب ومن وجهتها
كانت بالابوانم الباطلة المتقدمة من تقدم الأخت للام وبسبب الخالة على الابوة
وتقدم الخالة على العمة وتقدم حالة الأم على الأب في تقديم بنات الأخت من الأم على

الأب

هذا هو الأصل في
هذا هو الأصل في
هذا هو الأصل في

الأب وهذا مع مخالفتها لنصوص امامه وهو مخالف لاصول السمع وقواعده
وان اراد ان الأم نفسها تقدم على الأب ومن وجهتها او لكونها التي في وجه ذكر
والا التي في وجه ذكر قدمت عليه مع تقدم قرابة الأب على قرابة الأم وهذا هو الصواب
كما تقدم ولذا لا قوله ثم الميراث ان اراد به ان يقدم في الميراث في الحضنة مصحح
وطرده بتقديم قرابة الأب على قرابة الأم لانها مقدمة عليها في الميراث فتقدم الأخت
على العمة والخالة وقوله ولذا لا تقدم الأخت للاب على الأخت للام والخالة لانها اقرب
ارثا منها مع الميراث تقدم بها لاجل الارث وقوته ولو كان لجد لكان العصبان
احق بالحضنة من النسب فيكون العم او وليها من الخالة والعمة وهذا باطل **فصل**
وقد ضبط الشيخ في المعنى هذا الباب بضابط اخر فقا الفصل في بيان الاولاد في
من اهل الحضنة عند اجتماع الرجال والنساء او وليها الأم ثم امهاتها وان علمت
يقدم منهن الاقرب فالأخت من نسائها ولا تهن متحققة هي في معنى الأم وغرض ان
أم الأب وامهاتها يقدم على الأم وعلى هذه الرواية يكون الأب وليا تقدم لانها
يدلي بانه فيكون الأب بعد الأم ثم امهاتها والاولاد هي المشهورة عند اصحابنا فان
المقدم للام ثم امهاتها ثم الأب ثم امهاتها ثم جد الأب ثم امهاتها وان كان غير
وارثات لانها لا يزيد لغير عصبه من اهل الحضنة بخلاف ام بلام وادى عن احمد رواية
اخرى في الأخت من الأم والخالة احق من الأب فيلزم الأخت من الابوين احق منه ومنها
ومن جميع العصبان والاولاد هي المشهورة من المذهب فاذا انقرض الابا والامهات
انتقلت الحضنة الى الاخوات وتقدم الأخت من الابوين ثم الأخت من الأب ثم الأخت
من الأم وتقدم الأخت على الاخ لانها امراء من اهل الحضنة فتقدم على من في رتبتها
من الرجال كالأم تقدم على الأب وأم الأب على الأب ولجده في درجة جد تقدم
عليه لانها في الحضنة بنفسها والرجل لا يليها بنفسه وفيه وجه اخر انه يقدم
عليها لانه عصبه بنفسه والاولاد في تقدم الأخت من الابوين ثم الأب على
الجد وجهان واذا لم تكن أخت فالأخت للابوين او ولي الأم ثم اباؤها والحضنة
للأخ من الأم لاذكرنا فاذا عدم مواصارت الحضنة للخالات على الصحيح ونزبهن فيها
كترتيب الاخوات والحضنة لا فوا فاذا عدم مواصارت للعمات وتقدم على الام

اذا احتاج الطفل اليها ولم يوجد غيرها وانفقت هو والى الطفل على نقلها اليها جاز
والمقصود ان قوله صلى الله عليه وسلم ان حقبة دليل على ان الحضانة حقها
والله اعلم **فصل** وقوله ما لم تنكح يختلف فيه هل هو تعليق او تزويج على ان
ينبغي عليها ما لو تزوجت وسقطت حضانتها طلقته هل يعود الحضانة لها
قبل اللفظ تعليقاً عادته بالطلاق الحكم اذا ثبت بعلة زوالها وعلوه سقوط
الحضانة التزويج فاذا طلقت بالطلاق فزال حكمها وهذا قول الاكثر من
الشامعي واحد وابو حنيفة لم يختلفوا فيما اذا كان الطلاق رجعياً هل يعود حقها
بمجرد ان يتوقف عودها على انقضاء العدة على مولدوها ومذهب احد والشامعي
والاخرى هو عودها بمجرد زوالها وهو ظاهر مذهب الشافعي والباقي لا يعود حتى يسقط العدة
وهو قول ابو حنيفة والمزني هذا كله تفرع على قوله ما لم تنكح تعليقاً وهو قول الاكثر
والاخرى المشهور في مذهب ابي حنيفة اذا تزوجت ودخل بها لم يعد حقها من الحضانة لان
طلقت اهلها صحابه وهذا بناء على ان قوله ما لم تنكح للتوقيف على حقك من الحضانة
موقتاً حينئذ ينكح اذا نكحت انقضى وقت الحضانة فلا يعود بعد انقضاء وقتها
فلا وانقضى وقتها كما لو انقضى وقتها يلوغ الطفل واستغنايه عنها والى بعض اصحابه
يعود حقها اذا فارقتها زوجها لقول الجمهور وهو قول المغيره ابن حازم والاولان
الفتن حقه من الحضانة هو قرايتها الحضانة وانما عارضها مانع النكاح لما يوجب
من اضرار الطفل واستغناها بحقوق الزوج الاجنبي منه عن مصلحة ولما فيه من
عدسه وتربيته في نعمة غير اقاربهم في كونه غرضاً فاذ انقطع
النكاح بموت او فراقه زال المانع والمقتضي قائم فترتب عليه اثره وهكذا لو قام به من
اهل الحضانة مانع للفرار وقلة فسق او بدو فانه لا حضانة له فان زالت الموانع علا
حقهم من الحضانة فلهذا النكاح والفرقة واما النزاع في عود الحضانة بمجرد الطلاق
الرجعي او بوقوعه على انقضاء العدة فاخذوا كل فريق رغبة في وجه في عامة الاحكام فانه ثبت
بينها التوارث والعمه ويصح منها الظهار ولا يلازم بحرم ان يأخذ عليها اختها لعمتها
وخالتها واربعاً سواها وهو وجه فزاعى ذلك لم يعد اليها الحضانة بمجرد الطلاق
الرجعي حتى يسقط العدة مسرعة ومن اعاد الحضانة بمجرد الطلاق والى غيرها

عن فراشه ولم يبق لها عليه قسم ولا لها به شغل والعلة التي سقطت حضانتها
اجلها قد زالت بالطلاق وهذا الذي رجحه الشيخ في المغني وهو ظاهر كلام الخراقي
فانه ما اذا احدث الولد من الام اذا تزوجت لم تلقت رجعت على حقها من كالتة
فصل وقوله ما لم تنكح يختلف فيه هل المراد به مجرد العقد والعقد مع الدخول
وود لكل وجهان احدهما ان مجرد العقد تزويجاً حضانتها وهو قول الشافعي وابو حنيفة لانه
بالعقد يملك الزوج منافع الاستمتاع بها ويملك نفقةها من حضانة الولد والباقي انهما لا
تزويجاً بالدخول وهو قول مالك فانما بالدخول يحكموا اشتغالها عن الحضانة والحديث
يحتل الامر بين الاسباب سقوط حضانتها بالعقد لانه حسد صارت في مظنة
الاشتغال عن الولد والتمهيا للدخول واخذها حسد في اسبابه وهذا قول الجمهور
فصل واختلف الناس في سقوط الحضانة بالحضانة بالنكاح على ربيعة اقوال
احدها سقوطها مطلقاً سواء كان المحضون ذكراً وانثى وهذا مذهب الشافعي وملا وابو
حنيفة واحد في المشهور عنه قال ابن المنذر اجمع على هذا من حفظ من اهل العلم
فرضيه شريح والقول الثاني انها لا تسقط بالتزويج محال ولا فرق في الحضانة بين الام
وذات البعل وحكي هذا عن الحسن البصري وهو قول ابو محمد بن حزم والقول الثالث
ان الطفل ان كان بنتاً لم تسقط الحضانة بنكاح امها وان كان ذكراً سقطت وهذا
الرواس عن احمد بن حنبل في رواية مهنار بن يحيى الشامي قال اذا تزوجت لام وابنها
صغيراً اخذ منها قبله والجارية مثل الصبي والجارية تلون مع امها الى سبع سنين
وعلى هذه الرواية بهل تلون عندها الى سبع سنين لا والى ان تبلغ على ربيعة
قال ابن موسى وعزاحم الام احق بحضانة البنت وان تزوجت الى ان تبلغ والقول
الرابع انها اذا تزوجت بنفسها من الطفل لم تسقط حضانتها اختلف اصحاب
هذا القول على ثلاثة اقوال احدها ان الشرطان يكون الزوج نسيباً للطفل فقط
وهذا ظاهر قول اصحاب الحديث الثاني انه يشترط مع ذلك ان يكون خارجاً محرم وهو
قول اصحاب ابو حنيفة الثالث انه يشترط ان يكون من الزوج ومن الطفل ايلاً اما
ان يكون جداً للطفل وهذا موصفاً للزوجين اصحاب احمد فهذا الخبر المذهب في هذه
السلسلة فاما حجة من اسقط الحضانة بالتزويج مطلقاً فلا يحجج احد ما حد يعمرو

ابن شبيب المتقدم ذكره الثانية اتفاق الصحابة على ذلك وقد تقدم قول الصدوق
 لعمرائها احق به ما لم تنزع موافقة عمره على ذلك ولا مخالفة لها من الصحابة
 البته وقضى شريح والقضاء بعده الى اليوم في سائر الاعصار والامصار الثالث رواه
 عبد الرزاق الكاسبي جرح ابن ابى الزبير عن رجل صالح من أهل المدينة عن ابن سنان
 عبد الرحمن قال كانت امرأته من الانصار تحت رجل من الانصار فمات عنها يوم اخذ ولده
 منها ولد فخطبها عمر ولدها ورجل اخر الى اسمها فانكحها اخر فماتت الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فعالت انكحني ابو رجلا لا اريد وتمرأه عم ولد في اخذ مني ولد في فدى عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله اياها فقال انت الذي لا جناح لك اذ هبتي فانكح عم ولدك فلم ينكر احد الولد
 منها لما تزوجت بالنكحها عمر الولد لسعيها الحضانة ففيه دليل على سقوط الحضانة
 بالنكاح ويقاومها اذا تزوجت بنسب من الطفل واعترض ابو محمد من حرم على هذا
 الاستدلال بحديث عمر بن شبيب صحيفه وحديث ابن سنان هذا امر ساقط
 محمول وهذا الاعتراضان قد بينا احتياج الابه في تصحيح حديثه واذا
 تعارض معنا والاحتجاج برجل قول ابن حزم وقول البخاري واحد وامر المالك بن الحارث
 واسحق بن راهويه وامثالهم لم يلتفت الى سواهم واما حديث ابن سنان هذا فارقا ساقط
 من كبار العلماء وقد حكى القصة عن الانصار ولا ينكر لقاؤه لها فلا يتحقق الاسناد ولو محمول
 فمن سبل جده شواهده لم فوعة وموقفه وليس اعتماد عليه وحده وعني بالجمهور
 الرجل الصالح الذي شهد له ابو الزبير بالصالح ولا ريب ان هذه الشهادة لا تعرفه
 ولكن المحمول اذا عدلنا الراوي عنه الثقة سبب عدالة وان كان واحدا على اصح
 القولين فان التعديل من باب الاخبار ولا حكم لمن باب الشهادة ولا سيما التعديل
 في الرواية فانه يكفي فيه بالواحد ولا يزيد على اصل نصاب الرواية هذا مع ان احد
 القولين ان مجرد رواية العدل عن غيره تعديله وان لم يصرح بالتعديل كما هو
 احدى الروايتين عن احمد واما اذا روي عنه وصرح بتعديله خرج عن الجماله التي
 يورد لاجلها روايته لاسيما اذا لم يكن يعرف بالرواية والمتهمين واما الزبير وان كان فيه
 تدليس عن المتهمين والضعفاء بل تدليس من جرح تدليس السلف لم يكونوا
 يلمسون عن متهم ولا مجرد وانما اثر هذا النوع من التدليس في التاخير في الاحتجاج

على خروج النكاح

ابو محمد على قوله بارواه من طريق البخاري عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي سلمة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم فخذ ابو طلحة بيدي واطلق
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم معاير رسول الله اننا اعلام ليس فليخدمنا فالتخذه
 والسفر والحضر وذكر الخبر قال ابو محمد فهذا النسر في حضانه امه ولها زوج وهو
 ابو طلحة يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الاحتجاج في غاية السقوط والخبر
 في غاية الضعف فان احدا من اقارب النسر لم يزوج امه فيه الا النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو طفل لم يشغروا ولم يتركوا وحده ويشرب وحده او لم يزوج امه من وجه فحكم
 به امه وانما يتم الاستدلال بهذه المقدمات كلها والنبي صلى الله عليه وسلم لا قدم
 المدينة كان لا نسر من العمر عشرين سنين وكان عنده امه فلما تزوجت باطلحة لم يترك
 احدا من اقارب النسر يزوجها في ولدها ويقول قد تزوجت فلا حضانه لوطا نال طلب
 انتزاعه منك ولا ريب انه لا يحرم على امه المروجه حضانه ابنها اذا انفقت
 والزواج واقارب الطفل على ذلك ولا ريب انه لا يجب بل يجوز ان يفارق مع الام ولها
 اذا تزوجت من غير ان تخصها من له الحضانه ويطلب انتزاع الولد فلا احتجاج بهذه
 القصة من بعد الاحتجاج وابرده ونظير هذا ايضا احتجاجهم بام سلمه لما تزوجت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسقط هانتها لانتها بل استمر على حضانتها فاعلم
 من الذي نزع ام سلمه في ولدها ورغب عزرا يلوز في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وقضى
 بانه حمزه لخالتهما وهي من وجه محض ولا ريب ان للناس ليشه ما خذ احدهما
 ان النكاح لا يسقط الحضانه الا بالانكاح المحضونه اذا كانت ثانيا فنكاح امها لا يسقط
 حضانتها ويسقطها اذا كان ذكر الثالث الزوج ان كان نسيب من الطفل لم
 يسقط حضانتها ولا سقطت فلا احتجاج بالقصة على ان النكاح لا يسقط الحضانه
 طلقا لايتم الا بعد ابطاله فيك الاحتياط الاخرين فصار وقضاؤه صلى الله عليه
 وسلم بالولد لاهم وقوله انت احق به ما لم تنكح لا يستفاد منه عموم القضاة كل
 ام حتى تصير للام وان كانت كافره او رقيقه او فاسقه فلا يصح الاحتجاج به
 على ذلك ولا نفيه فاذا دللنا من فصل على اعتبار الاسلام والحريه والديانه والافامه
 لم يتركوا للتخصيص ولا مخالفة لظاهر الحديث وقد شرط في الحاضن سنه شرط

واخرج هذا القول اصحابنا من رسول الله

او مشاهيرهم



اتفاقهما في الدين فلا حضانه لكافر على مسلم لوجهين احدهما ان الحاضن حر يرضع
 تربيته الطفل على دينه وان ينشأ عليه ويترى عليه فيصعب بعد كبره وعقله
 انتقاله عنه وقد يغيره عن فطره والله الذي فطر عليها عبادة فلا يرجعها ابدا قال
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يولد مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه
 ولا يومن بهوي بل الحاضن وتنصيره للطفل المسلم فان قيل الحديث انما جاء في الامور فانما
 قيل الحديث خرج مخرج الغالب في الغالب المعتاد نشو الطفل بين ابويه فان فقد
 الابوان او احدهما قام ولي الطفل من اقاربه مقامهما الوجه الثاني ان الله تعالى قطع المهر
 بين المسلمين والكفار وجعل المسلمين بعضهم اوليا لبعض والكفار بعضهم من بعض والحضانه
 من اقوى اسباب المولاة التي قطعها الله بين الفريقين وقال اهل الرأي في ابن القسم وان
 ثبت الحضانه مع كفرها واسلام الولد واحتجوا بما روي النسائي في سننه من حديث
 عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان انه سأل ابا عبد الله عن تسليم
 فانت النبي صلى الله عليه وسلم فمالت ابنتي وهو قطيم او مسبهه وقال رافع اني سمعت ابا عبد الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ما اقبلت ابنتي ولا ابنتي اقبلت ابنتي وقالوا فمالت الصبية
 الى امها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله اهدى ما اهدى فاما اني سمعنا فاذها والوا ولا الحضانه
 امران المضااعه وخدمه الطفل وكلاهما يجوز من الكافر والاخر زهد الحديث هو من
 روايه عبد الحميد بن جعفر عن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الانصاري الا في
 وقد ضعفه امام العلل يحيى بن سعيد القطان وكان سيفير الثوري يحمل عليه ضعفه
 ابن المنذر الحديث وضعفه غيره وقد اضطرب في القصه فروي ان الحسن بن ثابت
 وروى انه كان ابنا وقال الشيخ في المعنى واما الحديث معد روي على غير هذا الوجه
 يثبت اهل النفل في سادده مقالته بن المنذر ثم ان الحديث قد حجب به على صحة
 مذهبنا بشرط الاسلام فان الصبيه لا مال اليها ما دعا النبي صلى الله عليه وسلم لها
 بالهدايه فمالت اليه ما وهدايد اعلاني كونها مع الكافر خلا فهدى الله الذي
 اراده من عباده ولو استفرج جعلها مع امها لكان فيه حجه بل اطله الله تعالى بدعوه
 رسوله ومن العجبان انهم يقولون لا حضانه للفاسق في فسق الكبر من الكفر وانما الضرر
 المتوقع من الفاسق ينشئ الطفل على طريقته في الضرر المتوقع من الكافر مع ان

الصواب انه لا يشترط العدالة في الحاضن قطعا وان شرطها اصحاب اجماع والتشافي
 وغيرهم واشترطها في غاية البعد ولو اشترط في الحاضن العدالة لصاع اطفال
 العالم والعظمه المشقه على الامه واشتد العنت ولم يزل من حين قام الاسلام الى
 ان تقوم الساعة اطفالا الفاسق بينهم ولا يتعرض لهم احد والديهم مع كونهم اكثر و
 متى وقع في الاسلام انتزاع طفل من ابويه او احدهما بفسقه وهذا في المخرج والعسر
 واستمرار العمل في سائر الامصار والاعصار على خلافه بمنزلهما بشرط العدالة في ولاية
 النكاح فانه دائم الوقوع في الامصار والاعصار والقري في البوادي مع ان اكثر الالهيا الذين
 يلون النكاح ذلك فساد ولم يزل الفسوق في الناس ولم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم
 احدا من اصحابه فاسقا من تربيته ابنة وحضانه ولا من تزويجه موليته والعهده
 شاهده بان الرجل ولو كان من الفساق فانه تحت طاعت ابنته ولا يصحها ولا يحرم على
 الخبر لها بحده وان قدر خلاف ذلك فهو قليل بالنسبه الى المعتاد والشارع يلتفت
 في ذلك الى باعث الطبع ولو كان الفاسق مسلوبا الحضانه وولاية النكاح كان بيان
 هذا الامه من اهم الامور واعتنا الامه بنقله ونوارث العمل به مقدم على كثير
 مما نقلوه وتوارثوا العمل به فكيف يجوز عليهم تضييعه وانصال العمل بخلافه ولو
 كان الفسوق في الحضانه كان من زنا وشرب او في كبره فوقيه وبين ابويه
 الصغار والتمس له غيره والله اعلم بعم العقل مشترط في الحضانه فلا حضانه لمجنون
 ولا معتوه ولا طفل ان هو لا يحتاج الى حضانه فكيف يلونون كالفلسف وغيرهم
 واما اشتراط الحرية فلا ينهض عليه دليل من كتاب الله وقد اشترطه اصحاب
 الامه المشقه وقال مالك في خبره ولد من امه وامه الام احويه الا ان يباع فينتقل فيكون
 الابن حرة وهذا هو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قوله والله عز وجلها وقال
 من قرب بيني وبين الله وولدها قربة والله بينه وبين رحبته يوم القيمة وقد قالوا لا يجوز
 المهر بنو السبع من الام وولدها الصغير فكيف تغيرت من ماله في الحضانه وعموم
 الاحاديث يمنع من التفرق مطلقا في الحضانه والبيع واستدلالهم في ادق حاجه
 الولد على حق السيد كما في البيع سواء ما اشترطوا خلوها من النكاح بعد تقدم
 وهما مسله في النسيه عليها وهي انما سقطنا حقها من الحضانه بالنكاح

بما لا يضره فان كان من

قول الله جل جلاله عز وجل

وتقلناها الغير فانفق انه لم يكن له سواها لم يسقط حقها من الحضانه وهو
احق به من الاجنب الذي يدعيه القاضي اليه وترتبته في حرامه ورايه
له من تربته في بيت اجنبي محض لا قرابه بينهما توجب رحمة وشفقة خيرا
ومن المحال ان يراى السرعه تدفع مفسده بمفسده اعظم منها بل ثبت والى
صلى الله عليه وسلم لم يحكم حراما كليا ان كان امره تزوجت سقطت حضانتها
في جميع الاحوال حتى يكون اسباب الحضانه للام في هذه الحال مخالفه للنصر واما قوله
الدار فان كان سفر احدها الحاجه لم يعود ولا خرم قيم فهو احول من السفر بالولد
الطفل ولا سيما ان كان رضيعا لضراره وتضييع له هكذا اطلقوه ولم يستثنوا
سفر الحج من غيره وان كان احدهما مستقلا غريبا لا خسر للاقامه والبلد وطريقه
مخوفان او احدهما المقيم احول وان كان هو وطريقه اضيق فقيه قولان وهما واثان
عن احد احدهما ان الحضانه للاب ليمكن من تربيته الولد وتاديبه وتعليمه وهذا
قوله لا والشافعي وقضيه شرح والثانيه ان الام احول وفيها قول بالثقل للثقل
ان كان هو ولا بلام احوليه وان كان الام فان انتقلت الى البلد الذي كان فيه اصل النكاح
فهو احوله وان انتقلت الى غير فلا احوليه وهذا قول الحنفية وحكموا عن ابي
حنيفه روايه اخرى ان تعلقها ان كان من بلد الى بلد فهو احول وهذه كلها اقوال
كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب اليه والصواب النظر والاحتياط للطفل في الاصل
له ولا نفع من الاقامه والنقله فايها كان نفع له واصور واحفظ روعه ولا تاتى لاقامه
ولا نقله هذا كله ما لم يرد احدهما بالنقله مضاره الاخر وانتزاع الولد منه فان اراد
دلاله بحبل اليه والله الموفق **فصل** في قوله انت احول له ما لم تكن قباله فيه اضرار
تقديره ما لم يسلح ويدخل في الزوج وبحكم الحاكم بسقوط الحضانه وهذا يعسف عهد
لا يشعر به اللفظ ولا يدل عليه بوجه ولا هو من ذلك الاقتضا التي يتوقف المعنى عليها
والادوار اخل في قوله سلمى عند من اعتبره وهو قوله حتى تنكح زوجا غيره ومن لم يغير
فالمراد بالنكاح عند العقد واما حكم الحاكم بسقوط الحضانه فله لانما يحتاج اليه
عند التنازع والخصومه من المتنازعين فيكون مضافا لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يسقط الحضانه على حكمه بان قد حكم هو بسقوطها على الحاكم به بعده او لم يحكموا

والذي اعليه هذا الحكم النبوي ان الام احول للطفل ما لم يوجد منها النكاح فاذا نكحت
زال ذلك الاستحقاق وانتقل الحق الى غيرها فاما اذا طلبه من له الحق وجب على خصمه ان
يدله له فان امتنع اجبر الحاكم عليه وان سقط حقه او لم يطالب به بقى على ما كان
عليه او لم يمتنع قاعده عامه مستفاده من غير هذا الحديث **فصل** في قوله
من لا يرى التخيير من الا يبين بظاهر هذا الحديث ووجه الاستدلال انه ما انت
احقيه ولو خير الطفل لم يدر هل احوله الا اذا اختارها ما ان لا يكون احوله الا اذا
اختاره فان قدر انت احوله ان اختارك قدر ذلك في جانبك والى صلى الله
عليه وسلم جعلها احوله مطلقا عند التنازع وهذا مذهب الحنفية والادب
نذكر هذه المساله ومداها فينا سر فيها والاحتجاج بقوله ونرجع ما وافق حكم رسول الله
صلى الله عليه وسلم منها ذلك قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه ذكره عبد
الرزاق عن ابن جريح عن عطاء الخراساني عن ابي اسحاق عن ابي طلحه عن عمر بن الخطاب امره
فذكر الاثر المتقدم قال فيه ربحها وفراشها خير له من احول تشب وتخير لنفسه حكم
به امامه حين لم يكن له تبين الى ان يشب ويمن ويخير حسد ذكر قول عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه قال الشافعي ما كان عيسه عن يزيد بن مرثد بن جابر عن سهل
ابن عسده الله بن ابي لهنا جرح عن عبد الرحمن بن غنم عن عمر بن الخطاب خير غلاما بين
ابيه وامه وقال عبد الرزاق له ابن جريح عن عبد الله بن عيسى عن ابي اسحاق عن
غلاما بين ابيه وامه فاختر امه فانطلقت به ودل عن عبد الرزاق ايضا عن عمر
ايوب عن اسمعيل بن عسده الله عن عبد الرحمن بن غنم قال اختصم الى عمر بن الخطاب
في غلام فقال هو مع امه حتى يعرج عنه لسانه ليمسك رذكر سعيد بن منصور عن
هشيم عن خالد بن الوليد بن مسلم قال اختصموا الى عمر بن الخطاب في بنت فخير
فاختار امه علي عمره فقال عمر ان لطفام خير لا رخص عمره **فصل** في قوله
علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال الساجي ابي اسحق عيسه عن يونس بن عبد الله الجرمي
عن عمارة الجرمي عن ابي خير بن علي بن ابي رهمي عن عمه والاخ الاصغر عن ابي اسحق
عن عمه الجرمي قال الساجي ابي اسحق عيسه عن يونس بن علي عن عمه والاخ الاصغر
وكنت اربع سبع سنين وثمان سنين وقال القائل في يوسف بن عبد الله الجرمي عن عمه

في قوله علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال الساجي ابي اسحق عيسه عن يونس بن عبد الله الجرمي عن عمارة الجرمي عن ابي خير بن علي بن ابي رهمي عن عمه والاخ الاصغر عن ابي اسحق عن عمه الجرمي قال الساجي ابي اسحق عيسه عن يونس بن علي عن عمه والاخ الاصغر

في حق تملكه ان يرى القهر والاعذار في مثل ما ذكره من حق تملكه

الحرمي قال خير من علي بن ابي حمزة والآخر لي اصغر مني وهذا ايضا للبلوغ صل
هذا بخبرته والشافعي والبراهم عن يونس عن عماره عن علي بن مثله وقال في الخبر
وكنتم سبع سنين او ثمان سنين وقال يحيى القطان ان يوسف بن عبد الله
الحرمي حدثني عماره ابن ربيعة انه خاص فيه امه ومعه الى علي بن ابي طالب قال خير مني
علي بن ابي طالب اخبرني عن اخي اصغر فقال علي هذا اذا بلغ مبلغ هذا خير ذكر
قوله ابو هريره رضي الله عنه قال ابو خيثمة زهير بن حرب بن ابي سفيان
عينه عن زياد بن سعد عن حماد بن ابي ميمونة قال شهدت ابا هريره وخبر غلاما
بنزايه وامه فهذا ما نظرت به عن الصحابة واما الامية فقال حرب بن ابي سفيان
سالت اسحق بن راهويه الى متى يكون الصبي والصبيبة مع الام اذا طلقت قال حسب
ان يكون مع الام الى سبع سنين لا يخبر وقال في بعضهم خمس وانا احدث الى سبع
واما مذهب الامام احمد فانما ان يكون الطفل ذكر او انثى فان كان ذكرا فاما ان يكون
اس سبع اوردونها فان كان له ذكرا او سبع فامه احق بحضنته من غير تخيير
وان كان له سبع ففيه ثلث روايات احدها وهي الصبيبة المشهورة من مذهب
انه يخير وهي اختيار اصحابه فان لم يخبر واحدا منها اقرع بينهما وكان من قرع
واذا اختار احدهما عاد فاخترت بقول الية وهكذا ابدا والثانية ان لا يكون له
غير تخيير والثالثة الام احق به كقول السبع واما اذا كان انثى فان كان لها ذكرا
سبع سنين فاما احق بها بغير تخيير وان بلغت سبع عاقل المشهور من مذهب
ان لا يكون لها الا سبع سنين فاذا بلغت تسع عاقل ابا حنيفة بغير تخيير
رواية ثالثة ان الام احق بها حتى تبلغ ولو تزوجت الام وعنه رواية رابعة انها تخير
بعد السبع كالفلام نصر عليها واكثر اصحابه انما حكموا في المذهب هذا للتخيير
مذهبهم وتخيره والشافعي والام احق بالطفل ذكر او انثى الى ان يبلغا سبع سنين
فاذا بلغا سبع عاقل ابا حنيفة لا تخير كمالها خير كل منهما بنزايه وامه وكان مع من اختار
فاما الذكر او خفيفة لا تخير بحال ثم اختلفا فقال ابو حنيفة الام احق بالجارية حتى
تبلغ والفلام حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ثم يكونان عند الاب
ومن سوى الابوين احق بهما حتى يستغنيا ولا يعتبر بالبلوغ وقال الامام الاحق بالولد

ذكر

اول

كان او انثى حتى يشهره رواية من روى عن القسم حتى يبلغ ولا تخير بحال وقال
الشيخ سعد الام احق بالانثى حتى يبلغ ثمان سنين والشافعي حتى يبلغ الام احق بها بعد
دلا وقال الحسن بن حاتم احق بالانثى حتى تكعب ثدياها والفلام حتى يسوع فيخبر
بعد ذلك بنزايه والذكر والانثى سواءا في التخير وفي الفلام ذكرا او جارية قد ثبت
الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفلام من حديث ابو هريره وسعد بن خلفاه
الراشد بن زاهر بن زهير ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة البتة ولا ان لم يتركوا
وهذا غاية العدل لمن قال الام انما قدمت في حال الصغر لحاجة الولد الى التربيته والحمل
والاضاع والمداراة التي لا يتبها لغير النساء والافلام احد الابوين فكيف تقدم عليه فلا
بلغ الفلام حد ما يعرف عن نفسه ويستغني عن الحمل والحمل والوضع وما يعاينه النساء
تساوي الابوين في ذلك السبيل الموجب لتقدم الام ولا يوازن تساويان فيه فلا يقدم
احدهما الا فرج والمرج اما من خارج وهو القرعة واما من جهة الولد وهو اختيار وقد
جاءت السنة بهذا وهذا وقد جمعها حديث ابو هريره واعتبرنا بها جميعا ولم نرفع
احدهما بالآخر وقد مرنا ما قدمه النبي صلى الله عليه وسلم واخرنا ما اخره بعدم التخير
لان القرعة انما يصار اليها اذا تساوت في الحقوق من كل وجه ولم يبق مرجح سواءا وهكنا
نعلمنا منها وقد مرنا احدهما بالاختيار فان لم يختر او اختارها جميعا عدلنا الى القرعة
فهذا لو لم يبق فيه موافقة للسنة لكان من احسن الاحكام واعد لها واقطعها
للنزاع بتراضي المتنازعين وفيه وجه اخر في مذهب احمد والشافعي انه اذا لم
يختر واحدا منها كان عند الام بالقرعة لان الحضنة كانت لها وانما تنقل عنها
باختياره فاذا لم يختر بقى عند امه ما كان فان قيل فقد قدمت التخير على القرعة
والحديث فيه تقدم القرعة او لا ثم التخير وهذا اول لان القرعة طريق شرعي
للتقدم عند تساوي المستحقين وقد تساوى الابوين في القياس تقدم
احدهما بالقرعة فانما القرعة لم يبق الا اختيار الصبي فيرجح به فاما الاصحاب
احد والشافعي قد قدموا التخير على القرعة قيل انما قدموا التخير لتفاد القاطن
الحديث عليه وعمل الخلف الراشد بن زهير واما القرعة فبعض الرواية ذكرها
والحديث وبعضهم لم يذكرها وانما جاءت في بعض طريق حديث ابو هريره وحده

فقدم التحخير عليها فاذا تعذر القضاء بالتحخير عينت القرعة طريقا للترجيح اذ لم
سواها ثم قال التحخير في اللغلام والجارية روي عنها في سنة والامام احمد في سنة
من حديث رافع بن سنان انه تنازع هو وام في ابنتها وازال النبي صلى الله عليه وآله
ناحية واقعد المرأة ناحية واقعد الصبية بينهما وقال ادعوا فما تالت اليها ما
صلى الله عليه وآله ثم اهداها فالت اليها فاختارها قالوا ولو لم يرد هذا الحديث
لان حديث يهريره والاثر المتقدم حجه في تحخير الانثى لان كون الطفل ذكر الانثى
تأثير له في الحكم بالهوك المذكور في قوله صلى الله عليه وآله من وجد متاعا عند رجل
افلسر وفي قوله من اعتق شركا له في عبد بل حديث الحضانة اولى به عدم اشتراك
الذكورية فيه لان لفظ الصبي ليس من كلام الشارع انما الصبي ارجح في القصة وان
كانت في صبي فاذا نفع المناط سرانه لانه لكونه ذكر اتم التحنن اليه الكلام مع
في مقام واحد استدلوا لم يحدث رافع هو الثاني في الغاوة وصف الذكورية في
احاديث التحخير فاما الاول فالحديث قد ضعفه ابن المنذر وغيره وضعف
ابن سعد والثوري وعبد الحميد بن جعفر وايضا بعد اختلافه على قولين
احدهما ان التحخير كان يثا وروي انه كان ابنا معا لعبد الرزاقك سمر عن عمار
عن عبد الحميد بن سنان عن عمار بن عازبة عن جده ان بويه اختصا الي النبي صلى الله
عليه وآله احدهما مسلم والاخر كان فتوجه الي الجاهل فقال النبي صلى الله عليه وآله
اهد فتوجه الي مسلم فعصاه به قال ابو الفرج بن الجوزي ورواه في روي انه
كان غلاما اصم قالوا ولو سلم الله انه كان انثى فانت لا تقولون فيه فان فيه ان احدهما كان
والاخر كان ذكر فكيف تحتجون بما لا تقولون فيه قالوا وايضا فلو كانا مسلمين فقلنا
ان الطفل كان ذكرا او سبعا فليام هذا قطعا وذا السبع والظاهر انه ذكرا
وانتم لا تحيرون من له ذكرا او سبعا فليام هذا قطعا وذا السبع والظاهر انه ذكرا
هذا على كل تقدير في العالم الباري وهو الغاوة وصف الذكورية في احاديث التحخير
مفعول لا رب ان من الاحكام ما ينفذ فيها وصف الذكورية او وصف الانثوية في كل حكم
ومنها ما لا ينفذ فيها اما هذا واما هذا فيلزم الوصف في كل حكم يتعلق بالنوع لا
المشترك بين الافراد ويعتبر وصف الذكورية في كل موضع كان له تأثير فيه

في التحخير

كالشهاد

كالشهادة والميراث والولاية والنكاح وبعض وصف الانثوية في كل موضع
يختص بالاناث ويقدم فيه على الذكر كالحضانة اذا استوى في الدرجة الذكر
والانثى قدمت الانثى في النظر فيما يختص فيه من شأن التحخير وهو وصف الذكورية وتأثيره
دليل على حق القسم الذي يعتبر فيه او لا تأثير له في الحق بالقسم الذي يلغي فيه فلا سبيل
الي جعلها من القسم الملقى فيه وصف الذكورية لا التحخير منها تحخير شهوة لا
تحخير رأي ومصلحة ولهذا اذا اختار غير من اختاره او انقل اليه فلو غيرت البنت
اقضى ذلك الي ان يكون عند الاب او عند الام اخرى فانها لما شئت الانتقال الي حيث
اليه ودل على كسر ما شرع للاناث من لزوم البيوت وعدم البروز ولزوم الحذر
والاستار فلا يليق بها ان تمل من خلاف ذلك لان هذا الوصف معتبر في شهادته
له وصف الشرع بالاعتبار لم يكن الغاوة فالوا ايضا فان ذكر يفضي الي ان لا يسمي
الاب بكونه لا يحفظها والام لتقلها بينهما وقد عرف بالعادة ان ما يتنازل الناس
على حفظه ويتوالون فيه فهو الرضاع ومن الامثال السائرة لا يصلح القدر من طباخير
فالوا ايضا فالعادة شاهد بان اختيار احدهما يضعف رغبة الاخر فيه بالاحسان
اليه وصيانته فاذا اختار احدهما لم ينتقل الي الاخر لم سوا احدهما تام الرغبة في
حفظه والاحسان اليه فان قلت فهذا بعينه موجود في الصبي ولم يمنع ذلك
تحخير قتلنا صدقتم لكن عارضه اقوال القلوب بمجوله على حب البنين واختيارهم
على البنات فاذا اجتمع نقص الرغبة ونقص الانثوية وكرهه البنات في
الغالب ضاعت لطفلة وصارت في فساد بعسر تلافيه والواقع شاهد بهذا
والفقه تنزيلا لشرع على الواقع وسر الفرق في السبب تحتاج من الحفظ
والصيانة فوق ما يحتاج اليه الصبي ولهذا شرع في حق الاناث من السكن والخفر
ما لم يشرع مثله للذكور في لباس وادخال البيت عزرا والكثير وجمع نفسها في
الركوع والسجود وذا النجاس ولا ترجع صوتها معرا ولا ترمي في الطواف ولا
تتجرد في الاحرام عن الخيط ولا تكتشف راسها ولا تسافر وحدها مع كبرها
ومعرفتها فليست اذا كانت في سن الصغر وضعف العقل الذي يصل فيه الانحلال
ولا رب ان ترددها من الابوين ما يعود على المقصود بالابطال وتخليه وتنقصه

لأنها لا تستقر في مكان معين فكان الأصل لها أن تجعل عند أحد الأبوين من غير محرم
 كما قاله الجمهور ما لا يورث خليفه واحد واستحققت خبيرها بالسر منصوصاً عليه
 ولا هو من معناه فالحق به هنا حصل الاجتهاد في تعيين أحد الأبوين لقيامها عند
 وإيهما الأصل لها ما لا يورث خليفه واحد في إحدى الروايتين عنه عينو الأم وهو
 الأصح دليلاً واحداً في المشهور عنه وعامة اصحابه عينو الأب من ربح الأم قد
 العادة بأن الأب يتصرف في العاشر والخروج ولما قال الناس كلام في خدرها مقصود
 في بيتها فالبتت عندها أصون وأحفظ بلا شك وعينها عليها دائماً بخلاف الأم فإنه
 غالباً غايب وفي مطنه دلل في جعلها عند أمها أصون لها وأحفظ قالوا كل من
 يعرض وجودها عند الأم فإنها تعرض أو أكثر منها عند الأب فإنه إن تركها في البيت
 وحدها لم يضر عليها وإن تركها عند امرأة أو غيرها فالأم أشفق عليها وأصون لها
 من الأجنبية قالوا أيضاً فهي محتاجة إلى تعلم ما يصلح للنساء من الفرائض والقيام
 البيت وهذا إنما يقوم به النساء الرجال فهي أحوج إلى ما تعلمها ما يصلح للمرأة
 وفي دفعها إلى أبيها تعطيل هذه المصلحة أو أسلامها إلى امرأة أجنبية تعلمها ذلك
 أو ترديد هاتين الأم وبينه وفي ذلك من يورثها على البروز والخروج فمصلحة البنت
 والأم والأب لا يكون عندها وهذا القول هو الذي لا يختار سواه قال من ربح الأم
 الرجال الغير على البنات من النساء فلا يستوي غيره الرجل على ابنته وغيره
 أبداً وكل من أم تساعدا بنتها على ما تهواه وتحميها على ما لا يضرها ولا يفتقر
 انخداعها وضعف داعي الغير في طبعها بخلاف الأب ولهذا المعنى وغيره جعل
 تزويجها إلى أبيها وزامها ولم يجعل لها ولاية على وضعها البنت ولا على ما لها
 من محاسن الشريعة أن تكون عند أمها مادامت محتاجة إلى الحضانه والترحم بالواجب
 فإذا بلغت حداً تشتر فيه وتصلح للرجال فمن محاسن الشريعة أن يورث الواجب ما
 من غير غير عليها وأحرص على مصلحتها وأصون لها من الأم ما لا يورث من غير
 طبيعة الأب وغيره من الرجال من الغير ولو مع فسقه وفجوره ما تحبها
 على قتل ابنته وابنته إذا راي ما يرسى لشدة الغيرة ونرى في
 النساء الانحلال والانخداع صودلوا فلهذا هو الغالب على النوعين وغيره

٨٨

١١

خرج عن الغالب على أن أقدمنا أحد الأبوين فلا بد أن نراعي صيانته وحفظه
 للطفل ولهذا ما لا يورث البنت إذا لم تكن الأم في موضع حرر وتخصير أو كانت
 غير مرضية فالأب لا يورث البنت منها ولذا لا أم أم أحد في الرواية المشهورة
 عنه فإنه يعتبر قدرته على الحفظ والصيانة فإن كان معها لا لا وعاجزاً عنه
 وغير مرضي أو ذا ديانة والأم بخلافه فهي أحوال البنت بالأب فمن قد مناه
 بتخير أو قرعة أو بنفسه فإنما تقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد ولو كانت
 الأم أصون من الأب وغير منه قدمت عليه ولا التفات إلى قرعة ولا اختيار
 الصبي في هذه الحال فإنه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب فإذا اختار من يساعده
 على ذلك لم يفتقر إلى اختياره وكان عند من هو أنفع له وخير ولا تختار الشريعة غير
 هذا والشيء صلى الله عليه وسلم قد قال صروهم بالصلاة لسبع وأضر بهم على تركها العشر
 وفرقوا بينهم في المضاجع والله تعالى يعزى إليها الذين آمنوا فوالله أعلم ما رزقها
 الناس والحجارة ما أحسن علمهم وأدبهم وفقههم فإذا كانت تعلم تركه في المكتب
 ونعله القراز والصبي يؤثر اللعب ومعاشرته وإقرانه وأبوه يمكنه من ذلك فانه أثر
 في البنت بلا تخيير ولا قرعة ولد للعكر ومتى أخذ أحد الأبوين أمراً لله ورسوله
 والصبي وعظله والأخر من راع له فهو أختيه وأولديه وسعدت شيخنا رحمه الله تعالى
 شيخنا أبو نوح صبياً عند بعض الحجام فخير بينهما فاختار إياه معالته له سله
 أيدى وكمن أم تساعدا بنتها على ما تهواه وتحميها على ما لا يضرها ولا يفتقر
 انخداعها وضعف داعي الغير في طبعها بخلاف الأب ولهذا المعنى وغيره جعل
 تزويجها إلى أبيها وزامها ولم يجعل لها ولاية على وضعها البنت ولا على ما لها
 من محاسن الشريعة أن تكون عند أمها مادامت محتاجة إلى الحضانه والترحم بالواجب
 فإذا بلغت حداً تشتر فيه وتصلح للرجال فمن محاسن الشريعة أن يورث الواجب ما
 من غير غير عليها وأحرص على مصلحتها وأصون لها من الأم ما لا يورث من غير
 طبيعة الأب وغيره من الرجال من الغير ولو مع فسقه وفجوره ما تحبها
 على قتل ابنته وابنته إذا راي ما يرسى لشدة الغيرة ونرى في
 النساء الانحلال والانخداع صودلوا فلهذا هو الغالب على النوعين وغيره

والخصانه هنا اللام قطعاً ما وما ينبغي ان يعلم ان الشارع ليس عليه نص عام في هذه
احداً ابوين مطلقاً ولا يحصر الولد من الابوين مطلقاً والعلامة تفقون على ان لا ينعى
احدهما مطلقاً بل لا يقدم ذ والعدوان والتفريط على العاد المحسن والله اعلم
الحنفيه والما لكيه الكلام معكم في مقامين احدهما بيان الدليل الذي على بطلان التخيير
والثاني ما عدم الدلالة في الاحاديث التي استدللت بها على التخيير فاما الاول
فيدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم انت حقيقه ولم يخيره واما المقام الثاني
فما رويتم من الاحاديث التخيير مطلقه لا تقيد فيها وانتم لا تقولون بها على الاطلاق
بل قد تم التخيير بالسبع مما فوقها وليس في الاحاديث ما يدل على ذلك ونحو
نقولنا اخصار للفلام اختياراً يعتبر خير بين ابويه وانما يعتبر احساره اذا علم
قوله وذلك بعد البلوغ وليس تقيدكم وقت التخيير بالسبع او من تقيدنا
بالبلوغ بالترجيح من جانبنا لانه حسد يعتبر قوله ويدل عليه قولها وقد ساء
من بين ابوين غيبه وهي على اصيل من المدينة وغير البالغ لا يتأتى منه عادهما بحمل الا
من هذه السافه ونسب من البرسلنا انه ليس في الحديث ما يدل على البلوغ
فليس فيه ما ينفيه والواقعه عين وليس عن الشارع نص عام في تخيير من هو
البلوغ حتى يحل الصير اليه سلماً ان فيه ما هو البلوغ من ابويه ما يقتضي
التقيد بسبع ما قلتم والتشافعيه والحنابلة ومن قال بالتخيير لا يتأتى لكم
الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وسلم انت حقيقه ما لم تنكح بوجه من الوجوه فان
منكم من يقول اذا استغنى بنفسه وادل بنفسه وشرب بنفسه ولا يد
به لغير تخيير ومنكم من يقول اذا ثغور الاب حقيقه فهو لا ينعى صلى الله عليه
قد حكم له به ما لم تنكح ولم يفرق بين ان تنكح قبل البلوغ الصبي بالسن الذي يكون
او بعد ما وحسد الجواب بلور مشتركاً بينكم ونحو فيه على سوانما
بما جاز به منار عوكم سوانما فان اضرتم اضرتم وادان قيدتم قبله وادان خصصتم
واذا ساء هذا من الحديث يقتضي من احدهما انه لا حق لها في الولد بعد النكاح
والثاني انها حقيقه ما لم تنكح وكونها حقيقه له حالان احدهما ان يكون الولد
لم يميز في حق حقيقه مطلقاً من غير تخيير الثاني ان يبلغ سن التمييز في حق حقيقه ايضاً

شهر

واقعه ١١

والر

لكن هذه الاولويه مشروطه بشرط الحكم اذا علم بشرط صدق اطلاقه اعتداء
على تقدير السرط وحينئذ هي الحقبة بشرط اختيارها واغايه هداية تقيد
للمطلق بالدلالة على التخيير ولو حمل على اطلاقه وليس ممكن البتة استلزام
دلائل ابطال احاديث التخيير وايضاً فاذا كنتم قد قيدتموه بانها حقيقه اذا كانت
مقبية وكانت حرة ورشيده وعير ذلك من القبول الذي ذكره لسي منها في الاحاديث
البتة معسده بالاختيار الذي لتعليه السنه واتفق عليه الصحابه اولى واما حكم
الاحاديث للتخيير على ما بعد البلوغ فلا يصح الخمسة اوجه احدها ان لفظ الحديث
انه خير غلاماً بين ابويه وحقيقه الفلام ما لم يبلغ فحمل على البالغ اخرج له غير
حقيقته الى مجازه بغير موجب ولا قرينه صارفه الثاني ان البالغ لا خصانه عليه
فكيف يصح ان يحرم ابوان بعد سنه بين ابويه هلا من المحتج شرعاً وعادة
فلا يجوز حمل الحديث الثالث انه لم يفهم احد من السامعين انهم تنازعوا في رجل
كبير بالغ عاقل وانه خير بين ابويه ولا يسبق اليه هداية فحمل احد البتة ولو فرض تخييره
لما يربى لانه اشيا ابوين ولا نفراد بنفسه الرابع انه لا يعقل في العاده ولا
العرف ولا الشارع ان يتنازع الابوان في رجل كبير بالغ عاقل يحرم من هداية
من ابويه الخامس ان في بعض الفاظ الحديث ان الولد كان صغيراً لم يبلغ ذكره الفساي
وهو حديث رافع بن سنان وفيه فجاء ابنها صغير لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم
اليه ههنا والام ههنا ثم خيره واما قولكم ان يربى غيبه على اصيل من المدينة فاجابه
اولاً بطلانكم بضمه هذا الحديث ومن ذكره وثانياً بان مسكن هذه المرأة كان بعيداً
من البير وثالثاً بان منزله نحو العشر سنين لا يمكنه ان يستقي من البير المذكور
عاده وكل هذا مما لا سبيل اليه فان العرب واهل البوادي يستقي اولادهم الصغار
من ابار هو بعد من ذلك واما تقيدنا له بالسبع فلا ريب ان الحديث لا يقتضي ذلك
ولا هو امر مجمع عليه فان التخيير من قولنا احدهما انه يحرم الخمس مكانه استحق
الربا هو به ذكره عنه حرب في مسايله ويحرم له الا بالخمس هو السن النصح
فيها سماع الصبي ويكره ان يعقل فيها وقال محمود بن زيد عقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم محبة مجها في قولنا ان الخمس سنين والقول الثاني انه انما يحرم لسبع وهو قول

الشافعي واحد واستحق لهذا القول بالتحخير يستدعي التمييز والفهم ولا
ضابط له في الاطفا فاضبط بمظنته وهي السبع فانها اول سن التمييز ولهذا
جعلها النبي صلى الله عليه وسلم حدًا للوقت الذي يمصر فيه بالصلاه وقول الام
الا حاديت وقايح اعياز فنعيم هي كذا ولكن تمتنع حملها على تحخير الرجال
البالغين كما تقدم وفي بعض لفظه غلام وفي بعضها صغير لم يبلغ وما الله السور
فصل واما قصه ابنه حمزه واختصام علي وزيد وجعفر فانها وحكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بها لجعفر فان هذه الحكومة كانت عقيب فراغهم
من عمره القضاء فانهم لا يخرجوا من مكة تبعهم ابنه حمزه تنادي يا عم اعم فاخذ
علي بيدها ثم تنازع فيها هو وجعفر وزيد وذكر كل واحد من الثلاثة ثم لما ذكر
زيد انها ابنه اخيه للمواخاه التي عقدتها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبينه وبينه
وذكر علي انها ابنه عمه وذكر جعفر من حيز القرابة وكوز خالتها عنده بلير
عند خالتها فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم من خرج جعفر من حيز الآخر في حكم
له وجبر كل واحد منهم وطيب قلبه بما هو احب اليه من اخذ البنت فاما مرج
المواخاه فليس يقتضي ولكن زيد كان رضى حمزه وكان الاخا حينئذ شيت به كثير
فظهر زيدانه احق بها لادامه مرج القرابة ههنا وهو بنوه العم بها يستحق بها
الحضانه على قولين احدهما يستحق بها وهو منصوص الشافعي وقول الاخر
وغيره لانه عصبة وله ولاية بالقرابة فقدم على الجانب كما قدم عليهم في الميراث
ولاية الناح وولاية الموت ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكر علي جعفر على
ادعائها حضانتها ولو لم يكن لها لانكر عليها الدعوى الباطلة فانها دعوى ليس
لها وهو يقر على باطل القول الثاني انه لا حضانه لاحد من الرجال سوى الاب والجد
وهذا قول بعض اصحاب الشافعي وهو مخالف لنصه والدليل فعلى قول الجمهور وهو
الصواب ان كان الطفل انثى وكان الرعي محرماً لها بضاع او نحوه كان له حضانتها وان
جاءت السبع وان لم يكن محرماً فله حضانتها صغيره حتى تبلغ سبعاً فلا
له حضانتها بل يسلم الى محرماً لها او امرأه ثقة وقال ابو البركات في محرره لا حضانه
له مالم يكن محرماً بضاع او نحوه فان حكم بالحضانه من النبي صلى الله عليه وسلم

ع

وهذا

وهذه القصة هل وقع للحاله او لجعفر قبل هذا ما اختلف فيه على قولين فمشاهدا
اختلاف لفظ الحديث في ذلك فصح البخاري من حديث البراء فقصي بها النبي صلى
الله عليه وسلم لم يخالفها وعندنا ورد من حديث رافع بن رافع عن عذابه عن علي في
هذه القصة واما الجارية فاقضي بها لجعفر تكون مع خالتها واما الخالام ثم ساقه
من طريق اسرايل عن ابي اسحق عن هانئ بن هانئ وهيبه بن مريم والفقهي بها النبي
صلى الله عليه وسلم لم يخالفها وقال الخالام بمنزلة الام واستشكل كثير من الفقهاء هذا
فان القضاء كان لجعفر فليس محرماً لها وهو وعلى سواي القرابة منها وان كان
للخاله فهو من روجه والحاضنه اذا تزوجت سقطت حضانتها وما زاد على
ابن حمزه طعن في القصة بجميع طرقها وقال المحدث البخاري في خبره رواه اسرايل
وهو ضعيف واما حديث هانئ وهيبه بن مريم فمجهولان واما حديث ابي اسرايل
فرواه الراوي عنه هو مسلم بن سالم الجهني ليس بالمرورف واما حديث رافع بن رافع
فهو وابوه مجهولان ولا حجه في مجهول الا ان الخبر هذا الخبر بوجه محمد بن الحسن
والكبير والشافعي يرون خالتها كانت من روجه لجعفر وهو اجل شاب في فريش وليس
هو محرماً من ربه حمزه قال في تحريك تنكر قضاءه بها لجعفر من اجل خالتها لان ذلك
احفظ لها قلت وهذا من بهوره رحمه الله تعالى واقدامه على تضعيف ما اتفق الناس على
صحته فخالفهم وحده فان هذه القصة شهرتها في الصحاح والسنن والمسند والسير
والتواريخ يعني عن اسنادها فكيف وقد اتفق عليها صاحب الصحاح ولا يحفظ عن احد
قبلها الطعن فيها البته وقوله اسرايل ضعيف والدي غيره في ذلك تضعيف عن
ابو المديني له ولداً اباد لك سائر اهل الحديث واحتجوا به وثقوه وثبتوه بالاحد ثقة
وتعجب من حفظه وقال ابو حاتم هو من اتقى اصحاب ابي اسحق ولا سيما قد روي هذا
الحديث عن ابي اسحق وكان يحفظ حديثه كما يحفظ السور من القرآن وروى له
الجماعه كالمم محتجيزه واما قوله ان هانئاً وهيبه بن مريم مجهولان فنعيم مجهولان عنده
معروفان عند اهل السنن وثقهما الحفاظ معاً النفساي هانئ بن هانئ ليس به بأس
وهيبه بن مريم له اهل السنن الاربعه وقد وثقوا ما قوله حديث اسرايل
مسند ابو فروه الراوي عنه مسلم بن سالم الجهني ليس بالمرورف وقال تعليلاً باطلان

هذا الخبر رواه اسرايل بن مريم عن ابي اسحق عن هانئ بن هانئ وهيبه بن مريم والفقهي بها النبي صلى الله عليه وسلم لم يخالفها وقال الخالام بمنزلة الام واستشكل كثير من الفقهاء هذا فان القضاء كان لجعفر فليس محرماً لها وهو وعلى سواي القرابة منها وان كان للخاله فهو من روجه والحاضنه اذا تزوجت سقطت حضانتها وما زاد على ابن حمزه طعن في القصة بجميع طرقها وقال المحدث البخاري في خبره رواه اسرايل وهو ضعيف واما حديث هانئ وهيبه بن مريم فمجهولان واما حديث ابي اسرايل فرواه الراوي عنه هو مسلم بن سالم الجهني ليس بالمرورف واما حديث رافع بن رافع فهو وابوه مجهولان ولا حجه في مجهول الا ان الخبر هذا الخبر بوجه محمد بن الحسن والكبير والشافعي يرون خالتها كانت من روجه لجعفر وهو اجل شاب في فريش وليس هو محرماً من ربه حمزه قال في تحريك تنكر قضاءه بها لجعفر من اجل خالتها لان ذلك احفظ لها قلت وهذا من بهوره رحمه الله تعالى واقدامه على تضعيف ما اتفق الناس على صحته فخالفهم وحده فان هذه القصة شهرتها في الصحاح والسنن والمسند والسير والتواريخ يعني عن اسنادها فكيف وقد اتفق عليها صاحب الصحاح ولا يحفظ عن احد قبلها الطعن فيها البته وقوله اسرايل ضعيف والدي غيره في ذلك تضعيف عن ابو المديني له ولداً اباد لك سائر اهل الحديث واحتجوا به وثقوه وثبتوه بالاحد ثقة وتعجب من حفظه وقال ابو حاتم هو من اتقى اصحاب ابي اسحق ولا سيما قد روي هذا الحديث عن ابي اسحق وكان يحفظ حديثه كما يحفظ السور من القرآن وروى له الجماعه كالمم محتجيزه واما قوله ان هانئاً وهيبه بن مريم مجهولان فنعيم مجهولان عنده معروفان عند اهل السنن وثقهما الحفاظ معاً النفساي هانئ بن هانئ ليس به بأس وهيبه بن مريم له اهل السنن الاربعه وقد وثقوا ما قوله حديث اسرايل مسند ابو فروه الراوي عنه مسلم بن سالم الجهني ليس بالمرورف وقال تعليلاً باطلان

فان عبد الرحمن بن ابي ليلى روى عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله
ان ابا داود قال قال محمد بن عيسى بن سفيان عن ابي جعفر عن عبد الرحمن بن ابي ليلى
الخبر وكنى ابو محمد بن عبد الرحمن لم يذكر عليا قريبا به الا رسالا وذلك من جهة فان ابا
ليلى روى القصة عن علي فاختصر امواد ذكره في الاحتجاج واحال على العلم المشهور
عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي وهذه القصة قد رواها علي وسبعها منه اصحابه ما
ما في وهب بن اسير وعجيب بن عبد يزيد وعبد الرحمن بن ابي ليلى فذكر ابو داود واحاد
اللائحة الاولى لسياقها بتمامها واشار الحديث بن ابي ليلى انه لم يمتعه وذكر السند
اليه بطل الا رسالا ثم رايته بالرسالة على قدر روى هذا الحديث في مسند علي مصرحا
فيه بالاتصال فقال الخبرنا الهيثم بن خلف ابا عثمان بن سعيد المقرئ يونس بن عدي
ابن سفيان عن ابي جعفر عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي انه اختصم هو وجعفر بن
وذكر الحديث واما قوله ان ابا جعفر ليس بالمعروف فقد عرفت سفيان بن عيينه
وغیره وخرجاله في الصحيحين واما رصيه نافع بن عجيبر واباه بالجهالة فنعم ولا
يعرف حالها وليس من المشهورين بتقل العلم وان كان نافع اشهر من ابيه لروايته
ثقتين عنه محمد بن ابراهيم التيمي وعبد الله بن علي فليس الاعتماد على روايتهما واباه
التوفيق في صحة الحديث واما الجواب عن استشكال الاستشكال فهو ان الله
التوفيق لا اشكال سواء كان القضا جعفر او الخالة فان ابنه العلم الذي يكن لها قرابة سر
ابن عمها جاز ان تجعل مع امراته في بيته بل يتعين ذلك وهو اولى من الاجنبى سيما ان
ابن العم مبرور في الديانة والعفة والصيانة فانه في هذه الحال اولى من الاجانب بل اولى
فان صلح النبي صلى الله عليه وآله كان ابن عمها وكان محرماتها لان حمزه كان اخاه من الرضعة
فهلا اخذها هو قبل رسول الله صلى الله عليه وآله كان في شغل شغل ابا عبد الله الرسالة وتب
الروح والدعوة الى الله وجهاد اعداء الله عن فراغه للحضانه فلو اخذها لدفعها الى
نسيان في ائمتها مسرعا رجلا وقربا ايضا فان السرا من نسيان ما كانت تحبها
السوء لا بعد تسع ليا فان ابن الصبيبة معه حيث دارا من شقة عليها
وكان فيه من برورها وظهورها لوقت ملائحة وان جليست في بيت احداهن كانت
لها الحضانه وهو اجنبية هذا كان القضا جعفر وان دار الخالة وهو الصحيح

والصريح

وعليه يدل الحديث الصحيح الصريح فلا اشكال في وجوه احداهما ان نكاح الحاضنة لا يسقط
حضانه البنت كما هو واحد في الروايتين عن احمد واحد قول العلماء وجعته هذا الحديث
وقد تقدم سر الفرق بين الذكر والانثى الثاني ان نكاحها قريبا من الطفل لا يسقط
حضانتها وجعفر ابن عمها بالاشارة الزوج اذا رضى بالحضانه واثر كون الطفل عنده
في حجره لم يسقط الحضانه هذا هو الصحيح وهو مبني على اصل وهو ان يسقط
الحضانه بالنكاح وهو راعاه بحق الزوج فانه يتبعه عليه الاستمتاع المطلق من الرأه
لحضانتها ولغيره ويتنكر عليه عيشه مع المرأة ولا يوزان بحاصلها خلا في هذه
والرجعة ولهذا للزوج ان يمنعها من هذا مع اشتغالها في حق الزوج فتضيع مصلحة
الطفل فاذا اثر الزوج ذلك وطلبه وحرص عليه زالت المصلحة التي جعلها سقطت الحضانه
والتقضي فأي فترت عليه اثره ورضيحه ان يسقط الحضانه بالنكاح ليس حقا
لله وانما هو حق للزوج وللطفل واقارباه فاذا رضى من له الحق جاز في الاشكال على
ان يقدر بر فله ان هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله عليه ولم من احسن الاحكام ورضيها
واشدها موافقه للمصلحة والحكمة والرحمة والعدل والى الله التوفيق وهذه صلاتي
في الحديث للفقهاء احدها ان نكاح الحاضنة لا يسقط حضانتها كما قاله الحسن البصري
وقضيه محيى برحمته وهو مدعي بن محمد بن حزم والمالان نكاحها لا يسقط
حضانه البنت ويسقط حضانه الانثى كما قاله احمد في احدي روايته والثالث
ان نكاحها قريبا لطفل لا يسقط حضانتها ونكاحها لاجنبى يسقطها كما هو المشهور
من مدعي مدعي وفيه مدرك رابع لمحمد بن جرير الطبري وهو ان الحاضنة اذا كانت
اما المنازع لها الاب سقطت حضانتها بالزوج وان كانت خاله او غيرها من النساء
الحضانه لم تسقط حضانتها بالزوج وكذا لان كانت اما والمنازع لها غير الاب من
اقارب لطفل لم تسقط حضانتها ونكاحها لم يزل له وماله وعليه فيه قال في تهذيب
الانوار بعد ذكر حديث ابنه حمزه فيه الدلالة الواضحة على ان قيم الصبيبة الصغير
والطفل الصغير من ان من قرابتها من قبل امهاتها من النساء اقرب حضانتها من غيرها
من قبل الاب وان كانت وكذا وانكاح غير الاب لا يملكها منه وذلك لان رسول الله
صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله حضانه وقد تنازع بها ابا عبد الله وجعفر بن محمد

٢٥

واخوابها الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله يخافه وبينه وخالتها يومئذ
لها زوج غير امها وذلك بعد مقتل حمزه وكان معلوماً بالصححة قول من قال
لا حق لعصبة الصغير والصغير من قبل الاب في حضانتها ما لم تبلغ حد الاختيار
بل قرابتها من النساء من قبل امها الحق وان كن ذوات زوج فان اقاها الاركان المير
في اللعن عند علم ما وصفت من ان ام الصغير والصغير وقرابتها من النساء من
قبل امهاتها الحق بحضانتها وان كن ذوات زوج من قرابتها من قبل الاب من الرجال
الذين هم عصبتهم فهل كانت الام ذات الزوج كذلك مع والدها الذي ولاه بعد
كما كانت له حاله الحق بها وان كان زوج غير ابيها والا فما الفرق قيل الفرق بينهما ما روي
وذلك لقيام المحبة بالنقل المستفيض وراثة عن النبي صلى الله عليه وآله والام الحق بحضنة
الاطفال اذا كانت من والدهما ما لم تنكح زوجا غيره ولم يخالف في ذلك من يجوز الاعتراض
به على المحبة فيما نقله وقد روي في الخبر وان كان في سنده نظير فان النقل الذي
وصفت امره دال على صحته وان كان في السند ثم ساق حديث عمر بن شبيب
عن ابيه عن جده انت اخويه ما لم تنكح من طريق النبي صلى الله عليه وآله وما اذا
نكحها فيه عصبة ابيه فصحة الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله الذي ذكرناه
جعل الخالة ذات الزوج غير ابو الصبية الحق بها من بين عصبتها فانكح
اقتدار بلور اولي منهم وان كان لها زوج غير ابيها لا النبي صلى الله عليه وآله وانما جعل الخالة
اولي منهم لقرابتها من الام واذا كان ذلك الذي وصفنا من ان القول الذي قلناه
والمستفيض اصل احدها من جهة النقل المستفيض والاخرى من جهة نقل
الاحاد العدول واذا كان لا لا في غير جاز وحكم احدها الى حكم الاخرى في القياس
انما يجوز استعماله فيما لا نص فيه من الاحكام فاما ما فيه نص من كتاب الله او خبر
عن رسول الله صلى الله عليه وآله فلا حظ فيه للقياس فان قال قائل نعمت انما اطلب
حوال من الحضنة اذا نكحت زوجا غير ابيها والاطفال جعلت لاب والى حضانتها
بالنقل المستفيض فكيف يكون ذلك كقلت وقد علمت ان الحسن البصري كان يقول
للمراه اقرب لدها وان تزوجت وقضى بدل الحبي من حمزه قيل ان النقل المستفيض
الذي يميز به المحبة والاربع عند البصر صفة ان لا يكون له مخالف وللز صفة ان ينقله

لها

قولا

وعلا من على الامه من يسوي عنه اسباب اللدب والخطا وقد نقل من صفة دال من
علا الامه ان المراه اذا نكحت بعد بينوتها من زوجها زوجا غير ابها لم يحضانه
اسمائها فان كان للرجل لامة غير جارية الاعتراض عليها بالراء وهو قول من يجوز
عليه القلط في قوله اسير كلامه ذكر ما في هذا الكلام من مفسر ومردود فاما قوله
ان فيه الدلالة على قرابة الطفل من قبل امهاته من النساء الحق بحضانتها من عصباته
من قبل الاب وان كن ذوات زوج فلا دلالة فيه على ذلك البتة بل احدا لقاط الحديث
صريح في خلافه وهو قوله صلى الله عليه وآله واما الابنة فاني قضيت بها لجعفر واما اللفظ
الاخر فتقضي بها الخالتها والعم والام وهو اللفظ الذي احتج به ابو جعفر فلا يدل على قرابة
الام مطلقا الحق من قرابة الاب بل اقرار النبي صلى الله عليه وآله وعلما وجعفر اعاد عوي
الحضانه يد اعلم ان القرابة الاب مدخل فيهما وانما قدم الخالة لكونها انثى من اهل
الحضانه فتقدم عليها على قرابة الاب كتحريم الام على الاب والحديث ليس فيه لفظ عام
يدل على ما ادعاه من ان كان من قرابة الام الحق بالحضانه من العصبة من قبل الاخر
نكون يد الاخت للام اخو من العمر وبنيت الخالة اخو من العمر والعمة فان في الحديث
دلالة على هذا فضلا عن ان يكون واضحة قوله وكان معلوماً بالصححة قول من
قال لا حق لعصبة الصغير والصغير من قبل الاب في حضانتها ما لم تبلغ حد الاختيار
يعني تخير بين قرابة ابيه وامه مع اليسر واليسر تحت خاله الطفل ويبقى محصور
انما اعلم ان العمر المزوج بالخالة اولي من ان العمر الذي ليس تحت خاله الطفل ويبقى محصور
الناطه كانت جهة التعصيب مقتضية للحاضنة فاستوت في شخصين
فرج احدهما لمور حاله الطفل عنده وهي من ام الحضانه كما فهم طائفة من الحديث
وان قرابة الام وهي الخالة اولي بحضانه الطفل من عصبة الاب ولم يسقط حضانتها
بالنكاح اما الكون الزوج لا يسقط الحضانه مطلقا كقول الحسن وموافقه واما الكون المحضونه
بنا قاله احد في رواية واما الكون الزوج قرابة الطفل كالمشهور من مذهب
احد واما الكون المحضونه غير انما نزعها الاب كما قاله ابو جعفر فهذه اربعة
مدار للنزول الذي اختاره ابو جعفر ضعيف جدا فان المعنى الذي اسقط
حضانه الام بتزويجها هو بعينه موجود في سائر نساء الحضانه والخالة غايتها

ان تقوم مقام الام وتشبه بها فلا تكون اقوى منها ولد السائر فوايه الام والسر
 صلى الله عليه وسلم الحكم على ما كان سائر اقار الام من لولا يسقط حضانتها
 بالتزويج وانما حكم حكمها لخاله ابنه حمزه بالحضانه مع كونها من وجه
 بقرب من الطفل والطفل ابنه واما الفرق الذي فرقه بين الام وغيرها بالنقل
 للمستفيض الى اخره فيريد به الاجماع الذي لا يسقطه عنده مخالفه الواحد والاثني
 وهذا اصل تفرد به ونازع فيه الناس واما حكمه على حديث عمر بن شعيب
 طمعه واه فيناه على ما وصل اليه من طريقه فان فيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف
 او متروك ولكن الحديث قد رواه الاوزاعي عن عمر بن شعيب عن ابيه عن
 رواه ابو داود في سننه فصل في الحديث مسلكا خامسا وهو ان السائر
 صلى الله عليه وسلم قضى بها خالتهما وان كانت ذات زوج لان البنت تحرم على الزوج
 تحرم الجمع من المراه وخالتهما وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم على هذا بعينه
 في حديث داود بن الحصين عن عمر بن الخطاب عن عمار بن عبد الله عن ابي
 فيه وانت ما جعفر اوليها تحت خالتهما ولا تلحق المراه على عمتها ولا على خالتهما ولا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان تصير يقتضي ان يكون دار حمه محرمة عليه البنت على التام
 يعترض به على هذا المسلك بل هذا ما نأباه قواعد الفقه واصول الشريعة فان الحكم
 ما دامت في عصمة الحاضن فينت احتها محرمة عليه فاذا فارقتها فهي مع خالتهما
 محدود في ذلك الا ان لا يربا في القول بهذا القول خير واصح للبنت فرددنا الى
 الحاكم يدفعها الى اجنبي يكون عنده اذا الحاكم عسر مصدا للحضانه بنفسه فهل
 يسأل احدا من احكام النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة هو عين المصلحة والحكم
 والعدا وغاية الاحتياط للسب والنظر لها وان كل حكم خالفه لا ينفذ عرجو رافضا
 لان تاريخ الشريعة فلا اشكال في حكمه صلى الله عليه وسلم ولا اشكال في الاشكال فيها
 خالفه والله المستعان وعليه التكاليف **ذكر حكمه** صلى الله عليه وسلم في
 على الزوجات وانه لم يقدرها ولا ورد عنه ما يدل على تقديرها وانما رد الزوج
 فيها الى العرف فيست عنه في صحيح مسلم انه قال في خطبه حجه الوداع بحضرة
 العظيم قبل وفاته صعه وثمانين يوما وانظروا الله في النساء فانكم اخذتموهن

الحاضر

واستحلتم فروجهن بكلمه الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وسعته
 في الصحيحين ان هذا امره ابي سفيان قالت ان ابا سفيان رجل شحيح ليس يعطيني
 من النفقه ما يكفيني وولدي الا ما اخذت منه وهو لا يعلم بما اخذني ما يكفيني وولدي
 بالمعروف وفي سنن ابي داود من حديث حكيم بن ميمون عن ابيه عن ابيه عن النبي صلى الله
 صلى الله عليه وسلم فقلت رسول الله ما تقول في نسائنا قال اطعموهن مما تاكلون واكسوهن
 ما لبسوز ولا تضربوهن ولا تقبحوهن وهذا الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم مطابقيه لكتاب
 الله تعالى حيث يقول تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم
 الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والنبي صلى الله عليه وسلم جعل نفقه
 المراه مثل نفقه الخادم وسوي بينهما في عدم التقدير وردها الى العرف فقال للمملوك
 طعامه وكسوته بالمعروف فجعل نفقتهما بالمعروف ولا ريب ان نفقه الخادم غير
 مقدرة ولم يقل احد بتقديرها وصعته في الرضوانه قال اطعموهن مما تاكلون
 والبسوهن ما لبسوز وراه مسلم كما قال في الزوجه سوا وصعته في الرضوانه
 انه قال امر انك تقول الامان تطعمني وتطلقني وهو العبد اطعمني واستعملني ويقول
 الابن اطعمني الرضوانه عنى جعل نفقه الزوجه والرضوانه الولد لها سوا الطعام لا
 التملك وروى النسائي هذا من فروعها الى النبي صلى الله عليه وسلم كما سياتي ووالله اعلى
 من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهن وصح عن ابي سفيان انه قال الخبز والزيت
 وصح عن عمر بن الخطاب الخبز والسمن والخبز والتمر ومن افضل ما تطعمون الخبز
 والتمر ففسر الصحابه اطعام الاهل بالخبز مع غيره من الادام والله ورسوله ذكر الاتفاق
 مطلقا من غير تحديد ولا تقدير ولا تقييد فوجب رده الى العرف ولولم يرد النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو الذي رد ذلك الى العرف وارشاد منه اليه ومن المعلوم
 ان اهل العرف انما يتعارفون بينهم في الاتفاق على اهليهم حتى يوجب التقدير في
 الخبز والادام دون الحب والنبي صلى الله عليه وسلم واصحابه انما كانوا ينفقون على اهل
 له اذ رزق تملك الحب وتقديره ولانها نفقه واجبه بالشرع فلم تقدر بالحب
 نفقه الرقيق ولو كانت مقدرة لامر النبي صلى الله عليه وسلم هذا ان اخذ
 المقدر لها شرعا ولا امرها ان اخذ ما يكفيها من غير تقدير ورد الاجتهاد وذلك

2

طفت

ذلك

تنازعنا فيه اليه والى رسوله ودلك خير لنا حالا وعاقبه وراينا الله تعالى انا مال
 والكاف فاطعام عشرة مساكين واطعام ستين مسكينا معلق الامر بالصدر
 الذي هو الاطعام لم يحدد لنا جنس الطعام ولا قدره وحد لنا جنس المطعمين وقدرهم
 فاطلق الطعام وقيد المطعمين وراينا تعالى حيث ذكر اطعام المساكين في كتابه
 فاما اراد به الاطعام المعهود المتعارف بقوله تعالى وما دار الا العقبة فارقناه
 اطعم في يوم ذي مسغبة يتيما واوا يطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا
 وان من المعلوم يقيناً انهم لو غدا بهم وعشوههم واطعموهم خبزاً او لحماً او مرقاً او نحوه
 لما نواهمد وحيز داخلين فيمن ائتم عليهم وهو على عدد غير الطعام الذي هو اسم
 المأكول الى الاطعام الذي هو مصدر صريح وهذا نص في انه اذا اطعم المساكين ولم
 يملكه فقد امتثل ما امر به وصح في ذلك وعرف انه اطعمهم بالوارد في اللغة لا يصدر
 لفظ الاطعام الا بالتبليك ولما قال السر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم الصمى به ووليه ربيب
 خبزاً ولحماء فداخذ طعاماً ودعاهم اليه على عاده الولاء ولدلك قوله في ولية صفيه
 اطعمهم خبزاً وهذا اظهر من ان نذكر شراذه قالوا قد زاد للابيضاحاً
 وسياً بقوله من اوسط ما تطعمون اهليكم ومعلوم يقيناً ان الرجل اذا اطعم اهله
 الخبز واللحم والبرق واللبن فاذا اطعم المساكين من ذلك فطعمهم من اوسط ما يطعم
 اهله بلا شك وهذا تفوق الصمى به في طعام الاهل على انه غير مقدراً كما تقدم والله تعالى
 جعله اصلاً لطعام الكفار فداخذ بطريق الاول بل ان طعام الكفار غير مقدراً وامان
 فداخذ طعام الاهل فاذا اخذ من تقد بر طعام الكفار فيقال هذا خلاف مقتضى النص
 ما الله اطلق طعام الاهل وجعله اصلاً لطعام الكفار فعلم ان طعام الكفار لا يتقدر اهله
 ولا غير غرض صواب البيتة تقد بر طعام الزوجه مع عموم هذه الواقعة في كل وقت قالوا
 اما الفرق الذي ذكرتموها فليس فيها ما يستلزم تقد بر طعام الكفار وحاصلها
 حسه فرق انها تختلف في اليسار والعسار وانها لا يتقدر بالكفايه ولا اوجبه الشارع
 المعروف ولا يجوز اخراج العوض عنها وهي خوف الله لا يسقط بالاستقاط بخلاف تفقه
 الزوجه معك نعم لا شاي صحه هذه الفرق ولكن من اين يستلزم وجوب
 تقديرها بد ومدبر بل هو اطعام واجب من حلسر ما يطعم اهله مع ثبوت هذه

الامام يدلي بتقديرها بوجه وامام اذكر ثم غز الصحابه من تقديرها فجوابه
 من بلانته اوجه احدها ان قد ذكرنا عن جماعة منهم على انسر واسموسى وامر
 انهم قالوا بحري ان يقدروهم ويغشيهم وامام من روى عنه المد والملازم لم يذكروا
 ذلك تقدير او تحديدا بل قيل ان من روى عنه المد وروى عنه مدار وروى
 عنه مكي وروى عنه جواز التغديه والتغشيه وروى عنه اكله وروى عنه
 رغياف رغياف فان كان هذا اختلافا ملاحه فيه وان كان بحسب حال المستقيم
 وبحسب حال الخالف والمكفر فظاهر وان كان ذلك على سبيل التمثيل فكذلك تقدير
 لوجه فيه على التقديرين قالوا واما الاطعام وفديه الاذي فليس من هذا الباب فان
 العالي والفديه من صيام او صدقه او نسك فالله تعالى طرده هذه الثلاثة ولم يقيد بها
 وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في نقيض الصيام سلاله ايام وتقييد النسك بدينج شاه
 وتقييد الاطعام بستة مساكين لم يسكن صاع ولم يقيد العالي في فديه الاذي فاطعام
 ستة مساكين والكر او جبه صدقه مطلقه وصوم مطلقا ودما مطلقا فغيره ليس
 صلى الله عليه وسلم بالفرق والثلاثة الايام والشاه واما جزر الصيد فانه من غير هذا الباب
 فان المخرج انما يخرج قيمه الصيد من الطعام وهو يختلف بالقله والكثرة فانها تدل
 على ان ينظر فيها الى عدد الساكين وانما يشترط فيها الى مبلغ الطعام فيطعمه الساكين على
 ما يرى من اطعامهم وتفضيل بعضهم على بعض فتقدير الطعام فيها على حسب المتلف
 وهو تقدير اكثر وليس ما يعطاه كل مسكين مقدار ان التقدير بالحسب يستلزم امر بالان
 من الجلاله فانه اذا كان الموجب لها عليه شرعا الحب واكثر الناس انما يطعم اهله الخ
 فان جعلتم هذا معاوضه كان ربا ظاهرا وان لم تجعلوه معاوضه فالحب ثابت لها في
 ولم يعترض عنه ولا نبراز منه منه الا باستقاطه وابراها فان لم تبرر بها البتة فالحكم
 مده طويله مع ان اتفاقه عليها لا يوم حاجتها من الخبز والادام وان كانت احدهما
 الحب دين على غيره فلو خذ من التركة مع سعة الاتفاق عليها كل يوم ومعلوم ان الشرع
 الكامله المشتمله على العدل والحكمه والمصلحه فانه لا بد من دفعه كل الدفع
 ما يدفعه العقول والعرف ولا يمكن ان يقال ان نفقه التي في ذمته تسقط بالادى
 له علمها من الخبز والادام لوجهين احدهما انه لم يسهه اياها ولا اقترضه منها حتى

الباقي

اوجب

في ذمتها بل هو معه فيه على حكم النصف لا شاع المعاوضه عن الحب بل للشرع
 وقد ثبتت في ذمتها بالملك المتقاصه لاختلاف الدين جنسا والمقاصه
 نفقه اتفاقا فها قد اوان قبل احدا الوجهين انه لا يجوز المعاوضه على النفقه
 مطلقا لا بدراهم ولا غير هالانه معاوضه على استقرار ولا يحسن فانها انما تحب
 شيئا فشيئا فعنده لا يصح المعاوضه عليها حتى تستقر بمعنى الزمان فيعاقب
 عنها كما يعاقب عاوضه مستقر في الذمه من الدين وما لم يحد بعصر اصحاب
 الشافعي من هذا الاشكال فخلصا ما للصحيح انها اذا اكلت سقطت نفقتها ما لم
 الرافعي في محرمه او الى الوجهين السقوط وكما يحكي النواوي بحرار الناس عليه في
 كل عصر ومصر واكتفا الزوجه وقال الرافعي في الشرح الكبير والاصطفية
 رجهان اقيسها اليها لا تسقط لانه لم يورث الواجب وتطوع بما ليس بموажب
 صرحوا بان هذين الوجهين في الرشيد التي اذن لها فانه لم ياذن لها ان تسقط
 رجهان واحدا **فصل** في حديث فندد ليل على جواز قول الرجل في غريمه
 ما فيه من العيوب عند شلواه وان دلل ليس بعيبه ونظير ذلك قول الآخر في
 خصمه يرسل الله ان فاجر كمالا ما حلف عليه وفيه دليل على بطلان
 سعه اوكاهه ولا تشاركه فيها الام وهذا الجماع من القول اشادة لا بطلان
 على الام من النفقه بقدر ميراثها وزعم صاحب هذا القول انه طرد القياس على
 امر له ذكر وانثى في درجه وهما واثان فان النفقه عليها كما لو كان له اخ واخت
 وحدا وابن وبنت فالسعه عليها في قدر ميراثها فلكل الاب والام والصحيح انفراد
 العصبه بالنفقه وهذا كما ينفر به الاب والام بالاتفاق وهذا هو مقتضى
 قواعد الشرع فان القاصب ينفر بحمل العقل وولاية النكاح وولاية الموت
 والميراث لولا وقد نص الشافعي على انه اذا اجتمع ام وحده واب فالنفقه على الجد وحده
 وانما احدى الروايات من غير احد وهو الصحيح هو الدليل ولذا لا اجتمع اس وبنت او ام
 واب وبنت وانما انما الشافعي النفقه في هذه المساييل الثلاث على الاب لانه العصبه
 في الميراث والروايات غير احد والثانيه انها على قدر الميراث في المساييل الثلاث وقال
 وحقيقه السعه في مسلة لاس والسبب عليها نصفان لنسأ وبها في القرير في مسله

بغير

بنت ابن النفقة على البنت لا تقرب وهو قول احمد والشافعي تنفرد بها البنت كما لو تزوجت عصبه لانها لا تملك المهر

بنت ابن النفقة على البنت لا تقرب وهو قول احمد والشافعي تنفرد بها البنت كما لو تزوجت عصبه لانها لا تملك المهر
المطلوق فيه دليل على ان نفقة الزوجه والا فارب مقدروا بالكفايه وازد للامهر
وان لم له النفقه ان احدها بنفسه اذا منعه اياها من نفقه او قد احتج به على جواز
الحكم على العايب ولا ينفقها الا بسفره في حاضر او البلد لم يزل مسافرا او السبي صلى الله عليه
عليه ولا لم يسألها البينة ولا يعطى المدعي مجرد دعواه وان كان مدعي نفقه منه صلى الله
عليه ولم قد احتج به على مسكه الظفر وان لا انسان اب ياخذ من مال غيره الا ظفر
به بقدر حقه الذي حقه اياه ولابد البتة اوجه احدها ان سبب الحق ههنا
وهو الزوجية فلا يورث الاخذ بخيانته في الطاهر فلا يتناولها قول السبي صلى الله عليه
اذ الامانة التي من ائتمنا ولا تخن من خانك ولهذا نص احمد في المسائلين من قايته
فمنع من الاخذ في مسكه الظفر وجوز للزوج الاخذ وعمل بكل الحديثين
انه يسوق على الزوجه ان ترفعه الى الحاكم فيلزمه بالانفاق او الفراق في ذلك
عليها مع ثلثها من اخذ حقه البتة ان حقه ما يتجدد كل يوم فليس هو حقا ولا
مستقرا على ان يستدين عليه او يرفعه الى الحاكم بخلاف حق الدين
وقد احتج بقصه هند هذه على ان نفقه الزوجه تسقط بمضي الزمان انه لا يملك
من اخذ ما مضى لها من قدر الكفايه مع قولها انه لا يعطى ما يكفيها ولا دليل في كفايتها
تدفع به ولا طلبته وانما استفتت كل احد في المستقبل ما يكفيها فانها قد بدلت
وهي بعدا خلت الناس في نفقه الزوجات والا فارب هل يسقطان بمضي الزمان
كلاهما ولا يسقطان او تسقط نفقه الا فارب ووزن الزوجات على ثلثه او اقل
احدها انما يسقطان بمضي الزمان وهذا مذهب ابي حنيفة واحدي الرواس
عن احمد والثاني انهما لا يسقطان الا كانا القريب طفلا وهذا وجه للشافعي
والثالث يسقط نفقه القريب دون نفقه الزوجه وهذا هو المذهب المشهور
الشافعي واحد وملازم الا براس سقوطها بمضي الزمان منهم من قال اذا كان الحاكم
فرضها لم يسقط وهذا قول بعض الشافعية والحنابلة ومنهم من قال لا يورث فرض
الحاكم في وجوبها شيئا اذا سقطت بمضي الزمان والذي ذكره ابو البركات

الحق

الفرق

الفرق بين نفقه الزوجه ونفقة الا فارب وذلك ان مالها اذا غار صدق ولم ينفق لزمه
نفقه الا فارب وعنه لا يلزمه الا ان يورث الحاكم قد فرضها او امان نفقه اقراره فلا يلزمه
المضي وان فرضت ان يستدين عليه باذن الحاكم وهذا هو الصواب وانه لا يورث
الحاكم في وجوب نفقه القريب لا مضي الزمان فلا توجهها اما النفاق فانه لا يعرف
احد ولا يعرف قدما لصحابه استقرار نفقه القريب بمضي الزمان ان فرضها
الحاكم ولا عز الشافعي وقدما اصحابه والمحققين لم يذهبوا لصاحب المذهب
والحاوي والسام والنهايه والتهذيب والبيان والذخير وليس في هذه الكتب الا
السقوط بدو واستقنا فرض وانما يوجبها استقرارها اذا فرضها الحاكم والوسيط
الوجيز وشرح الرافعي وفروعه وقد نص المقدسي في تهذيبه والمحاكمي
والعهدي ومحمد بن عمار في التمهيد والسدي في المعتمد وانها لا تستقر ولو فرضها
القاضي وعلو السقوط بانها تجب على وجه المساواه لاجل النفس ولهذا لا يجب مع
سائر النفق عليه وهذا التعليق يوجب سقوطها فرضت ولم تفرضها الا بوليها
والكفايه ما يستحال مصيره دينا في الدمه واستبعد لهذا التعليق قوامه
انما يكون نفقه الصغير تستقر بمضي الزمان بالغ في تضعيفه من جهة ايجاب
الكفايه مع ايجاب عوض ما مضى متناقض في اعتد غير تقديرها في صورة الحمل
الا ان قلنا ان النفقه له بان الحمل مستحقه لها ومنفعة بها في نفقه
الزوجه قال ولهد قلنا بتقدير ثمرها هذا في الحمل والولد الصغير اما نفقه
الا فارب لا تصير دينا اصلا انتهى وهذا الذي قاله هو الصواب في تصور
الحاكم نظر افانه ما ان يعتقد سقوطها بمضي الزمان او ان كان يعتقد لم
يسقط الحكم بخلافه والراي ما يعتقده غير لازم وان كان يعتقد سقوطها مع
الا فارب في الا فارب في الطفل الصغير على وجه لا يصح الشافعي واما ان ينفق القريب
لا يوجب اثبات الواجب وتقديره او امر اربعة اثار ان يرد به لا يوجب فهو محل
الحاصل لا اثر لفرضه ولذا لا ان يرد به اثبات الواجب ففرضه وعدمه بيان
البيده تقدير الواجب والتقدير انما يورث في صفة الواجب من الزيادة

ان

۱۷۹۹
 ۱۸۰۰
 ۱۸۰۱
 ۱۸۰۲
 ۱۸۰۳
 ۱۸۰۴
 ۱۸۰۵
 ۱۸۰۶
 ۱۸۰۷
 ۱۸۰۸
 ۱۸۰۹
 ۱۸۱۰
 ۱۸۱۱
 ۱۸۱۲
 ۱۸۱۳
 ۱۸۱۴
 ۱۸۱۵
 ۱۸۱۶
 ۱۸۱۷
 ۱۸۱۸
 ۱۸۱۹
 ۱۸۲۰
 ۱۸۲۱
 ۱۸۲۲
 ۱۸۲۳
 ۱۸۲۴
 ۱۸۲۵
 ۱۸۲۶
 ۱۸۲۷
 ۱۸۲۸
 ۱۸۲۹
 ۱۸۳۰
 ۱۸۳۱
 ۱۸۳۲
 ۱۸۳۳
 ۱۸۳۴
 ۱۸۳۵
 ۱۸۳۶
 ۱۸۳۷
 ۱۸۳۸
 ۱۸۳۹
 ۱۸۴۰
 ۱۸۴۱
 ۱۸۴۲
 ۱۸۴۳
 ۱۸۴۴
 ۱۸۴۵
 ۱۸۴۶
 ۱۸۴۷
 ۱۸۴۸
 ۱۸۴۹
 ۱۸۵۰
 ۱۸۵۱
 ۱۸۵۲
 ۱۸۵۳
 ۱۸۵۴
 ۱۸۵۵
 ۱۸۵۶
 ۱۸۵۷
 ۱۸۵۸
 ۱۸۵۹
 ۱۸۶۰
 ۱۸۶۱
 ۱۸۶۲
 ۱۸۶۳
 ۱۸۶۴
 ۱۸۶۵
 ۱۸۶۶
 ۱۸۶۷
 ۱۸۶۸
 ۱۸۶۹
 ۱۸۷۰
 ۱۸۷۱
 ۱۸۷۲
 ۱۸۷۳
 ۱۸۷۴
 ۱۸۷۵
 ۱۸۷۶
 ۱۸۷۷
 ۱۸۷۸
 ۱۸۷۹
 ۱۸۸۰
 ۱۸۸۱
 ۱۸۸۲
 ۱۸۸۳
 ۱۸۸۴
 ۱۸۸۵
 ۱۸۸۶
 ۱۸۸۷
 ۱۸۸۸
 ۱۸۸۹
 ۱۸۹۰
 ۱۸۹۱
 ۱۸۹۲
 ۱۸۹۳
 ۱۸۹۴
 ۱۸۹۵
 ۱۸۹۶
 ۱۸۹۷
 ۱۸۹۸
 ۱۸۹۹
 ۱۹۰۰
 ۱۹۰۱
 ۱۹۰۲
 ۱۹۰۳
 ۱۹۰۴
 ۱۹۰۵
 ۱۹۰۶
 ۱۹۰۷
 ۱۹۰۸
 ۱۹۰۹
 ۱۹۱۰
 ۱۹۱۱
 ۱۹۱۲
 ۱۹۱۳
 ۱۹۱۴
 ۱۹۱۵
 ۱۹۱۶
 ۱۹۱۷
 ۱۹۱۸
 ۱۹۱۹
 ۱۹۲۰
 ۱۹۲۱
 ۱۹۲۲
 ۱۹۲۳
 ۱۹۲۴
 ۱۹۲۵
 ۱۹۲۶
 ۱۹۲۷
 ۱۹۲۸
 ۱۹۲۹
 ۱۹۳۰
 ۱۹۳۱
 ۱۹۳۲
 ۱۹۳۳
 ۱۹۳۴
 ۱۹۳۵
 ۱۹۳۶
 ۱۹۳۷
 ۱۹۳۸
 ۱۹۳۹
 ۱۹۴۰
 ۱۹۴۱
 ۱۹۴۲
 ۱۹۴۳
 ۱۹۴۴
 ۱۹۴۵
 ۱۹۴۶
 ۱۹۴۷
 ۱۹۴۸
 ۱۹۴۹
 ۱۹۵۰
 ۱۹۵۱
 ۱۹۵۲
 ۱۹۵۳
 ۱۹۵۴
 ۱۹۵۵
 ۱۹۵۶
 ۱۹۵۷
 ۱۹۵۸
 ۱۹۵۹
 ۱۹۶۰
 ۱۹۶۱
 ۱۹۶۲
 ۱۹۶۳
 ۱۹۶۴
 ۱۹۶۵
 ۱۹۶۶
 ۱۹۶۷
 ۱۹۶۸
 ۱۹۶۹
 ۱۹۷۰
 ۱۹۷۱
 ۱۹۷۲
 ۱۹۷۳
 ۱۹۷۴
 ۱۹۷۵
 ۱۹۷۶
 ۱۹۷۷
 ۱۹۷۸
 ۱۹۷۹
 ۱۹۸۰
 ۱۹۸۱
 ۱۹۸۲
 ۱۹۸۳
 ۱۹۸۴
 ۱۹۸۵
 ۱۹۸۶
 ۱۹۸۷
 ۱۹۸۸
 ۱۹۸۹
 ۱۹۹۰
 ۱۹۹۱
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۵
 ۱۹۹۶
 ۱۹۹۷
 ۱۹۹۸
 ۱۹۹۹
 ۲۰۰۰
 ۲۰۰۱
 ۲۰۰۲
 ۲۰۰۳
 ۲۰۰۴
 ۲۰۰۵
 ۲۰۰۶
 ۲۰۰۷
 ۲۰۰۸
 ۲۰۰۹
 ۲۰۱۰
 ۲۰۱۱
 ۲۰۱۲
 ۲۰۱۳
 ۲۰۱۴
 ۲۰۱۵
 ۲۰۱۶
 ۲۰۱۷
 ۲۰۱۸
 ۲۰۱۹
 ۲۰۲۰
 ۲۰۲۱
 ۲۰۲۲
 ۲۰۲۳
 ۲۰۲۴
 ۲۰۲۵
 ۲۰۲۶
 ۲۰۲۷
 ۲۰۲۸
 ۲۰۲۹
 ۲۰۳۰
 ۲۰۳۱
 ۲۰۳۲
 ۲۰۳۳
 ۲۰۳۴
 ۲۰۳۵
 ۲۰۳۶
 ۲۰۳۷
 ۲۰۳۸
 ۲۰۳۹
 ۲۰۴۰
 ۲۰۴۱
 ۲۰۴۲
 ۲۰۴۳
 ۲۰۴۴
 ۲۰۴۵
 ۲۰۴۶
 ۲۰۴۷
 ۲۰۴۸
 ۲۰۴۹
 ۲۰۵۰
 ۲۰۵۱
 ۲۰۵۲
 ۲۰۵۳
 ۲۰۵۴
 ۲۰۵۵
 ۲۰۵۶
 ۲۰۵۷
 ۲۰۵۸
 ۲۰۵۹
 ۲۰۶۰
 ۲۰۶۱
 ۲۰۶۲
 ۲۰۶۳
 ۲۰۶۴
 ۲۰۶۵
 ۲۰۶۶
 ۲۰۶۷
 ۲۰۶۸
 ۲۰۶۹
 ۲۰۷۰
 ۲۰۷۱
 ۲۰۷۲
 ۲۰۷۳
 ۲۰۷۴
 ۲۰۷۵
 ۲۰۷۶
 ۲۰۷۷
 ۲۰۷۸
 ۲۰۷۹
 ۲۰۸۰
 ۲۰۸۱
 ۲۰۸۲
 ۲۰۸۳
 ۲۰۸۴
 ۲۰۸۵
 ۲۰۸۶
 ۲۰۸۷
 ۲۰۸۸
 ۲۰۸۹
 ۲۰۹۰
 ۲۰۹۱
 ۲۰۹۲
 ۲۰۹۳
 ۲۰۹۴
 ۲۰۹۵
 ۲۰۹۶
 ۲۰۹۷
 ۲۰۹۸
 ۲۰۹۹
 ۲۱۰۰
 ۲۱۰۱
 ۲۱۰۲
 ۲۱۰۳
 ۲۱۰۴
 ۲۱۰۵
 ۲۱۰۶
 ۲۱۰۷
 ۲۱۰۸
 ۲۱۰۹
 ۲۱۱۰
 ۲۱۱۱
 ۲۱۱۲
 ۲۱۱۳

قد

الرابع فهدى استيف هذا الاموال فيه وجهان وقال جاد ابن ابي سليمان
يوجه سنة ثم يفتح قياسا على العنين وقال عمر بن عبد العزيز يرب له شهر او
شهران وقال مالك الشهر ونحوه وعن احمد وايتان احدهما وهي ظاهر
مذهبه ان المرأة تختير بين المقام معه وبين الفسخ فان اختارت الفسخ رفعت
الي الحاكم فيخير الحاكم بين ان يفسخ عليه او يجبره على الطلاق او ياذن لها في
الفسخ فان فسخ او اذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق ولا رجعة له وان ايسر في الفتان
اجبره على الاطلاق فقلت رجوعا فله رجعتا فان رجعا وهو عسر او امتنع من
الانفاق عليها فطلبت الفسخ فسخ عليه ثانيا وثالثا فان رضيت بالمقام معه مع عسر
ثم بدلها الفسخ او تزوجته علقة بعسره ثم اختارت الفسخ فلهما ذلك قال القاضي
وظاهر كلام احمد انه ليس لها الفسخ في الموضعين ويطلب خيارها وهو قول مالك
لانها رضيت بعيبه ودخلت في العقد عللة به فلم يملك الفسخ ما لو تزوجت عينا
عالة بعنته او قالت بعد العقد ودخلت به عينا وهي الذي قاله الفاضل
مقتضى المذهب والحجة والدر والوالها الفسخ يتجدد حقها قالوا وان رضاهما يتضمن اسقاط
حقها فيما لم يجز فيه من الزمان فليس يسقط الشفعة قبل البيع قالوا ولا لل
لو اسقطت النفقة المستقبلية لم تسقط ولد للوا اسقطتها قبل العقد
ورضيت بالنفقة ولد للوا اسقطت المهر قبله لم يسقط واذا لم يسقط
وجوبها لم يسقط الفسخ الثابت والدين قالوا لا يسقط اجابوا عن ذلك بان حقها
من الجاه محدود ومع هذا اذا اسقطت حقها من الفسخ بالعهن سقط ولم
تلك الرجوع فيه قالوا وقيا سكم دلل على اسقاط نفقتها قياسا على اصل غير
متفق عليه وثابت بالدليل لا بد على سقوط الشفعة باسقاطها قبل البيع
كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا حل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باعه ولم
يؤذنه فهو اخذ بالبيع وهذا صريح في انه اذا اسقطها قبل البيع لم يملك طلبها
بعده وحينئذ فيجوز هذا الاصل لا يسقط حقها من النفقة بالاسقاط وهو ما
لرفع الضرر فسقط باسقاطه ما يتبونه كالشفعة ثم سعى هذا العيب في
العين المعجزة فان الساجر اذا دخل عليها وعلم به اختار ترك الفسخ لم يكن

بعد هذا ويحدد حقه بالاسعاء في وقت كتحديد حق المراه من النفقة سواء
فرق بينهما او اما قوله لو اسقطتها قبل النكاح او اسقطت المهر قبله لم يسقط
فليس اسقاط الحق قبل انعقاد سببه بالكلية كما سقاطه بعد انعقاد سببه
مذا ان كان في المسئلة اجماع وان كان فيها خلاف فلا فرق بين اسقاطها من سويتا
بين الحكمين وان كان بينهما فرق امتنع القياس وعنه رواية اخرى ليس لها الفسخ
وهذا قول الجعفي وصاحبه وعلى هذا لا يلزمها تملكه من الاستمتاع لانه
لم يسلم اليها عوضه فلم يلزمها تسليمه كما لو عسر المشتري ثم البيع لم
يجب تسليمه اليه وعليه تخلية سبيلها لتكسبها وتحصل ما تنفق عليه
نفسها لان في حبسها بغير نفقة اضرار بها فان قيل فلو كانت موسرة هل
يملك حبسها قيل قد مالوا ايضا لا يملك حبسها لانها لا يملكها اذا كافها المونة واغناها
على ابد لها منه من النفقة والكسوة والحاجة الى الاستمتاع الواجب عليها فاذا
انقضت هذا لم يملك حبسها وهذا قول جماعة من السلف والخلف ذكر عبد الرزاق
عن ابن جريح قال سالت عطاء عن رجل يبيع امراته من النفقة واليسر لها الا ما وجد
ليس لها ان يطلقها وروى جاد بن سيلم عن جماعة عن الحسن البصري انه قال في الرجل
يعجز عن امراته قال لو سببه وتنفق الله وتصبر وينفق عليها ما استنطق وذكر عبد
الرزاق عن معمر بن ابي سالت الزهري عن رجل يبيع امراته ان يفرق بينهما
ما تيسر في ربه ولا يفرق بينهما وتلك كلف الله نفسه الا ما يبيع الله بعد عسر
والعسر ويأخذ عن عمر بن عبد الله عن عمر بن عبد الله عن عمر بن عبد الله عن عمر بن عبد الله
عن سفيان الثوري في المراه بعسر زوجها بنفقة ما لم يملكها ما يملكها فليصبر
وان اخذ يقول من فرق بينهما قلت عن عمر بن عبد العزيز بل رواية هذه
عدها والثانية روى عن عمر بن عبد الرحمن بن ابي النجاد عن ابيه قال شهد
عمر بن عبد العزيز يقول الزوج امرأه شكت اليه انه لا ينفق عليها اضر بواله الاجل
شهر او شهرين فاذا لم ينفق عليها الى ذلك فربوا بينه وبينها والبائت ذكرين
ابن جريح عن ابن جريح عن عمر بن عبد الرحمن بن ابي النجاد عن عمر بن عبد العزيز
قال انك ان كنت رجلا لا ينفق عليك ما رسل اليك الزوج فقال انك تحبني وهو يعلم انه ليس

في شيء مما عملته وانك تتركها اذ هب باهلك والقول بعد التفرغ
مدها الطاهر كالماء وقد تناظر فيها ملك وغيره معا لما لا دركت الناس يقولون
اذا لم ينع الرجل على امراته فرق بينهما ففعل الله قد كانت الصحابة يفسرون
وتحتا جوز معا لما لا ليس الناس اليوم له لانما تزوجته رجلا ومعنى كلامه انما
الصحابة كن يردن الدار الآخرة وما عند الله ولم يكن مراد من الدنيا فلم يكن ياتين
عسرا زواجهن بل زواجهن كما نزلت في الفساق اليوم فانما تزوجن رجلا دنيا
لا زواج ونفقة من وكسوتهن والمرأه انما تدخل اليوم على الدنيا فصار هذا العسر
كالمشروط في العقد وكان عسر الصحابة ونسايه كالمشروط في العقد والشرط
العرفي في اصل مذهب كالفظ وانما انكر على ما لا كلامه كذا لم يفهمه ويفهم عوره
وفي المسألة مذهب آخر وهو ان الزوج اذا اعسر بالنفقة حبس حتى يجد بالنفقة
وهذا مذهب جماعة الناس من حرم وصاحب المغني وغيرهما عن عبد الله بن الحسن
قاضي البصرة وابيه العجلي شي يسجن ويجمع عليه من عدا بالسجن وعدا
الفقر وعدا بالتعذر اهله سبحانه لهذا بهتان عظيم وانظر من شر ربح العلم
مواهد وفي المسألة مذهب آخر وهو ان المرأة تكفل لانفاق اذا كان عاجزا عن نفقة
نفسه وهذا مذهب أبي محمد بن حزم وهو خير بالاشكال من مذهب الغنوي قال في
المحلى فان عجز عن نفقة نفسه وامراته عسه كفت النفقة عليه لا ترجع شي
من ذلك ان يسير بهان لا قول الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعسر
لا تضار والده بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثله للزوجة وارثه فعليه
النفقة بنصر القراز وباعجبالا بمحمد بن الوثاق لا يه لتبني له منها خلافا فله
فان الله تعالى قال وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعسر وهذا ضمير الزوجات لا
شك في ذلك وعلى الوارث مثله لا محالة على الوارث المولود له او وارث الوالد
رزق الوالدات وكسوتهن بالمعسر وفي ما على الموروث فان في الآية نفقة على غير
الزوجات حتى يحمل حملها اذ هب اليه واحتج من لم ير الفسخ باعسا بقوله تعالى
لسوء وسعه من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكف الله نفسا
الا ما آتاهما قالوا واذا لم يكفه الله النفقة في هذه الحال بعد ترك ما لا يجب عليه ولم يترك

عن

بتركه

بتركه فلا يكون سببا للتفرغ بغيره وبين حبه وسكنه وتعديبه بذلك قالوا وقد
روي مسلم في صحيحه من حديث أبي النضر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم فوجداه جالسا وحوله نساء واجاسا كما قال أبو بكر وعمر رضي الله
لورايت بنت خازجه سالتني النفقة فقمت اليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال هزجولي ما تري يا سالتني النفقة فقام أبو بكر الى عائشة بجاعتها وفاق عمر
الى حفصة بجاعتها كلاهما يقولان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده فقلن
والله لا نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم شي ابدا واعتزلهن رسول الله صلى الله
عليه وسلم شهرا وذكر الحديث قالوا وهذا أبو بكر وعمر يضربان نقيضين
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ سألته نفقة ليجدهما ومن المحال ان يضربا طائفتين
للحق ويقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعدل في ذلك اعلانه لحقها فيما طلبته من
النفقة في حال الاعسار واذا كان طلبها له باطلا فكيف يمكن للمرأة من فسخ النكاح
بعدم ما ليس لها طلبه ولا يحالها وقد امر الله تعالى صاحب الدين ان ينظر المعسر
الى الميسر وغاية النفقة ان يكون ثلثا للمراة ما موره بانظار الزوج الى الميسر بنصر
القراز هذا ان قيل ثبت في ذمه الزوج وانما يسقط بمضي الزمان والفسخ بعد
وابعد فالوفا وخيل الله على صاحب الحق الصبر على المعسر ونذر الخ صدقة
بتركه حقها وما عدا هذين الامرين فجور لم يجده له ونحن نقول هذه المرأة كما قال
الله تعالى لها سوا بسوا اما ان سطره الى الميسر واما ان تصدق ولا حق لك فيها
علا هذين الامرين قالوا ولم ينزل في الصحابة المعسر والموسر وكان معسرهم
اضعاف اضعاف موسرينهم فما مكن النبي صلى الله عليه وسلم قط امرأه واحدة من
الفسخ باعسا وزوجها ولا اعلمها ان الفسخ حق لها فان شئت صبرت وان شئت
فسخت وهو شرع الاحكام عز الله بامرته فهب ان لا زواج تركن حقهن انما كان فيهن
امرأه واحدة تطالب بحقوقها وهولاء نساءه صلى الله عليه وسلم خير نساء العالمين بطائفة بالنفقة
في غيبته وحلف ان لا يدخل عليهن شهرا من شهريه موجدته عليهن فلو كان من
الاستقرار في شرعها ان المرأة تملك الفسخ باعسا وزوجها لرفع اليد لا ولو من امرأه
واحدة وقد رفع اليه ما ضرورته دون ضروره فقد النفقة من فقد النكاح وقال الله

امرا فاعه اني كنت بعد رفاعه عبد الرحمن بن النسيب
 ثريد بن ربيعة وبينهما ومن العلوم ان هذا كان فيهم في غار
 الاعصار فاطلبت منه امراه واحده ان يفر قريبا ويفر في وجهه
 قالوا وقد جعل الله تعالى الفقر والغنى مطيبتين للعباد فيفتقر الرجل الوقت
 الوقت فلو كان كل من افتقر فسخت عليه امراته لعم البلاء وتفاقم الشر وسخت
 انكحة اكثر العالم وكان الفراق سدا اكثر للنساء من الذي لم يصبه عسر وهر
 النفقة لحيانا قالوا ولو تعذر من المراه الاستمتاع بمزاجها واطعها
 بالجماع لم يكن للزوج من فسخ النكاح بل يوجبوز عليه النفقة كاملة مع اعسار زوجته
 بالوطي فكيف يمكنونها من الفسخ باعساره عن النفقة التي غايتها ان يكون عوضا عن
 الاستمتاع قالوا وما حديث ابو هريرة بعد صرح فيه بان قوله امراتك تقول السوء على
 والاطلقتي من لينة ام لا ام لا صلى الله عليه وسلم فكذا في الصحيح عنه رواه عنه سعيد
 ابن ابي سعيد وقال لم يقول ابو هريرة او احدث بهذا الحديث مراتك تقولوا فذكر
 الزيادة واما حديث حاد بن سارة عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم بمثله فاشار الحديث بحديث سعيد بن سعيد بن المسيب
 والرجل لا يجد ما يسوقه امراته قالوا في رواية منكره لا يجوز عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلا وحسن احواله ان يكون عن ابي هريرة موقوفا
 والظاهر انه روي بالمعنى واراد قول ابو هريرة امراتك تقول الطعن والاطلقتي واما
 ان يكون عند ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل لا يجد ما يسوقه
 على امراته مع ان يفر ويهرب فوالله ما قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سمعه
 ابو هريرة ولا حديثه كيف وابو هريرة لا يستجيز ان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 امراتك تقول الطعن والاطلقتي وهو هذا من كسر ابي هريرة لا يتوهم نسبتة اليه
 صلى الله عليه وسلم والذي يقتضيه اصول الشريعة وقولها في هذه المسئلة ان الرجل
 اذا غر المراه مائة وما افتقر وجته على ذلك فظهر معدا لاشي له او كان في ما لا يترك
 الاتفاق على امراته ولم ينفذ على اخذهايتها من ماله بنفسها ولا بالحاكم ان لها الفسخ وان
 تزوجته عالة بعسرته او كان ميسرا م صابته جايحة اجتاحت ماله فلا فسخ

لا يشترط ان يكون من النفاق بعد النسيان ولم يفرعها من واجهم الى الجاهل ليقولوا
 له انما هو من النفاق وقد اجمهوا الفقهاء لا يشترط ان يكون من النفاق بل اعسار
 بالصدر وهذا قول الجنيته واصحابه وهو الصريح من مذهبنا واختاره عامة اصحابه
 وهو قول كثير من اصحاب الشافعي ومصل الشيعي بنو اسحق ومو علي بن ابي هريرة فقالوا
 كان قبل الادوات في النفقة وبعدة لا يشترط في ماله الزوج في مذهبنا ولا معناه
 عوض محض وهو حق ان يفرقه من غير البيع ماد اعطيه النضر ولا تقدر في عدم القسح
 به فمثله في النفقة واولا فان قيل في الاعسار بالنفقة من الضرر الا حق بالزوج ماله ليس
 في الاعسار بالصدقا فان البينة تقوم بدونه بخلاف النفقة ماله البينة قد تقوم
 نفقة ما تنفق من ماله او يسوق عليها ذوقا رتبها او تاد من غز لها والجملة فتعشروا
 تعشروا من العدة وتقدر من عسر الزوج كانه عدهم الذي يجوز وز لها الفسخ بتكون لها ان
 ولو كان معها القناطير المقطرة من الذهب والفضة اذا عجز الزوج عن نفقتها او ابراهدا
 القول قول من ينسب للعرب لمحمد بن حزم انه يحب عليها ان تنفق عليه في هذه الحال فعطيه
 ماله او تملكه من نفسه او من العجايب قول الغنبري كانه محبس واذا نام لثا صول
 الشريعة وقواعدها واشتركت عليه من المصالح ودر الفاسد ودفع المفسد
 باحتمال اذ ناله وتقويت اذ ناله من المصالح والاعسار من المصالح والاعسار من المصالح
 من هذه الاموال والله الموفق **مسألة** في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الموقوف لحا باله انه لا نفقة لمبتوته ولا سكرى روى مسلم في صحيحه عن فاطمة
 بنت قيس ان ابا عمر و بن حفص طلقها البتة وهو غايب عنها فارسل اليها وكلمه بشعير
 فسخطته معا والله ما الا علينا من شيء فاجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك
 مع اليسر له عليه نفقة فامر ما ان تعند في بيتك ثم قال لا امراه يغشها اصحاب
 عند عذرا لم يرام فليكن من فانه رجل اعشى تضع عينيكما باذا حلت فاذا نبتت وانفلا
 حلت ذكرته ان يعوبه بن ابي سفيان واما جهم خطبا في فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابو جهم ولا يضع عصاه عن عاتقه واما معوية فصاروا الاما له انكح اسماء ابن زيد فكرهته
 وقال انكح اسماء ابن زيد فنكحته فجعل الله فيه خيرا كثيرا واغتبطت به وروى صحيحه
 ايضا عنها انها طلقها زوجها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسوق عليها نفقة

دوا قال قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان في نكته اخذت
صالحني وان لم يكن لنفقه لم اخذ منه شيئا قلت فذكرت ذلك لرسول الله صلى
عليه وسلم فقال لنفقه لا تسكني وفي صحيحه ايضا عنها ان ابا حفص بن المعيرة المخزومي
طلقها ثلثا ثم انطلق اليها فاعادها له ليس له عليها نفقة فانطلق اليها فاعادها له
وفي غير فانوار رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة فقالوا ان ابا حفص طلق امراته
ثلثا فها لها من نفقه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست لها نفقة وعليها العدة
وارسل اليها ان تسبقني بنفسك وامر بها ان تنتقل اليه ثم ارسل اليها
شريكها اليها فاجبره ولا ولو فاطمة بن ابراهيم مكثت في اعمى فانك اذا وضعت خمارك
لم يركب فانطلقت اليه فلما انتقضت عدتها انكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم واسامه
زيد بن حارثة وفي صحيحه ايضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان ابا حفص بن عمر
ابن المعيرة خرج مع علي بن ابي طالب فارسل اليها فاطمة بنت مسعود بتطبيقه كانت ببيت
من تطليقها وامر بها الحارث بن هشام وعياش بن ابي ربيعة بنفقة فقالوا له
مالا نفقه الا ان يكون حاملا فانتكح رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولها فقال لنفقه لا
فاستاذنته في الانتكاح فاذن لها فاعادها رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولها فقال لنفقه لا
فانتكح رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولها فقال لنفقه لا فانتكح رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسامه ابن زيد بن حارثة وفي صحيحه ايضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
ان ابا حفص بن عمر بن الخطاب خرج مع علي بن ابي طالب فارسل اليها فاطمة بنت مسعود
بنت قيس بن طلحة كانت ببيت من تطليقها وامر بها الحارث بن هشام وعياش بن ابي ربيعة
ابن ابي ربيعة بنفقة وارسل اليها من ابي ربيعة بنفقة فقالوا له
عن الحديث محدثه به فقال من وازله فسمع هذا الحديث من امره تسامح
بالعصمة التي وجدنا لاسر عليها فقالت فاطمة حرس بلغها قول من واز قبيح
القران قال الله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين باحشة مبينة او قوله
لهدي لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قالت هذا المكان من ارجعه فاني امر محدث
ذلك فليف يعول ونفقهها اذا لم تكن حاملا لافعال تحبسونهن اذا داودوا و هذا
الحديث باسناد مسلم عقيب قول عياش بن ابي ربيعة والحارث بن هشام

ان امراته
ولان
بما عده
وكان

الا ان يكون حاملا ما انتكح رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لنفقه لا ان يكون حاملا وفي صحيحه
ايضا عن الشعبي قال دخلت على فاطمة بنت قيس فساها عن قصار رسول الله صلى
الله عليه وسلم عليها فقالت طلقها زوجها البتة فخاصمتها رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في السكنى والنفقة قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وامرني ان اعتد عند ابي
مكتوم وفي صحيحه ايضا عن ابي بكر بن ابي الجهم العدي بن ابي اسيرعت فاطمة بنت قيس
تقول ان زوجي طلقها ثلثا فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما قال الح رسول الله صلى الله عليه وسلم في اذاحلت فاذا نبت فاذا نبت فخطبها معوه
واي الجهم واسامه من زيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما معويه فراجعت
لما له واما ابو الجهم فراجعت لابي ربيعة والنساء والنساء فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها
اسامه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير لك من حنة
فاغتبطت وفي صحيحه ايضا عن ابي ربيعة بن عتبة بن ابي ربيعة بن عتبة بن ابي ربيعة
عياش بن ابي ربيعة بن عتبة بن ابي ربيعة بن عتبة بن ابي ربيعة بن عتبة بن ابي ربيعة
شعير فقلت ما لي ببعه الا هذا ولا اعتد في منزلك قال لا تشددت علي ثيابي وانت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كرم طلقك قلت ثلاثا قال صدقك ليس نفقه ولكن اعتدي
ببيت من عمك ابراهيم مكثت فانه ضرير يصعب تزويجه فاذ انتقضت عدته
فاذنته وروى النسائي في سننه هذا الحديث بطرقة والفاظه وفي بعضه باسناد
صحيح لا مطعون فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما النفقة والسكنى للراة اذا كان زوجها
عليها الرجعة ورواه الدارقطني وقال قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له قوله
ما لم يجعل لي سكنى ولا نفقة وقال انما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة وروى النسائي
ايضا هذا اللفظ واسنادها صحيح **ذكر مواضع هذا الحكم** كتاب الله تعالى قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما النفقة والسكنى للسكنى والنفقة للسكنى والنفقة للسكنى
مخرج من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين باحشة مبينة وثلاثه ورواه من ينفق
مد ورواه من ينفق نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فاذ بلغها اجلهن
امسكنوهن من غير اذى فارقوهن بمهر وف و اشهدوا وادوي عدلكنكم وانتم
شهادة الله الرقوله قد جعل الله لكل شئ قدرا فامر بها الى ارجاع الدين لعل عند بلوغ

الاجل الامسك والتسريح بان لا يخرجوا الزوجه من بيتهم وامرار واجه من يخرج
قد اعلى جواز اخراج من ليس له وجه المسالك بعد الطلاق انه تعالى ذكره المطلقان
احكاما متلازمة لانها بعضهما غير بعض احدهما ان لا يخرج جوه من من بيتهم والثاني
انه لا يخرج من بيتهم واجه من الثالث ان لا يخرج من المسالك من المخرجين انقضا
الاجل وتكرار الامسك فيسرح جوه من ارجاس الرابع اشهاد ذري عدل وهو شاهد
على الرجعة اما وجوبا واما استحبابا وشار تعالى الى حكمه ذلك وانه في الرجعية خاصة
يقوله لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والامر الذي يخرج احدا منه من
الراجعه هكذا قال السلف ومن بعدهم قال ابن شيبه اسأبومعوية عن داود والاذي
عن الشعبي لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والعلة تقدم فيكون للرجع
الى المراجعة والاضحى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والعلة ان يراجعها في العدة
والله عطا وقتاده والحسن وقد تقدم قوا فاطمة بنت قيس اى من يحدث بعد
الثلاث وهذا يدل على ان الطلاق المذكور هو الرجعي الذي ثبت فيه هذه الاحكام
وان حكم الحاكم في راجع الرأحين اقتضاه لعل الزوج ان يندم ونزول الشر الذي
نزعه الشيطان بينهما فثبتت نفسها فراجعها كما قال علي بن ابي طالب
الناس اخذوا بامر الله في الطلاق ما ينبع رجل نفسه امره بطلاقها ابدا ثم ذكر
الامر اسكان هذه المطلقات مع السكنى من حيث سكنته من وجهين فاما
كلها سحره مسرورا واحكامها كلها متلازمة وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم انما النفقة
والسكنى للمراة اذا كان الزوج عليها رجعة مستقفا من كتاب الله ومفسر الله وبالله
لمراد المتكلم به منه بعد سراح احدى قضا رسول الله صلى الله عليه وسلم يكاتب الله تعالى
والخير ان الصحيح العاد انما هي النفقة فان النفقة انما تكون لزوج فاذ ابات منه
صارت اجنبية حكمها حكم ساير الاجانب ولم يسلح محررا اعتدادها منه ولا
يوجب لها نفقة كالموطوءة بشبهه او زنا ولا نفقة انما تجب في مقابلة التمكن
من الاستمتاع بها بعد ينوتها ولا نفقة لو وجبت لها عليه لاحد عدها لو جبت
للتو عنده من الله ولا فرق بينهما البتة فان كل واحد منهما قد بانته عنه وهو معتد
منه وقد تعد منها الاستمتاع ولا نهالو وجبت لها السكنى لو جبت لها النفقة كما قيل

وهذا لا يدل على استصحابها

من يوجبها فاما ان تجب لها السكنى في النفقة والنصر والقياس يرد فعه وهذا قول ابن
عمر واصحابه وخابر من عبد الله وفاطمة بنت قيس احدى فقهاء نساء الصحابة
كانت تطرف عليه وبه يقول احمد بن حنبل واصحابه واستحوى راهوية واصحابه وداود
ابن علي واصحابه وسائر اهل الحديث والفقهاء في هذه المسئلة ثلثة اقوال وهو ان لا يزوج
عن احد احدها هذا والثاني ان لا يسكنى والنفقة وهذا قول عمر بن الخطاب وابن مسعود
وفيهما الكوفة والثالث ان لا يسكنى في النفقة وهذا مذهب اهل المدينة وبه يقول
مالا والشافعي **ذكر المطلقين** فاعلم انما حديث فاطمة بنت قيس قد راى
وحديثها لها طعن ابي المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فروي مسلم في صحيحه وعمر بن
اسحق والكنية مع الاسود بن يزيد جالس في المجلس العظيم ومعاوية السعدي في حديثه
بحديث فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم
اخذ الاسود كما مر حصا فحصبه به فقال ويلا يحدث بمثل ذلك قال عمر لا تترك
دار الله تعالى وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امره لا تدري لعل الله يحدث بعد
ذلك امرا والسكنى والنفقة ما لله تعالى لا يخرج جوه من من بيتهم ولا يخرج من بيتهم
بفاحشه مبلغة قالوا فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم انما
النفقة والسكنى ولا ريب ان هذا مرفوع فان الصحابة اذا قالوا من السنة كذا كان مرفوعا
فكيف اذا قال من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اذا قالوا عمر بن الخطاب اذا
تعارضت رواية عمر ورواية فاطمة فرواية عمر اولي سببا ومعهما ما تقران
كما سند كرهه والسعيد بن منصور اسأبومعوية اسأبومعوية عن ابن ابي ابي
عمر بن الخطاب اذا ذكر عنده حديث فاطمة بنت قيس قال ما كنا نعتز في ديننا بشهادة
امرأه **ذكر طعن عائشة رضي الله عنها** في خبر فاطمة في الصحيحين من
حديث هشام بن عمر وعنه ابنه قال تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن
ابن الحكم فطلقها انا فخرجها من عنده فهاب ذلك عليهم عروه فقالوا ان فاطمة قد
خرجت قال عمر وه ما ثبت عائشة فاخبرتهما بالحق فاطمة بنت قيس خير
ان يدكر هذا الحديث وقال البخاري فانسلها عبد الرحمن فابست عائشة الى مروان
وهو امير المدينة اتق الله وارادها الربيتها قال مروان لعبد الرحمن ابن الحكم

عبد الله

غلبني قال لا ما بانك شاة فاطمة بنت قيس قالت لا يضرك انك تذكر حديث فاطمة
فقال مروان انك تذكر شيئا ما يسهل ما يسهل من الشر ومعه كلامه ان كان
خروج فاطمة لما يقال من شر في لسانها فيكفيا ما يسهل من سعيه من العاص
وبين امراته من الشر وولاه من غير عروءة انه قال عائشة التي ترى في قوله بنت
الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت فقالت يسرا صنعت فعلت لم تستعجلي القول
فاطمة فقالت اما انه لا خير لها في ذلك وفي حديث المسم عن عائشة بمعنى قولها
لا سكني لها ولا نفقه وفي صحيح البخاري عن عائشة انها قالت لفاطمة لا تنفقه الله يعني
في مولاه لا سكني ولا نفقه وفي صحيحه ايضا عنها قالت ان فاطمة كانت في مكان وحش
فخيف عليا حينها فلدل لا رخص النبي صلى الله عليه وسلم لها وقال عبد الرزاق عن ابن عمر
اخبرني عن شهاب عن عروة عن عائشة انك ترون في لسان فاطمة بنت قيس
بعض انتقال المطلقة بالاداء وذكر القاصي سمعنا عن ابن عمر عن علي بن ابي طالب عن عروة
عن محمد بن اسحق عن الحسن بن محمد عن ابراهيم بن عائشة قالت لفاطمة بنت قيس
انما اخبرنا هذا اللسان **كر** طعن اسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وان حبسه علي حديث فاطمة روي عبد الله بن صالح كاتب الليث
حديث الليث بن سعد حدثني جعفر عن ابي هريرة عن ابي سبابة ابن عبد الرحمن
قال ان محمد بن اسامة بن زيد يقول ان اسامة اذا ذكرت فاطمة شيئا من
دلالة من انتقالها في عدتها ماها بما في يده **كر** طعن من روى الحكم علي
حديث فاطمة روي مسلم في صحيحه من حديث الزهري عن عبد الله
ابن عبد الله بن عتبة حديث فاطمة هذا انه حدث به مروان فقال مروان لم نسمع
هذا الا من امراء سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها **كر** طعن سعد
ابن المسيب روي ابو داود في سننه من حديث ميمون بن مهران قال قدمت
المدنية فدفعت الى سعيد بن المسيب فقلت فاطمة بنت قيس طلقني
من بيتها فقال سعيد تلى امراء فتنت الناس انما كانت لسنه فوضعت علي يد ابي بكر
كر طعن سليمان بن يسار روي ابو داود في سننه ايضا قال في خروج فاطمة
انما كان من سوء الخلق **كر** طعن الاسود بن يزيد تقدم حديث مسلم

حدثني حديث فاطمة فاخذ الاسود كما من حصبا فحصبه به وقال ويلك تحدثي مثل هذا
وقال النساء ويلك لم يسمع هذا ما عثر بها ان جيت بشاهدين يشهدان انها سمعاه
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لا لم يترك كلام رينا لقول امراء **كر** طعن الراسلة
ابن عبد الرحمن قال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن
مذكر حديث فاطمة ثم قال انكر الناس عليها ما كانت تحدث من خروجها قبل ان
تخل والواو قد عارض رواية فاطمة صريح رواية عمر في ايجاب النفقة والسكنى
فروي جاد بن سلة عن جاد بن ابي سليمان انه اخبر ابراهيم النخعي عن حديث الشعبي عن
فاطمة بنت قيس فعلى ابراهيم ان عمر اخبر يقولها مع السنايات كراية عن
دار الله وقول النبي صلى الله عليه وسلم في قوله امراء لعلمها او هممت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم يقولها السكنى والنفقة ذكره ابو محمد في المحلى فهذا نص صريح بحج تقديمه
علي حديث فاطمة لجلالة رايه وترك انكار الصحابة عليه وموافقته لكتاب الله
كر الاجوبة عن هذه المطاع وسائر بطلانها وحاصلها اربعة احدها ان رايته
امراء لم يأت بشاهد يثبت بانها على حديثها الثاني ان رايته تضمنت مخالفة
القرآن الثالث ان خروجها من المنزل لم يكن لانه لا حق لها في السكنى الا اذا ماها زوجها
بلسانها الرابع معارضة رايته بامير المؤمنين عمر بن الخطاب في حديثه
ما في كل واحد من هذه الامور الاربعة بحوال الله وقوته هذا مع ان بعضها من
الانقطاع وفي بعضها من الضعف وفي بعضها من البطلان فاستدركه عليه وبعضها
صحيح عن من نسب اليه بلا شك فاما المطعن الاول وهو كوز الراوي امراء فمطعن باطل
بلا شك والعلم فاطمة على خلافه والمحتج بهذا من اشاع الائمة او مبطله فانهم لا يختلفون
وان السنن تؤخذ عن امراء كما تؤخذ عن الرجال وهذا وكما من سنة تلقاها الائمة بالقبول
عن امراء واحدة من الصحابة وهذه مساند نساء الصحابة بايدي الناس انما ترى
فيها سنة تفردت بها امراء منه لا رايته فها ذنب فاطمة ووزن نساء العالمين وقد
اخذ الناس بحديث فريضة بنت مالك بن سنان اخت ابي سعيد في اعتداد الموقوف
عنها في بيت زوجها وليست فاطمة بدونها علما وجلالة وثقة منها بلا شك فان
الفرقة لا يعرف الا في هذا الخبر واما شهر فاطمة ودعواها من نازعها من الصحابة

الحق

مخالفة

واما ما قيل في
افضلها

الى كتاب الله وضابطها على ان لا يفسد من مسهور وكانت اسعد هذه المناظر
خالفا لما مضى تقريره وقد كان الصحابة مختلفون في السي قتر وويلهم
امهات المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فاحد وزنه ويرجعوا اليه
ويتركون ما عندهم له وانما فضلت فاطمة بنت قيس بكونه من ارجح رسول الله
صلى الله عليه وسلم والا فممن المهاجرين الى اوقد رضىها رسول الله صلى الله عليه وسلم
لحمه وارجحه اسامه بن زيد وكان الذي خطبها له واذا شئت فتعرف مقدار حفظها
وعلمها فاعرفه من حديث لدا الطويل الذي حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم
على المنبر فوعته فاطمة وحفظته وادته كما سمعته ولم ينكره عليها احد
من طوله وغرايته فكيف بقصه جدتها وهي سببها وخصصت فيها بكلمتين
وهي نفقة الزوج لا سكنى والعادة توجب حفظ مثل هذا وذكره واحتمل النسيان
فيه امر مستتر كسبها ومن انكر عليها فهذا عمر رضي الله عنه قد نسى
الجنب وذكره عمار بن اسير رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم لما بالتميم من الخيال
فلم يذكره عمر واقام على الجنب صلى الله عليه وسلم حتى يجادلنا ونسى رضي الله عنه قوله تعالى
وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وانتم احدا من قنطار فلا تأخذوا منه شيئا
حتى ذكرته به امرأة فرجع الى قولها وسلي قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون حتى
ذكرته فان كان جواز النسيان على الراوي يوجب سقوط روايته سقطت روايته
عمر التي عارضتم بها خبر فاطمة وان كان لا يوجب سقوط روايته بطلت المعارضة
بذلك فهي باطلة على التقديرين ولوردت السنن مثل هذا لم يبق ايدى الامه منها الا
اليسير كيف يعارض خبر فاطمة ويظهر فيه بمثل هذا من يرى قبول الخبر الواحد
العدل ولا يشترط للرواية نصا باوعمر رضي الله عنه اصابه في هذا بمثل اصابه
في خبر ابي موسى الاستينان في شهداءه اوسعيد ورجع خبر المغيرة بن
شعبة في املاص المراه في شهداءه محمد بن مسلمة وهذا كان تقيانا رضي الله عنه
حتى لا يركب الناس الصعب والذلول والرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والا
بعد قبل خبر الصحابة بن سفيان الثوري وحده وهو اعرابي وقيل العائشة عده اخا فقد
بها والجملة فلا يقول احدا انه لا يقبل قول الراوي الثقة العدل حتى يسجد له شاهد

حكم في

في بيانها من الصحابة **فصل** واما المطعون الثاني وهو ان روايتها مخالفة للقرآن
فتجيب بانها من مخرج ومفصل الى المحمل فيقول لو كانت مخالفة لما ذكرتم كانت مخالفة
لعمومه فيكون تخصيص العام فحكمها حكم تخصيص قوله بوضعكم الله في اولادكم
بالافر والرفيق والقاتل وتخصيص قوله وادلكم ما وراذلكم يتخرج من الجمع بين المراه وعقمتها
وسبها وبين خالنها ونظايرها فان القرآن لم يخص البان بها الا يخرج ولا يخرج وانها تسكن
من تسكن زوجها بالان يعمله ويرجع الرجعية واما ان يخص الرجعية بما عدا النوعين
بما حدثت من خصص لعمومه وان خص الرجعية وهو الصواب للسياق الذي من تدبره
وتامله قطع بانه في الرجعية من عدة اوجه وقد اشترنا اليها ما لم يحدث ليس مخالفا
لكتاب الله بل موافقه ولو ذكر امير المؤمنين رضي الله عنه ذلك لكان راجع اليه فاما الرجل
كأنه لا غير النصف بل غير ذلك لانه وسياقه وما يقتضيه ما سار المراد منه وليس باما
بذلك غير دخول الواقعة المعينة تحت النص العام واندر اوجه تحتها وهذا اكثر جد
والنظر له من الفهم الذي يوثقه الله من يشا من عباد الله ولقد كان امير المؤمنين عمر
رضي الله عنه من ذلك المنزلة التي لا تجهل ولا يستغفرها عبارته غير ان النسيان
والاقول عرضة الانسان وانما الفاضل العالم من اذا ذكر ذكر ورجع حديث فاطمة
مع كتاب الله على ثلاثة اطباق لا يخرج عن واحد منها اما ان يكون تخصيصا لامة
الراوي ان يلو ريبا لا لم يتناول بل يستلزمه الثالث ان يكون شيئا لا يريد به وموافقا
للاشياء اليه سياقه وتعليقه وتبيينه وهذا هو الصواب فهو اذن موافق له
لا مخالف في هذا معنى قطعا ومعاذ الله ان يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
بما يخالف كتاب الله تعالى وبما رضى وقد انكر الامام احمد هذا من قول عمر وجعل
يتبسم ويقول وان في كتاب الله ايجار النفقة والسكنى للطلقة ثلاثا وانكره قبله
الفقيه الفاضل فاطمة وقالت بنو سكم كتاب الله وانما الذي لا يدرى لعلى الله يحدث
بعد ذلك امر ابي امر يحدث بعد الثلاث وقد تقدم ان قوله فاذا بلغ اجلهن
فامسكنوهن بمعروف وسهدا بالآيات كلها في الرجعية واما المطعون الثالث
وهو ان خبر وجهها لم يذكر الا في خبر لسانها مما اورد من رواية وما اسمى فان
المراه من خيار الصحابة وفضلهم ومن المهاجرين الاول ومن يحملها رقة الدبر

وقوله التقوى على فحش موحى اخراجها من دارها وان قنع حقها الذي جعله الله لها
 ونهى عن اضاغته واعجابا لى لم ينكر عليها النبي صلى الله عليه وسلم هذا ويقول الهاتق
 الله وكولسان اعزادى اهل زوجك واستقرى فمستكنا وكيف بعد اعزها الى
 قوله اسكنى لك ولا نفقه والى قوله انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان الزوجها
 عليها رجعه فيا عجا كيف يتوكل هذا المانع الصريح الذي خرج من بين شفتي النبي
 كاشا لله صلى الله عليه وسلم ويعدا ما هو موم ليعيلا رسول الله صلى الله عليه وسلم البتة والنية
 عليه هذا من الحال البين ثم لو كانت فاحشة اللسان وقد اعادها الله من ذلك قال
 لها النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمعني واطلعت في لسانك حتى تنقص عديتك وكان من دروها
 يسمع ويطلع لئلا يخرج من مسكنه **فصل** اما المطعن الرابع فهو
 معارضة روايتها برواية عمر فهذه المعارضة تورث من وجهين احدهما قوله لا
 ندع دار ربنا وسنة نبينا وان هذا من حكم من حكم المرفوع والثاني قوله سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة ونحوه نقول قد اعاد الله المير
 الموضين من هذا الكلام الباطل الذي لا يسمع عنه ائمة الامام احمد كما يصح دلت
 عمر وقاله ابو الحسن الدارقطني بالسنة بين فاطمة بنت قيس قطعا ومن
 له الام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشهد سهادا لله لم يكن عند
 عمر صلى الله عليه وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المطلقة ثلاثا السكنى
 والنفقة وعمر كان اتقى الله واحرص على تبليغ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
 لم يعرفه السنة عنده لم لا يروى بها اصلا ولا يبينها ويبلغها عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واما حديث حماد بن ابراهيم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لها السكنى والنفقة فحز نشهد بالله سهادا نسا عنها اذا اقيناه ان
 هذا كذب على عمر وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى لا يحمل الانسان
 فوط الانصار للذهاب التعصب لها على معارضة سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الصحيحة الصريحة بالكذب ليجت فلو لم يرو هذا عند عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لم تحزست فاطمة ودوها ولم يروى رواية ولا دعت فاطمة الى
 المناظرة ولا احتج الى ذكر اخراجها لبد السانها ولا فاق هذا الحديث بامه الحديث

الحشر

ببرز

بالحام

والصنف

والصنفين في السنن والاحكام المنتصرون للسنن فقط لا لذهب الرجل وهذا ان يصل
 به الى ابراهيم ولو قد رينا ما احدث الى ابراهيم لا نقطع نخاعه ما ان ابراهيم لم يولد لا بعد
 موت عمر يستين فان كان محب الخيرة ابراهيم عن عمر وحسنه الظن كان قد روى
 له قواعده بالمعنى وظن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حكم بثبوت النفقة
 والسكنى المطلقة حتى قال عمر لا ندع دار ربنا نقول المرأة معد لور الرجل يغفل النحل
 الحديث وحفظه وروايته من شأنه وبالله التوفيق وقد تناظر في هذه المسألة
 مهور مهران وسعيد بن المسيب فذكر له ميمون بن خزيمة فقال سعيد تكرر
 امره فتننت الناس مع الله ميمون ليزي كانت انما اخذت بما افتاها به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فتننت الناس واز لنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم اسوه حسنة مع انها احرم
 الناس عليه ليس لها عليه رجعة ولا بينهما ميراث انتهى ولا يعلم احد من الصحابة الا وقد
 اخرج حديث فاطمة بنت قيس من واحد به في بعض الاحكام قالوا الشافعي وجهه
 الامم محتجونه في سقوط نفقة المبتوتة اذا كانت حايلا والشافعي نفسه اخرج
 به على جواز جمع الثلث لان في بعض الفاظه فطلقني لما وقد بينا انه انما يطلقها
 اخبرنا انما اخبرته عن نفسها واحتج به من روى جواز نظر المرأة الى الرجل واحتج
 به الاية كلها على جواز خطبة الرجل على خطبة اخيه اذا لم تكن المرأة قد سكنت
 الخطاطب الاول واحتجوا به على جواز سار ما في الرجل اذا كان على رجعة النسيئة من
 استشاره ان يزوجها او يعامله او يسافر معه وان دلل على غيبه واحتجوا به
 على جواز نكاح القرشيه من عمر القرشي واحتجوا على وقوع الطلاق في حال غيبه
 احد الزوجين عن الاخر وانما لا يشترط حضوره ومواجهته به واحتجوا به على جواز
 التعريض بخطبة المعتدة البائنة وكانت هذه الاحكام كلها حاصلة ببركة
 روايتها وصدق حديثها فاستنبطتها الامم منها وعلقت بها فاما روايتها ترد
 في حكم واحد من احكام هذا الحديث وبما فيها عداه فان كانت حفظته قبلت في
 جميعه وان لم تكن حفظته وجب ان لا يقبل في سمي من احكامه وبالله التوفيق فان
 قبال عليكم شي واحد وهو ان قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدهم
 انها هو في البوايز لا في الرجعيات بدليل قوله عقيبها ولا تضاروهن تضيقوا عليهن

الحشر

باب

وان كان اولاد حمالا فانفقوا عليهم حتى يضع حملهم فهذا هو الباين اذ لو كانت رجة
لما قيد النفقة عليها بالحمل والما عديم النافذ فانها تستحقها حايلا كانا متزوجا حمالا
والظاهر ان الضمير في اسكنوهن هو والضمير وقوله وان كان اولاد حمالا فانفقوا عليهم
واحد فالجواب ان مورد هذا السؤال اما ان يكون من المرحومين النفقة والسكناء
يوجب السكنى ومن النفقة فان كان الاول فلا يه على زعمه حمه عليه لانه تعالى شرط
الحمل بالنفقة عليهم كونهن حوامل والحكم المعلق على الشرط ينتفي عند تنفايه فدل
ان الباين الحايلا بالنفقة لها ما ان قال فهدى دلاله المفهوم ولا يقولها قيل ليس ذلك
المفهوم بل من انتفا الحكم عند انتفا شرطه فلو بقي الحكم بعد تنفايه لم يكن شرطا
وان كان لمن يوجب السكنى وحدها مع الاله ليس في الآية ضمير واحد يخص الاله
بضميرها نوعان نوع يخص الرجعية قطعا كقوله فاذا بلغن اجلهن فامسكنوهن
او فارقوهن معروفة نوع محتمل ان يكون للباين وان يكون للرجعية وان يكون لهما
قوله لا تخرجوهن من بيوتهن ولا تخرجن وقوله اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم
محمله على الرجعية هو المتعين لتخصيص الضامير ومفسرها فلو حمل على غير ما لزم اختلا
الضامير ومفسرها وهو خلاف الاصل والحمل على الاصل وان قيل فيها الفايده في تخص
نفقة الرجعية بلونها حمالا قيل ليس في الآية ما يقتضي انه لا نفقة للرجعية الحايلا
الرجعية نوعان قد بين الله حكمهما في كتابه حايلا فلها النفقة بعقد الزوجية ادخل
حكم الزوج وحامل فلها النفقة بهذه الآية التي تضع حملها فتصير النفقة بعد الوض
نفقة قريب لا نفقة زوج فتخالف حالها مع الوض حالها بعدة بان الزوج ينتفق عليه
وحده اذ كانت حمالا ما اذا وضعت صارت نفقتها على من يجب عليه نفقة الطفل
يكون حالها في حال حملها اجزاها فانما انفصل ان له حكم اخر واستقلت النفقة
حكم الحكم فظهرت فايده التقييد وسر لا شترط والله اعلم **ذكر رسول الله**
صلى الله عليه وسلم الموافق لما باله من وجوب النفقة للاقارب روى ابو جابر
في سننه عن كليب بن ربيعة عن جده انه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من ابرأ المكر والياك واختك واخاك ومولاك الذي يليك اكره واجب ورحم موصولة
وروي النسائي عن طارق المماري قال قلت لابي عبد الله صلى الله عليه وسلم

ما سأل

رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر بخطبته وهو يقول يا ايها الذين آمنوا انفقوا على اولادكم
واختكم واخلكم اذ انتم اذناك في الصبي عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انفقوا على اولادكم
والا ما قال ثم من قال الما قال ثم من قال الما قال ثم من قال الما قال ثم من قال
التمريدي عن عروة بن القشيرى قال قلت لابي عبد الله صلى الله عليه وسلم انفقوا
اما قلت من قال الما قلت من قال الما قلت من قال الما قلت من قال
وسلم لهند خديجيا بكفياك وولدك بالمعروف وفي حديث ابي داود عن عمر بن
ابن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان طيب ما اكتم
من كسبك وان اولادكم من كسبك فكلوه هنيئا ورواه ايضا من حديث عائشة
من فروعها وروي النسائي من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ابدانفسك فتصدق عليها فان فضل شي فلا ملكا فان فضل غير اهلك شي فلا
قرايتك فان فضل غير قرايتك فهلكا وهكذا وهكذا تفسير لقوله تعالى واعبدوا الله
ولا تسركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وندي القرير وقوله تعالى وات ذا القرير بحقه
فجعل تعالى حق ذي القرير يمل حق الوالدين كما جعله النبي صلى الله عليه وسلم
واخبر تعالى ان ذي القرير بحقه على قرابته وامر بانها اياه فان لم يكن ذلك حق النفقة
فلا ندرى اي حق هو وامر تعالى بالاحسان الى ذوي القرير ومن اعظم الاساهان براه جوا
وعريا وهو قادر على سد خلته وسنن عورته ولا يطعمه لقمة ولا يستر له عورة
الا بان يقرضه ذلك في ذمته وهذا الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم لم يطابق كما باله
تعالى حيث يقول والوالدان يرضعن اولادهن حولن كملين لمن اراد ان يتم الراضعة
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولا تكلف نفسا الا وسعها الا تضار
ولده بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك لا واجب على الوارث
مثلا اوجب على المولود له ومثل هذا الحكم حكم امير المؤمنين عمر بن الخطاب
مروى عن عمر بن عيينة عن ابن جريح عن عمر بن الخطاب عن سعيد بن المسيب
ان عمر بن الخطاب عصبه صبي على ان ينفقوا عليه الرجال والنساء والاعيان والزنا
ابن جريح اخبرني عمر بن الخطاب عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب وقفت عمر

في

سفيان الثوري وعمر بن الخطاب حنيفة واخا بن ابي حنيفة

العالمه
منقول من عمير كلاله بالنفقة عليه مثل كلاله فقالوا لا مال له فقال لو رقومه بالنفقة
عليه كهيته العقل والبر الذي في قوله ولو لم يكن لهم مال ذكر اسرار في شبيهه
ابن خلدون لا حصر عن حجاج بن عمر وعمر بن سعيد بن المسيب قالوا في قيم العمر والحط
مقال النفقة عليه ثم قالوا لو لم يكن له الا قصير عشرين سنة لفرضتم عليهم وحكم مثل هذا
بند ثبات قالوا في شبيهه ابن حميد بن محمد بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب
عن الحسن بن علي بن ابي طالب قال كان امرؤ وعمره على الام بقدر ميراثها وعلى العم بقدر
ميراثه ولا يعرف لعمر وزيد مخالف في الصحابة البتة وقال ابن جرير قلت لعطاء بن ابي رباح
مثل ذلك قال علي بن ربه اليتيم ان ينفقوا عليه كما يرثونه قلت له للحسن بن علي بن ابي طالب
ان لم يكن للمولود مال قال افتدعه يموت في مال الحسن بن علي بن ابي طالب
الرجل الذي يرث ان ينفق عليه حتى يستغني وهذا مسر لا به حمهور السلف
منهم قتاده ومجاهد والصحابة وزيد بن اسلم وشريح القاضي وقبيصة بن ربيب بن عبد
ارعتبه ابن مسعود وابراهيم النخعي والشعبي واصحاب ابن مسعود ومن بعده
الامام احمد واسحق وداود واصحابهم وقد اختلف الفقهاء في حكم هذه المسئلة على عدة
احدها انه لا يجبر احد على نفقة احد من اقاربه وانما ذلك بر وصلة وهذا مذهب
الاشعبي والاعيد بن حميد الاشعبي قبيصة بن سفيان الثوري عن اشعث بن عمار
قال ما رايت احدا يجبر احدا على نفقة احد يعني نفقة وراثته هذا المذهب بهذا
الامام نظر والشعبي ينفقه من هذا والظاهر انه اراد ان الناس كانوا اتفقوا في زمان
يحتاج الفقير ان يجبره الحاكم على الانفاق على قرينه المحتاج مما ان الناس اتفقوا
عن اجماع الحاكم واجباره المذهب الثاني انه يجب عليه نفقة على ابنته الا في زمان النبي
ولدته خاصة فهذا لا يجوز تجبر الذكر والانثى من الولد على النفقة عليه اذا كان
فقير من فاما نفقة الاولاد فان الرجل يجبر على نفقة ابنته الا في زمان النبي حتى يبلغ فقط وعلى
بنته الدنيا حتى تنزوج ولا يجبر على نفقة ابنه ولا بنت ابنه وان سفلوا لا تجبر الام
على الانفاق على ابنها ولا بنتها ولو كانا في غاية الحاجة والام في غاية الغنى ولا يجب على احد
النفقة على ابنه ولا جد ولا اخ ولا اخت ولا عم ولا عمة ولا خال ولا خالة ولا احد من الاقارب
سوي من ذكرنا وتجبر النفقة مع اتحاد الدين واختلافه حيث وجبت وهذا

مالا

مالا وهو اخص المذهب والنفقات المدة ثلثا لانه تجب نفقة عمودي
النسب خاصة دون غيرهم مع انفقوا الذين يسيار المنفق وقد رتبته وحاجته
النفقة عليه وعجزه عن الكسب بصغره وخبوزه وزمانه ان كان من العمود
الاسفل وان كان من العمود الاعلى فهل يشترط عجزه عن الكسب على قولين
منهم من شرط القولين ايضا في العمود الاسفل فاذا بلغ الولد مجيها سقطت نفقته
ذكر ان اوائته ومدا مذهب الشافعي وهو واسع من مذهب مالا المذهب الرابع
ان النفقة تجب على كل ذي رحم محرر الذي رحمه فان كان من الاولاد او اولادهم ولا با
والاجداد وجبت نفقتهم مع اتحاد الدين واختلافه وان كان من غيرهم لم تجب الا مع اتحاد
الدين فلا تجب على المسلم ان يسقو على ذي رحمه الكافر انما تجب النفقة بشرط
قدره المنفق وحاجته المنفق عليه فان كان صغيرا اعتبر فقره فقط وان كان كبيرا
فان كان ثانيا ولد لا وان كان ذكرا فلا بد مع فقره من عاه او زمانه فان كان صحيحا بصيرا
لم تجب نفقته وهو مرتبه عنده على الميراث الا في نفقة الولد فانها على ابنته خاصة
على المشهور من مذهبهم وروى عنه الحسن بن زياد اللؤلؤي انها على ابويه بقدر
ميراثها طرد القياس وهذا مذهب حنيفة وهو واسع من مذهب الشافعي
المذهب الخامس ان القريب ان كان من عمودي النسب وجبت نفقته مطلقا
سواء كان ذكرا او عيورا وراثا وهل يشترط اتحاد الدين معهم على رواية وعن
رواية اخرى انه لا تجب نفقتهم الا بشرط ان يرثهم بفرض او تعصيب كما يروى في
وانكف من غير عمودي النسب وجبت نفقتهم بشرط ان يكون معه وبينهم التوارث
من الجانبين او يكون من ابوين من احدهما على رواية وهل يشترط ثبوت التوارث في الحال
او ان يكون من اهل الميراث في الحمل على راسه وان كان الاقارب من ذرية الام
الذكر لا يرثون فلا نفقة لهم على النصوص وخرج بعض اصحابه وجوبها عليهم من مذهب
من يروى عنهم ولا بد عنده من اتحاد الدين بين المنفق والمنفق عليه حيث وجبت النفقة الا في
عمودي النسب في احدي الروايتين فان كان الميراث بغير القرابة كالولاء وجبت النفقة
به في ظاهر مذهبهم على التوارث دون الميراث واذا التزمته نفقة رجل التزمته
زوجته في ظاهر مذهبهم وعنه لا تلزمه وعنه تلزمه في عمودي النسب خاصة دون

سفيان الثوري وعمر بن الخطاب حنيفة واخا بن ابي حنيفة

ثبت فيها من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما لا تحل لرجل ان يرضع من الرضاعة ما يحرم من الرضاعة
وثبت فيها ايضا انه قال عايشة ابنة عبد الله بن مسعود في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما لا تحل لرجل ان يرضع من الرضاعة ما يحرم من الرضاعة
عايشة وهذا الجواب ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما لا تحل لرجل ان يرضع من الرضاعة ما يحرم من الرضاعة
والاخرى غلاما يحل للفلان ان يرضع من الرضاعة ما يحرم من الرضاعة
عن عايشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما لا تحل لرجل ان يرضع من الرضاعة ما يحرم من الرضاعة
والا لا يجاز في لفظ ان رجلا قال ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما لا تحل لرجل ان يرضع من الرضاعة ما يحرم من الرضاعة
صحيحه ايضا عن عايشة ما كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات بحرم من نحر
خمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيما يقر من القرآن وثبت
في الصحيحين من حديث عايشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الرضاعة من الحاء
وثبت في جامع الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما لا تحل لرجل ان يرضع من الرضاعة ما يحرم من الرضاعة
قال لا تحرم من الرضاعة الا ما فتوا في التذوي وكان قبل الفطام قال الترمذي في حديثه
صحيح وفي سنن الدارقطني باسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما لا تحل لرجل ان يرضع من الرضاعة ما يحرم من الرضاعة
الحولين وفي سنن ابي داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما لا تحل لرجل ان يرضع من الرضاعة ما يحرم من الرضاعة
ما ثبت في الصحيحين وان شئ العظم وثبت في صحيح مسلم عن عايشة قالت جات سملة
بنت سهيل النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني اري في وجه ابني خديفة
من خول سالم وهو حليفه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه يحرم من الرضاعة
وفي رواية له عنها قالت جات سملة بنت سهيل الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالت يا رسول الله اني اري في وجه ابني خديفة من خول سالم وهو حليفه فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه قالت وكيف ارضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يوافق ذلك انه كبير وفي لفظ لمسلم ان اسم سلمة بنت عايشة فانه
يدخل عليك العلم لا يقع الذي احب ان يدخل على عايشة اما لك في رسول الله
صلى الله عليه وسلم اسوة ان امرأه ابني خديفة قالت يا رسول الله ما يدخل على
رجل في ابني خديفة منه شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعيه حتى
يدخل عليه نساقه ابوداود في سننه سياقة تامة مطولة فرواه من حديثه

نفس

عن

عن عايشة وام سلمة ان اباحديفة ارضعته من رثته من رثته كان
بني سنان والنخلة ابنة اخيه عند بنت الوليد بن عتبة وهو من آل امرأه من الانصار
كانت يرضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من بني رجل في الجاهلية دعاه الناس اليه
ورث ميراثه حتى انزل الله تعالى في ذلك عوفا لا يابهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا
اباهم فخوانكم في الدين ومواليكم فردوا اليهم فممن لم يعلم لها بك من مولوي واخا في الدين فجات
سملة بنت سهيل بن عمرو والقرشي ثم العامري وهي امرأة ابني خديفة قالت يا رسول الله
انا كائنا في سائر الناس ولدا وكان يا وي معي ومع ابني خديفة في بيت واحد وبناتي فضلا
وفد انزل الله تعالى فيهم ما قد علمت فكيف ترضي فيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه
خمس رضعات فان عجزت له ولدها من الرضاعة فبذل كانت عايشة ثمانية
اخواتها وبنات اخواتها ان يرضعن من احييت عايشة ان يراها ويدل عليها وان كان
كثيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها وابنتي للاسم سلمة وسائر ازوج النبي صلى الله
عليه وسلم ان يدخلن عليهن احدا تبذل الرضاعة من الناس حتى يرضع في المهد وقلن
لعايشة والله لا ندرى لعلها كانت رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم في السلام دون
الناس فتضمنت هذه السنن الثابتة احكاما عديدة بعضها متفق عليه بين
الائمة وفي بعضها نزاع **الحكم الاول** قوله صلى الله عليه وسلم في الرضاعة تحرم
ما تحرم من الولادة وهذا الحكم مفعول عليه من الامة حتى عند من قال ان الزيادة على
النفسين والقرآن لا ينسخ بالسنة فانه اضطر الى قبول هذا الحكم وان كان لا يملك
على ما في القرآن سموا اسماء نسجا كما اضطر الى تحريم الجمع بين المرأة وحملتها وسميها
وسمى خالتها مع انه زيادة على نص القرآن وهذا مع حديث ابني خديفة في تحريم لبن
الفحل على الرضعة والنزوح صاحب اللبن قد صار ابنا للطفل وصار الطفل ولدا لها
فانتشرت المحرمات من هذه الجهات الثلاث ولدا للطفل وان نزلوا الاولاد ولدها واولاد
ولدها واولاد كل واحد من الرضعة والنزوح من الاخر ارضعته واخوته واخواته من
الجهات الثلاث فاولاد احدهما من الاخر اخوته واخواته لايه وامه واولاد الزوج من
غيرها اخوته واخواته من ابيه واولاد الرضعة من غير اخوته واخواته لايه وامه
اباها اجداده وجداته وصار اخوة المرأة واخواتها اخواله وقالاته واخوه صاحب اللبن

واخوانه اعمامه وعماته محرمه الرضاع تنقسم من هذه الجهات الثلاث فقط
ولا يتعدى التحريم الى غير المرتضع من هو في درجة من اخوته واخواته فيباح لاختيه
نكاح من ارضعت اخاه وبناتها وامهاتها وتباح لاخته نكاح صاحب اللبن واباه وسه
ولد له ينشأ من فوقه من اباه وامهاته ومن في درجتهم من اعمامه وعماته واخواله
وخالاته فلا يترفع من النسب واجدادهم ان ينكحوا ام الطفل من الرضاع وامها
واخواتها وبناتها وان ينكحوا امهات صاحب اللبن واخواته وبناته اذ نظير هذا من النسب
حلال الا من الاب لا يتزوج اخت اخيه من الام والاخ من الام ان ينكح اخت اخيه من
الاب ولد له ينكح الرجل ام ابنه من النسب واختها واما امها وبناتها فاما دم
بالمصاهرة وهل تحرم نظير المصاهرة بالرضاع فتحرم عليه ام امراته من الرضاع
وبنتها من الرضاع وامراه ابنه من الرضاع وتحرم الجمع بين الاختين من الرضاع
او بين المراه وعمتها وبناتها وبسبب خالتهما من الرضاع فحرمه الابيه الاربعه
واتباعهم وتوقف فيه شيخنا وقال ان كان قد قال الحد بعدم التحريم فهو اقرب
والمحرمون تحريم هذا يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم تحريم من الرضاع ما
يحرم من النسب فاجري الرضاع مجرى النسب وشبهها به كسب تنزيه
ولد الرضاعه وابي الرضاعه منزله ولد النسب وابيه فما ثبت للنسب من
التحريم ثبت للرضاعه فاذا حرمت امراه الاب والابن وام المراه وبناتها من النسب
حرمن الرضاعه واذا حرمت الجمع من اختي النسب حرمت من اختي الرضاع هذا
تقرير احتجاجهم على التحريم قال سبغ الاسلام الله تعالى حرم سبعا بالنسب
بالصهر كذا قال الرازي عاشر وسبعا بالصهر قال في معلوم ان تحريم الرضاعه لا يسمى
وانما يحرم منه ما يحرم من النسب والى صلى الله عليه وسلم قال تحريم من الرضاعه ما يحرم
من الولاده وفي رواية ما يحرم من النسب ولم يقل ما يحرم بالمصاهرة ولا ذكره الله
تعالى في كتابه كذا ذكر تحريم الصهر وكذا ذكر تحريم الجمع في الرضاع كذا ذكره في النسب
والصهر قسم النسب وشقيقه قال تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا
وصهرا والعلاقه من الناس بالنسب والصهر وهما سبب التحريم والرضاع فرع على
ولا يعقل المصاهرة الا بين النساء والله تعالى انما حرمت الجمع بين الاختين وبين المراه وعمتها

وبينها وبين خالتها لا يفيض الى قطيعه الرحم المحرمه ومعلوم ان الاختين من الرضاع
ليس بينهما رحم محرمه في غير النكاح ولا ريب على سببهما من اخوة الرضاع حكم واحد
قطيع غير تحريم احدهما على الاخر فلا يعتق عليه بالملك ولا يبرئه ولا يستحق النكاحه
عليه ولا سبب له عليه ولا يله النكاح ولا الموت ولا يعقل عنه ولا يدخل في الوصيه
والوقوف على القاريه وذوي رحمه ولا يحرم التفريق بين الام وولدها الصغير من
الرضاعه وتحريم من النسب والتفريق بينهما في الملك والجمع بينهما في النكاح سواء
ولو ملك شيئا من الحرمان بالرضاع لم يعتق عليه بالملك واذا حرمت على الرجل امه
وسه واخته وعمته وخالته من الرضاعه لم يلزم ان يحرم عليه ام امراته التي
ارضعت امراته فانه لا نسب بينه وبينها ولا مصاهره ولا رضاع والرضاعه اذا
جعلت كالنسب في حكم لم يلزم ان يكون مثله في كل حكم بل ما افترق فيه من الاحكام
اضاعافا اجتماعيه منها وقد ثبت جواز الجمع بين اثنين بين مصاهره
محرمه كما جمع عبد الله بن جعفر بن امراءه على وابنته من غير ما وانكحها
تحريم مع جواز نكاح احدها الا حرم لو كان ذكر افهنا نظير الاختين من الرضاعه سواء
لان سبب تحريم النكاح بينهما وانفسهما ليس بينهما وبين الاجنبي منها الذي لا رضاع
سبه وسببها ولا صهر وهذا مدعيه الابيه الاربعه وغيرهم واحتجوا بانه عبد الله بن
جعفر جمع بين امراءه على وابنته ولم يسلر له احمد قال البخاري وجمع الحسن
ابن الحسن بن علي بن ابي نجر عمه في ليله وجمع عبد الله بن جعفر بن امراءه على وابنته
وقال شبرمه لا بأس به وكروه الحسن بن مريم قال لا بأس به وكروه جابر بن زيد
للقطيعه وليس فيه تحريم لقوله تعالى وادل لكم ما وراذ لكم هذا كلام البخاري والحمله
فتوت احكام النسب من وجه لا يستلزم ثبوتها من كل وجه ومن وجه اخر فهو
نسا صلى الله عليه وسلم ولم يفرق امهات المؤمنين في التحريم والمحرمه فقط لا والمحرمه
فليس لاحد ان يخلو بهن ولا ينظر اليهن باقدام من الله بالاحتجاب عن حرم عليه
نكاحهن من غير اقرار بهن ومن سبه وسببهم رضاع قال تعالى واذا سالتموهن معا
فاسألوهن من وراء حجاب ثم هذا الحكم لا يتعدى الى اقرار بهن البتة فليس ببناتهن اخوات
المومن يحرم من عدل رجالهم ولا بنوهن اخوة لهم يحرم عليهم بناتهن ولا اخواتهن واخوالهن

خالات واخوالا بل من خلال المسلمين واتفاق المسلمين وقد كانت الفاضلة اخت
زوج النبي صلى الله عليه وآله تحت العباس وكانت اسمها بركة اخت عائشة تحت
النبي وكانت ام عائشة تحت بركة وام حفصة تحت عمر وليس للرجل ان ينزل
ام امه وقد تزوج امر عمر واخوته اولاد ابى بكر واولاد ابى سفيان من المؤمنين
ولو كانوا اخوالا لكانت بمنزلة بنات بركة فلم تفسر احرامه من امهات المؤمنين
الى اقاربهم ولا من ثبوت حكم من احكام النسب ثبوت غيره من الاحكام وما
يبدل على الايضاقوله تعالى في المحرمات وحلالا لاني اياكم الذين من اصلا بكم
ومعلوم ان لفظ الابن اذا اطلق لم يدخل فيه امر الرضاع فليفتقد بكونه ابن صلبا
وقصد اخراج ابن التبني بهذا لا يمنع امر الرضاع وبوجوب دخوله وقد ثبت في الحديث
ان النبي صلى الله عليه وآله امر سهلة بنت سهيل ان ترضع سالما مولى له حديث
ليصير محرما لها فانرضعته بلبن ابى جديفه زوجها وصار ابنها ومحرما تبصر
رسول الله صلى الله عليه وآله سواها فان هذا الحكم مختصا بسالم او عامما كما قالت
ام المؤمنين عائشة ففي سائر محرمات الكون لها لكونها ارضعته وصارت امه وله
يصير محرما لها لكونها امراه ابية من الرضاعة فان هذا لا تأثير له لرضاعه
له بل لوارضعته جارية له وامراه اخرى صارت سهلة امراه ابية وانما
التأثير لكونه ولدها بنفسها وقد علم هذا في الحديث نفسه ولفظه قال
النبي صلى الله عليه وآله ولما ارضعته فارضعته خمس رضعات وكان بمنزلة ولده
من الرضاعة ولا يمكن دعوى الاجماع في هذه المسئلة ومزاد عاه فهو كما ذكرنا
ابن المسيب وابا سلمة بن عبد الرحمن وسلمان بن يسار وابا قلابه لم يكونوا يرضعون
التحريم بلبن الفحل وهو يروي عن الزبير وجماعة من الصحابة كما سيأتي تقريره
شا الله وكانوا يرون ان التحريم انما هو من قبل الامهات فقط فهو لا اذا لم يجعل
المرتضع من لبن الفحل ولدا له فان المحرموا عليه امراته ولا على الرضيع امره الله
بطريق اولي فعلي قول هو لا محرم على امراه ابوزوجها من الرضاعة ولا
ابنه من الرضاعة فان هذا هو لا محرم ثبوت البنوة بين المرتضع وبين الفحل
لم يثبت المصاهرة لانها فرع ثبوت بنوة الرضاع فاذا لم يثبت له لم يثبت

طالع

واما ثبت بنوة الرضاع من جهة الفحل اذ ثبت عليه السنة الصحيحة الصريحة
واما به فهو راهل الاسلام فانه يثبت المصاهرة بهذه البنوة فهل ما احدث من
ذهب الى التحريم بلبن الفحل ان زوجا بنه وابية من الرضاعة لا محرم قيل
المقصود ان تحريم هذه نزعاً وانما ليس بمحمراً عليه وبقي النظر في ما ذكره
هو الفحل الفحل وانما لا تأثير له والفا المصاهرة من جهة الرضاع وانما لا تأثير
لها وانما لا تأثير لمصاهرة النسب ولا شك ان لا ما ذكره ولا طائل ثبوت السنة الصريحة
بالتحريم بلبن الفحل وقد بينا انه لا يلزم من القول بالتحريم به اثبات المصاهرة به
بالاقياس وقد تقدم ان الفارق بين الاصل والفرع اضعا واضعا والجامع وانه لا يلزم
من ثبوت حكم من احكام النسب ثبوت حكم اخر ويدل على هذا ايضا انه تعالى
لم يجعل امر الرضاع وانما الرضاعة داخله تحت امهات المؤمنين واخوانها فانه تعالى احسرت
عليكم امهاتكم واخوانكم قالوا امهاتكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة فدلت على
ان لفظ امهاتنا على الاطلاق انما يراد به الام من النسب واذ ثبت هذا فقوله تعالى
وامهات نسايكم مثل قوله وامهاتكم انما من امهاتكم انما من امهات نسايكم من النسب
فلا يتناول امهاتكم من الرضاعة ولو اراد تحريمهن لقالوا امهاتكم اللاتي ارضعنكم كما ذكر
دلت في امهاتنا وقد بينا ان قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب انما يدل على
ان من حرم على الرجل من النسب حرم عليه نظير من الرضاعة بل يدلف مفهومه على
خلاف ذلك مع عموم قوله واحل لكم ما وراء ذلك وما يدل على ان تحريم امراه ابية
وانه من الرضاع ليس مسئلة اجماعا انه ثبت عن جماعة من السلف جواز نكاح
بنات امراه اذ لم تكن في حجره كما صح عن مالك وسنن الحديث ان الصري قال
كانت عندى امراه قد ولدت لي فتوفيت فوجدت عليها فلقيت على ابي
طالب فقال لي ما لا فعلت توفيت امراه قالها ابنة فلنت نعم كانت في حجرى
فلما لم في الطائفة فانكحها قلت فاني قوله ورايكم اللاتي في حجوركم من نسايكم
قال انها لم يكن في حجرى وانما ذلك اذا كانت في حجرى وصح عن ابي اهرم بن مسهر ان
رجلا من بني سواه يقال له عسدا لله بن معدي بن علي خيرا اخبره ان اباه اوجده
كان نكح امراه ذات ولد من غير فاصطحابا ما شا الله ثم نكح امراه شابة فقال احدثني

لمها

قال

الاول قد نكح عليا منا وكبرت واستغنت عنها امرأه شابة فطلقها قال
والله لا ان تنكحني ابنتك قال فطلقها ونكح ابنته ولم تكن في حجره هي ولا ابوها
قال فحيت سفيان بن عبد الله فقلت استفتك في عمر بن الخطاب قال لا يجوز مع
فادخلني علي عمر يعني فقصصت عليه الخبر قال عمر لا بأس بذلك وادع
فلانام تعال فخيرني قال لا اراه الا عليا فافسألتها فقال لا بأس بذلك وهذا من هذا
الظاهر وادان عمر وعلي ومن قال يقولها قد باحاحا الربيبه اذ لم تكن في حجر
الزوج مع انها ابنة امراته من النسب فليفتح بحر ما عليه ابنتها من الرضا
وهذه بلده فيود ذكرها الله تعالى في حجرها ان تكون في حجره وان يكون من امراته
وان يكون قد دخل بها فكيف يحرم عليه مجرد ابنتها من الرضا ولا يستلزم
حجره ولا ينفقه له فان الربيبه بمنزلة الزوجه والربيب ابنتها باتفاق العامة
وسماي ربيبا وربيبه لان الزوج امها يربتها في العاده فاما من ارضعت امراته
بغير لبنه ولم يربها قط ولا كانت في حجره فدخلها في هذا النص في غاية العبد
لفظا ومعنى وقد اشار السيوطي عليه ولم يكن يحرم بكونها في حجره وهو صحيح
من حديث لهر عن عروة بن ربيعة بن ام سلمة اخبرته ان ام حبيبته سفيان
سفيان قالت رسول الله اخبرني انك تخطب بنتك في سلمة فقال سمعت ام سلمة
ما كنت نعم ما انما لو لم تكن ربيبتي في حجرى لما حلت لي وهذا يدل على اعتبار
الله عليه ولم القيد الذي قد طهره في التحريم وهو ان تكون في حجر الزوج ونظير
هذا سوال في روجه من الضلبي ان كانت محرمه برضا لو لم تكن حلالا
ابن الذي يملكها لا حلت لرسول الله وبالله التوفيق **فصل الحكم**
المستفاد من هذه السنن ان المنكح المحرم وان التحريم ينتشر منه لا ينتشر
المراه وهذا هو الحق لا يجوز ان يقال بغيره وانما خالف فيه من خالف في الصحابة ومنه
فسنه رسول الله صلى الله عليه وآله اخوان تتبع ويترك ما خالفه الاجلها ويترك ما خالفه
كأنما من كان ولو تركت السنن بخلافها لعدم بلوغها له ولما وبها ولا يغير ذلك
سنن كثير جدا وترك المحرمات غير ما وفوا من محرمات رسول الله صلى الله عليه وآله
المعصومين الرقوع غير المعصومين وهذه بليته نسا الله العافية منها وان تلقاه بها

الشيخ

الذي كل

القيمة والاعمشرا وخياره وابراهيم واصحابه لا يرون بل من الفحل باسألتهم
الحكم بن عتيبة بن الحر بن العيص بن مخرموا قولهم ورد جعوا عنه وهكذا يصنع
اهل العلم اذ اتتهم السنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم رجعوا اليها وتروا قولهم
بغيرها قال لا بد من التحريم من الفحل انما ذكر الله تعالى في كتابه التحريم بالرضا
من جهة الام فقال وامهاتكم الا ان ارضعنكم واخواتكم من الرضا والام للعهد ترجع الي
الرضا الذكور وهو رضاعة الام وقد قال تعالى واحل لكم ما ورأاكم فلو ثبتنا التحريم
بالحديث لكان قد نسخنا القرآن بالسنة وهذا على اصح ما يقع الزيادة على النص
نسخ الزم فالواو هو اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يعلم الناس بسنة وكانوا
يرون التحريم به مصر عن ابو عبيدة بن عبد الله بن ربيعة ان امه زينب بنت ام سلمة
ام المؤمنين ارضعتها اسما بسا بوليد الصديق وامراه الزبير بن العوام قالت زينب كان
الزبير يدخل علي وانا امتشط فيأخذ بقرون من رأسي ويقول اقبل علي فحديثي اني اني قد
وما ولد فهاخوتي ثم ان عبد الله بن الزبير ارسل الي بخطب ام كلثوم ابنتي علي حمز بن
الزبير وكان حمزه الكلبية فقلت لرسوله وهل تحل له انما هي ابنة اخته فقال عبد الله
انما اردت بهذا النع لما قبلت اولادك سافهم اخوتك وما كان من غير اسما فليسوا
للاخوه فارسلني فاسألت عن هذا فانزلت فقال صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم متوافرون فقالوا لها ان الرضا من قبل الرجل لا تحرم شيئا فانكحها
ايضا فلم تزل عنده حتى هلك عنها فالواو لم ينكر ذلك الصحابة رضي الله عنهم فالواو
من العلوم الرضا من جهة المراه من الرجل قال الجمهور ليس فيما ذكرتم
ما عارض السنة الصحيحة الصريحة ولا يجوز العدوا عنها اما القرآن فانه بين
امرنا ان يتنازل الاخوت من الاب من الرضا فيكون ذلك على محرماتها واما
الايتار لها فيكون سافكا عنها فليسوا تحريم السنة لها تحريمها مبتدأ ومخصصا
لعموم قوله وحل لكم ما ورأاكم والظاهر تناول لفظ الاخوت لها فانه تعالى عمير
الاخوات من الرضا فيدخل فيه كل من اطلق عليها اخته ولا يجوز ان يقال ان اخته
من امه من الرضا ليست ختاله فان السيوطي عليه ولم قال العائسة ابنة
الفلح فانه عمك فثبت العمومة بينها وبينه بل من العجل وحده فاذا ثبت العمومة

بغير الرضعة وبغير اخ صاحب اللبن فثبوت الاخوة بينهما وبينه بطريق
او مثله فالسنة بينت مراد الحجاب لانها خالفتها وغايتها ان تكون اثبتت
ما سكت عنه او تخصيصا لم يرد عمومته واما قوله ان اصحاب رسول
صلى الله عليه وآله لا يرون التحريم بل لا يدعوي بطلان جميع الصحابة
صرح على اثبات التحريم به وذكر البخاري وصححه ابن عباس بن عمر
كانت له امراتين ارضعت احدهما جارية والاخرى غلاما التحال ان شكاها
عباس بن اللقاح واحد وهذا الاثر الذي استدل به صرح غير الزبير كان
زينا بنته بتلك الرضعة وهذه عايشة ام المؤمنين كانت تفتي بان لبن
يتنشر الحرمه فلم يتوابعه الا عبد الله بن الزبير ويزيد بن موهله واما الذين
نافقوا بالحل مجهولون غير مسلمين ولم يعمل الراوي فسالته اصحاب رسول
صلى الله عليه وآله وهم متوافرون بالعلماء ارسلت فسالته لم تبلغه
الصحة منهم فافتاها بما افتاها به عبد الله بن الزبير ولم يكن الصحابة
متوافرين بالمدنية بل كان معظمهم والكابريهم بالشام والعراق ومصر واما
ان الرضاعة انما هي من جهة الام فالجواب ان يقال انما اللبن الذي يرضع
وام والام وعاله والله التوفيق فان سالت ثبوت بوجه صاحب اللبن وان لم تثبت
الرضعة او ثبوت بوجه فرع على سبب امومة الرضعة فلهذا الاصل فيه
لفقها واما وجهان في مدعي واحد والثاني في مدعي مساهمة له او في
ما رضع طفله كل واحد منهن رضعته فانها لا يصير اياها لاهل ولا لاهل
لم ترضعها خمس رضعات وهل يصير الزوج ابا للطفله فيه وجهان
لا يصير ابا لم يصير الرضعات امهات والثاني وهو الاصح يصير ابا للولد
من لبنه خمس رضعات ولبن الفحل اصل بنفسه غير متفرع على
الرضعة فان ابوه انما ثبت بحصول الارضاع من لبنه لا للولد الرضعة اما
مدعي اصل الرضعة وبالله ان عندها قليل الرضاع وليس هو محرم بالزواج
الاربعة امهات للرضيع فاذا قلنا بثبوت الابوة وهو الصحيح حرمت
على الطفل لانه رضيع وهو طواتب به فهو اسرع على وان قلنا لا

الاجابة

لم يحرم عليه بهذا الرضاع وعلى هذا مساهمة ما لو كان له جاحضات فاضع
طفلا كل واحد رضعه لم يصير امهات له وهل يصير الرجل جد له واولاده الذين
هم اخوه الرضعات حوالا له وخالاته على وجهين احدهما يصير جد له وهو من
خاله لانه قد كمل اللبن رضع خمس رضعات من لبنه فصار جد له كما لو كان
الرضع بنتا واحدة واذا صار جد له كان اولاده الذين هم اخوه البنات اخوات له
لانهم اخوه من كمل له منهن خمس رضعات فنزلوا بالنسبة اليه منزله
ام واحدة والاخر لا يصير جد ولا اخوانه من خالاته لانه قد فرع على كون بنته
اما كون اخيه خالا فرع على كون اخوته اما لم تثبت له من سبب فرعه وهذا
الوجه اصح في هذه المسئلة بخلاف التي قبلها فان ثبوت الاصل فيها لا يستلزم ثبوت
الامومة على الصحيح والفرق بينهما ان الفرعية متحققة في هذه المسئلة من الرضعات
واثبتت فانها بنته واللبن ليس له فالتحريم هنا بين الرضعة وانما اذا لم تكن اما لم
يكن اياها جدا بخلاف تلك فان التحريم من الرضعة وبغير صاحب اللبن فسادت امومة
الرضعة او لم يعلم هذا اذا لم يصير اخوه من خالاته هل يكون كل واحد منهن خاله
له فيه وجهان احدهما لا يكون خاله لانه لم يرضع من لبن اخواتها خمس رضعات فلا
سبب الخولة والثاني سبب لانه قد اجتمع من اللبن المحرم خمس رضعات وكان
ارضع منها من اخواتها مثبتا للخولة ولا سبب امومة واحدة منهن اذ لم يرضع
منها خمس رضعات ولا يستبعد ثبوت خولة بلا امومة كانت في لبن الفحل
ابوه بلا امومة وهذا ضعيف والفرق بينهما ان الخولة فرع محض على الامومة
فاذا لم تثبت الاصل فكيف ثبت فرعها بخلاف الابوة والامومة فانها اصل لا يلزم
من انتفا احداهما انتفا الاخر وعلى هذا مساهمة ما لو كان له رجل ام واخوت وابنه ورجل
ما رضع طفله كل واحد منهن رضعه لم يصير واحد منهن امهات وهل تحرم
على الرجل على وجهين ما تقدم والتحريم هنا بعيد فان هذا اللبن الذي كمل للطفل
لا تجعل الرجل ابا له ولا جد ولا اخا ولا خالا والله اعلم **فصل** وقد دل التحريم بلبن
الفحل على تحريم المخالوة من الزنا في دلاله الاولى والاخرى لانه اذا حرم عليه اشترك
من قد تغذت بلبنه في بوطيه فكيف يحل له ان يرضع من قد حلت له في بوطيه وكيف نفس

في حلاله

عن علي بن خاتين ولا يذهب ولا يخلع
والداري وفي حج مسلم عاش
والتحفة فامر النبي صلى الله عليه وسلم
بسمعت رسول الله عليه وسلم يقول
الحق والمسلم والكوفة والقبيل
والله عليه سائر خا من اجزاء
يارى كافر جعله في عفة فقولا

بسم الله
وعن جابر بن عبد الله بن عبد الله
قيل روى الترمذي والنسائي
قال كان من مرة بحزومة سنة
يقطع بها (الشرقة) على يد
يقول بن كبر ان النبي صلى الله عليه وسلم
رواه ابو داود وعنه ابو داود
كزنيها فقد استقال هجرة ومرة
الحمد لله

بحرم الشارع بنته من الرضاع لما فيها من لسر كان في الرضاعة سببا فيه
له نكاح من خلقت سفسوطيه ومايه هذا من المستحيل فان البعضية الربنية
ويمن من تغذت بلبنه فان لب الرضاع فيها جزءا من البعضية والخلوقة من مايه
كاسمها مخلوقة من مايه فبعضها واكثرها قطعاً والشطر الاخر للام وهذا قول احمد
المسلمين ولا يعرف في الصحابة من اياها وانما هو الامام احمد على من تزوجها
بالسيف محصناً لان وغيره واذا كانت بنته من الرضاعة بنشاً في حكمين فقط
الحرمه والحرميه وتختلف سائر احكام البنت عنها لم يخرجها عن التحريم
حلتها فكذا بنته من الزنا تكون بنشاً في التحريم وتختلف احكام البنت عنها لا يورث
حلتها والله تعالى خالقها ليعرب بما تعقله في لغاتها وللفظ البنت لفظ لغوي لم يقله
عن موضوعه الاصل كلفظ الصلاة ولا يمان ونحوها فيحمل على موضوعه اللغوي حتى
تقل الشارع له عنده الى غيره فلفظ البنت كلفظ الاخ والعلم والام والنحو اللفظي باقية
على موضوعاتها اللغويه وقد ثبت في الصحيح ان الله انطقوا بنسب الرضا في قوله
فلان الراعي وهذا الانطاق لا يثبت الكذب واجمعته له على تحريمه عليه وحده
من ما بها والنزاع في حلق واحد وانما فيه سوا وكونه بعضا لها من كونه بعضا
وانقطاع الارث من الزنا والبنت لا يوجب جوارحاً حكام من العجب ليفتح
صاحب هذا القول ان يستثنى الانسان بيده ويقول هو نكاح لبيده وبحوز الانسان
ينكح بعضه لم يجوز له ان يستفتر شره في حلقه الذي حلقه الله من مايه واخره
من صلبه لم يستفتر شره الاجنبية **الحكم الثالث** انه لا يحرم المصه
والمصتان كما نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحرم الاحمسر وضغانت
موضع اختلاف فيه العلماء ما نسب طائفة من السلف والخلف التحريم بقليل الزنا
وكثيره وهذا يروى عن علي وابي عبيد بن جابر وهو قول سعيد بن المسيب والاحمسر
والزهرى وقتاده والحلم وحاد والاوزاعي والثوري وهو مذهب المالكية
حنيفة وزعم الليث بن سعيد المسلمين اجمعوا على ان لبن الرضاع وكثير
يحرم من المهد ما يقطره الصائم وهذا رواية عن الامام احمد والطائفة
اخرى كاست التحريم باقل من ثلاث رضعات وهذا قول الثوري والشافعية

داود بن علي وهو رواية ثانية عن احمد واثبت طائفة اخرى لا ثبت باقل من
احمسر وضغانت وهذا قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعطاء
ومالك بن ابي نجر وحديث الروايات الثلاث عن عائشة والرواية الثانية عن عائشة
لا يحرم اقل من سبع والثالثة لا يحرم اقل من عشرين والقول بالاحمسر مذهب
الشافعية واحمد في ظاهر مذهبهم وهو قول ابن جهم وخالف داود في هذه المسألة
في لا وليا له تعالى علق التحريم باسم الرضاعة فحيث وجد اسمها وحدها
والسبب عليه وكما قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وهذا موافق
لطلاق القران وبسبب في الصحيحين عن عقبه من الحرث لانه تزوج ام يحيى بنت
اباها فحجنته مع سودا فحالت فلما رضعتها فذكرت للرسول صلى الله عليه
وسلم ما كان في ذلك وقد قيل ان قد رضعتها ولم يسأل عن عدد الرضعات والاولا لانه
معلق بعلقه التحريم فاستوى قليله وكثيره كالوطى الموجب له قالوا ولا يشار
العظم وانبات اللحم يحصل بقليله وكثيره والاولا لان اصحاب العدد قد اختلفت
اقوالهم في الرضعة وحقيقتها وانظرت بشدة الاضطراب وما كان فكذا لم يجعله
الشارع نصاً لعدم ضبطه والعلم به والاصحاب الثلاث قد ثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال لا تحرم المصه والمصتان وعن ام الفضل بنت الحارث قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاحة والاملاحتان في حديث اخر ان رجلاً قال يا رسول الله
هل يحرم الرضعة الواحدة قال لا وهذه احاديث صحيحة صريحة واما مسلم
وصحبه فلا يجوز العدول عنها ما ثبتنا التحريم بالثلاث بعموم الاية ونفيها التحريم
بما دونها بصريح السنة والاولا لما يعتبر فيه العدد والتكرار يعتبر فيه
الثلاث والاولا لان مراتب الجمع وقد اعتبر بها الشارع في مواضع كثيرة
جدلاً والاصحاب الخمسة المحجة لنا ما تقدم في اول الفصل من الاحاديث الصحيحة والضحية
وقد اخرجت عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي في الامر على ذلك قالوا ولو في
هذا موالي النبي صلى الله عليه وسلم السهلة من سهيل ارضعتها لخمسة رضعات
تحريم عليه والواو عائشة اعلم الله بحكم هذه المسألة هي ونساء النبي صلى الله عليه
وسلم وكانت عائشة اذا ارادت ان يدخل عليها احداً من بني نساء اخواتها

بالحكم

فارضعته خمس رضعا قالوا وبقي التحريم بالرضعة والرضع من صرح بعدم تعليل
بقليل الرضاع وكثيره وهو لا حد له حديث صحيح من جهة بعضها خرج جواز السبا
تأسيس حكم مبتدأ قالوا واذا علقنا التحريم بالخمسة لم يكن قد دخلنا شيئا من التحريم
استدل للتحريم باننا نكون قيدنا بطلقها بالخمسة وتقييدنا بالخمسة لا ينافي ولا يخص
من علق التحريم بالقليل والكثير فانه بخلاف حديث نفى التحريم بالرضعة والرضع
صاحب الملائ فانه وان لم يخالفها فهو مخالفا لحديث الحديث لا يقيده بالخمسة
حديث الخمسة لم يغل عايشه نقل الاخبار في حجة وانما نقلته نقل القرائن والقرآن
انما ثبت بالتواتر والامه لم تنقل للقرآن او اذا لم يكن قرآنا ولا خبرا المتنع انما
الحكم به ما لا يصح بالخمسة السلام فيما نقل من القرائن احاد في فصلين احدهما كونه
القرآن والثاني وجوب العمل به ولا ريب انهما حجتان متغايرتان فالاولى وجوب العمل
الصلاه به وتحريم مسه على الحديث وقرانه على الجنب وغير ذلك من احكام
ما اذا انتفت هذه الاحكام لعدم التواتر ولم يلزم من انتفا العمل به فانه يلزم في
الظن وقد احتج كل واحد من الامة الاربعه في موضع فاحتج به الشافعي واحدا في
الموضع واحتج به ابو حنيفة في وجوب التتابع في الصيام الكفار بقرانه امر
فصيام ليلة ايام متتابعات واحتج به مالك والشافعي به قبله في فرض الواحد
والسلام انه السدس بقرانه ابي داود كان رجل يورث كلالا وامراه وله اخ او اخوة
من امه ولكل واحد منهما السدس قالوا سر كلهم احتجوا بهذه القراءه ولا مستند
للاجماع سواها قالوا واما قولك اما ان يكون نقله قرآنا او خبرا قلنا بل قرآنا من جهة
وكان يجب نقله متواترا قلنا متى اذا نسخ لفظه او بقا الا في مجموع والثاني
وعاينه ما في الامراه قرآن نسخ لفظه وبقي حكمه فيكون له حكم قوله الشيخ والثالث
اذا نسخ فارجموها ما الكف في نقله احاداً وحكمة ثابت وهذا مما لا جواب عنه
المسألة من جهة اخر ان ضيعها من احدهما التحريم لا يثبت باقل من سبع ركعات
طاووس عن موارث يقول لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات فقال مد كان
محدث بعد ذلك امر جازا بالتحريم المرء الواحد تحريم وهذا المذهب لا يدل على
الباقى التحريم انما سبب عشر رضعات وهذا يروى عن حفصه وعائشة

فلا يفرق قولاً

ان

لو سأل

وفيها

ونفاذ ما اخر وهو الفرق بين رواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من اطوار
كان رواج النبي صلى الله عليه وسلم ولم رضعات محرمان وكذا سائر الناس رضعات معلقات
من ادلة بعد وقد سبب الصحيح من هذه الاقوال ان الله التوفيق **فصل** في
بيان ما في الرضعة التي تنفصل من اختها واحدها قبال الرضعة فعلة من الرضاع
فهو منه بلا شك كضربه وجلسه فتم التعلق الشديد في مقصده من تركه باختيار
من غير عارض كان رضعة لان الشروع ورد به المطلقا فحما على العرق والعز وهذا
القطع لما ضرر النفس واستراحه يسيره وليس بيهية ثم يعود عن تركه يخرج عن
كونه رضعة واحدة كما ان الاكل اذا قطع اكلته بدلالة عم عاد عن قرب لم يلد ذلك الكثرة بل
كله واحدة هذا مله لثا في ولهم فيما اذا قطعت الرضعة عليه عاينته وجهان
احدهما انها رضعة واحدة ولو قطعت من راحي يقطع باختياره قالوا لا اعتبار بفعلة
التي لا يقع الرضعة ولهذا الوارضع منها وهي باية حسب رضعة فاذا قطعت عليه لم
يكن رضعة واحدة بل كل واحد من الرضعات في كل واحد من الرضعات فاشخص فقطعها عليه عم
فيها اكله واحدة والوجه الثاني بانها رضعة اخرى كذا الرضاع يصح من الرضعة ومن
الرضعة ولهذا لو جرت به وهو بايم احتسب رضعة ولهم فيما اذا انتقل من ثدي الى
امرأه الرضعة وجهاً واحد ما لا يعتد بواحد منها لانه اسفل من واحد ما الاخرى قبل
تمام الرضعة فلم تتم الرضعة من احدها ولهذا لو نقل من ثدي الى امرأه الى ثدي الاخر كان
رضعة واحدة والى انه يحتسب من كل واحد منها رضعة لانه ارتفع وقطعت
ما اختاره من شخصين واما مدعي الامام احمد فقال صاحب المغني اذا قطع قطعاً بينا
ما اختاره كان ذلك رضعة ما عاد كانت رضعة اخرى واما ان قطع لصبي نفس
والانتقال من ثدي الى ثدي او من ثدي الى ثدي او قطعته عليه الرضعة نظير ما قاله
يعد ثدياً فهو رضعة واحدة في الحال ففيه وجهان احدهما ان الرضعة اذا عادت
رضعة اخرى قال وهذا اختيار ابو بكر وطاهر كلام احمد في رواية حنبل فانه قال لا
رضعة اخرى بل رضعة واحدة من الثدي فاذا ذكره التفسير اسفل عن الثدي لانه يفسر ويستخرج
منه انما هو رضعة واحدة والشيخ ودلالة اولي رضعة لو لم يعد فبانت رضعة
واحدة كالمقطع باختياره والوجه الاخر ان جميع ذلك رضعة وهو مذهب الشافعي

الا فيما اذا قطعت عليه الرضعة ففيه وجهان لانه لو حلف لا اكلت اليوم الا
واحدة فاستدام الاكل من اوقطع لشرب ما اراد ان يترك الحولون او ان يترك
يحمل اليه من الطعام لم يعد الاكل واحدا ما زال الوجور رضعه فكله فلا يفسد
كلام احمد محتمل امرين احدهما ذكره الشيخ ويلون قوله فهي رضعه عايدة الى
الرضعة الثانية الثاني ان يكون المجموع رضعه ويلون قوله فهي رضعه عايدة
الى الاول والثاني وهذا اظهر محتملية لانه استدل بقطعه للنفسر والاشارة
على كونها رضعه واحدة ومعلوم ان هذا الاستدلال يؤول الى الثاني مع الاول
واحدة من كون الثانية رضعه مستقلة فتأمله واما قياس الشيخ له على سائر
الشعوط والوجور فالفرق بينهما ان المستقل ليس تابعا للرضعة قبله ولا
تماما فيقال رضعه بخلاف مسلتنا فان الثانية تابعة للاولى وهي من تمامها
فصل الحكم الرابع في الرضاع الذي يتعلق به التحريم ما كان من الفطام
في زمن الرضاع المعتاد وقد اختلف الفقهاء في ذلك اختلفوا في واحد رابو يرون
وحده هو ما كان في الحولين ولا يحرم ما كان بعدها وصح للرحم عمر واربعين
هريه واربعين واربعين وعمره من السبب والسعي والرشح
وهو قول سفيان وسحق وابي عبيد وابي حزم وابي المنذر وداد وجمعه
والتطاييفه الرضاع المحرم ما كان قبل الفطام ولم يحدوه بنوم مع غلام
وابي عيسى وزوي عن علي ولم يصح عنه وهو قول الحسن والزهرى وقناد
وعكرمه والاوزاعي والاوزاعي ان فطم وله عام واحد استمر فطامه رضعه
الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئا فانما يرضاعه ولم يقطعه فانه ما كان
يحرم وما كان بعد فطامه لا يحرم وانما يرضاعه والتطاييفه الرضاع المحرم
ما كان في الصغير ولم يوقتته هو لا يوقت وروي هذا عن ابن عمر وابي السبي
الشيء صلى الله عليه ولم خلا عيشه وقال ابو حنيفة وزفر ثلثون شهرا وعن
حنيفة رواية اخرى لقول ابن جبر ومحمد وقال مالك في المسهر من
يحرم في الحولين وما كان بها ولا حرمه له بعد ذلك روي عنه اعسار ايام
وروي عنه شهران وروي عنه شهر وخمسة وروي عنه الوليد بن

انما كان

ان هذا الحولين من رضاع شهر او شهرين او ثلثة فانه عند من الحولين وهذا
من الشهر عند كثير من اصحابه والادي رواه عنه اصحاب الموطا وكان يقرأ عليه
الانبات قوله فيه وما كان من الرضاع بقدا الحولين فان قلناه وكثيره لا يحرم شيئا
انما هو بمنزلة الاما هذا لفظه وقال الخافض الصبي قبل الحولين واستغنى بالطعام عن
الرضاع فما ارتضع بعد ذلك لم يرضع حرمه واما الحسن بن صالح والبرابر
ذيب وجاعة من الرضاع الكوفة مدة الرضاع المحرم ثلاث سنين فما زاد عليها المحرم
والعمر من عبد الغفر من مدته الى سبع سنين وكان يزيد من روت يحكم عنه
كلنعي من قوله وروي عنه خلاف هذا وحكي عن ربيعة ان مدته حولان وثلث عشر
يوما وقالت طائفة من السلف والخلف يحرم رضاع الكبير ولو انه شيخ فروي
بالعمر ابن سهاب انه سئل عن رضاع الكبير فقال اخبرني عن ربه من الرضاع حدث
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن رضاع سألته وكانت تراه اثنا
لها ما اعروه فاخذت بدلك عايشة ام المؤمنين فيمن كان تحب ان يدخل عليها من
الرجال كانت امرأتها من اختها ام كلثوم وبنات اخيها برضعه من اخبتها ان يدخلها
من الرجال او ما عبد الرزاق لما اسرجع والسبعين عطا سراجي رباح وساله جل
سقتني امرأتها من اختها ما كنت رجلا كبيرا فانكحها ما اعطاكها ففعلت له ذلك
اباها وانعم كانت عايشة تامر بن لسان اخيها وهذا قول ابن عباسه وروي عن
عمر بن الخطاب وعنه من الرضاع وعطا سراجي رباح وهو قول الليث بن سعد وابي محمد حرم
ما رضعه الكبير ولو انه شيخ يحرم ما يحرم رضاع الصغير ولا فرق فقهه مذاهب
الناس في هذه المسئلة ولندكرضاظ اصحاب الحولين والعايلين برضاع الكبير
فانهما طرفان وسائر الاقوال متقاربة فالاصحاب الحولين والابن عباس والولادات
الحولين قد اعلانه لا حكم لما بعد ما لا يتعلق به التحريم فالواحدة من الرضاعة
التي ذكرها الله صلى الله عليه وسلم وقصر الرضاعة المحرمه عليها فالواحدة
التي ذكرها الله صلى الله عليه وسلم في الثدي اي في الثدي الذي هو هذه لفة
معرفة للعرب يقولون فلان مات في الثدي اي في زمن الرضاع قبل

المذموم

القطام ومنه الحديث المشهور ان ابراهيم مات في التدي وان له من رضاء والحمد
يتم رضاعه يعني ابراهيم ابنه صلوات الله وسلامه عليه والواو اذ كان يقول له ارضع
الاما فتقوا الامعا وكان في التدي قبل القطام فهذه ثلاثه اوصاف للرضاع المحرم
ومعلوم ان رضاع الشيخ الكبير غير محرم هذه الثلاثة قالوا واصرح من هذا
امر عا سلا رضاع الاما ان في الحولين قالوا واكد ايضا حديثا من مسعود بن
من الرضاع الاما ان بنت اللحم وانشر العظم ورضاع الكبير لا يثبت كما ولا يفسد
بالواو لو كان رضاع الكبير محرما لما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يشبه وتغير
وكره دخول اخيهما من الرضاغة عليها لانه كبر او قال انظر من اخوانك فانه
رضاع الكبير لم يكن فرق بينه وبين الصغير وما كره ذلك قال انظر من اخوانك
مما كان الرضاغة من الجماعة وتحت هذا من المعنى خشية ان يكون قد ارتفع
من الرضاغة وهو من الجماعة فلا ينشأ حرمة فلا يكون اخا قالوا اما حديث
سهلة في رضاع سالم فهذا كان في اول الهجرة لان قصته نزلت عقب ترو
قوله تعالى ادعوه كما دأبهم وهي نزلت في اول الهجرة واما حديث شريك
وان يكون في التدي قبل القطام فهي من رواية امر عا سلا في ربيعة وامر عا سلا في
المدينة قبل الفتح وابو هريرة اما سلم عام فتخرج خبر بلا شك لانه قدم المدينة
قصه سالم ورضاعه من امره ابي حذيفة قال للثبوت للتحريم رضاء
الشيخ قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صحته لا يثري فيها احدا من رضاء
سب سهيل ان تضع سالما مولودا في حذيفة وكان كبير اذا الحية وقال الرضاغة
تحرم عليه ساقول الحديث وطرقه والفاظه وهي صحيحة صريحة بلا شك
فالواو في هذه الاخبار ترفع الاشكال وتبين مراد الله تعالى في الايات المذكورة
تتم تمام الحولين او يرضع الاما قبل الحولين اذا راى في ذلك صلاحا للرضع انما هو
للتفقه على البراءة الرضاغة والي تجبر عليها الاما بان احبها ام كرها ولقد كان في
كفا من هذه الامة تعالى في الوالدات برضاغة اولاده من حولين كاملين ثم اذ ان
الرضاغة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن فالعروة في الرضاغة الوالدات رضاء
المولود عامين وليس في هذا تحريم للرضاغة بعد ذلك وان التحريم ينقطع

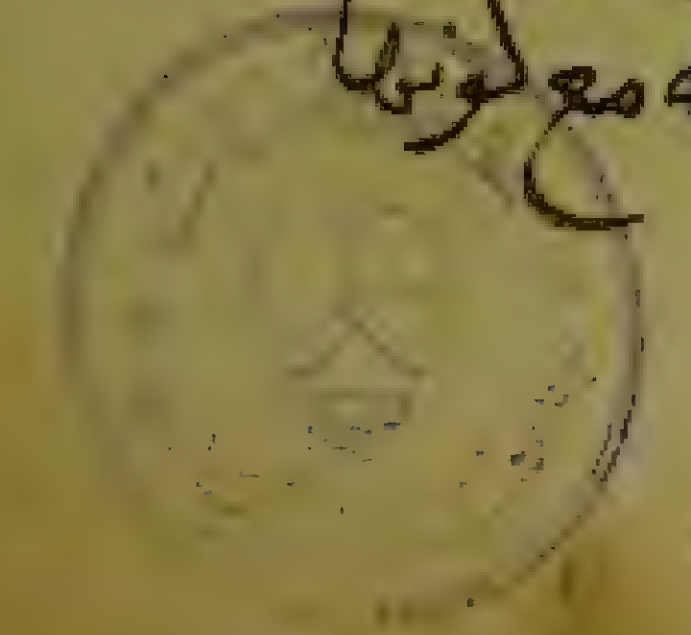
الحولين

الحولين وكان مع الله تعالى وامهاتكم اللاتي رضعنكم واخوانكم من الرضاغة
ولم يقل في حولين ولا في وقت دون ذلك على الايات الاخرى وعموما لا يجوز تخصيصه
الا بغير من ان تحصيله لا ينظر ولا محتمل الا في رضية وكانت هذه الايات في التدي
فيها التحريم برضاع الكبير قد جات مجي التواتر رواها انسار رسول الله صلى الله عليه
وسلام وسهله بسب سهايا وهي من المهاجرين وزينب بنت سلام سلمة وهو ربيعة
النبي صلى الله عليه وسلم رواها من التابعين القسم بن محمد وعروة بن الرير وحيد
ابن ابي رها عن مولود الزهري واسم ابني ميلة وعبد الرحمن بن القسم وبحير
ابن سعد الانصاري وربيعة بن رها عن مولود ابي يوسف السخيتاني وسفيان
الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة ومالك وابو حنيفة وشعيب بن يوسف
وعففر بن ربيعة ومعه وسلمان بن بلال وغيرهم رواها عن مولود ابي الجهم
والعدد الكثير فهو نقل كافة لا تختلف موافقا مخالفا في صحتها فلم يتقدموا في
الاقوال الا بالكان في الاخصا سالم كما ما يعرض واج رسول الله صلى الله عليه وسلم
في ذلك لم يعلم من تعلق بهذا انه ظن من رضاء عنهن هكذا في الحديث انه قل
ما نرى في الاخصا سالم وما ندرى لعله رخصة لسالم فاذا هو ظن بلا شك ان الظن
يعارضه السنن الثابتة قال الله تعالى في الطلاق يغني عن الحنث شيئا وشتان بين احتياج
المسألة رضاء عنها وسر احتياج عايشة رضاء عنها بالسنة الثابتة ولهذا لا
قلت لها عايشة اما لا في رسول الله اسوة حسنة سكنت ولم تنطق بحرف وهذا
اما رضاء عنها الى مذهب عايشة واما انقطاع في يدها والواو قول سهله لرسول الله
صلى الله عليه وسلم كيف رضعه وهو رجل كبير بيان جلي انه بعد من الايات المذكورة
قالوا يعلم يقينا انه لو كان في الاخصا سالم لقطع النبي صلى الله عليه وسلم الاما وصر
عليه ليس له حديث بعده كما يبين في مودة من يار ان جذعته تجزي عنه ولا حرج
عن احد بعده وان يقع في حذيفة اضحية من هذا الحكم العظيم المتعلق به حل الفرج
ومحرمه وشرب المحرمية والخلو بالمرأة والسفر بها فمعلوم قطعا ان هذا لا ي
بيان التحصيل لو كان خاصا والواو قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الرضاغة من الجماعة
حملة لان شر الكبير الذين يوشرو في دفع مجاعة قطعها يوشرو في الصغير او قريبا

ح

منه فان قلت فما فائدة ذكره اذا كان هو والصغير سوا قلنا فاي فائدة انما انما
بالقطر من اللبن او المصه الواحد التي لا تغني عن جوع ولا تشبع ولا تنفك عن
وقوله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما كان في الحولين وكان في الثدي قبل الفطام ليس
من قوله صلى الله عليه وسلم لا ربا الا في النسبه وانما الربا في النسبه ولم يمنع ذلك من
الفضل بالادلة الداله عليه فكل ما فادنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته
كلها حق يجب اتباعها ولا يصير بعضها ببعض ولا يهاض بعضها ببعض بل تستعمل كل
على وجه قالوا وما يدعي ذلك ان عايشه ام المؤمنين رافقه نساء الامه في اليوم
وهذا هو الذي روت انما الرضاعه من الجماعة وروت حديث سهله واخذت في قوله
عندها حديث انما الرضاعه من الجماعة فالحديث سهله لا ذهبت اليه وتركه
حديثا واجهها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغير وجهه وكره الرجل الذي رافقه
وقالت هو اخي قالوا وقد صح عنها انها كانت تدخل عليها الكبير اذا رضعته في حال
اخذت من اخواتها الرضاع المحرم ونحن نشهد بشهادته الله ونقطع قطعا لنقاء
يوم لقاء ان ام المؤمنين لم تكن لتسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
ولم يكن الله تعالى ليعلم ذلك على يد الصديقه بنت الصدوق البراء من فوق سبيته
وقد عصم الله تعالى ذلك الجناح الكريم والحمل المنيع والنشر والرفيع اثم عصاه وصار
اعظم صيانته وتولي صيانيته وحمايته والذب عنه بنفسه ووجهه وكلامه قال
فمن نوقر ونقطع ونبت الشهاده لله بان فعل عايشه هو الحق وان رضاع
يقع به من التحريم والمحرم ما يقع برضاع الصغير وتكفيها امنا فقه نساء
الامه على الاطلاق وقد كانت تناظر وقد نساء صلى الله عليه وسلم ولا يجنبها بغير
ما احدثا خلا علينا بذلك الرضاعه وبكفيها في دلالة مذهبنا وعلم اهل
على الاطلاق حين كان خليفه ومذهبنا الذي سجد له الشافعي
بانه كان رافعه من مال الله لانه ضيعه اصحابه ومذهبنا الذي رافعه
الراعي عن ابن جرير عنه وذكر ما لا عن الزهري انه سئل عن رضاع الكبير
حديث سهله بنت سهيل في قصه سالم بن ابي خديفه وقال عبد الرزاق
واخبرني ابن جرير قال اخبرني عبد الله بن سالم ان ابن ابي الجعد مولى الاشجعي

سأل علي بن ابي طالب فقال ردت في تزوج امرأة قد سقتني من لبنها وانا كبير تدان
به فقال علي تنكحها ونهاه فقهوا وسلفنا في هذه المسئلة وتلك نصوصنا كالمسعر عنه
صحيحه وصراحه قالوا واصرح احاد تنكح حديث ام سلمه تروعه لا يحرم من
الرضاع الا ما فتى الامام في الثدي وكان قبل الفطام فما اصرحه لو كان سليما
من العلة لكان حديث منقطع لانه من رواية فاطمه بنت مندر عن ام سلمه
وليسمع منها شيئا لانها كانت حرة من وجهها مشام باثني عشر عاما فكان مولد
في سنة ستين ومولد فاطمه سنة ثمان واربعين وماتت ام سلمه سنة تسع وخمسين
وفاطمه صغيره لم يبلغها فليفان يحفظ عنها ولم تسمع من حاله ايها شيئا ولم
يجزها ما سماعها من حديثها اسماء بنت ابي بكر قالوا واذا نظر العالم المنصف في هذا
المرور وان يسمه وبين قول من يحد مد الرضاع المحرم من خمسة وعشرين شهرا
او سنة وعشرين او سبعة وعشرين او ثلاثين شهرا من الاقوال التي لا دليل عليها
في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول احد من الصحابة من فضل ما بين العولر فهذا
اقدام الطائفتين في هذه المسئلة ولعل الواقف عليها لم يزل يحطرون ان هذا القول ليس
في هذا الحد وان له ليس بايدي اصحابه قد روى على يديه وتصحيجه ما جلس اهل العالم
المنصف مجلس الحكم من هذا المتن اربعين فافصل بينهما بالحجة والسائر بالتقليد وقالوا
واختلفوا في ما روت حول حديث سهله هذا على ما لا يصلح الا حد وانها منسوخ
وهذا مسلك كثير منهم ولم يأتوا على النسخ بحجة سوى الدعوى فانهم لا يمكن اثبات النسخ
العلوم المتأخره من غير ذلك الاحاديث ولو قبل اصحاب هذا القول عليهم الدعوى ودعوا
نسخ تلك الاحاديث بحديث سهله لكانت نظير دعواهم واما قولهم انها كانت حرة
حين روت قوله تعالى ادعواهم لا يهزم ورواية ابن عباس ورواية غيره في جوابه من
وجه احدها انها لم يصروا سماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ابن ابي
العشر بن حديثا وسائر ما عن الصحابة الباين نساء النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخرج
احد منهن باثني عشر شهرا من عايشه مد الربا يسلك في الحديث تخصيصه بسالم
وعدم الحاق غيره به البالغ ان عايشه نفسها روت هذا وهذا فلو كان حديث سهله
منسوخا لكانت عايشه قد اخذت به وتركنا الناسخ او خفي عليها تقدمه مع كونها



في الرواية له ولاها مستنع او في غاية البعد الرابع اعياشه التي لم يسهلها كان تعبا
بها وتناظر عليها وتدعو اليها صوابا فانها بها من يلد عتاف كيف يكون هذا
منسوخا قد بطل كونه من الدر جملته ونجف عليها دلل ويحكي على نفسا التي صلى الله
عليه ولم لا مذكوره لها واحدة منهن المسئلة الثانية مخصوص بسالم دون غيره
وهذا مسالاه سلمه ومن معهما من نفسا التي صلى الله عليه ولم ومن تبعه من هذا المسئلة
اقوى ما قبله فان اصحابه قالوا ما سر اختصاصه بسالم ان فيه ان سهله سلمت
رسول الله صلى الله عليه ولم بعد نزول الية الحجاب وهي تقتضي انه لا يحل للمرأة ان
تبدى زينتها الا في ذكر في الية وسمي فيها ولا يحصر من عموم من عدلهم احد البراءة
قالوا والمرأة اذا ارضعت جنبيا فقد بدت زينتها له فلا يجوز ذلك عسكرا بعموم
الاية فعلمنا ان ابدا سهله زينتها لسالم خاص به قالوا واذا امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم واحدا من الامه بامر وياح له شيئا او نهاه عن شيء ليس في الشريعة ما يعارض
ثبت ذلك في حق غيره من الامه ما لم ينص على تخصيصه واما اذا امر الناس بامر او نهاه
عن شيء ثم امر واحدا من الامه بخلاف الامر به الناس او اطول له ما نهاهم عنه فان ذلك
يكون خاصا به وحده ولا نقول في هذا الموضوع ان امره للواحد من الجميع واما اذا
لواحد باحته للجميع لان ذلك يودي الى اسقاط الامر الا بالامر والنهي الا ان نقول
انه خاص به للواحد لاختصاصه بالصورة وانما في بعضها بعضا فخرم الله
في كتابه ان تبدى المرأة زينتها لغير محرم وياح رسول الله صلى الله عليه وسلم
لسهله ان تبدى زينتها لسالم وهو غير محرم عند بدا الزينة قطعا فيكون
ذلك رخصة خاصة لسالم مستثناة من عموم التحريم ولا نقول ان حكمها عام
في بطل حكم الية المحرمه قالوا وسعير هذا المسئلة لاننا لو لم نسلكه لنفسا
مسلكين لا بد منها اما سحر هذا الحديث لا حديث الله تعالى اعتبار الصغر في
التحريم واما نسخها به ولا سبيل الى واحد من الامر بل عدم العلم بالتاريخ وهذا
المعارضه ولا مكان العمل بالاحاديث كلها فاننا اذا عملنا حديث سهله على الرضا
الخاصه والاحاديث الاخر على عمومها فباعداسا لما لم يتعارض ولم ينسخ
عصها بعضا وعمل جميعها قالوا واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد من الرضا

تحقق

انما يكون

يكون في امرين وانما يكون في التدي وانما يكون في الفطام كان في ذلك ما يدل
على ان حديث سهله على الخصوص سواء تقدم او تاخر فلا يحصر بيان الخصوص في
نحوه هذا لا ردد حتى يعبر طرعا قالوا واما تفسير حديثنا الرضاة من الجماعة
ما ذكرتموه فمقايه البعد من اللفظ ولا يتبادر اليه افهام المخاطبين بل القول في معناه
ما قاله ابو عبيد والناس في ذلك بعيد قوله انما الرضاة من الجماعة يقول ان الذي
اذا جامع كان طعامه الذي يشبعه اللبن انما هو الصبي الرضيع فاما الذي يشبعه من حبة
الطعام فان رضاة ليس رضاع ومعنى الحديث انما الرضاة في الحولين قبل الفطام هذا
تفسير ابو عبيد والناس وهو الذي يتبادر فهمه من الحديث انما الرضاة من الجماعة
الحديث لم يفسر من غير السؤال كما في هذا المعنى او لبي لمساعد سائر الاحاديث لهذا
الغرض وكشفها له وايضا حها وما سر ان غير هذا التفسير خطأ وانما لا يصح ان يرد
به رضاة الكبير ان لفظه الجماعة انما يدل على رضاع الصغير فهمي رضاة
الجماعة وتتغير غيرها ومعلوم يقيننا اننا اراد بجماعة اللبن لا بجماعة الخبز والذرة هذا
لا يحيط به المتكلم ولا السامع فلو جعلنا حكم الرضاة عاما لم يمتثلنا ما سمر وسد
سياق قوله لا الرضاة الكبير فقال انما الرضاة من الجماعة من المراد وانما انما يحرم رضاة
من مجموع اللبن والمرأه والسياق يسر اللفظ منزله الصريح فتغير وجهه الكريم
سلوات الله وسلامه عليه وكراهته لدلل الرجال وقوله انظر من احوالنا انما هو
التحفظ في الرضاة وانها لا تحرم كل وقت وانما تحرم وقتا دون وقت ولا
يفهم احد من هذا انما الرضاة ما كان عدد دها خمساً فتغير عن هذا المعنى
بقوله من الجماعة وهذا ضد البيان الذي كان عليه صلى الله عليه وسلم وقولكم ان الرضاة
تطرد الجوع عن الكبير كما يطرده عن الصغير كلام باطل فانه لا يعهد والحب
مقام اللبن وهو يطرد الجوع فالكبير ليس في جماعة اللبن اصلا والذي يوضح هذا
انه صلى الله عليه وسلم لم يرد حقيقة الجماعة وانما اراد مظنتها وزمنها ولا شك ان
الصغير في اللبن لا الطاهرية وانما اراد حقيقة الزمك ان لا يحرم رضاع الكبير الا اذا
ارضع وهو جايغ فلما رضع وهو شبعان لم يوش شيئا واما حديث السنن المصون

انما يكون

والحرمة العظمى والحمى المنيع فرضي الله عز وجل موسى في ما وافق
الرضاع يشبه المحرمية فساير أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بخالفه في
ذلك لا يبرئ من دخول هذا الستر المصون والحمى الرقيق بهذه الرضاعة فهو
اجتهاد واحد الخبرين ما جورا جزاء واحد والآخر ما جورا جزين واسعدهما بالاجز
من اصاب حكم الله ورسوله في هذه الواقعة فكل من دخل الستر المصون بهذه
الرضاعة والآن من الدخول بغيره لا جرم فيه في مرضاه الله تعالى وطاعة رسوله
وتفقيه حكمه ولها اسوة بالنبي الكرم الذي انزل الله عليه بالحكمة والعلم وحسن
بفهم الحكومه احدها فصل واما ردكم حديث ام سلمة فتعسف بآراء
فلا يلزم انقطاع الحديث من اجل ان فاطمة بنت لم يند ر لقيت ام سلمة
بعد يعقل الصغير جدا شيئا يحفظها وقد عقل محمود بن الربيع المجبة وهو
اربع سنين ويعقل اصغر منه وقد قلتم ان فاطمة كانت حرة فاه ام سلمة بنت
احدي عشرين سنة وهذا سن جيد لا سيما للبراه فانه يصلح فيه للزوج ففر
هي في حد الزواج كيف يقال انها لا تعقل ولا تدري ما يتحدث به هذا هو الباطل الذي
لا ترد به السنن مع ان ام سلمة كانت مصادقه لحدتها اسما وكانت دارها
واحدة فنشأت فاطمة في حجر جدتها اسما مع خاله ابيها عايشة وام سلمة
وماتت عايشة سنه سبع وخمسين وصل سنه ثمان وقد تملن سماع فاطمة
منها واما جدتها اسما فماتت سنه ثلاث وسبعين وفاطمة اذا كانت خمس
وعشرين سنه فلذلك اكثر سماعها منها وقد ائتمت ام سلمة بمثل الحديث
الذي روته سواء قال ابو عبد الله كابر ومعه غيره عن هشام بن عرويه عن
عبد الرحمن بن حاطب عن ام سلمة انها سئلت ما يحرم من الرضاع فقال ما كان
في الثدي قبل الفطام فقلت حديث وافقت عروجه وافتي به عمر بن الخطاب
رواه الدارقطني من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عباس قال
عمر بن الخطاب رضاع الام الحول في الصغير وافتي به ابنه عبد الله فقال لا يغز
عن ابن عمر انه كان يقول في رضاعه الام المراضع في الصغير لا رضاعه الكبير وافتي
ابن عباس فقال ابو عبد الله عبد الرحمن بن عوف عن سفيان الثوري عن عاصم الاحول

في الرضاع بعد فطام وتناظر في هذه المسألة عبد الله بن
مسعود وابو موسى فافتم من مسعود ما لا يحرم الا في الصغير فرجع اليه ابو
موسى فذكر الدارقطني ان ابن مسعود قال لا يحرم من الرضاع الا ما لا يحرم من
صلى الله عليه وسلم في الرضاع الا ما شدد العظم وانبت اللحم وقد روى ابو داود في صحيحه
في البخاري في صحيحه سليمان بن المغيرة عن ابن مسعود عن ابيه عن ابن مسعود
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم واسر العظم
ما افتمت في ذلك ذكره عبد الرزاق عن الثوري عن ابي بصير عن ابن عباس عن
عن ابي عطيه الوادي عن ابي جابر عن ابي موسى قال ان ابن عباس قال في رجم ثديها فقصته
فدخل خلق في شئ سبقني فشدد علي فابو موسى فافتم من مسعود ما لا يحرم من الرضاع
غيره وانتم ابا موسى فشدد علي فانا ابا موسى فقال ارضع هذا ما لا يحرم من الرضاع
ما دام هذا الخبر من اهلهم كرم فهذه روايته وفتواه واما علي بن ابي طالب فذكر عبد
الرزاق عن الثوري عن جوير عن الصحاح عن الثوري عن سفيان عن علي بن رضاع بعد
الفصال وهذا خلاف روايه عبد الكريم عن سالم عن ابن الجعد عن ابيه عنه
والثوري عن جوير عن حديثه وعبد الكريم اقوي منه **فصل السلسله الثالث**
في حديث سهل بن يسر بن مسعود ولا مخصوص ولا عام في حق واحد وانما هو خصه
الحاجة لم لا يستغني عن دخوله على امراه ويشترط احتياها لعنه كما اسلم مع امراه
ابن حذيفه فمثل هذا الكبير اذا ارضعته للحاجة اثر رضاعه واما من عدله فلا
يؤثر الا رضاع الصغير وهذا مسلك شيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله والاحاديث
الثانية للرضاع في الكبر اما مطلقه فتقيد بحديث سهل او عامه في الاحوال
فتخصر هذه الحال من عمومها وهذا اولي من النسخ ودعوى التخصيص بشخص
بعينه واقرب الي العمل بجميع الاحاديث من الجائزين وقواعد الشرع والله التوفيق
في حكمه صلى الله عليه وسلم ولم في العدد هذا الباب قد تولى الله تعالى
في سائر آياته بيان اوضحه واجمعه محكم يشد عنه معتد فذكر اربعة انواع
من العدد وهي جملة انواعها النوع الاول عدة الحامل موضع الحمل مطلقا
كانت ورجعية مفارقة في الحياه او متوفى عنها فقال ولا نكاح الحامل من الرضاع

عبد الله بن عباس

عبد الرحمن بن حاطب

حملهن وهذا فيه عموم من لاق جهات اعموم الخبر عنه وهو ان لا احاطة
 يتناول جميعهن في عموم الاصل فانه اضافته اليهن واضافته اسم الجمع الى المصرفة
 يعم بمجعل وضع الحمل جميع الحملين ولو كان لبعضهن اجل غيره لم يكن جميع الحملين لان
 ان المبتدأ والخبر معرفتين اما المبتدأ فظاهر واما الخبر وهو قوله ان يضع حملهن فهو
 تاويل مقصد ومضاف الى الحملين وضع حملهن والمبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين انقضت
 دلالة الخبر الثاني والاول كقوله يا ايها الناس انتم لفقر الله والله هو الغني الحميد وهذا
 اخرج جمهور الصحابة على ان الحمل المتوفى عنها زوجها ولو وضع حملها ولو وضعته والنزول
 على المغتسل كما افتى به النبي صلى الله عليه وسلم لسببها الاسلاميه وكان هذا الحكم النبوي
 منه مشتقا فكما قال الله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة اشهر ولان قوله
 وهو ليه قرو كما قال الله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة اشهر ولان قوله
 عليه السلام لا يحض لها وهي نوعان صغيره وكبيره قد يستت من الحيض فين
 عالي عنه النوعين بقوله والا لا ييسر من الحيض من نسايكم ان اتيتم فعدن
 لثلاثة اشهر واللا لم يحض اي فعدت هن لثلاثة اشهر النوع الرابع المتوفى عنها زوجها
 فينزه عدتها عالي بقوله والذين يتوفون منكم ويذرون زوجات يربصن
 اربعة اشهر وعشرا عشر فعدن هذا يتناول المدح والحوالها وغيرها والصغيرة
 والكبيره ولا يدخل فيه الحمل لانها خرجت بقوله واولات الاحمال اجلهن ان يضع
 حملهن جميع اجلهن وحصره فيه بخلاف قوله في المتوفى عنها زوجها ان يضع
 فعل مطلق لا عموم له وايضا فان قوله اجلهن ان يضع حملهن متأخر في النزول عن
 قوله يتربصن وايضا فان قوله يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا عشر
 الحمل بالاتفاق فانها لو تاه حملها فوق ذلك تربصته فعمومها مخصوص
 هذا لولم تات السنة الصحيحة بذلك وقت الحواله على ظاهر القرآن فكيف في السنة
 الصحيحة موافقه لا للمقرر له فهذه اصول الاعداد في كتاب الله مفصلة مبينة
 ولا اختلاف في فهم المراد من القرآن ودلالته في مواضع من ذلك وقد دلت السنة
 الله علم مراد الله منها ونحو ذلك ما ذكره في الجاهل واشبهها بها وكذا له السنة
 عليها فمن للاختلاف السلف في المتوفى عنها اذا كانت حاملا فعلى ما عاين من جماعة

وضع حملهن
 ما

من الصحابة بعد الاجلين من وضع الحمل اربعة اشهر وعشرا وهذا القولين
 في مدتهما لا اختار سحنون قال الامام مالك في رواية ابي طالب يقولون في العدة
 الحامل اربعة اجلين وكان ابن مسعود يقول في ثلث اهلته ان سورة النساء القصص
 نزلت بعد وحدث سبعة يقضي بينهم اذا وضعت فقد حلت وابن مسعود
 يتاوى القرآن اجلهن ان يضع حملهن هو في المتوفى عنها والمطلقة مثلها اذا
 وضعت فقد حلت وانقضت عدتها ولا تنقض عده الحامل اذا سقطت حتى
 يبين خلقه فاذا بان له يدا رجل عتقت بالامه وتنقض به العدة رادا ولان ولان
 وفي بطنها اخر لم تنقض العدة حتى تلد الاخر ولا يثبت عن منزلها الذي اصيب
 فيه من جها اربعة اشهر وعشرا اذا لم تكن حاملا والعدة من يوم يموت ويطلق هذا كلام
 احد وقد تناظر في هذه المسئلة ابن عباس وابو هريرة فقال ابو هريرة عدتها وضع
 الحمل والابن عباس تعتد اقصر الاجلين محدا م سلمه في حكمه ابو هريرة واحتج
 بحديث سبعة وقد قيل ان ابن عباس رجوع والجمهور الصحابة ومن بعدهم والايه
 الاربعة ان عدتها وضع الحمل ولو كان الزوج على نفسه فوضعت في الاجلين
 مدة قد تناولها عموم ما في قدما مكن دحوها في كلاهما لا يخرج من عدتها بقين حتى
 ياتي اقصر الاجلين قالوا ولا يمكن تخصيص عموم احداها بعموم الاخرى لان ذلك منها
 عامه من وجه فالوفاذا المكن دحوها بعض المصور في عموم الاسرعي اعمالا للعموم
 في مقضلة فاذا اعتدت اقصر الاجلين دحوها في اقصاها والجمهور ارجا بواع هذا
 سلاية اوجه احدها ان صريح السنة يدل على اعتبار الحمل فقط كما في الصحيحين
 ان سبعة الاسلاميه هو في عنهما زوجها وهي حلي فوضعت فارادت ان تنكح قالها
 ابو السنابل ما انت بناكح حتى تعتدي الاجلين فتسالت النبي صلى الله عليه وسلم قال كذب
 ابو السنابل قد حلت فانكح من شئت الثاني ان قوله واولات الاحمال اجلهن ان يضع
 حملهن نزلت بعد قوله والذين يتوفون منكم ويذرون زوجات يربصن
 اربعة اشهر وعشرا وهذا جواب عبد الله بن مسعود كما في صحيح البخاري
 عنه ان جعلوا عليها التغليب ولا تجعلوا لها الرخصة اسهد لنزلت سورة النساء
 القصص بعد الطولي ولا تلاحا لاجلهن ان يضع حملهن وهذا الجواب يحتاج

التي تقرر في ظاهره ان الطلاق مقدمه على البقرة لانها في نسخة لها
ولكن النسخ عن الصحابة والسلف اعم منه عند المتأخرين فانهم يريدون به ثلاثة معارضة
رفع الحكم الثلاثي لخطاب الثاني رفع دلاله الظاهر اما بتخصيص واما بتقييد وهو مما
قبله الثالث بيار المواد باللفظ الذي يابنه من خارج وهذا العم من المعين الاولين فانهم سلموا
رضي الله عنه اشار بتأخير نزول سورة الطلاق الى اية الاعتقاد بوضع الحمل نسخة
سأيه البقرة ان كان عمومها مراداً او مخصوصة ان لم يكن عمومها مراداً او مبيحة للراد منها
ومقيدة لاطلاقها وعلى التقديرين ان اللفظ فتعين تقدمه على عموم تلاك واطلاقها وهذا
اصول الفقه من ان فقهه رضي الله عنه ورسوخه في العلم وما يبين ان اصول الفقه التي هي سجيحة للفقير
وطبيعة لا يتكفون بها ان العربية والعاني والبيان وتواجهها لهم لدلائل في هذه النسخة
نفسه ليقول بغيرها وان في البقرة لولدتا للسنة الصريحة باعتبار الحمل ولم
تكن اية الطلاق متاخره لان تقدمها هو الواجب لا قريناه او من جهات العموم الثلاثة
فيها واطلاق قوله بترين وقد كانت الحوا على هذا الفهم ممكنة ولكن لغموضه ودف
على كثير من الناس اجل في ذلك الحكم على بيان السنة والله الترفيق وحصل
قوله تعالى اهل من ان يضع حملهن على انها اذا كانت حاملا ليرى ان تنقصر
العدة حتى تضعها جميعا ودلت على ان من عليها الاستبراء فعدتها وضع الحمل
ايضا ودلت على ان العدة بمعنى بوضعها على صفة دار حيا او ميتا تام الخلقه او اناقة
نفخ فيه الروح او لم ينفخ ودل قوله بترين بانفسه ان ربه اشهر وعسر اهل
الاكتفاء لا وان لم ينقص وهذا قول الجمهور وقال الا اذا كان عادت بها ان تحيض في
سنة مرة فتوفي عنها زوجها لم يقصر عدتها حتى تحيض حيضتها فترين
وان لم تحض انتظرت ثمانية اشهر من يوم وفاه زوجها وعند رواية ثانية
لقول الجمهور انه تعدا ربة اشهر وعشر ولا تنتظر حيضتها فصل
ومن الاختلاف في الاقرار هل هو الحيض والاطهار فقال الكبار الصحابة انها الحيض
هذا قول ابي بكر وعمر وعثمان وعلي بن مسعود وابي موسى وعبد الله بن مسعود كلهم
واول الدرداء وابي اسير ومعاذ بن جبل وهو قول اصحاب عبد الله بن مسعود كلهم
كهلقة والاسود وامرهم وشريح وقول الشعبي والحسن وقادة وقول اصحاب

ط

عائس بن سعيد بن مسروق وهو ابو اسعيد بن المسيب وهو قول ابي عبد الله
الحسن بن ابراهيم وابي عبد الله القاسم والامام احمد فانه رجع الى قوله واستقر مدحه
عليه فليس له مذهب سواه وكان يقول انها الاطهار فقال في رواية الاثرم رايت
الاخاديت عمر بن الخطاب والقرن والحيفر بحلف في الاحاديث عمر بن الخطاب في احاديثها حتى
تدخل في الحيضة الثالثة احاديث صحاح قوية وهذا النص وحده هو الذي ظفرت به
ابو عمر بن عبد البر فقال رجع احمد الى ان لا تقرأ الاطهار وليس كما قال بل كان
سواء او لم يوقف فيه فقال في رواية الاثرم ايضا قد كنت اقول الاطهار
ونفت لقول الاكابر ثم جزموا انها الحيض وصرح بالرجوع عن الاطهار فقال في
رواية ابن ابي شيبة كنت اقول انه الاطهار وانا اليوم اذهب الى ان لا تقرأ الاطهار قال
القاضي ابو يعلى وهذا هو الصحيح عن احمد واليه ذهب اصحابنا ورجع عن قوله
لا اطهار ثم ذكر نص رجوعه من رواية ابن ابي شيبة وهو قول ابي عبد الله الرازي
كأن خيفة واصحابه وقالت طائفة لا تقرأ الاطهار وهذا قول عائشة ام المؤمنين
وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وروى عن الفقهاء السبعة وابان بن عثمان والنهري
وعامة نساء المدينة وبه قال الا شافعي واحمد في احدى الروايتين عنه على
هذا القول فمضى طلقها في اثنائها ظهر فهل تحسب بنفسه قروا على ثلاثة اقول
انها لا تحسب به وهو المشهور والثاني لا تحسب به وهو قول النهري
لا لا تحسب ببقية الحيضة عند من يقول لا تقرأ الاطهار اتفاقا والمثلث ان كانت
قد جامعها في ذلك الاظهر لم تحسب بنفسه ولا احتسب وهذا قول ابي
عبد الله فاذ طغت في الحيضة الثالثة او الرابعة على قول النهري انقضت عدتها
وعلى قول الاول لم تنقض العدة حتى تنقضي الحيضة الثالثة وما يقف انقضاؤها
على انفسها فانها على ثلاثة اقول لا تحسب حتى تنقضي وهذا هو المشهور
من الكبار الصحابة والامام احمد وعمر وعلي بن مسعود يقولونك رفعها قبل ان
تنقضي من الحيضة الثالثة انه يروي عن ابي بكر الصديق وعثمان وابي موسى
وعبد الله بن مسعود في الدرداء ومعاذ بن جبل في مصنف وكيع عن عيسى بن عطاء عن
الشعبي عن ثلاثة عشر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انهم قالوا لا تقرأ الاطهار

ط

وعمره وعيانه احق بها ما لم تنقسل من الحيضة الثالثة وفي مصنفه ايضا عن محمد
ابو اسحق عن حماد بن عمار عن ابي الدرداء مثله وفي مصنفه عن الزاقي عن عمر
عن زيد بن ربيع عن ابي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال النبي صلى الله عليه وسلم احق بها حتى يغسل من حيضتها الثالثة وتحل لها الصلاة ما لم يعلم
عما لا يخفى يدكر في مصنفه ايضا عن عمر بن الخطاب عن حماد بن عمار عن عبد الله بن
الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحيضة الثالثة وتحل لها الصلاة فهو لا يضعه
من الصلاة وهو قول سعيد بن المسيب وسفيان الثوري واسحق بن عمار وهو قال
شريك بن الحارث بن ابي ربيعة في العسل عشرين سنة وهذا حديث الرواية عن الامام
احد والثاني انه لعدة تنقضي بغير طهرها من الحيضة الثالثة ولا يغسلها الاغسل
وهذا قول سعيد بن جبير ولا زاعي والشافعي في قوله القديم حيث كان يقول لا يغسل
الحيض وهذا الحديث رواه عن الامام احمد اختارها ابو الخطاب والثالث انها غدت
بعد انقطاع الدم ونزولها جفتها حتى يحصى عليها وقت الصلاة التي طهرت في
وقتها وهذا قول الثوري والرواية الثالثة عن احمد بن حنبل عن ابي بكر بن عمار
حنيفة ان اذا انقطع الدم قل الحيض وان انقطع اكثره انقضت العدة بمجرد انقطاع
واما من قال انها الاطهار فاختلاف في موضعين احدهما هل يشترط كون الطهر مسما
بدم قبله او لا يشترط ذلك على قولين لهم وجهان في صدره الشافعي واحد الحكم
باحتساب طهره بعد حيضه فكان قرا واحدا لو كان قبله حيض والثاني بحسب وطأ
نصر الشافعي في الحديث لا تسمى من دوات الاقرا الا اذا رأت الدم الموضع الثاني
تنقضي العدة بالطهر في الحيضة الثالثة حتى تحيض يوما وليله على وجهين اصحاب
وهما قولان منصوصان لا يصح الشافعي ولا صحابه وجه ثالث خاضت للعدة انقضاء
العدة بالطهر في الحيضة وان خاضت لغير العادة بل كانت عادت لها تری الدم وعاش
فرائه في اوله لم تنقض حتى تحيض عليها يوم وليله في اختلاف قولان بل هو هذا الدم محسب
من العدة على وجهين تظهر فائدتها في رجعتها في وقتها بهذا تقرير فمذاهيب الشافعي
الاقرار ان من نضر انها الحيض الدليل عليه وجودها اذ ما ان قوله يترى بنفسها
مروا ما ان يراد به الاطهار فقط الحيض فقط او مجموعهما والثالث محال اجمالا حتى

او ج

حتم اللفظ المشترك على معنیه واذا عر حملها على احدها فالحيض او لونه لوجوه
احدها انما لو كانت الاطهار فالمعتمد بهما يكفيها قران ونقطة من الثالث والطلاق
الثلاثة على هذا مجاز لنسبة الثلاثة في العدد المحصور فان قلت بعض الظاهر المطروح
فيه عندنا من رد كامل فاجابه من ثلاثة اوجه احدها ان هذا مختلف فيه فان تقدم
فلم تجمع الامة على ان بعض القرقر قرا فقط مدعوى هذا يقتصر الدليل الثاني ان هذه دعوى
مدعية او يجب حمل الامة عليها الزام كون الاقرا الاطهار والدعاوى المدعية لا يفسر
بها القران في حمل عليها اللغة ولا يعقل في اللغة قط ان اللحظة من الطهر تستمر قرا
كاملا ولا اجمعت الامة على ان هذه دعوى لا تثبت نقلا ولا اجماعا وانما هو مجرد الحمل لا
رب ان الحمل والوضع من احدهما انما يفيد ثبوت لوضع لونه او شرعا او عرفا الثالث
ان القرا ما ان يكون اسم المجموع الطهر كما يكون اسم المجموع الحيضة او بعضه
او مشترك بينهما الامر ينشأ عن اشتراك اللفظ او اشتراك المعنى ولا قسم بالثلاثة باطلا فغير
الاول اما بطلان وصفه لبعض الطهر فلانه يلزم ان يكون للطهر الواحد عدة اقراء
ويكون استعمال اللفظ القروي فيه مجازا واما بطلان اشتراك المعنى في وجهين احدهما
انه يلزم ان يصدق على الطهر الواحد انه عدة اقراء حقيقة والثاني ان نظيره وهو
الحيض لا يسمى جزءا قرا اتفاقا ووضع القروي لها لغة لا تختلف وهذا لا يخفى
فان من حار من هذه الاقسام ان يكون مشترك بينهما وجهين اشتراكا لفظيا
وحمل المشترك على معنیه فانه لا حفظ وية تحصل البراه يفتقر قيل الجواب
من وجهين احدهما انه لا يصح اشتراكه كما تقدم البالي انه لو صح اشتراكه لم يجز
حملها على مجموع معنیه اما على قول من لا يجوز حمل المشترك على معنیه
فظاهر وانما من يجوز حملها عليه فانما يجوز وية اذا دل الدليل على ارادتها معا فانما
لم يد الدليل وقفه حتى يعوم الدليل على ارادتها احدها او ارادتها وحدها المتأخر من
في الشافعي والقاضي اني يلزم انما اذا تجرد عن القران وجب حملها على معنیه كالاسم
العام لانه احوط اذ ليس احدهما او من الاخر ولا سبيل الا معنى ثالث وتعطيله
غير ممكن ومنع تاخير البيان عن وقت الحاجة فاذا حاق وقت العمل وليس
احدهما هو المقصود بعينه علم ان الحقيقة غير مرادة اذ لو اريدت لثبت

فتعين المجاز وهو مجموع المعنيين ومن يقول ان الحمل عليهما بالحقيقة يقول ان
يترادف اللفظ واحد فاعلم انه اراد كلاهما بالاسم التسمييه وفي هذه الحال
عن الشافعي والقاضي نظرا لما القاضي فمن اصله الوقف في صيغ العموم وانه لا
يجوز حملها على الاستغراق لا بدليل فمن يقف في الفاظ العموم كيف لا فلا
المشتركة بالاستغراق من غير دليل فانما الذي ذكرته احاله لا اشتراكا راسا
وما يدعي فيه الاشتراك فهو عنده من قبيل التواطؤ واما الشافعي فمنصبه من
العلم اجل من ان يقول مثل هذا وانه استنبط هذا من قوله اذ وصي لمواليه تبارك
المولى من فوق ومن اسفل وهذا قد يكون قاله لا اعتياده ان المولى من الاسماء التواطؤ
وان موضوعه القدر المشترك بينهما فانه من الاسماء المتضايقة كقوله من كتب
على مولا ولا يلزم من هذا ان يحكى عنه قاعدة عامه من الاسماء التي ليس من معانيها
قد مشترك ان يحمل عند الاطلاق على جميع معانيها لم الذي يدعي فساد
القول وجوه احدها ان استعمال اللفظ في معنييه انما هو مجاز اذ وضعه لكونه
منها على سبيل الانفراد هو الحقيقة واللفظ المطبق لا يجوز حملها على المجاز
يجب حملها على حقيقة البالي انه لو قدر انه موضوع لهما مفردين ولكل واحد
منها مجتزئ فانه لولا حسد بلبه مفاهيم فالحمل على احدهما فيه دور
غيره بغير موجب محتج الثالث حسد يستحيل حمله على جميع معانيها
ادخلها على هذا وحده وعلى هذا وحده وعليها مقام مستلزم للجمع بين المعنيين
فيستحيل حملها على جميع معانيها وحملها على معانيها على بعض معانيها
فحملها على جميعها يبطل حملها على جميعها الرابع ان هذا امر واحد فاعلم
وحدها والثاني الحقيقة الاخرى وحدها والثالث مجموعها والرابع مجازها
وحدها والخامس مجاز الاخرى وحدها والسادس مجازها معاً والسابع الحقيقة
وحدها مع مجازها والثامن الحقيقة مع مجاز الاخرى والتاسع الحقيقة الواحدة
مع مجازها والعاشر الحقيقة الاخرى مع مجازها الحادي عشر مجاز الاخرى
عشر مع مجازها فلهذه اثني عشر محملا على سبيل الحقيقة وبعضها على
المجاز فتعين معنى واحد مجازي في وسائر المجازات والحقايق ترجع من غير

وهو مشتق الخامس انه لو وجب حملها على المعنيين جميعا لصار من صيغ العموم
حكم الاسم العام وجوب حملها على جميع مفرداته عند التجرد من المحصر
لو كان له لا المجاز استثناء احد المعنيين منه وليس هو الا الذي عند الاطلاق
العموم وكان المستعمل له فواحد معنييه بمنزلة المستعمل للاسم العام وبعض
معانيه فيكون متجاوزا في خطابه غير متكامل بالحقيقة وان يلزم من استعماله في
معنييه غير محتاج الى دليل وان ما يحتاج اليه من نفا المعني الاخر ولو وجب
لفهم منه الشمول قبل البحث عن التخصيص عند من يقول ان في صيغ العموم
في الجملة اعني اذ يصير عنزله سائر اللفاظ العامة وهذا باطل قطعاً واحكام الاسماء
مستثناة لا تقارن احكام الاسماء العامة وهذا مما يعلم بالاضطرار من اللغة والحكمة
في هذه الاية على حملها على خلاف ظاهرها ومطلقها اذ لم اجد من حمل
القرء على الطهر والحيض معاً وبهذا يتبين بطلان قوله حملها عليها احوط فانه لو
حمل الاية على بلالة من الحيض والطهارات كان فيه خروج عن الاحتياط وان
بطلان حملها على ثلاثه من كل مسماها هو خلاف نص القرء ان يصير القرء شبهة
قوله اما ان يحمل على احدها بعينه او عليها الى اخره قلنا مثل هذا لا يجوز ان يعزى
في ذلك الى سائر المراد منه كما في الاسماء الجملة وان خفيت دلالة على بعض المعنيين
ولا يلزم ان يكون حصه عن جميع الامة وهذا هو الجواب عن الوجه الثالث الكلام
في المراد مطلقه يدل على المعنى المراد فلا بد من بيان المراد واذا تعين ان المراد
القرء في الامة احدها بالادلة فاعلم انه اراد الحيز او لم يوجوه منها ما تقدم الثاني استعمال
القرء في الحيض اظهر منه في الطهر فانهم يذكرونه تفسير اللفظه ثم يردونه
بقوله وقيل او قالان او يقال على الطهر او وهو ايضا الطهر فيجعلون تفسيره
الحيز المستقر المعلوم المستفيض وتفسيره بالطهر موارس والحكاية
الفاظه في الجوهر والقرء بالفتح الحيز والجمع اقراء وقرء وفي الحديث لاصاله
ايام اقراءك والقرء ايضا الطهر وهو من الاضداد وقال ابو عبيد الاقر الحيز قال
اقراء الطهار وما الكسائي والقرء اقراء المرء اذا عاضت وقال ابن فارس القرء اوقات
لوز الطهر والحيز مرء والواحد قرء ويقال القرء هو الطهر ثم قال في قوم يهون

يصحها فيه فانما يعلم براه الرحم بالحيض الموجود قبل الطلاق والعدة لا تكون قبل الطلاق
لانها حكمه والحكم لا يسبق سببه فاذا كان الطهر الموجود بعد الطلاق له اية له على
اصلا لم يجد خاله في العدة الا على براه الرحم وكان مثله كمثل ما مدعي مقبول
يجوز تعليق الحكم بشهادة شاهدة لا شهادة له بوضوحه ان العدة في النكاحات
كالاستبراء في المملوكات وقد ثبت بصرح السنة ان الاستبراء بالحيض
لا بالطهر وكذا العدة اذ لا فرق بينهما الا بتعدد العدة والاكتفاء بالاستبراء
واحد وهذا لا يوجب اختلافهما في حقيقة القرو وانما يختلفان في المقدار والمقدار
منها ولهذا قال الشافعي رحمه الله في اصل القولين عن الاستبراء الامه بل هو بالحجر
وفرأى اصحابه من المانين بان للعدة وجبت قضاء الحق الزوج فاحصتها زمانا
وهي ايمان الطهر وانها تنكر فيعلم معها البراه بتوسط الحيض بخلاف الاستبراء
لا يتكرر والمقصود منه مجرد البراه فالتفريق فيه حيضة وقال في القول الآخر
تستبرأ بطهر طهر الاصل في العدة وعلى هذا فليست تستبرأ بطهر طهر
اصحابه فان احتسبت في فلا بد من ضم حيضة كاملة اليه فاذا طغنت في الطهر
حلت ومن لم يحتسب في فلا بد من ضم طهر كامل اليه ولا يحتسب بغير الطهر
قرا قوله واحدا والمقصود ان الجمع هو على عدة الاستبراء حيضة الطهر
لاستبراء في حوالا امه كالعدة في حق الحرة قالوا بالاعتداد في حق الحرة بالحجر
اولى من الامه من وجهين احدهما ان الاحتياط في حقها ثابت بترك القرو وهو
لثلاث استبراءات فكذا ينبغي ان يكون الاعتداد في حقها بالحجر الذي هو
احوط من الطهر فانها لا تحتسب ببقية الحيضة قروا وتحتسب ببقية الطهر
قروا الثاني ان الاستبراء الامه فرع على عدة الحرة وهي الثابتة بنصر القرا والاشارة
انما ثبتت السنة فاذا كان قد احتاط له الشارع بان جعله بالحجر فاستبرأ
اولى فعده الحرة استبرأ لها واستبرأ الامه عدة لها وايضا قال له والعلامان
والعلائ انما يحصل بالامور الطاهرة المتميزة عن غيرها والطهر هو الاصل والعلامان
كان يستبرأ من صاحب الريلة حكم تفرد به في الشريعة وانما الامر للدين
الحجر فان المراد بالحاضنة تغير الحكم ما من يلوغها وتحرم العبادات عليه

الصلاة والصوم والطواف واللبث في المسجد وغير ذلك من الاحكام اذ انقطع
الدم واغتسلت فلم تتغير احكامها بتعدد الطهر لكن لزوال الغير الذي هو الحيض
فانما تعود بعد الطهر الى ما كانت عليه قبل الحيض من غير ان يتجدد لها الطهر حكما
والقروا من غير احكام المرأة وهذا التغير انما يحصل بالحيض وذا الطهر بهذا الوجه
دا على مسأله مولد من تحسب بالطهر الذي قبل الحيضة قرا فيا اذ انقطع من الحيض
ما حاضت فان من اعتد بهذا الطهر من اجل سبب اليسه حكم في السريعة قرا من الاقراء
وهذا فاسد **فصل** في ما من جعل الاقراء اطهارا والعلامان معا في مقامين ايهما بيان
الامر الداعي الى انهما الاطهار والثاني الجواب عما ذكرنا من انما التمام الاول بقوله تعالى يا ايها النبي
اذا طلقتم النساء فطلقوهن من بعد تهزوا وحصة الاستبراء ان اللام هي لام الوقفاي
فطلقوهن في عدتهن كما في قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة اي في يوم
القيامة اي في يوم القيمة وقوله اتم الصلاة لذكر الشهور اي وقت الدلو كقولنا تقرب
حينئذ ثلاثين من الشهر اي في ثلاثين من سنة بعد من صلى الله عليه
وسلم هذه الآية بهذا التفسير في الصحيحين عن ابن عمر انه لما طلق امراته
وهي امرأ من النبي صلى الله عليه وسلم ان يراجعها لم يطلقها وهي طاهر قبل ان
يسهام قال تلك العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء من النبي صلى الله عليه
وسلم ان العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء هي الطهر الذي بعد الحيضة ولو كان
القرو هو الحيض كان قد طلقها قبل العدة وكان لا يطويها عليها وهو غير جائز
لوطبقها في الحيض والشافعي والله تعالى والمطلقات يتبرصن بانفسهن
ثلاثة قروا لا قرا عندنا والله اعلم الاطهارا وانما يابا اذ اعلى انما الاطهار وقال
غير كذا الحيض قبل له دلالتان احدهما الكتاب الذي دل عليه السنة والاخرى
السان فان قال وما الكتاب قال الله تعالى اذ طلقتم النساء فطلقوهن من بعد تهزوا
عليه ولم يصرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من فليبرأ جهنم ليس كما حتى تطهر من حيض من ان شاء مسكرا او شافيا
قال في غير قتل العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء اخبرنا مسلم وسعيد

حوائط في المال تقدم به على الورثة والغرماء ولو لم يورثوا من المال لاتباع الدار بمودنيه
يبيعانها سحاما حتى تنقضي عدتها وان تعدد ذلك على الورثة لا يكثر لها
سكنا من الميت فان لم يفعل اجبره الحاكم وليس لها ان تنفق عنه الا ضرره وار
انفق الوارث والمراء على نقلها عنه لم يجز كانه يتعلق بهذه السكنى حق الله تعالى في
اتفاقها على ابطالها بخلاف سكنى النكاح فانها حق للنزوحين والصحيح المنصوص ان
الرجعية لا تجوز اتفاقها على ابطالها ما لمقتضى نص الآية وهو موصوفه احد
وعنه رواية انه ان المتوفى عنها السكنى بطلان حامل او حايلا انصار فمده
للاتر واياب وجوبها للحامل وز الحايلا من تحصيل مدته في سكنى المتوفى عنها
واما مذهب المالكا حاملا لاداء حايلا او حايلا بالسكنى عليها مدة العدة قال ابو عمر فاذا
المسكن بكر او مالا لا هو حق مسكنا من الورثة والغرماء وهو من اسما المتوفى فلا
يلون فيه غفلة لزوجها واراداه المسكن اخراجها واذا دار المسكن لزوجها لم يقع
في دينه حتى ينقضي عدتها الهى كلامه وقال غيره من اصحاب المال لا يحق للمسكن من
الورثة والغرماء اذا كانت الملاك للبنت او كان ولادى كراه فان لم يترك لادى كراه
التمهيد بسكنى لها في الميت وان كان موثرا ورى عن محمد عن مالك الكرا
الميت في ماله ولا يورث الزوجه احقبه ويحاصر الورثة في السكنى والورثة اخراجها
الا ان تحب ان تسكن في حصتها وتودى كرا حصتها واما مذهب الشافعي فان له في
سكنى المتوفى عنها قولان احدها انها السكنى حاملا كانت وحايلا والثاني لا يسكنى لها
حايلا كانت وحاملا ويجوز عنده ملازمتها للسكنى في العدة باين كانت ومتوفى عنها
وملازمة الباين للمتز الاك من ملازمة المتوفى بانه محور للمتوفى في الخروج منها القضا
حوائجها ولا يجوز ذلك في الباين في احد قوليه وهو القديم ولا بوجبه في الرجعية
بل يستحبه واما احد فعنده ملازمة المتوفى عنها اك من الرجعية ولا بوجبه
في الباين وافر اصحاب السامعي على نصه بوجوب ملازمة النزل على المهر وعنه
نصه في احد القولين على انه لا يسكنى لها سوا وقالوا كيف يجتمع النصفان واجابوا
بجوابين احدهما انه لا يجز عليها ملازمة المسكن على ذلك القول الا لو انزل الوارث
اجره المسكن وجبت عليها الملازمة حينئذ واطلق الاصحاب الجواب هكذا

١٢٧ والثاني ان ملازمة المتوفى واجبه عليها ما لم يورثها فيه ضرر بان يطالب الاجرة
او يخرجها الوارث والمالك فيسقط حسد واما اصحاب الرجعية فقالوا
لا يجوز للمطلقة الرجعية ولا الباين الخروج من بيتها لئلا ولا نهارا واما المتوفى عنها
فتخرج نهارا وبعض المال والكن لا تبين في منزلها قالوا والفرق في المطلقه نفقتها
في مال زوجها ولا يجوز لها الخروج كالزوجه بخلاف المتوفى عنها فانها لا نفقة لها فلا
يلان تخرج النهار لا صلاح حالها قالوا وعليها ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها السكنى
حال وقوع الفرقه والوفان كان نصيبها من دار الميت يكفيها او اخراجها الورثة
من نصيبه انتقلت لان هذا عذر والكوز في مسها عبادته والعبادة تسقط
بالعد وقالوا فان عجزت عن كرا البيت لادى هرقه لكثرة فلها ان تنقل البيت
اقل كرامته وهذا من كلامهم يدل على ان اجرة السكنى عليها وانما يسقط السكنى
عنها لعجزها عن اجرة ولها صرحوا بانها تسكن في نصيبها من التركة ان
كافا وهذا لا يسلنى عندهم للمتوفى عنها حاملا او حايلا وانما عليها ان تترك مسكنها
الذي توفي في زوجها فيه لئلا نهارا وان بدله لها الورثة والا كانت اجرة عليها
فهذا يخرج من مذهب الناس في هذه المسئلة وما حد الخلاف فيها والله الموصو
وقد اصاب فريعه من مالك في هذا الحديث نظير ما اصار فاطمة بنت قيس
في حدسها فقال عمر المتنازعين في هذه المسئلة لا تدع داب رينا لقول امرات
فان الله تعالى انما امرها بالاعتد اربعة اسهر وعشرا ولم يامرها بالنزول وقد انكرت
عائشة ام المؤمنين وجوب المنزل واقتت المتوفى عنها بالاعتد اذ حيث شئت
انكرت حديث فاطمة بنت قيس واجبت السكنى للمطلقة وما يصح من راجع في
حديث الفريعه قد قتل من الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كثير من
اعداء يوم يبر معونه وغيرها واعتداز واجهم بعدهم ولو كان كل امرأه منهن تلازم
منزلها من العدة لكان ذلك من اظهر الاشياء وبينها بحيث لا يحصى على من هوود وان
عباس فكيف يحصى هذا عليها وعلى غيرها من الصحابة الذين قوا لهم مع استمرار
العمل به استمرار امتثالها من اعد الاشياء لو كانت لسنة جارية بدلا لثمة
الفريعه تستاذنه صلى الله عليه وسلم ان يتحقق ما لها ولا اذ لها في ذلك ما يبردها



بعد ما بها وامر ما بان ثلث في منها فلو كان الامر مستقرا لما كان قد نسخ
بانه لها الحق بلها لم نسخ ذلك لان امرها بالثلاث في وقتها فيفرض التغيير
من غير هذا العهد لانه في الشريعة في موضع متيقن في الاخرين ليس في هذا ما
رد هذه السنة الصحيحة الصريحة التي تلقاها امير المؤمنين عثمان بن عفان واكثر الصحابة
بالقول ونفيها عما وحكم بها ولو كان لا تقبل رواية النساء عن النبي صلى الله عليه وسلم
لذهبت سنن كثيرة من سنن الاسلام لا يعرف رواها عنده النساء وهذا كتاب الله تعالى
ليس فيه وجوب الاعتقاد في النزل حتى يكون السنة مخالفة له بل غاية ما انزل بها
بحكم سلت عنه الحجاب مثل هذا لا ترد به السنن وهذا الذي حدث منه رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه ولم يعينه ان تترك السنة اذا لم يكن نظيرها في حديث الله وامر ترك الامور من رسول الله
عنها الحديث فريضة فلعلة لم يبلغها ولو بلغها فلعلها تاولته ولو لم تاوله فلعلها
قام عندها معارضته وبكل حال فالقانون في تركها هذا الحديث لا يرد من التاخير
له كترك الامور من رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر ترك الامور من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحياته فلم يات قط ان نساهم كن يعتد في حيث شين ولم يات عنهن ما يخالف حكم
حديث فريضة البتة ولا يجوز ترك السنة الثابتة لا مراكيع كيف كان ولو علم انهن
كن يعتد في حيث شين ولم يات عنهن ما يخالف حكم حديث فريضة فلعلة لا تقبل
استقرار هذا وثبوتها حيث كان الاصل براه الذمه وعدم الوجوب وقد دل
عبد الرزاق عن ابن جريح عن عبد الله بن كثير عن ابي حماد عن ابي جهم عن ابي
الري رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نقل اننا نستوحش من رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى اذا اصبحنا تبعدنا في بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحذرن عن احدكم
ما بدا لكم فاذا اردتم النوم فلتشربوا كل امرأ الى بيتها وهذا كان من سلافا لاطاع
ان يحامدا ما ان يكون سمعة من تابعي ثقة وامر صحابي والتابعون لم يكن الكذب
فيهم وهم ثقات القرون الماضية وقد شاهدوا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
العلم عنهم وهم خير الامم بعدهم فلا يظن بهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
الرواية عن الكذابين ولا سيما العالم منهم اذا حرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وشهد عليه بالحديث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم

حكما

استشهاد

وامر ونهي معيد الى بعد ان يقدم على ذلك مع كون الواسطة بينه وبين رسول الله
صلى الله عليه وسلم كذا ما اوجبه ولا خلاف من راسل من بعدهم واما ما ذكره القدر
سالتن الراسيل ولم تشهد بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم والجملة فليس
لاعتقاد على هذا الراسل وحده وبالله التوفيق ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم في احداث العقده نفيا واشياء سمع في الصحيحين عن حميد بن العرس
سلم سلم انها اخبرته هذه الاحاديث الثلاثة قالت ربي دخلت على جيبه
زوج النبي صلى الله عليه وسلم في حين توفي فابوها يوسف بن عبد الله بن جيبه
صفوه خلوق وغيره فذهبت منه حاربه ثم مسست بعارضيهام قالت والله ما لي
بالطبيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأ تؤمن
بالله واليوم الآخر تحدد على ميت فوق ثلاث على زوج اربعة اشهر وعشر اوقات
رسم دخلت على رسم بنت حمير حبر توفي فابوها فدعت بطيب فمسست منه
ثم قالت والله ما لي بالطبيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
سواء النبي صلى الله عليه وسلم في امرأ تؤمن بالله واليوم الآخر تحدد على ميت فوق ثلاث الا على
زوج اربعة اشهر وعشر اوقات رسم وسمعت ام سلمة تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الذين آمنوا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
افضل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرئ ان ياتوا بالامر الذي قالوا انهم
اربعه اشهر وعشر اوقات قد كانت احداث في الجاهلية ترمي بالبعرة على الحوامات
رسا كانت امرأ اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا وبست من ثيابها ولم
تس طيبا ولا شيئا حتى ترميها سنم توقي يداه حمارا وشاة فتقتضيه فقلما
تقتضيه الا مات ثم تخرج فتقطع بعرة ترمي بها ثم تراجع بعد ما شات من طيب
غيره ما اياك تقتض تدلك به جلد لها في الصحيحين عن ام سلمة ان امرأ توفي عنها
زوجها فافوا على عينيها فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستاذنوه في الحيل فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كانت احداث كن يرمي بها في احلاسها في بيتها
فانما اذا مر كلب رمت بعرة فخرجت فلا اقل من اربعة اشهر وعشر اوقات في الصحيحين
عن ام عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحدد امرأ على ميت فوق ثلاث الا على

زوج اربعة اسهر وعشرا ولا تلبيس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تتحلل
تسوطيا الا اذا ظهرت بئنه من قسط او اظفار وفي سنن ابي داود من حديث
الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن ابي سلمة روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال المتوفى عنها زوجها لا تلبيس المعصفر من الثياب كالمشقة ولا
الكلج ولا تلحقها ولا تختضب وفي سننه ايضا من حديث ابن وهب اخبرني بخبره
عن ابيه قال سمعت ابا عبد الله بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله
ان زوجها توفي عنها وكان تشتمل عينها فتكحل بالجلال اما الحد من صالح الصور ينقل
الجلال فان سلت مولاها الى ام سلمة فسالتها عن كحل الجلال ما تلتحل الام من امر الله
منه يشتد عليك فتكحلين بالليل وتسمينه بالنهار ثم قالت عند الام سلمة دخل علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي ابو سلمة وقد جعلت على صبرا ما لا يراه
سلة فقلت هو صبرا رسول الله ليس فيه طيب قال انه يشب الوجه ولا تجعله
بالليل وتنعيه بالنهار ولا تمسطي بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قلت يا رسول
الله امسح برسول الله قال لا اسدر تغلفينه راسك وقد تضمنت هذه السنن
احكاما عديدة احدها انه لا يجوز الاحداد على ميت فوق قلبه ايام كايام من كان
الا الزوج وحده وتضمن الحديث لفرق بين الاحداد بين من زوجها من وجهين احدهما من جهة
الوجوب والجواز فالاحداد على الزوج واجب وعلى غيره جائز الا من مقدار
مدة الاحداد فالاحداد على الزوج عن عمره وعلى غيره رخصة واجتمعت الامه على
وجوبه على المتوفى عنها زوجها لا ما على من الحيض والحمل من عتبه اما الحسن بن علي
حامد بن سلمة عن حميد بن عمار الملقب بلسان المتوفى عنها زوجها لا يتحلل ولا يمسح
وسطا ويحصر ويصبغ ما شاتوا اما الحكم فذكر عنه سبعة من المتوفى عنها
تحدوا لرسولهم واخرج هذه المقالة من ساق من طريق الحسن بن علي بن محمد
ابن سيار بن محمد بن جعفر بن شعبة بن الحكم بن عيسى عن عبد الله بن
شاذل بن الهادي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال امراه جعفر بن ابي طالب اذا كان ثلثة
ايام والبس ما شئت اذا كان بعد ثلثة ايام سبعة شاك من طريق محمد بن سنان
ابن الحجاج بن ابي رطاه عن الحسن بن محمد عن عبد الله بن شاذل ان اسما سمع من ابي

سار
الطيب

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تكمل على جعفر وهو امراته فاذا نزلها ليلة ايام ثم بعث اليها بعد ثلثة
ايام ان تظهرى واكتحلوا والوارث لا بأس به لا حد له ولا ثلثة بعدهما ايام سلمة
روى حديث الاحداد وانه صلى الله عليه وسلم امر ما به على امر مؤثر من سلمة
والخلاف ان مؤثر بن سلمة كان قبل جعفر رضي الله عنه ما واجاب به من الناس
عن ذلك ان هذا حديث منقطع فان عبد الله بن شاذل بن الهادي لم يسمع من النبي صلى الله
عليه وسلم ولا رآه فكيف يقدم حديثه على الاحاديث الصحيحة والسنن الثابتة لمطهر
فيها وفي الحديث ثلثة ايام الحجاج بن ابي رطاه ولا يعارض حديثه حديث الامية الاثبات لا ينز
له من سائر الحديث **فصل** الحكم الثاني في الاحداد تابع للعدة بالشهور واما
الحامل فاذا انقضت حملها سقط وجوب الاحداد عنها اتفاقا فانها ان تزوج وتحمل
تطيب لزوجها وتزين لها شات فانها اذا زادت مدة الحمل على اربعة اشهر
وعشر فهل يسقط وجوب الاحداد ام يستمر الزوج الوضع قبل ان يستمر الاحداد
الزوج الوضع فانه من توابع العدة ولهذا قيد بدتها وهو حكم من احكام العدة
واجب من واجباتها فكان معها وجوبا او عدما والله اعلم **فصل** الحكم الثالث
الاحداد يستوي فيه جميع الزوجات المسلمة والكافرة والحررة والامه والصغير
والكبير وهذا قول الجمهور اجماعا والشامعي ومالك الا ان اشهب وابن ابي عمير والاحداد
على الذمية ورواه اشهب عن مالك وهو قول ابي حنيفة والاحداد عند علي الصغير
واختار ابيات هذا القول ابي ربيعي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعل الاحداد من احكام من
يوم نزل الله واليوم لا خير فلا يدخل فيه الكافرة ولا غيرها غير مكلفه ما احكام الطروع
والوارث عدوله عن اللفظ العام المطلق الى الخاص التقييد لايمان يقتضي ان هذا من احكام
الايمان ولو ازمه وواجباته فكانه وان التزم الايمان فهذا من شرايعه وواجباته
والتحقيق ان نفق الرجل الفاعل عن المؤمنين لا يقتضي نفق حركه عن الكفار ولا اثبات الحمل
ايضا وانما يقتضي ان من التزم الايمان وشرايعه فهذا لا يحل له ويجب على كل احداث
بمن الايمان وشرايعه والكنز لا يزمه الشارع شرايع الايمان الا بعد دحوه فيه
وهذا كما لو قيل لا يحل المؤمن ان يترك الصلاة والزكاة والحج فهذا لا يدل على ان الرجل
الكافر وهذا كما قال في السير الذهب لا ينبغي هذا للتنقيح فلا بد ان يعلم انه ينبغي غير

بلغ

وكذا قوله لا ينبغي للمؤمن ان يكون لعانا وسير المسألة ان شرايع الحلال والحرام والنجاس
 انما شرعت لتزج الامانة من لم يلزمه وعلى نفسه ويخبر في فانه بخلافه
 شرايع الدين الذي التزمه كما على نفسه ومراصلة ما لم يحكم اليها وهذه القواعد تنقش
 عليها من العدا ولكن عذر الدين وجوب الاحداد على الذميه انه يتعلق به حق الزوج المسلم
 وكان في الترامه به كاصل العده ولهذا لا يلزمونها به بعدتها من الذم ولا يتعذر فيها
 نصار ذلك عقودهم مع المسلمين فانه يلزمون في فيها بالحكم الاسلام وانا لم نتعرض
 لعقودهم مع بعضهم بعضا ومننا زعمهم في ذلك يقولون الاحداد حق لله ولهذا لو انقضت
 الاوليا والترو في عسقوطها بان اذ مني لها بتركه لم يسقط ولزومها الاتيان به وهو جار مجرى
 العبادات وليست الذميه من اهلها فهذا سر المسألة **فصل الحكم الخامس**
 في الاحداد لا يجب على الامه ولا ام الولد اذا مات سيدها لانها ليسا بن وحيد قال ابن المنذر
 لا اعلمهم بحقوق الوار من قبلها ان يحد ان ثلثه ايام قبل نعها ذلك فان النصران امر
 الاحداد فهو ثلاث على الزوج وواجبه اربعة اشهر وعشر على الزوج فدخلت
 الامه وام الولد فيمن حاله الاحداد لا فيمن حرم عليها ولا فيمن يجب ان يحد
 على العقده من طلاق او وطى يشبهه او زنا واستبراحا احدا قتلها هذا هو الحكم السادس
 الذي دل عليه السنة انه لا احداد على واحد من هؤلاء ولا في السنة اثبتت وقت
 فخصت الاحداد الواجب للزواج وبالجملة غير من على الاموات خاصة وما عداها
 فهو داخل في حكم التحريم على الاموات فمن ابن لكم دخوله في الاحداد على المطلقة والبار
 وقد قال سعيد بن المسيب وابو عبيد وابو ثور وابو حنيفة واماميه طامام احمد
 في احد الروايتين عنه اختاروا الحرق في الباين مح عليها الاحداد وهذا يخص
 القياس لانها معتده باين من نكاح فلزمها الاحداد كما لتو في عنها لانها اشتركا في
 العده واختلغا في سببها لان العده تحرم النكاح فحرمت ذواعيه قالوا ولا
 ان الاحداد معقولا العقور وهو ان طهار الزينه والطيب والحلم ما يدعو اليه
 استعمل في الرجل فلا يؤمن ان تكذب في انقضاء عدها استعمالا لذلك فخصت من
 ذلك وسدت الشريعة مع ان الكذب في هذه الوفاء متعد غالبا بطور
 عدة ٥ موت الزوج وكوز العده ايا ما معدودة بخلاف الطلاق فانها لا اقرا وهي

انكر على زينه

لما علم الامم جنتها فكان الاحتياط لها اولى قيل قد حرم الله خروجه من البيت
 من الزرق وهذا يدل على انه لا يجوز ان يحرم من الزينه الا ما حرمه الله وسواء
 والله تعالى قد حرم على السائر سوله زينه الاحداد على المتوفى عنها مده العده وواجب
 سوله الاحداد بتركها على غير الزوج فلا يجوز تحريم غير ما حرمه بل هو على اصل الاباح
 وليس الاحداد من لوازم العده ولا توابعها ولهذا لا يجب على الموطوء بشبهها او الزني
 بها او المستبراه ولا الرجعيه اتفاقا وهذا القياس اولى من قياسها على المتوفى عنها
 لما بين العديتين من الفرق قدرا وسببا وحكما فالحق عده الاقرا بالاقرا اولى من الحق
 عده الاقرا بعد الوفاء وليس المقصود من الاحداد على الزوج الميت مجرد ما ذكرتم
 من طلب الاستغفار ان العده فيه لم تكن مجرد العلم ببراه الرحم ولهذا يجب من الدخول
 وانا هو من تعظيم هذا العقد واطهار خطره وشرفه وانه عند الله بكان فعملت
 العده حرمانا له وجعل الاحداد من تمام هذا المقصود تاكده ومن يله الاغتصابه
 حتى جعلت الزوجه او لم يفعلها على زوجها من ايها وابنها واخيها وسائر اقاربها
 وهذا من تعظيم هذا العقد ولشرفه وتاكده الفرق بينه وبين السفاح من جميع
 احكامه ولهذا شرع في ابتدائه اعلانه والاشهاد عليه والضر عليه بالدف
 لتحقيق المضاده منه وبين السفاح وشرع في اخره وانتهائه من العده والاحداد
 ما لم يشرع في غيره **فصل الحكم السابع** في المحصال التي تجتنبها الحامه
 وهي التي ادخلها النكاح وذلك في الاقوال التي ادلى عليها وهي اربعة احدها الطيب
 لقوله في الحديث الصحيح لا يمس طيبا ولا خلاقا في تحريمه عند من اوجب الاحداد
 وهذا لما خرجت من حبيبه من احداها على ابن سفيان عن عتب بن طيب فذهنت منه
 حاريه ثم مست بعارضيها ثم ذكرت الحديث ويدخل في الطيب المسكر والغبير
 والافور والند والغالية والزياد والذبيره والبخود والادهان المطيبه كد من الباز
 والورد والبنفسج والياسمين واللبان المعطره من الادهان المطيبه ما ورد وما
 اقرنوا وما زهر التاريخ فهذا كله طيب ولا يدخل فيه الزيت ولا الشيرج ولا
 السمن ولا سمع من الادهان شئ من ذلك **فصل الثامن** في الزينه وهو ثلثه انواع
 احدها الزينه في يديها فيحرم عليها الخضاب والنقش والتطريق والحمره والاستبراج

فان النبي صلى الله عليه وسلم انصر على الخضاب منيها به عليه هذه انواع التي هي اكثر زينة
منه واعظم فتنة واشد مضادة لمقصود الاحداد ومنها الكحل والنهي عنه ثابت
بالنصر الصريح الصحيح والطائفة من اهل العلم من السلف والخلف ومنهم ابو محمد
ابن حزم تكثر ولود هبت عيناه بالاولاد منها روي عنه حديث لم يسمعه سواه المتفق
عليه انه لو توفى عنها زوجها فحاجها فوعل على عينيه فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه
في الكحل فما اذن فيه بل قال لا من تيزا وليا لم ذكر لهم ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من
الاحداد البليغ سنة وصبر على ذلك الا يصبر زارعه اشهر وعشرون ارب
ان الكحل من ابلغ الزينة فهو كالطيب واشد منه وقال بعض الشافعية للسود ان
تكتحل وهذا تصرف مخالف للنصر والمعنى واحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفرق
بين السود والبصر ولا يفرق بين الطوار والقصار ومثله القياس والراي القاسم
الذي شدد نكر السلف له ومنهم اياه واما جمهور العلماء كما للواحد والآخر خيفة الله
واصحابهم ما لو ان اضطررت الى الكحل بالانثد قد ولا زينة فلها ان تكتحل لئلا تفسد
نهارا وحجهم حديث ام سلمة المتقدم وانها قالت في الكحل الجلا لا تكتحل الا باليد منه
يستد عليا فتكتحل بالليل وتغسله بالنهار ومن حجهم حديث ام سلمة الاخر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل عليها وقد جعلت عليها صبرا ما اهداها
سلمة فعلت صبرا من رسول الله ليس فيه طيب قال انه يشبه الوجه حال التحلة
الاهل بالليل وتنزع عينه بالنهار وما حديث واحد فرقة الرواه واحد ما لهذا القدوة
في موطايه بلا غاوه ذكر ابو عمر في التمهيد للطرقا يشد بعضها بعضا ولو احتج
به وادخله اهل السنن في كتبهم واحصوا به الاية واقل درجاته ان يكون حسنا ولا يزد
هذا مخالف في الطاهر الحديثها السنن المتفق عليه فانه يدل على ان التنويع فيها
تكتحل بها فان النبي صلى الله عليه وسلم لم ياذن لمشتكية عينها في الكحل الا باليد منها اذ
من ضرره ولا غيرها وقال الامم تيزا واثار لم يقل الا ان تضطروا وقد ذكرنا في الغنا
عن صفية ابنة عبد الله اشتكت عينها وهو حاد على زوجها عبد الله بن عمر فلم
تكتحل حتى كادت عينها ترمضان قال ابو عمر وهذا عندى وان كان ظاهرا فخالفا
الاخر فيه من الاجتهاد بالليل وموله في الحديث الاخر لا من روي الا على اطلاقه

الحديثين والله اعلم على ان الشاه النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم لا يزد
والله اعلم منها بل قد اذن لها فيه من الكحل لئلا يذللها ولو كانت محتاجة مضطرو
لما اذن لها بصرها لا باح لها الا باليد منها والى ما جعله بالليل وامسح به بالنهار
والنظر يشهد لهذا التأويل في الضرورات تنقل المحظورات الى حال المباح والاصول
ولذا جعل ما لا يتوهم سلمة تفسير الحديث لسند في الكحل ارام به روت
وما ان تخالفه اذا صحت ما هو علم بتأويله ومخرجه والنظر يشهد لذلك
المضطر الى سكر الحكم له بحكم المرفه التيزا وليس له الا باليد وفي الزينة في شي
وانما نهيت الحادة عن الزينة لا عن التداوي وام سلمة علم باروت مع صحته
في النظر وعليه اهل الفقه وبه قال مالك والشافعي واكثر اهلها وقد ذكرنا في موطايه
انها غر سلمة بن عبد الله وسليمان بن يسار انها كانت تقول في المراه يتوفى عنها
زوجها انها اذا خشيت على بصرها من مد عينيه او شكوى اصابتها انها تكتحل وتداوي
بالكحل وانما زينة طيبا ابو عمر في القصد الى التداوي في الطيب والاعمال بالنيابة وقال
الشافعي الصبر يصبر صلب زينة وليس بطيب وهو كحل الجلا ما اذنت سلمة لاه
بالليل حب لا ترى وتسحبه بالنهار حب ترى ولدا لما شبهه وقال ابو محمد المقدسي
في القتي وانما مع الحاد من الكحل الا باليد لانه يحصل به الزينة فاما الكحل بالتوتيا والعنز
وخوها فلا بأس به لانه لا زينة فيه بل يفتح العين ويبرد ما بها ما ولا سمع من جعل
الصبر على غير وجهها من يذنها لانه انما منع منه في الوجه لانه بصبره فيشبه
الخطاب فلها قال النبي صلى الله عليه وسلم ولا تكتحل لوجهه قال ولا سمع من تعليم
الافكار وتنقلا بط وحلق الشعر للبدن الى حلقه ولا من اغتسال بالسنن ولا مشاط
به حديث ام سلمة ولانه يبراد للتنظيف لا للطيب قال ابراهيم بن هانئ التميمي بوري
في مسايلاه قيل لا يبر عبد الله المتوفى عنها تكتحل بالانثد والاكراز اذ تكتحل
بالصبر اذا حافت على عينها او استكت شكوى شديد **فصل** النوع
الثاني في زينة الثياب فيحرم عليها ما ناهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وما هو
منع منه وما هو مثله وودعه عنه انه قال لا تلبس ثوبا مصبوغا وما يدعى المعصر
والزعفر وسائر المصبوغ بالاحمر والاصفر والاخضر ولا زرق الصافي وكما يصنع التجبير

في غير ذلك من الثياب
 في غير ذلك من الثياب
 في غير ذلك من الثياب
 في غير ذلك من الثياب

والبدر من ذلك اللفظ الآخر ولا تلبس من الثياب ولا المشقوق وما هنا نوع آخر
 احدها ما ذكروا فيه وهو ما نسيج من الثياب على وجهه ولم يدخل عليه صبغ من خر
 او قطن او حرار او صوف او وبر او شعر او صبغ غزله ونسيج مع غيره كالبرود والقالي
 ما لا يراد بصبغه الزينة مثل السواد وما صبغ ليعلم ولا يستل الوسخ وهذا لا يمنع
 منه فاللباس ما في رحمه الله تعالى في الثياب زينة ان احدها ما احاطه الله بالاسير والاسير
 للغيره فالثياب زينة لم يلبسها وانما نهيت الحادة عن زينة بدنها ولم تنه عن ستر عورتها
 فلا بأس ان تلبس ثوب من البياض لا يلبس من غير ذلك ولا الصوف والوبر ولا النسيج
 على وجهه ولم يدخل عليه صبغ من خر او غيره ولا لا صبغ لم يرد به التنزيه بالسواد
 وما صبغ ليعلم او ليعلم الوسخ عنه فاما ما كان من زينة او شيء في ثوب او غيره فلا يلبس
 الحاد وذلك لانه حر او امة وليبره وصغيره مسلمة او ذمية انتهى كلامه والاصح
 وهو الشافعي في هذا الباب نحو قول مالك وقال ابو حنيفة لا تلبس ثوب عصب ولا خر ولا
 يكن مصبوغا اذا اراد به الزينة وان لم يرد بلبس الثوب المصبوغ الزينة فلا بأس ان تلبسها
 واذا اشتكت عينها اكلت بالاسود وغيره وان لم تشك عينها لم تاكل
 واما الامام احمد فقال في رواية ابى طالب ولا تنزيه المعتد ولا تطيب بشي من الطيب
 ولا تاكل كحل زينة وتدهن بزيت ليس فيه طيب ولا يهرمس ولا زعفران الطيب
 والمطلقة واحدة او اثنتين تنزيه وتكثف لعلها ان يراجعها فالابوداد في مسأله
 احدها المتوفى عنها زوجها والمطلقة لها والمحرمة بحجب الطيب والزينة والآخر
 في مسأله سالت احمد فقلت الموقوف عنهما زوجها والمطلقة هل يلبس البرد للبرد
 فقال لا يطيب المتوفى ولا تنزيه بزينة وشدد في الطيب ان يكون قليلا عند طهرها والآخر
 المطلقة لها بالمتوفى عنها لانه ليس لزوجها عليها رجعة ثم ساق حرب سنده الامام
 سلمه قال الموقوف عنها لا تلبس العصف من الثياب ولا تختضب ولا تاكل ولا تطيب
 بطيب وقال ابراهيم بن هانئ النيسابوري في مسأله سالت ابا عبد الله عن المرأة تنقب
 عديتها او تدهن من عديتها بالاسود وانما كره للمتوفى عنها زوجها ان تنزيه وقال ابو عبد الله
 دل في فيه طيب فلا سدهن في هذا كلام الامام احمد والسامعي والشافعي على ان
 الممنوع من الثياب ما كان من لباس الزينة من اي نوع كان وهذا هو الصواب

فان المعنى الذي منعت من العصف واليشق حله مفهوم والسي صلى الله عليه
 خصه بالذكر مع المصبوغ تنبيه على ما هو مشقه وان لم يمنع فاذ كان لا يمنع والبرود
 المحرمة الرفيعة الغالية الاثان ما يراد للزينة لا ارتفاعها وتماهي جودتها كما نادى
 بالمنع من الثوب المصبوغ وكل عقل عز الله ورسوله لم يستتر في ذلك الا ما لا يوجب
 ان حرم انما تحت الثياب المصبغة فقط ومباح لها ان تلبس بعد ما شئت من
 حرير او صبر او صفر من لونته الذي لم يصبغ وصوف البحر الذي يصبغ لونه وغير
 ذلك ومباح لها ان تلبس المنسوج بالذهب والحلي كله من الذهب والفضة والحرير
 والياقوت والزمرد وغير ذلك في خمسة اشياء تحتها معطوف على الحلي كله لضرره
 او لغير ضرره ولو دعت عيناها لاليل او لها زوا وجئت فوضا ثوب مصبوغ ما
 يلبس ار على الجسد وعلى شيء منه سوا في ذلك السواد والخضرة والحمرة والصفرة
 وغير ذلك العصب وحده وقز ثياب موشاة تعمل باليمن فهو مباح لانه تحت
 ايضا فرضا الخضات كله جملة وتحت ثياب متشاط حاشي التستر مع المشط
 فقط فهو حلال لها وتحت ثياب ايضا فرضا الطيب كله ولا تقر به حاشي شيامن
 قسط او اظفار عند طهرها فقط فهذه الخمسة التي ذكرها حكيما كلامه بنصه
 وليس بجديد منه تحريم لبس ثوب سود عليها ليس من الزينة في شيء واباحه
 ثوب يتقد ذمها ولو لولا وجودها ولا يحرم المصبوغ الغليظ الحمل الوسخ واباحه
 الحرير الذي هو باخذ العيون حسنه وبها ودرقاره وانا العجب من هذا الذي
 الله في تفسير الامر وان لا يحل الا حد خلافة واعى من هذا اقدامه على خلاف الحديث
 الصحيح في نهية صلى الله عليه وسلم لها عن لباس الحر واعجب من هذا انه ذكر الخبر
 الذي قال لا يصح له من رايه ابراهيم بن طهمان وهو ضعيف ولو صح لقابله
 الله ما قال ابراهيم بن طهمان من ابي محمد بن حزم وهو من الحفاظ الاثبات الثقات
 الذي اتفقوا عليه الستة على اخراج حديثه واتفقوا على ان الصحيح وفيهم الشيخان على
 اخرج حديثه وشهد له الائمة بالثقة والصدق ولم يحفظ عن احد منهم فيه
 مرجح ولا خدر ولا يحفظ عن احد من المحدثين قط تعليلا حديث رواه وتضعيفه
 امر قري على شيخنا ابو الحجاج الحافظ في التهذيب وانا اسرع قال ابراهيم بن طهمان

وجعلها لانه اشهر ولا يستبرأ عدولاه فخرج على ابيه ومعه تسعة من الجحش

من حديثه ايضا لا يحل امر يوم من الله والسوم الاخوان يقع على امره من السبع حتى
يستبرأها ولا يجوز ان يوم من الله واليوم والاخر لا ينكح ثيبا من السبايا حتى تحيض
ذكر البخاري في صحيحه قال لا يرعى اذا وفتله لولده التي توطا وسعل وعثقت فلتستبرأ
حيضه ولا يستبرأ الا بعد ذلك وذكر عبد الرزاق عن معمر بن عطاء وسراسل رسول الله صلى الله
عليه وآله ما ديا في بعض مقامه لا يفرض على حامل ولا حامل حتى تحيض وذكر عن سفيان الثوري
عن زكريا عن الشعبي قال اصحابنا المسلمون سبأيا يوم او طاسر فامرهم رسول الله صلى الله
وسلم ان لا يقعوا على حامل حتى تضع ولا على غير حامل حتى تحيض **فصل في نكاح**
الحكماء عديده احدها انه لا يجوز وطئ المسبية حتى يعلم براه رحمه ما كان كانت حاملا
فيوضع ولدها وان كانت حايلا لم يأت تحيض حيضه فان لم يكن من ذوات الجحش فلا امر
فيها واختلف فيها في البكر والبرء الذي يعلم براه رحمه ما حاضت عند البائع بمباعها
عقب الحيض ولم يطأها ولم يخرجها عن ملكها وكانت عند امه وهي مصونة فانه
عنها الى رجل او حب الشافعي وابو حنيفة واحمد لا يستبرأ في ذلك الا اذا علموا ان
واعتبار الاعداء حيث يجب مع العلم براه الرحم واحتياجا باننا الصمى به كما ذكر
عبد الرزاق في اسرار صريح قال اعطانا اول ثلاثة من التجار جارية فولدت فدعا
ابن الخطاب القافة فالحقوا ولدها ما حدهم ثم قال عمر من اتى عارية قد بلغت الحيض
فليتبرأ بها حتى تحيض فان كانت لم تحض فليتربرأ بها حمسا واربعين ليلة قالوا لا
او حله به العالي الاعداء على من يستبرأ من الحيض وعلم من لم تبلغ سن الحيض وقال
اخر من المقصود من الاستبرأ العلم براه الرحم حيث تنقذ الا للبراه رحم
فله وطئها ولا يستبرأ عليه داروي عبد الرزاق عن معمر بن ايوب عن افع عن
عمر قال اذا كانت الامه عدل لم يستبرأ وان شاور ذكره البخاري في صحيحه عنه
ما در سله اسك على ابن عمر بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر بن عمر بن عمر بن
يوم حله كان عنقها ابن بن قنضة قال ابن عمر بن عمر بن عمر بن عمر بن عمر بن
ينظرون مذهب مالك ابو حنيفة ومالك بن ابي نعيم ومالك بن ابي نعيم ومالك بن ابي نعيم
وقد عقدت اعداء لانا استبرأ فنذكرها بالفظها والفقها الجامع في ذلك لان الامه انما عليها
فلا يلزم فيها الاستبرأ وكان من علي الظن كونها حاملا او شكر في حملها او سرد وفيه فلا استبرأ

وذكر

وذكر من غلب على الظن براه رحمه الكنه مع الظن الغالب بحور حصولة فان المدهش عاقلين
في نكاح الاستبرأ وسقوطه ثم خرج على الاخر ومع المختلف فيها كاستبرأ الصغيره التي
لا تطبق الوطئ والياسه وفيه رواية عن مالك بن ابي نعيم عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
من وار سن الحمل كينت ثلث عشرة واربع عشرة ورواية عن الاستبرأ اذا كانت من
نطبق الوطئ ولا تحمل مثلها كينت تسع وعشر ورواية عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
رواية عن عبد الحكم وان كانت من نكاح الوطئ فلا استبرأ فيها مال ولا يحل استبرأ فيها
جاءت سن الحيض ولم تبلغ سن الياسه مثل الياسه لا ريعين والحمسين والما التي قدت
عن الحيض ويستعنه فهل يجب فيها الاستبرأ او لا يجب رواية عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
ابن كمال البازري وجه استبرأ الصغيره التي تطبق الوطئ ولا يسه انه يكره فيها
الحمل الى الندور والحمايه الذريعه ليلاليد عاني مواضع الامكان او لا مكان فالامر
ذلك استبرأ الامه خوفا ان يكون زنت وهو العيز عنه بالاستبرأ النسوة الظن وفيه قولان
والفقهاء شهباء ومن ذلك استبرأ الامه الوحشيين فيه قولان الغالب عدم السادات وطئ
لهن وان كان يقع في النادر ومن ذلك استبرأ من ابعها محبوبا وامراه ودورح ففي قوله
رواية عن مالك ومن ذلك استبرأ المكاتبه اذا كانت تنصرف مع عيزه فمعه والجب
سيد فان ابن القيس ثبت الاستبرأ واشهب ينفية ومن ذلك استبرأ الكرماء والموالحين
الخميسه مستحب على وجه الاحتياط غير واجب والاعبره واجب والاعبره من
اصحاب مال وهو واجب ومن ذلك استبرأ البائع لامة وعلم المشتري انه قد استبرأها
فانه يجوز لمشتري البائع عن استبرأ المشتري ومن ذلك اذا اجمعه امه فحاضت
عند المودع حيضه ثم اشترىها لم يحتج الى استبرأ وان اجازت تلك الحيضه عن
استبرأها وهذا بشرط ان لا يخرج ولا يلزم سيدة ما يدخل عليها ومن ذلك استبرأ
من زوجته او ولد له صغير في عياله وقد حاضت عند البائع فان القسم يقول
ان كانت تخرج اجزاء ذلك او شهباء يقول ان كانت مع المشتري في داره وهو الذاب
عنها والنظر في امه اجزاء ذلك سواء كانت تخرج او لا تخرج ومن ذلك ان كان سله
غايبا فيزدم اشترىها منه قبل ان يخرج او خرجت وهي حايض فاشترىها قبل ان
تظهر فلا استبرأ عليه ومن ذلك اذا بيعت وهي حايض في اول حيضتها لم يسهر

يكتب



من مذهبهم ان ذلك يلوو سنبر الها لا يحاح الى حيضه مستأنفه ومن ذلك الشريك
نصبت شريكه من الجارية وهو تحت بد المشري منها وقد حاضت في يده قالوا
عليه وهذه كلها من مذهبهم تنبيه عن ما خذه في الاستبراء انه انما يجب حيث يعلم
ينظر براه الرحم وان غلت وطنت فلا استبراء وقد قال ابو العباس من سرع وابو العباس فيها
انه لا يجب استبراء البكر ما صغر عن عمره ويقولون بغيره وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص عام
وجواب استبراء من تحدد عليها ملك على حاله كانت وانما نفق عن وط السبايا حتى تضر
حواملهن ويحضن حواملهن فان قيل فعمومه يقتضي تحريم وط ايكا رهن من الاستبراء
يمنع وط السيد قيل نعم وغايته انه عموم واطلاق ظهر القصد منه فنخصر او نقيد
عند تنفا موجب الاستبراء ويحصر ايضا بفهوم قوله صلى الله عليه وسلم في حديثه
من كان يوم من يابسه واليوم الاحمر فلا ينكح ثيبا من السبايا حتى تحيض ويحصر ايضا
الصحابي ولا يعلم له مخالف في صحيح البخاري من حديث بريده قال بعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم عليا الى خالد بن الوليد ليقتل الخمر فاصطوى على امه صبيها فامره
وقد اغتسل فليست له الا ترى الى هذا وفي رواية معاذ بن خالد لبريدة الا ترى ما صنع هذا
ابن بريدة وكتب عليا لما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم اذ ذكر له ذلك فقال يا بريده انك
عليك قلت نعم قال لا تبغضه فان له في الخمس الشر من ذلك فهذه الجارية اما ان يكون
فلم ير على وجوب استبراءها واما ان يلوو من احصى حيضها فالتقيا الحيضه قبل نكاحها
وبكل حال فلا بد ان يلوو من تحقق براه رحمها بحسب اغناء عن الاستبراء وانما ملكه
صلى الله عليه وسلم لم يلقها من ولد رجل حتى توضع ولا غير ذلك
تحضن ظهر لكتفه ان المراد بغيره ان الحمل من يجوز ان يكون حاملا وان لم يولد
عن وطيبها مخافه الحمل لانه لا علم له بما اشتد عليه رحمها وهذا في المسببات بعد
علم السبايا بحالهن وعلى هذا من ملك الامه لا يعلم حالها من الملك لاشتمال رحمها على
حمل الامه ما يطأها حتى يستبرأ بحيضه هذا امر معقول وليس بتعبد محض
له ولا معنى لاستبراء العذراء والصغيره التي لا تحمل مثلها والتي استبرأها من امر الله
وبينه لا يخرج اصلا ويحرم من علم براه رحمها ولد لا اذا زنت المرأة فان ذلك
استبرأها بحيضه ثم تزوجت ولله الا اذا زنت وهي من وجه امسك زوجها عنها حتى

حيض

والسبايا
افا ما عني
الحيض

حيضه قال عبد الله بن محمد سألني عن عده ام الولد اذا توفى عنها مولاها او اعتقها قال
عدها بحيضه وانما هي امه في احوالها ان جنت فعلى سيد ما قيمتها وان جنت عليها فعلى
الرجل ما ينقص من قيمتها وان كانت فماتت من غير ولي سيدها وان اصابته حلة فخذ
امه وان زوجهما سيدها مولا ولدت فممنزلتها يعقوب ويعقوبها ويرقون من قهرها وقد
وقد اختلف الناس في عدتها ما عدا بعض الناس من اربعة اشهر وعشرين شهرا وعده الحرة
وهذه عده امراه خرجت من الرق الى الحرية فيلزم من ذلك اربعة اشهر وعشرين
يوما وان جعل حكمها احوال الحرة لانه قد اقامها في العدة مقام الحرة وقال بعض الناس
عدتها ثلاث حيض وهذا قول ليس له وجه انما يعتد بثلاث حيض المطلقه وليس هو
مطلقه ولا حرم وانما ذكر الله العدة مع الادرستين فوز منكم ويذكر وانما يعتد بهن
مانفسهن اربعة اشهر وعشرين وليس تلام الولد بحرة ولا زوجة فتعد اربعة
اشهر وعشرين اما المطلقات يتروى من نفسهن ثلاثه قروا وانما هي امه خرجت من الرق الى الحرية
هذا لفظ احمد والاقوال في رواية صالح تخدام الولد اذا توفى عنها مولاها او اعتقها حيضه
وامه في احوالها وفي رواية محمد بن عيسى عده ام الولد اربعة اشهر وعشرين اذا توفى
عنها سيدها او السبي في المعنى وحكي ابو الخطاب رواية بالثلاثة غرض انما تعتد بشهرين
وخمسة ايام ما اولم يلد هذه الرواية عن احمد في الجامع ولا اظنها صحيحة عن احمد في
دائرة عطا وطاوس وقتادة لانها حيز المودة فماتت عدتها عده الامه والموات دخل
عن زوجة الامه فتعدت بعد موته فليست هذه رواية اسحق بن منصور عن احمد والابو بكر
عبد العزيز في زاد المسافر باب القول في عده ام الولد من الطلاق والوفاء قال ابو عبد الله
في رواية ابن القيس اذ مات السيد وهو عند زوج فلا عده عليها ليقعدت وهي مع زوجها
وقال في رواية مهنه اذا اعتق ام الولد فلا يتزوج اختها حتى تخرج من عدتها وفي رواية
اسحق بن منصور وعده ام الولد عده الامه في الوفاة والطلاق والفرقة انتهى كلامه رحمه
نوا عدتها اربعة اشهر وعشرين ما رواه ابو داود عن عمر بن الخطاب قال لا تعد
عليها سنة نبينا صلى الله عليه وسلم عده ام الولد اذا توفى عنها سيدها اربعة اشهر وعشرين
وهذا مولا السعيد بن محمد بن سيرين ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وملاس بن
عمر والرهري والاذاعي واسحق والواو لانها حرة تعتد للوفاء فكانت عدتها اربعة اشهر

وعشر الزوجه الحرة ووالعطاء والتخعي والثوري وابو حنيفة واصحابه
سلاحي خضر وخالد بن عمار وابو مسعود قالوا لانها لا بد لها من عدة وليست بزوجه
فتدخل في رايه الا زواج المتوفى عنه ولا امه فتدخل في نصوص استبرأ الاما بحيف
فهو اشبه شي بالمطلقة فتعند سلاية اقراء الصواب من هذه الاقوال انها تستبرأ
بحيضة وهو قول عثمان بن عفان وعائشة وعبد الله بن عمر والحسن والشعبي
والقسم بن محمد وابو ملاية ومحمود والاشعري واحمد بن حنبل في شهر
الروايات عنه وهو الاصح والاشهر واين نور وابو المنذر فان هذا انما هو لمجرد الاستبرأ
لزوالة المدة عن الرقبة فكانت حيضة واحدة في حق من حيض كسائر استبرأت
المعتقات والمالوكات في المسبيات واما حديث عمر وبن العاص ومعاذ بن النضر
ضعف احمد وابو عبيد حديث عمر وبن العاص ومعاذ بن محمد بن موسى سالت
ابا عبد الله عن حديث عمر وبن العاص فقال لا يصح وقال الميموني رايته ابا عبد الله
يحدث من حديث عمر وبن العاص عليه السلام قال اني سميت النبي صلى الله عليه وسلم في هذا
وقال اربعة اشهر وعسر انما هي عدة الحرة من النكاح وانما هي امه خرجت
من الرقبة الحرة ويذكر من هذا انه يورثها وليس لقول من قال تعتد ثلاث
حيض وزوجه وانما تعتد بدلا المطلقة انتهى كلامه وقال المنذري في اسناد حديث
عمر ومطر بن طهمان وابو حنبل الوراق وقد ضعفه غير واحد واخبرنا شيخنا ابو
الحافظ في كتاب التهذيب قال ابو طالب سالت احمد بن حنبل عن مطر الوراق
قال لا يحمي بن سعيد يشبه حديث مطر الوراق يا ابا ليلى في سوا الحفظ
ما لعبد الله مسالت اخيه فقال ما اقرب من ابن ابي ليلى في عطا حاصه وقال مطر في
عطا ضعيف الحديث ما لعبد الله ما لم يحمي بن معين مطر الوراق في ضعيف
حديث عطاء بن رباح وقال النسائي ليس بالمؤيد وبعد فهو وثقه والابو حاتم الرازي
في الحديث وذكره ابن حبان في الثقات واحمد بن محمد بن مسلم فلا وجه لضعف الحديث
به وانما عدة الحديث انه من رواية قبيصة بن ردي بن عمر وبن العاص وليس
منه قاله الدارقطني وله عدة اخرى وهو انه موقوف لم يقل ان ليسوا عليا سائلا
نبينا والدارقطني والصواب ان يستواء عليا ينحرف موقوف وله عدة اخرى

قال

وهو

اصطرا الحديث واختلافه عن عمر بن علي ثلثة اوجه احدها هذا والثاني عن ام الولد
عدة الحرة والثالث عدتها اذا توفى عنها سيدة اربعة اشهر وعشر انا واعتقت
فعدتها ثلاث حيض والافا والبلاللة عنه ذكرها البيهقي قال الامام احمد هذا حديث منكر
حواه البيهقي عنه وقد روي جلاس بن علي بن علي رايه قبيصة بن عمر وازيد بن
ام الولد اربعة اشهر وعشر والنزج جلاس بن عمر ونعم في حديثه فقال
ابو بكر بن روي عنه فانه صحيح وكان معي ولا يعاب حديثه وقال الحداد رايته عن علي
يقال انه كتاب وقال البيهقي رايته جلاس بن علي ضعيفه عندنا العلم بالحديث
قال هو صحيحه ومع ذلك فقد روي ما لا عن افع بن عمر وام الولد بن روي عنها
سيدة فاما ما تعتد بحيضة فان ثبت عن علي وعمر وما روي عنهما في مهر سلة
نزاع بين الصحابة والدليل هو الحاكم وليس مع من جعلها اربعة اشهر وعشر
الا يتعلق بعموم المعتقات لم يكن معهم لفظ عام ولكن سطر عموم المعتق يساوي الافراد
والعني الذي سلك الحكم لاجله فما لم يعلم ذلك لم يحق الاحتياط بالدماء الحقول ام الولد
بالزوجه راوان السسة الذي يراد الولد وبين الزوجه ما في من الشبهة الذي
ينهار من الامه من جهة انها بالموت صارت حرة فزنتها العدة مع حريتها
بخلاف الامه ولا المعني الذي جعلت له عدة الزوجه اربعة اشهر وعشر موجود
وام الولد وهو ادنى الاوقات التي يتنفس فيها خلق الولد وهذا لا ينفرد بالحاقية
بين الزوجه وام الولد والشرعية لا تفوق من متاثلين ومنازعهم يقولون
ام الولد احكامها احكام الزوجات ولهذا لا يدخل قوله وللم نصف ما ترك الزوجات
وعبرها فكيف تدخل في قوله والدم يتوفرون منكم ويندر وزاوا حاما لولا
والعدة لم تجعل اربعة اشهر وعشر لولا جل مجد تبراه الرحم فانها تحب
علي من ينفق براه رحمها ويحب من الدخول والخلوة وهو من حرم عقد النكاح
وتامه واما استبرأ الامه فالمقصود منه العلم ببراه رحمها وهذا يكون فيه حيضة
ولذلك لم يجعل استبرأها ثلثة قرو كما جعلت عدة الحرة كذلك تطول الزنا والعدة
ونظر الزوج وهذا المعني مقصود في المستبرأ فلا ينصرف في الحاقها بالزوجات ولا
معهما في الامور الهامة شرعا صاحب السيرة والمسبيات والمالوكات وابو حنيفة

في كتابه

بلغ

فصل وان كانت ممنوعاً مثلاً فان كانت بكراً وقتلنا لا يحل استئجارها
 فظاهر وان قلنا بحل استئجارها فماذا يصححنا تحريم قبيلتها ومباشرةها عن
 ان لا يحرم ولو قلنا بوجوب استئجارها لانه لا يلزم من تحريم الوطئ تحريم
 ما في حق الصائم لا سيما وهم انما حرّموا تحريم مباشرتها لا انها قد تكون حاملاً فيكون
 مستتمّة بامه الغير فكذلك علواً وتحريمها لا يشترط ان يكون له هذا لا يحرم الاستئجار
 بالمسببة بغير الوطئ قبل الاستئجار او احدى الروايتين لانها لا يتوهم فيها انقضاء
 الملك لانه قد استقر بالسبب فلم يبق منع الاستئجار بالقبلة وغيرها من البكر وغير
 محرمة وان كانت ثيباً فماذا يصححنا تحريمها والسامع وغيره من الاستئجار بها قبل الاستئجار قالوا
 لانه استئجار المحرم الوطئ يحرم الاستئجار كالعدة لانه لا يملكها حاملاً فيكون
 ولا يبيع باطلاً فيكون مستتمّة بامه ولد غير وقالوا وهذا قارق وطئ تحريم الحايض
 والصائم وقال الحسن البصري لا يحرم من المستبراء الا فرجها وله ان يستمتع منها
 ما شاء ما لم يطل ان النبي صلى الله عليه وسلم انما منع من الوطئ قبل الاستئجار ولم يمنع ما
 دونه ولا يلزم من تحريم الوطئ تحريم ما دونه كالحايض والصائمة وقد قبل الرعي
 جاريته من السبي حين وقعت في سهمه قبل استبراءها ولم ينص هذا القول
 ان يقول الفرق بين المستبراء والعقده ان العقده قد صار لها جنبية منه فلا تحل
 وطئها ولا دواحيه بخلاف الملوكة فان وطئها انما يحرم قبل الاستبراء خشية ان
 ما به باغيره وهذا لا يوجب تحريم الدواحي فهي اشبه بالحايض والصائمة ونظير
 هذا انه لو زنت مراته او جاريته حرّم عليه وطئها قبل الاستبراء ولا يحرم
 وكذا المسببة ما سياتي واكثر ما يتوهم كونها حاملاً من سببها فيفسد اليقين
 بهذا بناء على تحريم بيع امهات الاولاد على علاته ولا يلزم القايمة لانه لا اختار
 بها كانت ملكه فظاهر او دللنا في جوار الاستئجار ما يخلو بها ويحدثها ويغفر
 منها ما لا يباح من الاجنبية وما كان جواباً عن هذه الامور وهو الجواب عن القبلة
 والاستئجار ولا يعلم في جوار هذا نزاع فان المشتري لا يمنع من قبض امته وجوار
 الرينة وان كان وحده قبل الاستئجار ولا يجب عليها ان يمتنع وجهها منه ولا يحرم
 عليه النظر اليها والخلوة بها ولا كل معها واستئجارها ولا انتفاع بمنافعها وان

لم يحز له ذلك في ملك الغير **فصل** وان كانت مسببة فوجواز
 الاستئجار بغير الوطئ مولا للفقهاء وروايتان عن ابي جعفر عليه السلام بغير المسببة
 فيحرم الاستئجار منها باذن الفرج وهو ظاهر كذا الخرق قوله فان كان من ماله
 لم يصبها ولم يقبلها حتى يستبرأ بها بعد تمام ملكه لها والثانية لا يحرم وهو قول
 ابن عمر والفرق بينهما وسر الملوكة بغير السراي المسببة لا يتوهم كونها ام
 ولد بل هو مملوك له على كل حال بخلاف غيرها لا تقدم والله اعلم فان قيل فهل تكون اولى
 مدة الاستبراء من حين القبض قيل فيه قولان وهما وجهان فمن ذهب الى
 احدهما من حين البيع لان الملك ينتقل اليه والثاني من حين القبض لان القصد معرفته
 براه وجهها من ما يبيع وغيره ولا يحصل ذلك مع كونها في يده وهذا على اصل
 الشافعي واحداً ما على اصل مالك فيكون عند الاستبراء قبل البيع في الموضع
 التي تقدمت فان قيل فان كان في البيع خيار فمتى تكون ابتداء مدة الاستبراء
 هذا ينبغي على الخلاف في انتقال الملك في مدة الخيار فمن قال ينتقل
 فابتداء المدة عنده من حين البيع ومن قال لا ينتقل فابتداء المدة عنده
 من حين ايقاع الخيار فان قيل فما تقولون لو كان الخيار خيار عتق قيل
 ابتداء المدة من حين البيع قول واحد لان خيار العتق لا يمنع نقل الملك
 بغير خلاف والله اعلم **فصل** وان قيل قد ذكرنا المسببة على
 استبراء الحامل بوضع الحمل على استبراء الحامل بحبسه فكيف
 سكت عن استبراء الامه التي لم تحضر ولم يسكن عنها في العدة قيل
 لم تسكن عنها بحمد الله بل بينها بطريق الايمان والتنبية فان الله تعالى جعل
 عده الحرة ثلثة قروم جعل عده الامه التي لم تحضر ثلاثة اشهر فعلم انه روي
 تعالى عاده الفالبة في ما به ان المرأة تحيض في شهر حيضه او ثلث
 السنة ان استبراء الامه الحائض بحيضه فيكون الشهر قايماً مقام الحيض
 وهذا احدى الروايات عن ابي جعفر عليه السلام في رواية الشافعي وعن ابي جعفر عليه السلام
 ثانياً انها تستبراء بثلاثة اشهر وهي المشهورة عنه وهو قول
 الشافعي ووجه هذا القول ما احتج به احمد في رواية احمد بن القاسم فانه

في جوار
 الاستئجار

في جوار
 الاستئجار

في جوار
 الاستئجار

احدى

قال قلت لبريد الله كيف جعلت ثلثة اشهر وكان حيضه وانما جعل
الله في القرآن مكان كل حيضة شهر فقالوا احيانا قلنا ثلثة اشهر من
اجل الحمل فانه لا يقين في ذلك فلو كان عمر بريد الفريز ساعدا
وجمع اهل العلم والقوابل خبروا ان الحمل لا يقين في اقل من ثلثة اشهر
فالحج به ذلك فاللاتسرع فوالله من مسعود ان النطفه اربعين
يوما علقه ثم اربعين يوما مضعه بعد ذلك فخر خلتا ثمانون صار
بعدها مضغه وهي لم تقين حينئذ فالله القسوم والي هذا امر
عند النساء ما شهر ولا معنى فيه انتهى كلامه وعنه رواية ثالثة
انها تستبرأ بشهر ونصف فانه قال في رواية حنبل في اعطاء اركات
لا تحيض فخمسة واربعون ليلة والحاصل ان الغنى لا اذ لا فائدة
المطلقة لا يسهل كذا انتهى كلامه ووجه هذا القول انها لو طلقت
وهو ايسر اعتدت بشهر ونصف في رواية فلا تستبرأ الاثني عشر
بهذا القدر اولى وعز احد روايه رابعة انها تستبرأ بشهرين حكاها
القاضي عنه واستشكها الشيرازي صاحبها حتى قال صاحب المغني ولم يذكر
وجهها فان لو كان استبرأ وما بشهرين كان استبرأ ان القرو وغير
ولم يعلمه كايلا ووجه هذه الرواية انها اعتبرت بالمطلقة ولو طلقت
امه لكانت عدتها شهرين هذا هو المسهور عز احد واحتج فيه بقول
ابن عمر رضي الله عنهما وهو الصواب لان الشهر ثلثة اقرو وعنه
دان القرو فزان فبدلها شهران وانما صرنا الى استبرأ ان القرو
حيضه لانها اعطاه علي بن ابي طالب من الحمل ولا يحصل الا بشهر واحد فلا
بد منه تظهر فيها براتها وهي اما شهران او ثلثة فمات الشهرين
او اقلها جعلت على علم السراة في حق المستبرأ اولى فلهذا وجه هذه
الرواية وبعد الزواج من الدليل الاكثا بشهر واحد وهو الذي اعلم
اما النصر وتبينه وفي جعل هذه استبرأ بها ثلثة اشهر تسوية بينها
وبين الحرة وجعلها شهرين تسوية بينها وبين المطلقة فان

اول المدد بها شهران فان الدليل العام والشارع قد اعتبر في هذا
البذل في نظير الامه وهي الحرة واعتبر الصحا في الامه المطلقة
فصريح عمر بن الخطاب انه قال عدتها حيضتان فان لم تكن تحيض
فشهران احتج به احد وقد نص احد في شهر الرواية عنده على
انها اذا ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت بعشر اشهر
تسعة للحمل وسهر مكان الحيضه وعنه رواية ثالثة تعتد بسنة
هذه طريقة الشيخ ابي محمد ما لا واحدنا جعل مكان الحيضه شهران
لان اعتبار ثلثة اشهر في الامه لا يعلم براتها من الحمل وقد علم براتها من الحيضه
مدته فعمل الشهر مكان الحيضه على فوق القياس وهذا هو الذي ذكره
الحرق في فرق بين الامه وبين من ارتفع حيضها معا وان كانت مريضة
ثلثة اشهر وان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت بتسعة
اشهر للحمل وشهر مكان الحيضه واما الشيخ ابو البركات فعمل الخلاف
في الترافع حيضها كالاخلاف في الامه وجعل فيها الروايات الاربع بعد
غالب مد الحمل تسوية بينها وبين الامه حال الحيضه والامه والحرة
بعض شهر وعنه معني ثلثة اشهر وعنه شهرين وعنه شهر ونصف
وان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه فبدل كعد تسعة اشهر
وطريقه الحرق في السراة في محمد اصح وهذا الذي اخترناه من الاكثا بشهر
هو الذي اليه الشيخ في المغني فانه قال ووجه استبرأ بها بشهر
ان الله جعل الشهر مكان الحيضه ولذلك اختلفت الشهور والحيضات
فكانت عدده الحرة لا يسهل بل ان اشهر مكانه ثلثة قرو وعدة الامه
شهرين مكان القرو والامه المستبرأ التي ارتفع حيضها عسرو تسعة
اشهر تسعة للحمل وشهر مكان الحيضه فيجب ان يكون مكان الحيضه
فما سهر كما في حق من ارتفع حيضها قال فان لم يعد وجد ثم عاد على
السراة وهو تبرأ تسعة اشهر قلنا وما منا ما يدل على السراة وهو
الايسر واستواء كراهية صلى الله عليه وسلم في اليسوع ذكر حكمه

فيما يحرم بيعه ثبت في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله
 سمر النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تزل الله ورسوله حرم بيع الخمر
 والميتة والتخزير والاصنام فقل رسول الله ارايت شحوم الميتة
 فانه يطل بها السفن ويدفن بها الجرد ويستصحب بها الناس فقال
 لا هو خمر اتم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عند ذلك قال الله اليهود
 ان الله حرم عليهم الشحوم جملة ثم باعوه فاكلوا ثمنه وفيها ايضا
 عن ابن عباس قال بلغ عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
 ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم السم
 فاكلوه فباعوه فاكلوا من مسند عمر ورواه البيهقي والحاكم في صحيحه
 فجعلناه من مسند ابن عباس وفيه زيادة ولفظه عن ابن عباس كما كان
 النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد يعني الحرام فرفع بصره الى السماء فقسم
 وقال لعن الله اليهود لعن الله اليهود لعن الله اليهود اياهم لا حرم عليهم
 الشحوم فباعوها واكلوا ثمنها ان الله ادمعهم على قوم اكلوا حرم عليهم ثمنه
 واسناده صحيح قال البيهقي ورواه عن ابن عباس عن الصادق
 القاضي اما من ثمنها التي يزيد من ربيع اما خالدا الحذاء عن بركة الى الولد
 عن ابن عباس ورواه الصحيحين من حديث ابي هريرة نحوه ورواه الله
 اذا حرم الله شيء حرم ثمنه فاشتملت هذه الكلمات الجوامع على تحريم ثلثة
 اجناس شارب تفسد العقول ومطعم تفسد الطباع وتغذي غدا
 خبيثا واعيان تفسد الاديان وتعدو الى الفتنة والشر فخصنا تحريم
 النوع الاول والعقوبات ما يزيلها ويفسد ما من وصول الفدا الخبيث اليها
 والعاذي سببها المعتدي وبالله التاويل ان عنما وضع لافسادها فنقص
 هذا التحريم صيانة العقول والقلوب والاديان والاشان في معرفة حدود
 كلامه صلوات الله وسلامه عليه وما يدخل فيه ليستبين عموم كلماته وحدها
 وتناولها الجميع لانواع التي شتمت اعموم كلماته وجمعها وتناولها الجميع
 الانواع التي شتمت اعموم لفظه او معناه وهذه خاصية الفهم عن الله ورسوله

انما هي
 وانما هي
 وانما هي

الذي تفاوتت فيه العلماء وموتيه الله من يشافا ما تحريم بيع الخمر فيه خلافه
 بيع كل مسكر ما يقا لوان اجماعا عصيرا او مطبوخا او خمر في عصب الغنم
 وخمر الترييب والتمر والدرو والشعير والعسل والحنطة والقمح
 اللعونة لقيمة الفستق والعلس التي تحرك القلب لساكن الرأفة الا ما كن
 فان هذا كله خمر ينصر رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحيح المصريح الذي
 لا مطعن فيه عند الرجال فيمنعنا وصحة قوله كل مسكر خمر وصح
 عن اصحابه الذين هم اعلم الامم بخطابه ورواه في الخمر ما خامر العقل فيقول
 هذه الانواع تحت اسم الخمر لدخول جميع انواع الذهب والفضة والبر الشعير
 والتمر والترييب تحت قوله لا تبيعوا الذهب بالذهب والفضة بالفضة
 والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والترييب بالترييب الا مثلا بثل
 فكلما يجوز اخراج صنف من هذه الاصناف غرتنا والاسم له وهكذا لا يجوز
 اخراج صنف من اصناف المسكر عن اسم الخمر فانه يتضمن محذورين
 احدهما ان يخرج من كلامه ما قصد دخوله فيه والثاني ان يشترط لذكر
 النوع الذي خرج حكم غير حكمه فيلزم تغيير الالفاظ الشارع ومعانيه
 فانه لا يسمي ذلك النوع بغير اسم الذي سماه به الشارع اذ اعنه حكم ذلك
 المسكر واعطاه حكما اخر ولا علم صلى الله عليه وسلم ان من منتهى من يتلى هذا
 كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من امرني الخمر يعني يسميها بغير اسمها ففني قضيه
 عامه كلية لا يتطرق اليها اجمال ولا احتمال بل هي شافية كافية فقال كل
 مسكر خمر هذا ولو ان باعبيده واضراها من اية الله ذكر واهده والتحليل
 الكلمة لقوال القدر نرايه اللفظ على ان كل مسكر خمر وقوله حمه وسياتي
 ان شاء الله تعالى عند ذكر هديه في الاطعمة والاشربة مزيد تقرير لهذا
 وانه لو لم يتناول لفظه كان القياس المصريح الذي استثنى فيه الاصل والفرع
 من كل وجه حاكما للنسوية بين انواع المسكر في تحريم البيع والشرب
 فالتفريق بين نوع ونوع تفريق بين مثاليين من جميع الوجوه فصل
 وما تحريم بيع الميتة فيدخل فيه كل ما سمي ميتة سواء مات حنفا فقه

او ذكرا لا تنفذ حله ويدخل فيه ابعاضها ايضا ولهذا استشكل الصالح
بيع الشجر مع ما له فيه من المنفعة فان خبرهم النبي صلى الله عليه وسلم انه حرام
وان كان فيه ما ذكره من المنفعة وهذا موضع اختلاف فيه الناس اطلاقا
وفيهم مراده صلى الله عليه وسلم وقوله لا هو حرام هل هو عايد الى
البيع او عايد الى الافعال التي سالوا عنها فقال الشيخان هو راجع الى البيع
فانه صلى الله عليه وسلم لما اخبرهم ان الله حرم بيع الميتة قالوا لان في شجرها
من النافع كذا وكذا يعنون فلهذا لم يسوغ لبيعها مع الا هو حرام قلت
كانهم طلبوا تخصيص الشجر من جملة الميتة بالجواز طالبا للعباس
العباسي تخصيص الاذخر من جملة تحريم نبات الحرام بالجواز فلم
يجزم اليه ذلك وقال هو حرام وقال غيره من اصحابنا احدى وغيرهم التحريم
عايد الى الافعال المسوغة عنها وقال هو حرام ولا يقال لانه اراد المذكور
جميعه ويرجح قولهم عود الضمير الى اقرب المذكور ويرجح من جهة
الغنى ان يباح هذه الاشياء رغبة الى اقتناء الشجر وبيعها ويرجح
ايضا ان في بعض الفاظ الحديث ما لا هو حرام وهذا الضمير اما ان يرجع
الى الشجر واما الى هذه الافعال وعلى التقديرين فهو حجة على تحريم الافعال
التي سالوا عنها ويرجح ايضا قوله وحديث ابو هريرة في الفأرة التي
وقعت في السم ان كانت جامدا فالقوموا باحوالها وكلوه وان كان فيها عذرا لا تقربوا
وفي الاستصحاب غيره قروا له ومن رجع الاول يقول ثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم انما حرم من الميتة اكلها وهذا صريح في انه لا يحرم الاستفاد بها
في غير الاكل لو قيد بسد البشوق ونحوها فالواضح حيث انما يحرم ما لا يستفاد
باطنا وظاهرا كالاكل واللبس فالاستفاد به من غير ما لا يستفاد به لا يحرم
فالواضح انما ليسا قديما جابعا ان لسوا انما كان من غير البيع
وانهم طلبوا منه ان يخصص لهم في بيع الشجر لما فيها من النافع فابى
عليهم وقال هو حرام لو سألوا عن حكم هذه الافعال قالوا انما يحرم
الميتة هل يجوز ان يستصحب بها الناس ويدهر بها الجلود ولم يقولوا

لانه لا يباح

فانه يفعل كذا وكذا فان هذا اخبارهم لا سواهم لم يخبروه بذلك لعقبة تحريم
هذه الافعال عليهم ليكون قوله لا هو حرام صريح في تحريمها وانما اخبروه
به عقبة تحريم بيع الميتة فكانهم طلبوا منه ان يخصص لهم في بيع الشجر
لهذه النافع التي ذكرها فلم يفعل وانهاية الامر ان الحديث لا يحتمل الا مريضا
فلا يحرم ما لم يعلم ان الله ورسوله حرمه والواضح ان ثبت عنه نهما عن
الاستسقاء من اياهم ثم ودوا باح لهم ما عجنوه منه من نل الابار للبهائم ان قالوا
ومعلوم ان ايقاد النجاسة والاستصباح بها انتفاع خال عن النجاسة
وعن الاستنهاظ اذ هو باطنا فهو نفع محض لا يفسده فيه وما كان هكذا
فالشرعية لا تحرمه فان الشريعة انما تحرم الفاسد بالخالصة او الواحده
وطرفها واسبابها الموصلة اليها فالواضح انما لا يحرم الفاسد بالخالصة او الواحده
الاستصباح بشجر الميتة اذا خالطت هنا طاهرا فانه في اكثر الروايات
عنه يجوز الاستصباح بالنزيت النجس وطلبي السفينة وهو اختيار
طائفة من اصحابنا منهم الشيخ ابو محمد وغيره واحتجوا بان عمر بن الخطاب
يستنصحب به وقال في رواية ابنه صالح وعبد الله ولا يعجبني بيع النجس
ويستنصحب به اذا لم يمسوه لانه نجس وهذا بيع النجس والمتنجس
ولو قد رآه انما اراد به المتنجس فهو صريح في القول بجواز الاستصباح
بما خالطه نجاسة ميتة او غيرها وهذا مذهب الشافعي وادعى فرق
بمن لا يستصباح بشجر الميتة اذا كان مفردا او من الاستصباح بها اذا
خالطه وهذا طاهر اذ نجاسة فان قيل اذا كان مفردا فهو نجس العين
واذا خالط غيره فتنجسه فاما ان يطهره بالعسل فصار كالشجر النجس
ولهذا يجوز بيع الدهن المتنجس على احد القولين ورد هذا الميتة
قيل لا ريب ان هذا هو الفرق الذي عول عليه لفرق قوز بهما ولكنه ضعيف
لوجهين احدهما انه لا يعرف عن الانعام احد ولا عن الشافعي اليه غسل
الدهن النجس وليس عنهم في ذلك كلمة واحدة وانما الذي يفتوى بعض
المتسبين وقد روي عن مالك انه يطهر بالعسل هذه رواية ابن ابي

النجس

الدهن



التي سمعنا ان هذا الفرق وانما في الامامية في الزيت والشح
ونحوهما فلا يتأتى لهم في جميع الادمان فانها لا يمكن غسله واحد
والشافعي قد اطلق القول بجواز الاستصباح بالدفن النجس من غير تقويت
وايضاف ان هذا الفرق لا يفيد في رفع كونه مستعملا للنجاسة والنجاسة
سواء كانت عينية او طارئة فانه ان حرم الاستصباح لما فيه من استعمال
النجاسة فلا فرق وان حرم لاجل نجاسة فلا فرق وان حرم للكون
الاستصباح به ذريعة الى اقتنايه فلا فرق والفرق بين المذهبين في
جواز الاستصباح بهذا دون هذا المعنى وايضا فقد جوز جمهور العلماء
الانتفاع بالسر حين النجس في عماره الارض للزروع والبقر والتمر مع نجاسة
عينية وملازمة المستعمل له اكثر من ملازمة الموقد وظهر اثره في
البقول والزرورع والثمار فوق ظهور اثر التوقيد واحاله النار اتم من
احاله الارض والهوا والشمس للسرقتين فان كان التحريم لاجل دخان
النجاسة فمن سلم ان دخان النجاسة نجس وبأي كتاب ام اي سنده
ثبت ذلك وانقلاب النجاسة الى الدخان اتم من انقلاب غير السرقتين والى
النجس ثم اوزرغا وهذا امر لا يشك فيه بل معلوم بالحق والمشاهدة
حتى جوز بعض اصحابنا ذلك في حنيفة بعبه معال امر لا يشك
لا بأس ببيع العذرة لان الضرر منافع الناس ورواها عن القاسم لا بأس ببيع
الزبد في اللحم وهذا يدل من قوله على نهج العذرة وقال الشافعي
في الزبد المشتري اعذر فيه من اليايع يعني في اشترايه والاعيد الحكم
لم يعذر الله واحدا منها وما سببان في الاثم قلت وهذا هو الصواب
وان سعى دلل حرام وان جاز الانتفاع به والمقصود خاتمة لا يلزم من تحريم
بيع الميتة تحريم الانتفاع بها وغير ما حرمه الله ورسوله منها كالوقيد
واطعام السقور والبراة وقد نصوا على جواز الاستصباح بالزيت
النجس في غير المساجد وعلى جواز عمل الصابون منه وبيعها ان
يعلم ان باب البيع فليس يحرم الانتفاع به بل انما لم يبيها فلا يوحده

الانتفاع اوسع من باربع

عن الانتفاع من تحريم البيع فصلا ويدخل في تحريم بيع
الميتة بيع جميع اجزائها التي تحياها الحياه وتنفقها الموتى
والشح والعصب ولما الشح والوبر والصوف فلا يدخل في ذلك
لانه لا يمكن ميتة ولا تحله الحياه ولد ذلك جمهور اهل العلم ان
سعر الميتة واصوافها واوراها طاهرة اذا كانت من حيوان
ظاهر هذا مذهب مالك وابي حنيفة واحد من حنبل والميتة تسعد
ولا زاعى والثوري وداود والترمذي والمزني ومن التابعين
الحسن وابن سيرين واصحاب عبد الله بن مسعود وانفرد
الشافعي بالقول بنجاستها واحتج له بان اسم الميتة يتناولها
كما يتناول سائر اجزائها بل لا اثر والنظر في الاثر في الامور
عدي من حديث امر عمر بن رفعه ادفنوا الاظفار والدم والشعر
فانها ميتة واما النظر فانه متصل بالحيوان فيموت بما فيه فيجس
الموت كسائر اعضائه وانه سعر ثابت في محل نجس فكان
نجسا وهذا لان ارتباطه باصله حلقه يقتضي ان ثبت له حكمه
تبعاً فانه محسوب منه عرفا والشارع احرى بالاخام فيه على
وقد لا فاق وجب غسله في الطهارة ووجب الجزاء باخذه من الصيد
كالاعضاء والحقة المراه في النكاح والطلاق فلا حرمه فكذا كونهما
وبان الشارع له تشوف الى اصلاح الاموال وحفظها وصيانتها وعدم
اصالتها وقد قال الله في ساء ميمونه هل اخذتم اها بها مد يمينه
فانتقمته به ولو كان الشعر طاهرا لكان ارشادهم الى اخذه او لولا انه
اقبل لفته وان سعى تناولا قال المطهرون للشعور قال الله تعالى ومن
اصوافها واوراها واشعارها اثاثا متاعا الى حين وهذا بيع احيانا
وامواتها وفي مسند احمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن
عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله
عليه وآله بساء لميمونه ميتة فقال لا استمنعتم باهاها قالوا وليف ميتة

ما الا نأجره كحماها وهذا ظاهر جدا في اباحه ما سوى اللحم والشر
 والكبد والطحال والالامه كلها داخله في اللحم كما دخلت في لحم
 الخنزير ولا يفتقر هذا بالعظم والقرن والظفر والحافر فالصحيح
 طهاره ذلك استنقاره عقبة هذه المساله قالوا لانه لو احدث حال
 الحياه كان طاهرا لم ينجس الموت كالبيض وعكسه الاعضاء
 ولانه لا ينجس بجزءه في حال حياه الحيوان بالاجماع دل على انه ليس
 جزء من الحيوان لانه لا روح فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اتى
 من حي فهو ميت رواه اهل السنن لانه لا تاكل ما خذ ولا نجس
 مسنه وذلك دليل على عدم الحياه فيه واما النمل لا بد اعلى الحياه الحيوان
 التي ينجس الحيوان بفارقتها فان مجرد النمل لو دل على الحياه ونجس
 المحل بفارقه هذه الحياه لتنجس الرعي ببيسه لفارقه حياه النمل
 ولا يعتد به قالوا ما الحياه نوعان حياه حركه وحياه نمو واعتد
 بالاولى التي تؤثر فقدمها في طهاره الحيوان الثانيه قالوا واللحم انما
 ينجس بختقان الرطوبات والفضلات الخبيثه فيه والسعور والامور
 بريه فدل ولا يفتقر العظام والاطفار ما سنده قوله قالوا والاصل في
 الاعيان الظاهره وانما يطهر اعليها التنجيس استباحاتها كجميع المستحيل
 عن الغذاء كالخمر المستحيل عن العصير واشباهها والسعور في حال
 استباحاتها كانت طاهره لم يضر ضررها ما يوجب نجاستها بخلاف
 اعضا الحيوان فانها عرضيها ما يقتضي نجاستها وهو اختقان الفضلات
 الخبيثه قالوا اما حديث امر عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله بن عبد العزيز
 امر ابو واذا قال ابو حاتم الرازي احدثه منكرو ليس محل عند الصدوق
 وقال علي بن الحسين بن الجيبك ليساوي فليست احدثا حديث كذا واما
 حديث الشاه الميت وقوله لا انتفع بها بها ولم يتعرض للشفقة
 ثلثه اجوبه احدثا انه اطلق الانتفاع بالالامه ولم يمتزم بالاله ما لم
 من السعور مع انه لا بد فيه من وهو صلى الله عليه وسلم لم يقيد الالامه بالانتفع

شعر

به بوجه دون وجه فد اعلى الانتفاع به قسرا وغيره مما لا يخلو من الشعر
 والثاني انه صلى الله عليه وسلم قد ارشدنا الى الانتفاع بالشعر في الحديث
 نفسه حيث يقول انما حرم من الميتة الالامه او لحمها الثالث الشعر
 ليس من الميتة ليتعرض له في الحديث لانه لا يحله الموت وتخلله
 بالتبعيه يبطل بجلد الميتة اذا دبغ وعليه شعر فانه يطهر
 دون الشعر عندهم وتنسكهم بغسله في الطهاره يبطل بالحسره
 وتنسكهم بضمانه من الصيد يبطل بالسحر والحمل واما في النجاسه
 فانه مع الجملة لا يخاله وزواله بانفصاله عنها وهما ما لو فارق
 الجملة بعد تبعها في التنجيس لم يفارقها فيه عند فعمل الفرق
 فصل فان قيل فهل يدخل في نجسها نجس بيع قرنها وعظمها
 وحل ما بعد الدباغ بشمول اسم الميتة لا للقبول الذي يجر من بيعه منها
 هو الذي يجر من اكله واستعماله كما اشار اليه صلى الله عليه وسلم بقوله
 ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وفي اللفظ الاخر اذا حرم الالامه حرم
 ثمنه فنهى عن ان الذي يجر من بيعه يحرم اكله واما الجلد اذا دبغ بعد
 ما رعي طاهره وينتفع به في اللبس والفرش وسائر وجوه الاستعمال
 فلا مع جواز بيعه واختلاف اصحابه معا القفال قد نص الشافعي في
 كتابه القدر على انه لا يجوز بيعه واختلاف اصحابه معا القفال في بيعه فلا
 لا يتقدروا قولوا هو الكافي انه يطهر طاهره دون باطنه وقال بعضهم
 لا يجوز بيعه وان طهر طاهره وباطنه على قوله الجدي فانه جزء من
 الميتة فنهى ولا يجوز بيعه كعظمها وحماها والعضم بل يجوز بيعه
 بعد الدباغ لانه غير طاهره مستفيع بها فاجاز بيعها كالمذكور في بعض
 اهل البيت على ان لا دبغ انزاله او حاله فان قلنا حاله جاز بيعه لانه قد استحال
 من كونه جزء من الميتة الى غير اخرى وان قلنا انزاله لم يجر بيعه لان وصف
 الميتة هو المحرم لبيعته ودلنا ان لم يستحل وبنوا على هذا الخلاف
 في جواز اكله ولهم فيه ثلثه اوجه اكله مطلقا ونحوه مطلقا والتفصيل



من جلد المأكول وغير المأكول فاصحاب الوجه الاول غلبوا حكم الاحكام
 الوجه الثاني غلبوا حكم الازالة واصحاب الوجه الثالث جبروا الدباع
 بحري الدابة فابا حواياها ما يباح اكله اذا ذكر في غيره والقول يجوز
 اكله باطل كما في الصحيح السنة ولهذا لم يمكن قائله القولية لا بعد منعه
 كون الجراد بعد الدبع ميتة وهذا منع باطل فانه جلد ميتة حقيقة حسا
 وحكما ولم يحد له حياة بالدبع ترفع عنه اسم الميتة وكون الدبع باطلا
 حسا فان الجلد لم يستحل ذاته واجزائه وحقيقته مالدباع فدعوى
 ان الدباع احاله عن حقيقته الحقيقية اخرى كما تحيل النار المحطية الى النار
 والملاحاة ما يلعن منها من الميتات الى المد دعوى باطلة واما اصحابنا الذين
 نفوا المد ونهوا عن القسم المنع من بيعه لوان دعت وهو الذي ذكره صاحب
 التهذيب واما المان في هذا هو مقتضى القول بانها لا تطهر بالدباع قال
 واما اذا فرغنا على انها تطهر بالدباع طهارة كاملة فانما يجزى معها الامانة
 حصله منا فها قلت عزى الى طهارته الجراد المدبوع واما اذا احداها
 بطهر طاهرة واطنه وبها قال السوءب وعلى هذه الرواية يجوز اصحابه
 طهاره بيعة والثانية وهي اشهر الروايتين عنه انه يطهر طاهرة مخصوصه
 يجوز معها استعماله في اليابسات وفي الماء وحده دون سائر اليابسات
 قال اصحابه وعلى هذه الرواية لا يجوز بيعه ولا الصلاة فيه ولا الصلاة عليه
 واما مذهب الامام احمد فانه يصح عنده بيع جلد الميتة قبل دبعه وعنه
 في جواز بيع الدبع رواية هكذا اطلقها الاصحاب وهاهنا عدي منيان
 على اختلاف الرواية عنه في طهارته بعد الدباع واما بيع الدهن النجس
 ففيه ثلثة اوجه في مذهبه احدها انه لا يجوز بيعه والثاني يجوز بيعه
 لكانه يعلم نجاسته والثالث يجوز بيعه لمسلم وكافر وخرج هذا الوجه
 من جواز ايقاده وخرج ايضا من طهارته بالعسل فيكون كالشرب الخمر
 وخرج بعض اصحابه وجهها مع السرقة في النجس بالوقيد من بيع
 الثوب النجس له وهو يخرج صحيح واما اصحابنا من خيفه فحوز واسع

السراجين

النجس اذا كان تبعا لغيره ومنعوه اذا كان مفردا واما عظم النجس
 لم ينجسه بالموت كما في حقيقته وبعض اصحابنا اجد واختيارا من هو من
 امتحان ما لا يجوز بيعه عندهم وان اختلف ما خذ الطهارة واصحابنا من
 حقيقته فالو لا يدخل في الميتة ولا يتناولها اسمها ومنعوا كون الدليل
 حياته فالو وانما له ما جاوره من اللحم اذا ناله لعظم وحملوا قوله تعالى
 قال من بحري العظام وهي رميم على حذف مضاف اي اصحابها وغيرهم ضعف
 هذا المأخذ جدا وقال العظم بالرجس والامانة اشهد من اللحم والدم حمل
 الاله على حذف مضاف لوجهين احدهما انه تقدير ما لا دليل عليه فلا
 سبيل اليه الثاني ان هذا التقدير يستلزم الاضرار عن سوا السائل
 الذي استشكل حياة العظام فان راى يلفاخذ عظمه باليلا م جاءه
 الى النبي صلى الله عليه وسلم ففقهه في يده فقال لا محمد ترى الله يحرمه ولا بعدنا
 روى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ويبعد ويدخل النار كما خذ
 الطهارة ان سبب تنجيس الميتة منتف في العظام فلم يحكم بنجاستها
 ولا يصح قياسها على اللحم لان مقتضى الرطوبة والفضلات النجاسة
 بحصرية دون العظام كما ان لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت وهو
 حيوان كامل لعدم سبب التنجيس فيه فالعظم اولي بهذا المأخذ اصح
 واقوى من الاول وعلى هذا فيجوز بيع عظام الميتة اذا كانت من حيوان
 طاهر العيز واما من راى نجاستها فانه لا يجوز بيعها اد نجاستها عينيه
 فالله والقسم قال لا ارى ان يشتري عظام الميتة ولا يباع ولا اتياب
 الفيل ولا يتجر كنيها ولا يشتط ايا مشا طهارتها ولا يدفن عظامها وليفتحل
 الدهن في الميتة ويمشط الحية بعظام الميتة وهي مملوءة وكروان طير
 بعظام الميتة واجاز مطرف واما الاجشون بيع انايا سالف مطلقا واجاز
 ابن وهب واصبح اذا اغليت وصلقت وجعلت لادباغها **فصل**
 واما الخنزير بيع الخنزير فيقتل او جملته وجميع اجزائه الظاهرة والباطنة
 وتام ليفه كالكركم عند تحريم الاكل اشارة الى تحريم اكله ومقطعه اللحم فذكر

باب

الخنزيرها على تحريم الله دون قتله بخلاف الصيد فإنه لم يقا فيه
وحرم عليه لحم الصيد بل حرم نفس الصيد ليتناول ذلك لأكله وقتله
وهنا لا حرم البيع ذكر جملة ولا يحض الخنزير بل حرمه ليتناول
بيعه حيا وميتا **فصل** وأما الخنزير في بيع الأصنام فيستفاد منه
تحريم ذلك في متخذه للشرك على وجه كانت ومزاي نوع كانت
هنا أو وثقا أو صليبا ولد للكنيسة المشتملة على الشرك وعبد غير الله
فهذه كلها محرمات رأتها وأعداها وبيعها وريعتها إلى اقتنائها واتخاذها
مطوا أو يتختم البيع من كل ما عداها فافسد بيوعها بحسب مفسدتها
في نفسها والبيع صلى الله عليه وسلم لم يوردها في الحنفية أمرها ولكنه تدرج
من الأسهل إلى ما هو أغلظ منه فإن الخمر أحسن حال من الميتة فإنها قد تصير
ملاحتوما إذا قلبها الله تعالى ابتداء أو قلبها آدمي بضعته عند طائفة من
العلماء وتضمن إذا تلفت على الذي عند طائفة بخلاف الميتة وإنما لم يجعل الله
في كل الميتة حدا الكفايا لئلا يجزى الذي جعله الله في الطباع من كراهتها والنفرة
عنها وأعادها عنها بخلاف الخمر والخنزير اشتد تحريمهما من الميتة ولهذا أفرد
الله تعالى بالحكم عليه بأنه رجس في قوله قل لا أحد فيما أوحى إلى محمد وعلى
طاع بطعه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو
فسقا الضمير في قوله فإنه وإن كان عوده إلى الثلاثة المذكورة باعتبار
لفظ المحرم فإنه يترجح اختصاص الخنزير بثلاثة أوجه أحدها فربه
منه والباقي تدبيره دون قوله فإنها رجس والباقي أنه أتى بالقول في نفسها
عاطلة التحريم ليتجزى النفس وسرعته وتفايل هذه العلة ما في طباع بعض الناس
من استلذاده واستطابته فتفقد ذلك وأخبر أنه رجس في هذا الاحتجاج
إليه في الميتة والدم لأن كونها رجسا أمر مستقر معلوم عندهم ولقد اتي
القرآن بظاهر فتاها ثم ذكر بعد تحريم بيع الأصنام وهو أعظم تحريمها
واشد منافاة للإسلام من بيع الخمر والميتة والخنزير **ذكر حكم**
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الحب والسنور في الصحيحين على

مسعود رسول الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يورث ثمن
الحب ومهر البغي وحلوان الكاهن وفي صحيح مسلم عن ابن عمر قال
سالت جابر عن ثمن الحب والسنور فقال زجر رسول الله صلى الله
عليه وسلم عند ذلك في سنن أبي داود عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن ثمن الحب والسنور وفي صحيح مسلم من حديث رافع
ابن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسب مهر البغي ومن
الحب وكسب الحجام فتضمنت هذه السنن أربعة أمور أحدها
تحريم بيع الحب وذلك ليتناول كل حب صغيرا كان وكبير للصيد أو للماشية
أو للحوت وهذا مذهب فقهاء أهل الحديث قاطبة والنزاع في ذلك
معروف عن أصحاب مالك والشافعية فجوز أصحاب الشافعية بيع الحب
وأهل الثمانيات وقال القاضي عبد الوهاب اختلف أصحابنا في بيع ما أذن
في أخذه من الطراب فمنهم من قال يكبر ومنهم من قال يحرم انتهى وعقد
بعضهم عقدا لما يبيع به وبني عليه اختلافهم في بيع الحب مما أذن
منافعه لأنها محرمة لم تجز ببيعها إذا فرق بين المقدوم حسنا والمنوع
شرعا وما تنوعت منافعه إلى محله ومخبره ما كان المقصود
من العين خاصة كالاعتبار بها والحكم تابع لها فاعتبر نوعها وصار
الأخر كالعدد ومن أن قوزعت في النوعين لم يصح البيع لأن
يقابل ما حرم منها الكمال بالباطل وما سواه من بقية الثمن يصير
مجهولا قال وعلى هذا الأصل يسلب بيع كلب الصيد إذا بني الخلاف
فيها على هذا الأصل صل في الحب من المانع كذا وكذا وعددت جملة
منافعه ثم نظر فيها فمن رأى أن جملة منافعه محرمة منع ومن رأى
جميعها مجللة أجاز ومن رأى أنها مشوعة نظره إلى المقصود المحلل أو
المحرم فجعل الحكم للمصود ومن رأى منفعة واحدة منها محرمة وهي
مقصودة ونظر منع أيضا من التبليغ عليه كونها مقصودة وقفا ذكره
تأمل هذا التأصيل والتفصيل وطابقه ما يظهر لكم من التناقض

والحلال وانما بيع الكلب الصيد على هذا الاصل من انفسد البنان قوله ومن راي
ان جملة ما وقع كلب الصيد محرمه بعد تعدد بداهة الجزئية فان هذا
لم يقله احد من الناس قط وقد اتفقت الامم على منافع كلب الصيد من الاصطيد
والحراسة وما جلت منافع ولا يفسد الا ذلك فمن الذي راي منافعها كلها
محرمه كما يصح ان تترادف منافع الشريعة فان اعازته بما يميزه وقوله
من راي جميعها محالة اجاز كلامنا سدا ايضا فان منافع المذكورة محالة
اتفاقا والجمهور على عدم جواز بيعه وقوله ومن رايها مشنوعة نظر هل
المقصود المحلل والمحرر كلاما فائدة تحتها البتة فان منفعه كلب الصيد هو
الاصطيد ووزن الحراسة فان التنوع وما يقدر من المنافع من التحريم يقدر
مثله في الحمار والبقر وقوله ومن راي منفعه واحدة محرمه وهو مقصود
منع طهر فسادا اما قبله فان هذه المنفعة المحرمة ليست هي المقصود
من كلب الصيد وان قد راز مشتريه قصد ما فهو كما لو قصد منفعه
محرمه من سائر ما يجوز بيعه وسر ساد هذا التاميل وان الاصل الصحيح
هو الذي اعليه النص الصريح الذي معارض له البتة من تحريم
بيعه فان قيل كلب الصيد مستثنى من النوع الذي نه عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدليل ما رواه الترمذي من حديث جابر ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن تمز الكلب الا كلب الصيد والنسائي اخبرني ابراهيم بن الحسن
المصيصي ان جاحزا عن محمد بن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تمز السنور والكلب الا كلب الصيد وقال اسم
ابن ابي بصير عن ثني المشي من الصباح عن عطاء بن ابي رباح عن ابي هريرة ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تمز الكلب سمحت له كلب صيد وقال ابن
وهب عن اخبره عن ابي شهاب عن ابي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تمز سمحت حلوان الكاهن ومهر الزانية وتمز الكلب العقور وقال ابو هب
حدثني الهيثم بن عمار عن الحسين بن عبد الله بن ضمير عن ابيه عن جده عن
علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تمز الكلب العقور ويدل على صحة

هذا الاستثناء ايضا ان جابر الاحمد بن روي عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن تمز الكلب قد رخص جابر نفسه في تمز الكلب الصغار وقول الصبي ابي
صالح لم يصير عموم الحديث عند من جعله حجة فكيف اذا كان
مع النص استثنائية والقياس ايضا لانه يباح الانتفاع به ويصير نقل
اليدين باليراث والوصية والهبة ويجوز اعازته ولجأته في احد قولي
العلماء وما وجهان للشافعية فجاز بيعه كالبقر والحمار والحيوان الا ان يصح
عن النبي صلى الله عليه وسلم استثناء كلب الصيد بوجه واحد ما حديث جابر
عن الامام احمد وقد سئل عنه هذا عن الحسن بن ابي جعفر وهو ضعيف
وما الدارقطني الصواب انه موقوف على جابر وما الترمذي لا يصح اسناده
هذا الحديث وقال محمد بن ابي هريرة هذا لا يصح واما المهمل ضعيف يريد
راويه عنه وقال البيهقي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تمز الكلب
جماعة منهم ابراهيم بن جابر بن عبد الله واما هو هريرة ورافع بن رباح و
جماعة اللفظ مختلف في المعنى واحد والحديث الذي روي في استثنائية
كلب الصيد لا يصح وكان من رواه اراد حديث النهي عن اقتنائه فشببه
عليه والله اعلم واما حديث حماد بن سلمة عن ابي الزبير فهو الذي ضعفه
الامام احمد بالحسن بن ابي جعفر وكان له لم يقع له طريق جاح من محمد وهو
الذي قال فيه الدارقطني الصواب انه موقوف وقد اعلم ابن حزم بان
ابا الزبير لم يصرح فيه بالسماع من جابر وهو مدلس وليس من روايه
الليث عنه واعلم البيهقي بان احمد رواه وهم من استثناء كلب الصيد
ما نهى عن اقتنائه من الجملات فنقله الى البيع قلت وما يدعي على اطلاق
حديث جابر هذا وانه خلط عليه انه صحيح عنه انه قال اربع من
السمحت ضمرا الفحل وتمز الكلب ومهر البغي وكسب الحمار وهذا
عله ايضا للموقوف من استثناء كلب الصيد فهو علة للموقوف
والمرفوع واما حديث المشي من الصباح عن عطاء بن ابي هريرة في باطل
لان فيه تحريم ابيوب وقد شهد قال عليه الكذب وجرحه

الامام احمد وفيه المتن من الصباح وضعفه عنه مسهور وروى
بطلان هذا الحديث ما رواه النسائي ابنا الحسن بن احمد بن شيبان
محمد بن عبد الله بن مهران بن اسباط بن الاعشى عن عطاء بن رباح قال
قال ابو هريرة اربع من السيئات ضرب اب الفحل ومن الحلب ومن البغ
وكس الحمام واما الاثر عن اب بكر الصديق فلا ندري من اخبار امره
عن امر شهاب ولا من اخبار امر شهاب عن الصديق في مثل هذا الاثر
به واما الاثر عن علي بن فضال في ضميره في غاية الضعف ومثله الاثر
الساقطاه العلولة لا تقدم على الاثر الذي رواه الامام في الثقات لا يثبت
حتى قال بعض الحفاظ ان نقلها نقل تواتر وقد ظهر انه لم يصح عن صحابي
خلافا للبتة بل هذا جابر وابو هريرة وابو عباس بن يقطين عن اب
جبيث قال كيع اخبرنا اسرايل عن عبد الكريم عن قيس بن حمير عن
ابن عباس بن ربيعة عن اب بكر الصديق عن النضر بن الحارث عن
ما فيه ان يكون قول ابن عباس واما قيا سر اب بكر الصديق عن النضر
فمن افسد القياس بقتلها على الخنزير امره من قياسه عليها
لان الشبه الذي بينه وبين الخنزير اقرب من الشبه الذي بينه
وبن الحارث والبغل ولو تعارض القياسان كان القياس الموثق بالنصر
الموافق له اصح واول من القياس المخالف له فان قيل كان النضر
عن قتلها حين كان لا من يقتلها الا حرم قتلها وايضا اتحاد بعضهما في
النهي نفس تحريم البيع قبل هذه دعوى باطله ليس مع مدعيها
لصحتها كذا لا شبهة وليس في الاثر ما يدعي صحة هذه الدعوى
التي بوجه من الوجوه ويدعي بطلانها من احاديث تحريم بيعها
واذا قلنا مطلقا عامه كلها واحاديث الامر بقتلها والنهي عن اقتنائها
نوعان نوع لا يرد وهو المتقدم ونوع مقيد مخصوص وهو المتأخر
كان النهي من بيعها مقيدا بخصوص الحيات به الاثر لا يرد فلا يثبت
عامه مطلقا علم ان عمومها واطلاقها مراد فلا يجوز ابطاله والله

فصل الحكم الثاني في تحريم بيع السنور كما دلت عليه الحديث
الصحيح الصحيح الذي رواه جابر واقفي بموجبيه كما رواه قاسم بن ابي
اسحق بن فضال عن محمد بن ادم عن عبد الله بن المبارك عن جابر بن
عن ابى الزبير عن جابر بن عبد الله انه كره ثمن الحلب والسنور والابو
محمد فقهة فتياب جابر بن عبد الله انه كره ما رواه ولا يعرف له مخالف
من الصحابة ولدا لا افتى ابو هريرة وهو مدلس طاروس ومجاهد وجابر
ابن زيد وجميع اهل الظاهر واحدي الروايتين عن جابر وهو اختيار
ابن عبد العزيز وهو الصواب لصحة الحديث بدلالة عدم ما يعارضه بكرة
فوجب القول به بالسهولة ومن العلماء من حمل الحديث على ان
حين كان محكوما بنجاستها فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم الله
ليست بنجس صار دالا منسوخا في البيع ومنهم من حمله على السنور
اذا توحش ومثابه ظاهر الحديث ولو توسع الشافعي في الخبر الوارد
فيه لقائه ان شاء الله واما لا يقوله من توقف في تثبت روايات
ابن ابي هريرة وقد تابعه ابو سفيان عن جابر على هذه الرواية من جهة
عيسى بن يونس وحفص بن غياث عن الاعشى عن ابى سعيد والله اعلم
انتقم كلامه ومنهم من حمله على الهر الذي ليس بمملوك ولا مخفي ما في هذه
المحامل من الوجوه **فصل** الحكم الثالث في مهر البغي وهو ما اخذه الزانية
من مقابلته الزانية فحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يزوجها
كان حروا بنتا وامه واسيما فان البغاة ان علي عهدهم في الامداد والحرير
ولهذا قالت هند عند البيعة او تزني المحرم ولا تراعي من الفقهاء في ان المحرم
البالغة العاقلة اذا مكنت رجلا من نفسها فزويها انه لا مهر لها
واختلف في مسئلتين احدهما المحرم المذمومة والثانية الامه المطاوعة
فاما المحرم المذمومة على الزنا ففيها اربعة اقوال وهي روايات مضمومة
عن احمد بن حنبل ان لها المهر بكذا كانت وثيبا سوا وطبت في قبلها او دبرها
والثاني انها ان كانت ثيبا فلا مهر لها وان كانت بكر فله المهر ومن يوجب

ارشد النجاشي على راس منصوصين وهذا القول اختيارا في كل حال
انها ان كانت حراما فلا مهر لها وان كانت اجنبية قلها المهر
والرابع ان حرمت راسها كلام والى ذلك واختلاف المهر لها ومن نحل
ابنتها كالعده والخاله قلها المهر وما لا يوجب هذه المهر للمكرمه على
الزنا بحال بكر كانت وثيبا فمن اوجب المهر قال انه يستيف هذه
المنفعة خيرا مقوما او التشريع بالمهر وانما المهر يجب للمختارة لانها اذا
للمنفعة التي عوضها لها فلم يحسب لها شي مما لو اذنت في اطلاق عضو من
اعضائها لغير المنفعة ومن لم يوجبها قال الشارع انما جعل هذه المنفعة
مقومة بالمهر في عقد وشبهه عقد ولم يبق معها بالمهر في الزنا
البتة وقياس السفاح على النجاشي من افسد القياس قالوا انما جعل
الشارع في مقابلة هذا الاستفاد الحد والعقوبة فلا يجمع بينه
وسر ضياع المهر قالوا والوجوب انما يتلوه من الشارع في خصوص خطابه
او عمومته او فحواه او تنبيهه او معنى نصه وليس شي من ذلك ثابت
متحققا عنه وغايه ما يدعى قياس السفاح على النجاشي وتباعد ما
بينهما قالوا والمهر انما هو من خصائص النكاح لفظا ومعنى ولهذا انما يضاف
اليه فبقا مهر النكاح ولا يضاف الى الزنا فلا يقال مهر الزنا وانما اطلق
النبي صلى الله عليه وسلم المهر بالنقد كما قال الله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير والاصنام وكما قال من باع حرا او امة ثمة ونظايره كثيرة ولا يكون
معلوم الاصل في هذه المنفعة ان تقوم بالمهر وانما اسقط الشارع على
حق البكر والحر التي تزويجا اختيارها واملا المكرمه على الزنا فليست بقا
فلا يجوز اسقاط بدل منفعتها التي اكرمت على استيفائها كما لو اكره
الحرم على استيفائها فانه يلزمه عوضها او عوض هذه المنفعة سواء
هو المهر وهذا ما اخذ القولين ومن فرق بين البكر واليبس راي في الوطء لم
يذهب على التثنية شيئا وحسنه العقوبة التي تترتب على فعله وهذه
العصية لا يقابلها ما يلزم من اقدم عليها بخلاف البكر فانه انما يكرهها

فلا بد من ضمان ما لا زال له فكانت هذه الجناية مضمونة عليه في الجملة
فضمن ما تلحقه من حر ومنفعة وكانت المنفعة تابعة للحر في ضمان
كما كانت تابعة له في عدمه في البكر المطاوعة ومن فرق بين ذوات
الحرام وغيرهن راي ان تحريرهن لما كان تحريرا مستقرا وانهن
غير محل الوطء شرعا كان استيفاء هذه المنفعة منهن مثله الوطء
فلا يوجب مهر وهذا قول الشعبي وهذا بخلاف تحرير المصاهرة
فانه عارض يمكن زواله قال صاحب المغني ومكدا ينبغي ان يكون الحكم بمن
حرمت عليه بالرضاع لانه طار ايضا ومن فرق في ذوات المحارم بين من
تحرر ابنتها ومن لا تحرر فانه راي ان من لا تحرر ابنتها تحررا اخف
من تحرير الاخرى فاشبهه العارضا وان قيل فما حكم المكرمه على الوطء
ودبرها والامه المطاوعة على ذلك هل هو او لا يعود الوجوب بهذا
كالوطء لا يجب به المهر اتفاقا وقد اختلف في هذه المسئلة السبخان ابو
البركات في تحريره ويجب مهر المثل للوطء وبشبهه والمكرمه على
الزنا في قبل او دبر وقال ابو محمد في المغني لا يجب المهر بالوطء في الدبر ولا
الوطء لان الشارع لم يرد بدله ولا هو ان لا يشبهه قبله بالوطء
دور الفرج وهذا القول هو الصواب قطعا فان هذا الفعل لم يجعل الشارع
تيمه اصلا ولا قيمة له مهر يوجه من الوجوه وقياسه على وطء الفرج من
افسد القياس ولازم من قوله انما يجب المهر لمن فعلت به اللوطء من
الذكور وهذا المقتضى احد السه **فصل** في المسئلة الثانية
وهي الامه المطاوعة فهل يجب لها المهر فيه قولان احدهما يجب وهذا قول
الشافعي واكثر اصحاب قالوا لان هذه المنفعة لغيرها فلا يستقط بدلهما
مجانا لو اذنت في قطع طرفها والصواب المقطوع به انه لا مهر لها
وهذه هي البغى التي هي رسول الله صلى الله عليه وسلم بها واخبرانه حيث
وحكم عليه وعلى ثمن الحب واجرا البكر من حكمة واحد والامه داخله
في هذا الحكم دخول اولوايا فلا يجوز تخصيصها بالعموم ولا الامه

الا ان كان من غير النكاح فلهن وفي ساداتهن انزل الله تعالى ولا تكرر هو انما
 على النكاح وان كان من غير النكاح فلهن وفي ساداتهن انزل الله تعالى ولا تكرر هو انما
 وحمل على غير هو اما قولك ان منفعته السيد ما لم ياذن وامتنع
 مع هذه المنفعة بل لا السيد استيفاء بنفسه وبذلك المعاوضة عليه
 بعقد النكاح او شبهته ولا يملك المعاوضة عليها اذا زنت ولم يجعل الله
 ورسوله للنكاح عوضا غير العقوبة فيفوت على السيد حتى يقضي له بل
 هذا تقويم ما اهل الله ورسوله واشتات عوض حكم الشارع بخيسته وجعل
 منزله ثم النكاح واجرا لها من واذ ان عوضا خبيثا شرعا لم يحراز
 يقضي به ولا يقال فاجرا لحام خبيث ويقضي له به لان منفعته الحامة
 منفعته مباحة وتكون بل يجب على مستأجره ان يوفيه اجرة ما ينزل
 من المنفعة الخبيثة المحرمة التي عوضها من جنسها وحكمه حكمها في
 عوض في مقابلة هذه القصة بالجاب عوض في مقابلة اللواط اذا كان
 لم يجعل في مقابلة هذا الفعل عوضا فان قيل فقد جعل في مقابلة اللواط في
 الفرج عوضا وهو المهر من حيث الجملة بخلاف اللواط قلنا انما جعل
 في مقابله عوضا اذا استوفى تزنا محض لا شبهه فيه وبالله التوفيق
 ولم يعرف في الاسلام قط ان زانيا تقضي عليه بالمهر للمتزني بها ولا
 ريب ان المسلمين يرون هذا قبيحا فهو عند الله تعالى في فصل
 وقوله صلى الله عليه وآله في بيع غيب لفلان وضرايه في صحيح البخاري
 عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله قال في بيع غيب لفلان وضرايه
 مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله قال في بيع غيب لفلان وضرايه
 الباقى يفسر الاول وسمى اجرة وضرايه بيعا اما الكون المقصود المالك
 له فالتزم بدول في مقابلة غير ما به وهو حقيقة البيع واما انه سمي
 اجارة له لانه يبيعا ادهم عقد معاوضة وهو بيع المنافع والعادة انهم
 يستأجرون الفحل للضراب وهذا هو الذي هو عنه والعقد الوارد عليه
 ما لم يوافقا انت بيعا واجاره وهذا قول جمهور العلماء منهم احمد والشافعي

بيان
 هذه

فصل فان قيل فما تقولون في كسب الزانية اذا قضيت
 ثبات هل يجب عليها رد ما قبضته الى ربايه ام يطيب لها ان تصد
 به اقبل ما ينبغي على عده عظمه من قواعد الاسلام وهي ان من قبض
 ما ليس له قبضة شرعا ثم اراد التخلص منه فان كان المقبوض قد
 اخذ بغير رضی صاحبه ولا استوفى رده عليه فان رده رده
 عليه قضى به دينيا عليه فان رده رده اذ رده الى ربه فان رده
 دلت تصدق به عنه فان اختار صاحب الحق قوابه يوم القيمة كان له
 وان الا ان اخذ من حسنات القابض استوفى منه نظير ماله وكان ثواب
 الصدقة للمتصدق كما ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم وان كان المقبوض
 برضى الدافع وقد استوفى عوضه المحرم فلا يجوز ان يجمع بين العوض
 والمقبوض فان رد الا اعانه له على الاثم والعدوان وبسبب صاحب
 المعاصي عليه وماذا يريد الزاني فاعل الفاحشة اذا علم انه سأل عنه
 ويسترد ماله فلهذا ما قصنا الشريعة عن الاتيان به وهو يقبض
 الجميع بين الظلم والفاحشة والعدو ومن اقبل القبيح ان يستوفى عنه
 من المزني بها ثم يرجع فيما اعطاها قهرا او قهرا مستنقرا فينظر جميع
 العقلا فلا تاتي به شريعة ولكن لا يطيب التكاثر اكله بل هو خبيث كما
 حكم عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وتكز خبيثه فحيث مكسب الظلم
 من اخذ منه فطر ينو التخلص منه وتام التوبة الصدقة به فان كان محتاجا
 اليه فله ان اخذ قدر حاجته وتصدق بالباقي فهذا حكم كل كسب خبيث
 فحيث عوضه عينا كان او مفعلة ولا يلزم من الحكم بخبيثه وجوب
 رده على الدافع فان النبي صلى الله عليه وآله حكم بخبيث كسب الحام ولا يجب
 رده على دافعه فان قيل فالدافع ماله في مقابلته العوض المحرم دفعه لا
 يجوز دفعه بل يجب عليه فيه الشارع فلم يقع قبضه فيه موقعه بل هو

هذا القبض كعدمه فيجب رده على مالكه كما لو تبرع المريض لوارثه
 بشئ آخر خير بزياده على الثلث وتبرع المحرم عليه لغيره او سلفه
 او تبرع المضطر الى قوته بذلك بخود لا وحرف المسألة انه محرم على
 رده الدفع فيجب رده قيل هذا قياسا سدا لان الدفع في هذه
 تبرع محض لم يغاوض عليه والشارع قد منعه لتعلق حق غيره به او حق
 نفسه المقدسة على غيره واما فيما نحن فيه فقد غاوض بماله على استيفاء
 منفعة او استهلاك غير محرمه فقد قبض عوضا محرما واصبر على
 محرما فاستوفى بالاجور استيفاءه وبذلك فيه مالا يجوز رده فالتابع
 قبض مالا محرما والدافع استوفى عوضا محرما وقبضه الغد انراد
 العوضين لا يرد قد تعدر ردا واحدا فلا يوجب ردا الاخر من غير رده
 عوضه نعم لو كان المحرم ما يبيع به ولم يستهلكه او دفع اليها لغيره
 ولم يجر بها وجب رد المال في صورتين كما في سائر العقود الباطلة
 لم يتصل بها القبض فان قيل واتي بغير هذا القبض المحرم حتى جعله
 ومعلوم ان قبض مالا يجوز قبضه بمنزله عدمه اذا لم يتبرع حسانا بغير
 المال قبضه بغير حق فعليه ان يرد به الى دافعه هل الدافع قبض
 الغير واستوفى المنفعة بغير حق فلا ما قلنا مشترك في دفعه بالقبض
 دفعه وقبضه ليس له قبضه وكلاهما عاصيه فليفتخصر احدهما
 بان يجمع له بين العوض والعوض ويقتضى على الاخر العوض والمال
 فان قيل هو فو قل المنفعة على نفسه باختياره قيل والاخر فو قل
 العوض على نفسه باختياره ولا فرق بينهما وهذا الجدل هو
 وقد توقف شيخنا رحمه الله في وجوب رده هذه المنفعة الماخو
 على ياد له او الصدقة به في كتاب اقتضا الصراط المستقيم لمخال
 اصحاب الجحيم وقال الزاوي وسع الفناء والنوح قد بدلوا هذا المال عن
 طيب نفوسهم واستوفوا العوض المحرم الذي فيه ليس بحقهم
 وانما هو لغير الله وقد فانت هذه المنفعة بالقبض والاصول تقتضي

شرح الامام

انه اذا ردا احد العوضين ردا الاخر فاذا تعدر على المستاجر ردا للمنفعة
 لم يرد عليه المالا وهذا الذي استوفيت منفعته عليه من ردا احد منفعته
 وعوضها جميعا منه بخلاف اذا كان العوض خمر او ميتة فان تلك لا
 صبر عليه في قوائنها فانها لو كانت باقية ابلغنا ما عليه ومنفعة الفناء
 والنوح لو لم يفت لتوفرت عليه بحيث لو كانت يتمكن من صرف
 تلك المنفعة من امر اخر اغني من صرفه لقوة التعميم بها لم يرد
 على نفسه سواء افعال فيقال على ما فينبغي ان يقضي بها اذا طالبوا
 قبضها واحاب عنه بان قال قيل نحن لا نريد دفعها ولا يردوها
 كعقود الكفار المحرمه فانهم اذا اسلموا قبض القبض لم يحكم بالقبض
 ولو اسلموا بعد القبض لم يحكم بالرد ولكن يحرم عليه رده الاخره
 لانه كان معتقدا التحريم بها بخلاف الكافر ودلالة اطلال الجرح قلنا
 انت فرطت حيث صرفت قوتك في عمل محرم فلا تقضي له الجرحه
 فاذا قبضها وما الى الدافع هذا المالا اقضوا الي يرد فانه قبضه عن
 منفعة محرمه قلنا له دفعته معاوضه رضيت بها فاذا طلب استرجاع
 ما اخذ فارده عليه ما اخذت ذلك كان له بقايه معه منفعة فهذا محتمل
 قال وان كان طاهر القياس ردها لانها مقبوضه بعقد فاسد انتهى
 وقد نص احمد في رواية ابي النضر فيمن حمل خمر او خنزير او ميتة
 لنصراني كره ذلك ولكن يقضي له الجحيم بالكره اذا كان مسلم وهو اشد كراهه
 فاختلف اصحابه في هذا النص على ثلث طرق احدها اجراوه على
 ظاهره وان المسألة رواية واحدة قال ابي موسى وكروا احلها بوجر
 المسلم نفسه لحمل ميتة او خنزير لنصراني وان فعل قضى له بالكره
 وهل يطيب له ام لا على وجهها ان لا يطيب له ويصدق به وكذا
 ذكر ابو الحسن الامدي ما اراد الاخر نفسه من رجل في حمل خمر او خنزير
 او ميتة كره نصر عليه وهذه كراهه تحريم لان النبي صلى الله عليه واله
 فاعلمها اذا ثبت ذلك فعصم له بالكره وغيره منع ان يقضي له بالكره وان

المسلم

كان تحريمها كاجرة الحمام اسهل بعد صرح هو لا يانه يستحق الاجرة
مع كونها محرمة عليه على الصحيح الطريق الثانية تأويل هذه الرواية
بأنها الظاهر ما وجعل المسئلة رواية واحدة وهي ان هذه الاجرة
لا تصح وهذه طريقة القاضي في المجرى وهو طريقة ضعيفة وقد رجع
عنها في كتابها الاخر فانه صنف المجرى قد يال طريقة الثالثة تخرج
هذه المسئلة من طريقين احدهما ان هذه الاجرة صحيحة يستحق
بها الاجرة مع الكراهة للفعل والاجرة والباقية لا تصح الاجرة
ولا يستحق بها اجرة وان حمل هذا على قياس قوله في الخمرة
يجوز امساكها وتحريمها فاقتهما قال في رواية ابي طالب السداسي
وله خمرة او خنار يربى يصيب الخمر ويسرح الخنار فيرقد خمرها عليها
وان قتلها فلا بأس بعد فعل حملها لا يجوز امساكها ولا نه قد
نصر في رواية ابن منصور انه يلزم بان يوجز نفسه لظواهر كرم من النصرة
لان اصله للرجوع الى الخمر لان يعلم انه يباع لغير الخمر وقد منع من
اجاره نفسه على حمل الخمر وهذه طريقة القاضي في تعليقه وعليها
اكثر اصحابه والمنصور عندهم الرواية المخرجة وهو عدم الصحة وانه
لا يستحق له اجرة ولا يقضي له بها وهو مذهب مالك والشافعي واليه يرجع
وحمل هذا اذا استاجر على حملها الى بيته للشرب ولا في المخرجة او
مطلقا فاما اذا استاجر على حملها ليريقها او لينقلها الى الصحراء لا
يتاذى بها فان الاجرة تجوز حينئذ لانه عمل مباح للزنا كانت الاجرة
حلالا لبيته لم يصح واستحق اجرة المشرك فان قد سلخ الجلد
واخذ رده على صاحبه هذا قول شيخنا وهو مذهب مالك والظاهر
انه مذهب الشافعي واما ابو حنيفة فمذهبه كالرواية الاولى انه
تصح الاجرة ويقضي له بالاجرة واحدة في ذلك الحمل اذا كان
مطلقا لم يلزم المستحق نفس حمل الخمر فذكره وعدم ذكره سواء
وله ان يحمل له شيئا اخر غيره لخل وزيت وهكذا في مالوا جرة

او جازوته لتخذه ما كنيسة او يبيع فيها الخمر والابو بكر الرازي
لا فرق عند ابو حنيفة ان يشترط ان يبيع فيها الخمر ولا يشترط
وهو يعلم انه يبيع فيها الخمر ان اجاره تصح لانه لا يستحق عليه
عقوبة الاجرة فعمل هذه الاشياء وان شرط ذلك ان يبيع فيها
الخمر لا يشهد الدار كنيسة وتستحق عليه الاجرة بالاسلم في
المدة فاذا لم يستحق عليه فعل هذه الاشياء كان كرها وتركه سرا
كالواكثري دارا لبيته فيها او يسكنها فان الاجرة تستحق عليه
وان لم يفعل وكذا يقول فيما اذا استاجر رجلا لحمل خمر او مئنة
او خنزير انه يصح لانه لا يتعين حمل الخمر بل هو حمل له عصيرا
استحق الاجرة فهذا التقيد عنده لغو فهو بمنزلة الاجرة
الطلقه والطلقه عنده حارسه وان غلب على ظنه ان المشتاجر
يعصرها كما يحور بيع العصير لمن يتخذ خمر ام انه كروبيع
السلاح في الفتنة قال ابن السراح معول للقتال لا يصلح لغيره
وعامة الفقهاء خالفوه في المقدمة الاولى وقالوا ليس المقيد كالمطلق
بالمنفعة المعقود عليها هي المستحقة فتكون هي المقابلة بالفور
وهي منفعة محرمه وان كان المشتاجر ان يقيم غيرها مقامها
والزموه مالوا اكثرى دارا لتخذه ما سجد فانه لا يستحق عليه فعل
المعقود عليه ومع هذا فانه ابطال هذه الاجرة بناء على انها اقتصت
فعل الصلاة وهو لا يسبح بعهدا جاره ونازعه اصحاب احد
ومالك في المقدمة الثانية وقالوا اذا غلب على ظنه ان المشتاجر
يشتفع بها في محرم حرمت الاجرة لان النبي صلى الله عليه وسلم
لعن عاصرا الخمر ومعتصرا والعاصرا انما يعصر عصيرا للز
لما علم ان المعتصر يريد ان يتخذ خمر فعصره له استحق
اللعنة قالوا وايضا فان هذا معاونه على نفس ما يستخط الله
ويغضبه ويلعن فاعله فاصول الشرع وقواعد تقضي

بتحريمه وبطلان العقد وسيا تي مزيد تقرير
هل عند العلم على حكمه صلى الله عليه وسلم بتحريم العينة
وما يترتب عليها من العقود كان شتيخنا رضى الله عنه
والأئمة طريفة ابن موسى يعني انه يعصى له
بالاجرة وان كانت المنفعة محرمة ولكن لا يطيب له
اكلها فانها اقرب الى مقصود احد واقرب الى
القياس ودلالة النبي صلى الله عليه وسلم الغرض
الخبر ومقتصرها وحاملها والمحمول اليه فالقاصر
والحامل قد عاوضا على منفعة يستحق عوضا وليس
محرمة في نفسها وانما حرمت بقصد المعتصر والمستعمل
فهو كالوباع عينا وعصير لمن يتخذ خمر او فاكهة العصر
والخمر يريد المشتري فان مال البائع لا يدب محانا
بل يقضى له بعوضه لدلها هنا المنفعة التي وفاه المجر
لا يدب محانا بل يعطى بدلها فان حرم الانتفاع
بها انما كان من جهة المستأجر لا من جهة المجر
فانه لو حملها للاراقه او اخراجها الى الصحرا
خشية التادي بها جازم نحن تحريم الاجرة عليه
بحق الله تعالى لا لحق المستأجر المشتري بخلاف
من يباح استوجر للزنا والتلوط او القتل او السرقة
فان نفس هذا العمل محرمة لا لاجل قصد المستأجر
فهو كالوباع عينة او حمر فانه لا يقضى له بثمنها
لان نفس هذه العينة محرمة وكذا لا يعصى له بعوض
هذه المنفعة المحرمة كالشيتخنا ومثل هذه الاجارة والحالة
بعد الاجارة على حمل الخمر والميتة لا يوصف بالصحة
مطلقا ولا بالفساط مطلقا بل يقال هي صحيحة بالنسبة

الى المستأجر يعني انه يحرم عليه الانتفاع بالاجرة وهذا في الشريعة
نظاير قال ولا يباح في مدانصر احد على كراهة نظاير بكره انصر الى
فانما ينهيه عن هذا العقل عن عوضه ثم يقضى له بكره انصر الى
مدانصر في هذا المنفعة عظيمة للعصاة فان كل من استأجره على عمل
يستعين به على المعصية قد حصلوا غرضهم منه فاذا لم يعطوه شيئا
وجب ان يرد عليهم ما اخذ منهم كازد لا اعظم العوز لهم وليسوا باهل ان يعانوا
على الاختلاف من سلم اليهم عملا لا قيمه له بحال الزانية والمغني والنايحة
فان هؤلاء لا يقضى لهم بالاجرة ولو قبضوا منهم المال فله ان يلمزمه رده عليهم ام
يتصدقون به بعد تقدم العلم مستثناة من ذلك وبيننا ان الصواب انه
لا يلزمهم رده ولا يطيب لهم اكله والله الموفق للصواب فصل الحكم
الخامس في احوال الكاهن في الامور الشرعية بخلاف في احوال الكافر
انه ما يعطاه على كاهنته وهو من اهل المال بالباطل والحوال في اصل اللغة
العطية قال علقه فمن رجل اخلوه رجل وناقته يبلغ عن الشعر اذا ما تقبله
ويحرم حلوان الكاهن من نفسه على التحريم حلوان المنج والناجر وصاحب القرعة
التي هي شقيقة الارام وصاحب الحصار والعرافة الروا او حوهم ممن يطلب به
الاخبار عن العبيات وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تيار الكهان واخبار من
ان عرافا فصدقه بما يقول بعد كفره انما عليه صلى الله عليه وسلم ولا يربك
اليمان يا جابه محمد صلى الله عليه وسلم وما يحبه هؤلاء لا يجتمعان في قلب واحد وان
كان لعدم قد صدقوا احانا فصدقه بالنسبة الى كذبه قليل من كثير شيطانه
الديكائية بالاخبار لانه ان صدقه احيانا يغوي به الناس ويقتنم به واكثر
الناس مستجبون لهؤلاء يومنون بهم ولا سيما ضعفا العقول كالنساء واهل
البوادي ومن لا علم بحقايق الايمان هؤلاء هم المفتنون وكثير منهم يحسن الظن احدثهم
ولو كان شركا كافرانا الله محامدا يدرك ويروى ويندر ويقتنم به فقد راينا
وسمعا من ذلك كثيرا وكسب ذلك كله خفا ما بعث الله به رسوله من الهدى
ودن الحق على هؤلاء وامثاله ومن لم يجعل الله له نورا فانه من نور وقد قال الصحابة
لنبي الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء يخذلوننا احيانا بالامر فيكونون لنا لو فاضلهم ان الذين

جهة الشياطين بل قوت الله الحكيم تكون حقاً فزيد وزهم معها ما به كونه
 من اجل تلك الحكمة واحكام الملاكم ربحوا ملاحمهم من شياطينهم ما اخبر الكهان والاي
 اخبار متقونه عن الكتب السالفة متواريه بغير اهل الكتاب والثالث من امور
 اخبر النبي صلى الله عليه وآله بها جملة وتفصيلاً الرابع من امور اخبر بها من له كشف
 من الصحابة ومن بعدهم والخامس من شياطين متواطيه على امر كل واحد بخبره الخبزي
 يدكرونه بعينه والهي يفصلونه بحسب قرار يكون حقاً ويقارب والسادس
 من استند له ان الله عليه جعلها الله تعالى علامات وادله واسباباً لحوادث ارضيه
 لا يعلمها الا هو فان الله تعالى لم يخلق شياً عبثاً وربط عالم العلوي والسفلي
 وجعل علويه موثراً في سفليه ودور العكس فالسمس والقمر لا ينكسان لمواضع
 وان كسوفها لشر يحدث في الارض وهذا شرع تعالى تغير الشرع عند كسوفها
 ما يدفع ذلك الشرع المتوقع من الصلاة والذكر والدعاء والتوبة والاستغفار والعتق
 فان هذه الاسباب تعارض اسباب الشر ويقاومها ويدفع موجبها ان قوتها
 وقد جعل الله تعالى حركة الشمس والقمر واختلاف مطالعتهما سبباً للفصول التي هي
 سبب الحر والبرد والشتا والصيف وما يحدث فيها مما يليق بحل فصل منها
 فمن له اعتنا بحركاتها واختلاف مطالعتهما يستدل بذلك على ما يحدث في النبات
 والحيوان وغيرها وهذا امر يعرفه كثير من اهل الفلاحة والزراعة ونوابي السفن لهم
 استدلالاً بحالها واحوال الكواكب الى اسباب السلامة والعطش من اختلاف
 الرياح وقوتها وعصوفها لا يحد تغزل الاطباء الاستدلال باحوال القوم والشر
 على اختلاف طبيعة الانسان وهيها لقبول التغيير واستعدادها له امور عرس
 ونحو ذلك اصعوا الملاحم لهم غنايه شديده بهذا وامور متواريه عن قدام
 المنجمين سعه وبحر من هذا الادب التي اما جزئ العاده سعهها هذا من المستع البين
 امتلعه واذا سهر هذا ظهر فساد ما شبه به من قبح خبث اجرة الحمام الذي هو الذي
 فيها بعد واما اعطى النبي صلى الله عليه وآله الحمام اجرة فلا يعارض قوله كسب الحمام
 خبثاً انه لم يقل ان اعطاه خبث بل اعطاه واما واجب واما مستحب واما ما
 ولكن هو خبث بالنسبة الى الاخذ وخبثه بالنسبة الى اكله فهو خبث الكسب
 ولا يلزم من ذلك تحريمه فعدس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثوم والبصل خبثين مع اكل
 اكلها ولا يلزم من اعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحمام اجرة حل اكله فضلاً عن كون

كون اكله طيباً ما نه قال اني اعطى الرجل العطيه بخرج
 بها نازراً والنبي صلى الله عليه وآله وباقدا كان يعطى المولفه
 فلو بهم من مال الزكاه والنفق مع غناهم وعدم حاجتهم
 اليه لبيد لو امر الاسلام والطاعة له بما يحب عليهم بدله
 بدو العطا ولا يحل لهم توقف بدله على الاخذ بل يحب عليهم
 المبادرة اليه بدله بلا عوصر وهذا اصل معروف من اصول
 الشرع ان العقد والبدل قد يكون جائزاً ومستحباً
 او واجباً من احد الطرفين مكرهاً ومحرمًا من الطرف
 الاخر فيجب على الباد الذي يبدل ان يحرم على الاخذ ان
 ياخذ وبالجملة فخبث اجرة الحمام من جنس خبث اكل
 الثوم والبصل الزهدة حسب لراحتته وعاملها
 حيث لكسبه وبالله التوفيق فان قيل فما اظن الحكام
 واخذوا ميل هذا فيه بل انه اقوال الفقهاء احدثها انه
 كسب التجارة والثاني عمل اليد في غير الصنابع
 الدنييه كالحجامة ونحوها والالتزام بالزراعة
 ولحل قول من هذه الاقوال وجه من الترتيب اثر
 ونظراً والراجح ان اكلها بالنسب الذي



جهه الشياطين لقول الله الحكيم تكون حقاً فيزدونهم معاً كذبة
 من اجل تلك الكلمة واجبات الملاحة ركبوا ملاحة من انبياء اعداء ما يبارك الكهان والارباب

انخبار متفق
 اخبر النبي
 من اصحاب
 يدك وند
 من اسند
 لا يعلمها
 وجعلها
 وان كس
 ما يدفع
 فارقة
 وقد جعل
 سبب
 فن له اعط
 والحيوان
 استند
 الرياح
 على الخ
 ونحوها
 المنحة
 امتلأ
 فيها
 حيث

جعل منه رزق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كسب
 الفانين ما ابيع لهم على لسان الشارع وهذا الكسب
 قد عاين في القرآن ملححة اكثر من غيره واشني على اهلها
 ما لم ينزل على غيرهم ولهذا اختاره الله لنحو خلقه وخام
 انبياءه ورسوله حيث يقول يا بعثت بالسيف
 بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له
 وجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذل والصغار
 على من خالف امرى وهو الرزق والا فخذ بعزله وشره
 وقهر لاعداء الله وقهر لاجب شر الراب الله فلا يقاربه
 كسب غيره والله اعلم فصل في خلقه صلى الله عليه
 وسلم في بيع عسب الفحل وضرايه في صحيح البخاري
 عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن عسب الفحل وفي صحيح مسلم عن جابر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ضراب الفحل وهذا
 الثاني يفسر الاول وسمى اجره ضرابه بيعاً ما
 لكون المقصود هو المال الذي له ما لتمر بمذول في
 مقابلة عينه له وهو حقيقة البيع وما لانه سمي

ولكن هو حيث بالنسبة الى واحد وحيث بالنسبة الى اثنين
 ولا يلزم من ذلك تحريمه فقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم الثوم والبصل حيث يتر مع اباها
 الكاهن ولا يلزم من اعط النبي صلى الله عليه وسلم الحمام اجره حال الكراهة فضلاً عن كون

اجارته لا لبيعها اذ هي عقد معاوضة وهي
 بيع المنافع والعادة انهم يستنجرون
 الفحل للضراب وهذا هو الذي نهى عنه
 والعقد الوارد عليه ما طر سوا كانت
 بيعاً او اجاره وهذا قول جمهور
 العلماء منهم احمد والشافعي



وابو حنيفة واصحابهم وقالوا لو فانه عقيل ويحتمل عند الجواز لانه
عقد على منافع الفحل ونزوه على الانثى ومن منفعة مقصوده واما
الفحل يدخل في تعاقب الغالب حصوله عقيب نزوه فيكون العقد
على الظاهر ليحصل اللبن في بطن الصبي واما الاستحجار صا وفيها
ببرقان الما يدخل في تعاقب وقد يفتقر في الاستحجار ما لا يفتقر في المتسوعات
واما مملك يحكم عنه جوازه والذي ذكره في محاميه التفصيل فقال صاحب
الجواهر في باب فساد العقد من جهة هي الشارع ومنها بيع عيب
الفحل ويحمل النهي فيه على استحجار الفحل على القاح الاسي وهو فاسد
لانه غير مقدر على تسليمه فاما ان استاجرته على ان يحمله عليها فانها
معلومه فدللها بيزاد هو امر معلوم في نفسه ومقدور على تسليمه
والصحيح تحريمه مطلقا وفساد العقد به على كل حال ويحرم على الاخذ
اخذ اجرة ضرابه ولا يحرم على المعطل لانه يد امله في تحصيل ما يحتاج
اليه ولا يمنع من هذا كما في كسب الحجام واجرة الكساح والسي صلى الله عليه
وسلم نهى عن اعتادونه من استجار الفحل للضراب سمي بالبيع عسبه
فلا يجوز حمل كلامه على غير الواقع والمقتاد واخلال الواقع من الكساح مع
انه الذي قصد بالنهي ومن المعلوم انه ليس للمستاجر عرض صحيح ونزوه
الفحل على الانثى الذي له دفعات معلومه وانما غرضه نتيجة دله
وشرته ولا جلد ليد امله وقد علل التحريم بعده عللا اخدها انه لا
يقدر على تسليم المعهود عليه فاشبهه اجاره الا بقاءه لا يتعلق اختيار
الفحل شهوته الثانية ان المقصود هو الما وهو مالا يجوز افراده
بالعقد فانه محمول القدر والعين وهذا بخلاف اجارة الظرفانها
احتلت لمصله الا في قلا يقاس عليها غيرها وقد يقال والله اعلم ان
النهي غرضه للمزج حاشي السريعة وكما انها فان مقابلة ما الفحل بالاثان
وجعله محلا لتقود المعاوضات مما هو مستقيم مستهجن عن العقلا
وفاعل العندهم ساقط من اعينهم وقد جعل الله تعالى في طر عبادة لا سيما

وابو حنيفة

للمسلمين غير انما الحسن فيما راه المسلمون من حسناته فعند الله حسن وما
المسلمون قبيحا فعند الله قبيح ونزله بيانا انما القبل الاقيه له ولا هو
ما يعارض عليه ولهذا لو انما اخذ رجل على رمله غيره فاولادها ما ولد
اصحاب الترمكه اتفاقا لانه لم يفسد عن الرجل الا مجرد الما والقيمة له
محر متغلبه الشريعة والحكمة المعارضة على ضراية ليقاولة الناس منهم
مجانا لافيه من تكثير النسل المحتاج اليه من غير اضرار بصلاح الفعل
ولا نقصان من ماله فمن محاسن الشريعة ما يحاب به هذا مجانا كما قال
السي صلى الله عليه وسلم ان من حقها الطراق فحملها والجاره ولو ما فهدده عن
يضر الناس وضعها الا بالمعاضدة ووجبت الشريعة في لها مجانا فان
قال فاذا اهدى صاحب الانثى الى صاحب الفحل هدية او ساق اليه كراما
فهل له اخذها قبل ان يزد لك على وجه المعارضة ولا اشتراط في الباطن لم
يحل له اخذه وان لم يكن كذلك فلا بأس به قال اصحاب احمد والشافعي وان
اعطى صاحب الفحل هدية او كرامه من غير اجاره وجاهز واحتج اصحابنا
بحديث روى عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان الكراما
فلا بأس ذكره صاحب المغني ولا اعرف حال هذا الحديث ولا من خرج
وقد نص احمد في رواية من القسم على خلافه فقيل له انما يكون مثل الحمام يعطى
وان كان من هيا عنه معال لم يلفنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى في مثل هذا
شيئا اعطى في الحمام واختلف اصحابنا في حمل كلام احمد على طاهره او قاييله
فحمله القاصي على طاهره وقال هذا مقتضى النظر لكن مقتضاه
في الحمام فيبقى في اعداه على مقتضى القياس وقال ابو محمد في الصبر كلام
احد يحمل على الورع على التحريم والجواز ارفق بالناس وادق القياس
والله اعلم **ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنع من**
بيع المالا الذي يشترك فيه الناس وفي صحيح مسلم من حديث
جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من منع ضرا من الفحل وعن
بيع الما والارض لتحرق فعز ذلك في رسول الله صلى الله عليه وسلم

يل

الصحيح عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل
المال يمنع به الكلا ولا في لفظ اخر لا تمنعوا فضل الما لتمنعوا به الكلا ولا في لفظ
اخر لا تمنع فضل الما لبيع به الكلا ولا في لفظ اخر لا تمنعوا
فضل الما لتمنعوا به فضل الكلا ولا في المسند من حديث عمرو بن شعيب عن
ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الما لم يضره الله
منعه الله فضله يوم القيمة وفي سنن ابن ماجه من حديث ابي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يضر الله بها رجل ولا يضر
سننه ايضا عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسكين
شركا في ثلاث الما والكلا والنار وتمنه حرام وفي صحيح البخاري ثلاث
لا ينظر الله اليهم يوم القيمة ولا يبركهم ولم يعبدا بآلهم رجلان على فضل ما بال طريق
فمنعه ابن السبيل ورجل بايع امامه لا يبيعه الا للدين فان اعطاه منها رضى
وان لم يعطه منها سقط ورجل اقام سلعة بعد العصر فقال والدي لا اغير
لقد اعطيت بها كذا وكذا فصدق به رجل ثم فراهده الاية ان الدين يشترط
بعمل الله وايمانهم ثم ناقلا للاية وفي سنن ابي داود عن يونس قال
استاذن ابي النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل يد نوا منه ويلتزمه ثم قال يا نبي الله
ما الشر الذي لا يعمل منعه قال الما يا نبي الله ما الشر الذي لا يعمل منعه قال
الملح قال يا نبي الله ما الشر الذي لا يعمل منعه قال ان تفعل الخير خير لك
الما خلقه الله في الاصل مشترك بين العباد والبهائم وجعله سقيا لهم ولا
يلون احدا خص به من احد ولو اقام عليه وبنى عليه قال عمر بن الخطاب رضي
الله عنه ان السبيل الحق الما من الثا في عليه ذكره ابو عبيد عمه وقال ابو
هريرة ان السبيل اول شارب فاما ما احاز في انا به او قربته فذاك
غير المدكور في الحديث وهو بمنزلة سائر المباحات اذا احازها الى
ملكه ثم اراد بيعها بالخطب والكلا والملح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
لان اخذ احدكم جبلا فباعه من خطب فيبيع ماله بها
رحمته خير له من ان يسل الناس اعطى او منع رواه البخاري وفي الصحيحين

الحكم

عن عائشة ما لاصبت شارفا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في منعم يوم بلده
واعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفا ما تختمها يومئذ عند باب
رجل من الانصار وانا اريد ان احمل عليها اذ خيرا لبيعة وذكر الحديث
فهذا من الحلال والحط المباح بعد احده واجباره وكذا للسمك والسمك
المباحات وليس هذا محل النهي بالضرورة ولا محل بيع مياه الانهار
التي لا يشترط بيعها فانها لا يمكن منعها والحجر عليها وانما محل
النهي هو احدى المياه المنقعة من الامطار اذا اجتمعت في الارض مباحة
فهي مشتركة بين الناس وليس احدا حق بها من اجل ان لا يتقدم لقرب
ارضه كما سياتي ان شاء الله فهذا النوع لا يحصل بيعه ولا منعه وما نفعه
عاصر مستوجب لو عيدا الله ومنع فضله اذ منع فضله لم يعمل بدها
فان قيل فلما اتخذ في ارضه المملوكة له حفرة يجمع فيها الماء وحفر بئر
فهل يملك ذلك ويحل له بيعه قيل لا ريب انه اخوة من غيره ومتى
كان الماء النابع في ملكه والحل والمعدن في كفايته لشربه وشربه
ما شئته ويد له لم يحجب عليه بدله نص عليه احد وهذا لا يدخل تحت
وعيد النبي صلى الله عليه وسلم وانما توعده من منع نصل الماء افضل من هذا
فصل ما فضل منه عن حاجته وحاجة بهيمة وزرعه واحتاج
الله ادمي شله او بهيمة بدله بغير عوض واحد ان يتقدم الى الماء
ويشرب ويبقى ما شئته وليس لصاحب الامنعه من ذلك ولا يلزم
الشارب وساقى البهائم عوضا وهل يلزمه ان يبدل الله الادل والبكر
والحبل محانا اوله ان يأخذ اجرة على قولين وهما وجهان لصحاب احد
في وجوب اعارة المتاع عند الحاجة اليه اظهرها دليل وجوبه وهو
من الاعوز فالاحد انما هذا في الصغار والبرية دون البنات يعني
البنات اذا كان فيهن الماء فليس لحد الدخول اليه الا بادن صاحبه وهما
بدل فضل ما به لرزعه غير فيه قولان وهما روايتان عن الامام احمد هما
لا يلزمه وهو مذهب الشافعي لان لزعه لا حرمة له في نفسه ولهذا

يجوز لصاحبه سقيه بخلاف الماشية والثاني يلزمه بدله واحتج
لهذا القول بالحديث المتقدم وهو ما رواه روى عن عبد الله
ابن عمر وان قيم ارضه بالرهط كتب اليه يخبره انه سقي ارضه فضل
له من الماء فيطلب ثلثين الفا فكتب اليه عبد الله بن عمر واقبل
استقلا في قلاذ في قارب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
عن بيع فضل الماء القوار في منعه من سقي الزرع احلاله وفساده
محرم كالماشية وقوله لا حرمة له فلصاحبه حرمة فلا يجوز التسبب
الى ملكه له ومن سلم له لا حرمة للزرع فالسوق المقدس ويحمل
ان يمنع على الحرمة عنه فان اضراعه الماء منى عنها وانما له محرم وذلك
دليل على حرمة فان قيل اذا كان في ارضه اوداره بغير نابعة او غير مستنبطة
فهل يكون ملكا تبعا للملك الارض والدار قبل ان ينقل البيروا في العيز فملوكة
للكل الارض والدار قبل ان ينقل البيروا في العيز فملوكة لملك الارض
وانما المافيه قولان وهما روايتان عن احد وجهان لصحاب الشافعي
احدهما انه غير مملوكة لانه بحري من تحت الارض الى ملكه فاشبهه الجاري
والنهر الى ملكه والثاني انه مملوكة فالاحد في رجل له ارض واخر ما اشترى
صاحب الارض وصاحب الماء في الزرع ويلون بينهما فقال لا بأس وهذا القول المختار
ابو بكر وفي معنى الماء المعادن الجارية في الاملاك القار والنقط والموميا والمخ
ولذلك الكلا التائب في ارضه كل ذلك يخرج على الروايتين في الماء طاهر
الذهب وهذا المالا يملك لملك هذه الاشياء الا ان لا يعجن بيع الماء
التيه وقال الا شرم سمعت ابا عبد الله عن قوم بينهم نهر يشرب منه ارضهم
لهذا يوما ان يتفقون عليه بالخصر في يوم في الاحتاج اليه اكره له هذا يوم
بدراهم قال ادرى اما النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهي عن بيع الماء ان لا يبيع
سعة انما يكره ما انما احتالوا بهذا الحسنه فاي سبي هذا البيع انتهى
واحد يشترط الناس في الماء ليل طاهر على المنع من بيعه وهذه
السالة التي سئل عنها احد رجة الله تعالى هي التي قد ابتلي بها الناس

أدى أرض الشام وسبائينة وغيرها فافان الأرض بالسنان يكون له حق من
الشرب من نهر ففصل عنه أو سه دور وحوانيت ووجوه
فقد توقف هذا ولا يم اجاب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المائلا
قيل ان هذا اجاره والى هذه التسمية حيله وهي تحصيل اللفظ وحقيقته
العقد ابيع وقوله ان الشريعة تقتضي المنع من بيع هذا المائلا
كان له حق التقدير في سقي ارضه من هذا المائلا المشترك منه وسر غيره
فاذا استغنى عنه لم يجز له المعاوضة عنه وكان المحتاج اليه اولى به
وهذا كمن اقام على معدن فاحد منه حاجته لم يجز له ان يبيع باقية بعد
نزوعه عنه ولا للم من سبق الى الجوس في رعية او طريق واسعه
فهو احق بها مادام بالسكا فاد استغنى عنها واجز مقعده لم يجز ولا لل
الأرض المباحه اذا كان فيها لا ارض عشب فسبق يد وابه اليه فهو احق
برعيه مادامت دوابه فيه فاي اطلب الخروج منها وبيع ما فضل
عنه لم يكن له دلا ولا هكذا هذا الما فصل اما ما اليه الجارية فما كان
ناقصا من غير ملك لانها الكبار وعيرد للم بملكها او لو دخل الى ارض
رجل لم يملكه بدلا وهو كالطير يدخل الى ارضه فلا يملك بدلا ولو دخل احد
وصيده فان جعله في ارضه مصنعا او بركة فجمع فيها الماء فخرج منه
فهو كمنع البير سواقيه من النزاع ما فيه وان كان لا يخرج منها فهو احق به
للشرب والسقي وما فضل عنه فحكمه حكم ما تقدم وقال الشيخ واللفظ
وان كان ما سسر في البركة لا يخرج منها واولى اليه بملكه بدلا على ما سندر
في مياه الامطار ثم قال اما المصانع المتخذة لمياه الامطار فجمع فيها نخوة
من البرك وغيرها فلا يملكها وها وبيع ببيعها اذا كان معلوما انه
مباح حصلا في شيء معد له فلا يجوز اخذ شيء منه الا باذن مالكه وفيه
نظر ودليلا اما المذهب فان احدا قال انما نهى عن بيع فضل ما البير والهون
في قراره ومعلوم ان ما البير لا يشاركها فهو كالبركة التي اتخذت مقر البير
سوا ولا فرق بينهما وقد تقدم من نص من احكامها يدل على المنع من بيع هذا

واما الدليل فما تقدم من النصوص التي سبقنا ما وقوله في الحديث الذي
رواه البخاري في وعيد الثلاثة ورجل على فضل ما يمنع من السبيل
ولم يفرق بين كون ذلك الفضل في ارضه المختصة به او في الارض المباحه
وقوله الناس شركاء في ثلاث ولم تشترط في هذه الشراكة كون مقر
مشتركا وقوله وقد سئل ما السبي الذي لا يحل منه مع الما ولم يشترط
كون محله مباحا فهذا مقتضى الدليل في هذه المسألة انظر ونظر والله
اعلم **فصل** حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في منع الرجل من بيع
ما ليس عنده في السمن والمسن من حديث حليم بن حزام قال قلت
رسول الله يا بني الرجل يسالني البيع ليس عندي فابيعه منه ام ابتاعه
من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن وفي السير
نحوه من حديث ابن عمر ولفظه لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع
ولا ربح ما لم يضمن ولا ربح ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن صحيح فانفق
لفظ الحديثين على نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عنده فهو
الحفوظ من لفظه صلى الله عليه وسلم وهو يتضمن نوعا من الضرر فانه اذا
باعه شيئا معينا وليس في ملكه ثم يفتي بشتريه ويساله له كان ترددا
بين الحصول وعدمه فكان غرا ليشته القار فنهى عنه وقد طعن بعض
الناس انه انما نهى عنه لكونه معد وما معال لا يبيع المعدوم وروا
في الحديث انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المعدوم وهذا الحديث لا يعرف
في شيء من كتب الحديث ولا له اصل وانما ظاهره انه مروي بالمعنى من هذا الحديث
وغلط من ظن ان معناه ما واحد وان هذا النهي عنه في حديث حليم بن حزام
ابن عمر لا يلزم ان يكون معدوما وان كان فهو معدوم خاص فهو كبيع
حل الحبله وهو معدوم يتضمن غرا وترددا في حصوله والمعدوم
بلائه اقسام معدوم موصوف مضمون بالذمه فهذا يجوز بيعه
اتفاقا وان كان ابو حنيفة شرط في هذا النوع ان يكون وقت العقد
في الوجود من حيث الجملة وهذا هو السام وسياتي ذكره ان شاء الله تعالى

والثاني معدوم تبع للموجود وان كان اكثر منه وهو نوعان نوع متفق عليه
 عليه نوع مختلف فيه فالمتفق عليه بيع الثمار بعد بدو صلاح ثمر
 واحدة منها فانفق الناس على جواز بيع ذلك الصنف الذي بدو صلاح
 ثمره واحدة وان كانت بقية اجزاء الثمار معدومة وقت العقد
 ولكن جاز بيعها تبعاً للموجود فقد يكون معدوم متصلاً بالموجود
 وقد يكون اعياناً اخرى منفصلة عن الموجود لم يخلق بعد والنوع المختلف
 فيه كبيع القاني والباطح اذا طابت فهذا فيه قولان أحدهما انه يجوز
 بيعها بحملها واخذها المشتري شيئا بعد شيء كما جرت العادة في
 مجري بيع الثمر بعد بدو صلاحها وهذا هو الصحيح من القولين الذي
 يستمر عليه عمل الامم ولا غنى للمعنة ولو كانت بالمنع منه كتاب ولا
 سنة ولا اجماع ولا اثر ولا قياس صحيح وهو مذهب مال والرافد والمدينة
 واحداً القولين في مذهب احمد وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية والشافعية
 قالوا لا يباع الا لقطه لقطه لا ينضبط قوله شرعاً ولا عرفاً ويتعد العا
 به غالباً وان امكن ففعاية العسر ويؤدي الى النزاع والاختلاف الشديد
 فان المشتري يريد اخذ الصغار والكبار ولا سيما اذا كان صفاره
 اطيب من كاره قالوا لا يجوز ثور ذلك وليس في ذلك منضبط
 وقد يكون المقتاة كثيرة فلا يستوعب المشتري اللقطه الظاهره
 حتى يحدب فيها لقطه اخرى وتختلط المبيع بغيره ويتعد رقبته
 او يتعسر على صاحب المقتاة او يحضر لها وقت من يشتري ما تجدد
 فيها ويفرده بعقد وما كان هكذا فالسريعه لا تأتية فهذا غير مقدر
 ولا مشروع ولو انزل الناس به لفسد ذن اموالهم وتعطلت مصالحهم
 انه يتضمن التفريق بين المقتاتين من كذا الوجه فان بدو الصلاح في القاني
 بمنزله بدو الصلاح في الثمار وتلاحق اجزائها لتلاحق اجزاء الثمار وجعل
 ما لم يخلق منها تبعاً لما خلق في الصورتين واحد فالشريعة توسعها لتفريق
 بين متاخر ما راي هو ما يبيعها لقطه لقطه من الفساد والتعدد

منه

بلغ

طريق رفع ذلك ان يبيع اصلها معها ويقال اذا كان بيعها جملة
 عندكم وهو بيع معدوم وغرر فان هذا لا يرتفع ببيع المعبر عن الثمن
 لقيمة لها وان كان لها قيمة فليسير جداً بالنسبة الى الثمن المبدور وليس
 للمشتري قصد في العروق ولا يدفع فيها الجملة من المال وما الذي
 حصل بيع العروق معها من المصلحة لها حتى شرط واذا لم يكن بيع
 اصول الثمار شرطاً في صحة بيع الثمره المتلاحقه كالتي في الثوب في
 مقصوده فكيف يكون بيع اصول المقاتي شرطاً في صحة بيعها وهي غير
 مقصوده والمقصود ان هذا المعدوم يجوز بيعه تبعاً للموجود ولما اشترى
 للمعدوم وهذا كما لنا في العقود عليها في الاجارة فانها معدومة وهو مورد
 العقد لانها لا يمكن ان تحدث دفعة واحدة والشرائع مبناها على رعاية
 مصالح العباد وعدم المحر عليهم فيما لا بد لهم منه ولا يتم مصالحهم في غايشهم
 الابنه **فصل الثالث** معدوم لا يدري يحصل او لا يحصل ولا ثقه
 لبايعه بحصوله بل يكون المشتري منه على خطر فهذا الذي منع الشارع
 ببيعها لكونه معدوماً بل لكونه غرضاً فمنه صورة النهي التي تضمنها
 حديث حكم بر حزام فان البايع اذا باع ما ليس في ملكه ولا قدره
 له على تسليمه ليدب وحبسه وسلمه الى المشتري كاذباً لشيئها
 بالقار والمخاطره من غير حاجة بها الى هذا العقد ولا يتوقف صحتها
 عليه ولد لا يبيع جبل الحبله وهو بيع ما تحمل ناقته ولا يحصر هذا النهي
 بحمل ناقته ولا يختص هذا النهي بحمل الحمل بل لو باعه ما تحمل ناقته
 او بقرته او امته كان مريبوع الجاهلية التي يعتادونها وقد ظن طائفة
 ان بيع السلم مخصوص من النهي من بيع ما ليس عنده وليس كذا ظنوه
 فان السلم مرد على امر مضمون في الدمة ثابت فيها مقدور على تسليمه
 عند محله ولا يخبر في ذلك ولا خطر بل هو جعل المال في دمه المسلم
 اليه بحمل عليه اذا واه عند محله فهو يشبه تاجيل الثمن في دمه
 المشتري كالثمن مضمون وهذا شغل الدمة البايع بالبيع المضمون

فهو اشغل الدمة المشتري

طريق

فهذا لون وبيع ما ليس عنده لون ورايت لشيخنا في هذا الحديث
فصل في بيع ما ليس عنده لغيره ما ليس عنده في هذا الحديث اقوال ائمة
بدل ان يبيع السلعة المعينة التي هي مال الغير ببيعها ثم يملكها ويسلمها
الى المشتري في المعنى لا تبع ما ليس عنده من الاعيان وتقال هذا التفسير عن
الشافعية بانه يجوز السلم الحالى قد لا يكون عند المسلم اليه ما باعه فحمله
على بيع الاعيان لم يكون في الدمه غير داخل تحته سواء كان حالا او مؤجلا
وقال الحنوفين هذا ضعيف جدا فان حكم امر حرامها كان مع شيئا مغبيا
هو ملكه بغيره ثم ينطلق بغيره منه ولا كان الا من ياتونه يقولون مطلق
عند فلان ودار فلان وانما الذي يفعله الناس ان ياتيه الطالب فيقول
اريد طعاما كذا وكذا او ثوبا كذا وكذا او غير ذلك فيقول اعطيك فيه بغيره
منه ثم يذهب فيحصله من عند غيره اذا لم يكن عنده هذا هو الذي يفعله من
يفعله من الناس ولهذا قال انا سئلت من البيوع ليس عنده لغيره فيقول يطلب
ما هو مملوك لغيري بالطالب طلب الجنس كمن شيئا معينا كما جرت عادة
الطالب لا يوكل بلبس ومركب انا يطلب جنس ذلك في عرض في طلب شخص
بعينه دون ما سواه مما هو مثله او غير مثله ولهذا صار الامام احمد
وطائفة الى القول الثاني في هذا الحديث على عمومته يقتضي النهي عن بيع
ما في الذمه اذا لم يكن عنده وهو يتناول النهي عن السلم اذا لم يكن عنده
لكن جاز في الاحاديث بجواز السلم الموحل فيبقى هذا في السلم الحالى والقول
الثالث وهو اظهر الاقوال في الحديث لم يرد به النهي عن السلم الموحل
ولا الحال مطلقا وانما يريد به ان يبيع ما في الذمه ما ليس هو مملوكا له
ولا يقدر على تسليمه ويترج فيه قبل ان يملكه وتضمنه ويقدر على
تسليمه فهو نهى عن السلم الحالى اذا لم يكن عند المستسلم ما باعه بغيره
ذمة شي حال ويزج فيه وليس هو قادر على اعطائه واذا ذهب
بشتره بعد حصوله وقد لا يحصل فهو من نوع الغرر والمخاطر
واذا كان السلم حالا وجب عليه تسليمه في الحال وليس بقادر على ذلك

سار
لغيره

يطلب
ليس

ويرج

يرج فيه على ان يملكه وتضمنه وربما حاله على الذي اشاع منه فلا يكون
قد عمل شيئا بل اكل المال بالباطل وعلى هذا فالسلم الحالى اذا كان المسلم
اليه قادر على الاعطاء فهو جائز وهو كما قال الشافعية رحمه الله تعالى
اذا جاز الموحل في الحال ولو لا يجوز وما يميز ان هذا مراد النبي صلى الله
عليه وسلم ان السائل انما ساله عن بيع شيء مطلق في الحال كما تقدم
لكن اذا لم يجز بيع ذلك في بيع المعين الذي لم يملكه او لم يمنع واذا كان
انما ساله عن بيع شيء في الذمة فانما ساله عن بيعه خلافا لما لا يبيعه
ثم اذهب بنا عنه معاملة لا تبع ما ليس عنده كمن لو كان السلف في الحال يجوز
مطلقا لانه ابتداء سوا كان عنده او ليس عنده فانما هذا
القول يقولون مع ما في الذمة حالا يجوز ولو كان عنده ما يملكه بل اذا كان
عنده فانه لا يبيع الا معينا لا يبيع شيئا في الذمة فلا امر به النبي صلى الله عليه
وسلم عند ذلك مطلقا بل لا يبيع ما ليس عنده اعلم انه صلى الله عليه وسلم
فرز بين ما هو عنده ويملكه ويقدر على تسليمه وما ليس له لا يبيع
كان لا يملك في الذمة ومن قد يبرم ما تبينه ان القول الثالث هو الصواب
واذا قيل الموحل جاز للضرورة وهو بيع المالك لغيره في البيع احتاج
البيع الى اجل وليس عنده ما يبيعه لان ما في الحال فيمكنه ان يحضر
البيع فيراه فلا حاجة الى بيع موصوف في الذمه او بيع عين غائبة موصوفة
لا يبيع شيئا مطلقا لان السلم على خلاف الاصل بل تاجيل البيع
كما جيل الثمن كذا ما من مصالح العالم والناس لهم في بيع الغائب ثلثه
اقوال منهم من يجوز مطلقا ولا يجوز موصوفة ولا يبيعه الغائب ثلثه
المسهور عنه ومنهم من يجوز موصوفة ولا يجوز موصوفة ولا يبيعه الغائب ثلثه
كاحد والى خمسة ولا يظهر جواز هذا وهذا ويقال للشافعية مثل ما هو
لغيره اذا جاز بيع المطلق الموصوف في الذمة فالمعبر الموصوف في
الجواز فان المطلق فيه من الغرر والمخاطر والجهل اكثر مما في المعين فاذا جاز
بيع حنطه مطلقه بالصفة فجواز بيعها معينه بالصفة او كذا في البيع

المعنى لا يفهمه المشتري الخيار اذا رآه جازيا ايضا لم يعلم غرضه الصواب وهو
مدعى حقيقته واحد في حدى الروايتين وقد جوز القاضى وغيره
من اصحابنا احد السلم الحال لفظ البيع والتحقيق انه لا فرق بين لفظ
ولفظ لا اعتبار في العقود بحقايقها ومقاصدها لا بمجرد الفاظها
ونفس بيع الثمن ان الحاضر والتى تخر قبضها يسمى سلفا اذا عمل له
التميز في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يسلم في الحائط
بعينه الا ان يكون قد بدا صلاحه فاذا بدا صلاحه وقال اسلمت اليك
في عشرة او ستون من ثمر هذا الحائط جازيا يجوز ان يقول اتبعته عشرة
او ستون من هذه الصبرة والتميز التمر تخر قبضه الى كمال صلاحه فاذا عمل
له التميز قبل له سلف لان السلف هو الذي يقدم والسالف المتقدم
ما لم يعلو وجعلناه سلفا ومثالا للاخيرين والغرب قسم اول الروايل
سالفه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الحق بسلفنا الخير عما لم يطره
وقول الصدوق لا تلتزم حتى تنفرد سالفتي وهي الحق ولفظ السلف
يتناول القرض والسلم لان المقرض ايضا سلف المقرض اي قدمه
هذا الحديث لا يحمل سلف وبيع ومنه الحديث لا خزان التمر صلى الله
عليه وسلم استسلف بكر او قضى جملا راعيا والذي يبيع ما ليس عنده
لا يقصد الا الربح وهو تاجر فيسلف بغير ثمن يذهب فيشتري
بمثال ذلك التمر فانه يكون قد اتعب نفسه بلا فائدة وانما يفعل هذا
من شوك الغير فيقول اعطني فانما استغنى كل هذه السلعة فيكون له
اما ان يبيعها بتميز معين يقبضه ثم يذهب فيشتري بها بتميز لا التمر
من غير فائدة في الحال فهذا لا يفعله عاقل نعم اذا كان هناك باخر فقد يكون
محتاجا الى التمر فيستسلفه وينتفع به مدة الى ان تحصل تلك السلعة
فهذا يقع في السلم الموجه وهو الذي يسمى بيع المفاضلة فانه يكون محتاجا
الى التمر وهو مفلس وليس عنده في الحال ما يبيعه ولكن له ما ينتظره من
مفل او غيره مسدده في الادب وهذا يفعل مع الحاجة ولا يفعل بدونها الا ان

يقصد

يقصد ان يشر الثمن في الحال ويرى انه يحصله من الربح اكثر ما يفتقر
بالسلم فان المستسلف يبيع السلعة في الحال ويرى ان يستغنى نقدا
والمسلف يرى انه يشتري بها الى اجل رخص ما يكون عند حصولها
ولا يلو علم انها عند طرد الاصل يتبع مثل ما اسلم السلم لم يبيع فيها
فيذهب نفع ماله بلا فائدة واذا قصد الاخر اقضيه في كل قرصا
ولا يحمل ذلك السلم الا اذا طرأ في الحال رخص منه وعت حلو الاجل
بالسلم الموجه في الغالب لا يكون الا مع حاجة المستسلف الى التمر
واما الخافان كان عنده فقد يكون محتاجا الى التمر فيبيع ما عنده
معين ثاره وموصوفا اخرى واذا لم يدر عنده فانه لا يفعله الا اذا
تصدل التجاره والربح فيبيعة بسعر ويشتريه بار رخص منه
ثم هذا الذي قد روي قد حصل كما قدره وقد لا يحصل له تلك السلعة
التي تسلف فيها الا بتميز اعلى مما تسلف فيندم وان حصلت بسعر
ارخص من ذلك قد قدم السلف اذا كان يمكنه ان يشتريه هو بدلك
التميز فصار هذا من نوع الميسر والقار والمخاطرة كبيع العبد
الابق والبيع الشاردي يباع بدون ثمنه فان حصل ندم البائع وان
لم يحصل ندم المشتري ولذلك يبيع جمل الحبله وبيع الملائمة
والمضامين ونحو ذلك مما قد حصل وقد لا يحصل فباع ما ليس
من جنس يبيع القرض الذي قد حصل وقد لا يحصل وهو من جنس القار
والميسر والمخاطرة مخاطران مخاطرة التجاره وهو ان يشتري
السلعة يقصد ان يبيعها بربح ويتوكل على الله في ذلك والخطر
الثاني الميسر الذي يتضمن اكل المال بالباطل وهذا الذي حرمه الله في سورة
منايع الملائسة والمنايدة وحبل الحبله والملائمة والمضامين وبيع القار
قارب الصلاح ومن هذا النوع يكون حدهما قد تضر الاخر وظلم
احدهما من الاخر بخلاف الناحية الذي قد اشتري السلعة ثم بعد ما يضر
سعرها فهذا من الله ليس احد فيه جيل ولا سطم مثل هذا البائع وبيع ما

للسرعة من قبل القمار والميسرة قصداً من مخرج على هذا
باته ما لا يشر به والمشتري لا يعلم انه يبيعه ثم يشتري من غيره
والكثر الناس لو علموا ذلك لم يشتروا منه بل يدعون يشترون
من حيث يشتري هو وليست هذه المحاطرة مخاطرة التجار بل مخاطرة
المستعجل بالبيع قبل القدره على التسليم فاذا اشتري التاجر السلعة
وصارت عنده اما قبضاً فحينئذ دخل في خطر التجارة وبيع
بيع التجاره كما احله الله تعالى بقوله ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل
الا ان تكون تجاره عن تراض منكم والله اعلم **حكم** رسول الله
صلى الله عليه وآله في بيع الحصاه والغرر والمنايا والملازمة في صحيح
مسلم عن ابي هريره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في بيع الحصاه
وعن بيع الغرر وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم نهى عن الملازمة والمنايا زاد مسلم اما الملازمة بان يمسك كل
منها ثوب صاحبه بغير امل والمنايا ان يبتد كل واحد منهما ثوبه
الى الآخر ولم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه وفي الصحيحين عن
ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غريرين وعز لبيشتر
نهى عن الملازمة والمنايا في البيع والملازمة لمس الرجل ثوبه لا خير فيه
ماليل والنهار ولا يقله الا بدك والمنايا ان يبتد الرجل الى الرجل ثوبه
ويستد الآخر ثوبه ويكون في البيعهما من غير نظر ولا تراض اما بيع الحصاه
فهو من اضافة المصدر الى نوعه كبيع الخيار وبيع النسيه ونحوها
وليس من اضافة المصدر الى مفعوله كبيع الميتة والدم والبيوع التي
عنها مرجع الى هذين التفسيرين ولهذا فسرع بيع الحصاه بان يقول ارم
هذه الحصاه فعلى اي ثوب رفعت فهو لا يدريهم وفسر بان سعه من
ارضه قدر ما انتهت اليه رمية الحصاه وفسر بان يصير على كف
من حصاه يقول لي بعدد ما خرج في القبضه من السعي للبيع او سعه
سلعه ويصير على كف من حصاه ويقول لي كل حصاه درهم وفسر

بان يمسك احدها حصاه في يده ويقول لي وقت سقطت الحصاه وجب
البيع وفسر بان يتبايعا فيقول احدهما اذا ابتدك لبيك الحصاه
بعد وجب البيع وفسر بان يفترض القطيع من الغنم فيأخذ حصاه
ويقول اي صباه اصبتها فهي لا يلد وهذه الصور كلها فاكسه لا تضمنه
من اكل المال ومن الغرر والخطر الذي هو شبهه بالقمار **فصل** في بيع
واما بيع الغرر فمن اضافة المصدر الى مفعوله كبيع الملائيم والمضامين
والغرر هو المبيع نفسه وهو مفعول بمعنى مفعول اي معروف به
كالقبض والسكوت يعني القبض والمسكوت وهكذا كبيع العبد لا يقول الذي
لا يقدر على تسليمه والفرس النشار والطير في الهواء كبيع ضربه
القابض وما تحمل شجرته او ثاقته او ما يرضى له به زيداً ويهيه له او يورثه
اباه ونحو ذلك مما لا يعلم حصوله او لا يقدر على تسليمه او لا يعرف
حقيقته ومقداره ومنه بيع جبل الجبله كما ثبت في الصحيحين ان
السي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه وهو تاج التاج في احد الاقوال والثاني
انه اجل فنانوا يتبايعون اليه هكذا وكلاهما غرر والثالث انه بيع
حمل الكرم قبل ان يتلغ قاله المبرد قال والجبله الكرم يسكنون
البا وتحتها واما السر عمر ففسره بانه اجل كانوا يتبايعون اليه
واليه ذهب مالك والشافعي واما ابو عبيده ففسره ببيع تاج
التاج واليه ذهب احد ومنه بيع الملائيم والمضامين كما ثبت
في حديث سعيد بن المسيب عن ابي هريره ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم نهى عن المضامين قال ابو عبيد الملاقيم ما في البطون وهي الاجنه
والمضامين ما في اصلا الفحول وكانوا يبيعون الجنين في بطون الناقة
وما يضر به الفحل في عام او اعوام وانشد ان المضامين التي في
الصلب اما الفحول في الظهور الحذب ومنه بيع المجر فانه
صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه قال ابن الاعراب المجر ما في بطون الناقة والمجر
الدبا والمجر القمار والمجر المحاقلة والمزانية ومنه بيع الملازمة والمنايا

وقد جاتفسيرها في نفس الحديث فوصي به مسلم عز ابو هريره
نهى عن بيعتين الملامسه والمنايه اما الملامسه بان يمس كل
واحد منهما ثوب صاحبه بغير مل والمنايه ان يمس كل واحد
ثوبه الاخر ولم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه هذا
لفظ مسلم وفي الصحيحين عز الى سعيد قال نهانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن بيعتين وعن ليستين نهى عن الملامسه
والمنايه في البيع واللامسه لمس الرجل ثوب الاخر بيده بالليل
والنهار ولا يقلبه الا بدلك والمنايه ان يمس الاخر اليه ثوبه ويكوز
د للبيعهما من غير نظر ولا تراض وفتسرت الملامسه بان
يقول يفتك ثوبى هذا على انك في ليستة فهو عليه بكدا والمنايه
بان يقول اى ثوب نبتته الى فهو على بكدا وهذا ايضا نوع من
اللامسه والمنايه وهو ظاهر كلام احد والغرر في الظاهر
وليس العلة تعليق البيع على شرط ما تضمنه من الخطر والغرر
فصل وليس من الغرر المغيبات في الارض كاللقت والحجر
والفحل والقلقاسر والبصل ونحو ما فاتها معلومه بالعادة يعرفها
اهل الخبرة بها وظاهر ما عنوان ما لم ينفك كطاهر الصبره مع
باطنها ولو قدر ان في الغرر ان فهو غرر يسير يغتفر في
جنب المصلحه العامه التي لا بد للناس منها فان غرر ذلك لا يلزم
موجبا للمنع فان اجاره الحيوان والدار والحانوت مساناه لا
يخلو عن غرر لانه معرض موت الحيوان وانهدام الدار وكذا
دخول الحمام وكذا الشرب من انا السقي فانه غير مقدر مع اختلاف
الناس في قدره وكذا بيع الصبره العظيمه التي لا يعلم مكيلها ولا بيع
السفر والرومان والبطيخ والجوز واللوز والفسق واما ذلك
مما لا يخلو من الغرر فليس كل غرر سببا للتحريم والغرر اذا
كان يسيرا ولا يمس الاحتراز منه لم يلزم مانع من صحة العقد فان

الغرر الحاصل في اساسات الحد ران وداخل بطون الحيوان واجزاء
الثمار التي بدا صلاح بعضها دون بعض لا يمكن الاحتراز منه والغرر
الذي في دخول الحمام والشرب من السقا ونحوه غرر يسير
فهذا النوعان لا يمنعان البيع بخلاف الغرر الكثير الذي لا يمكن
الاحتراز منه وهو المدا لور في الانواع التي نهى عنها رسول الله
صلى الله عليه وسلم وما كان فسادا كالهلال فربدها وبينه فهذا هو
المانع من صحة العقد اذا عرفت هذا فتبيع المغيبات في الارض
انتزعت لامر ان غرره يسير ولا يمكن الاحتراز منه فان الحقول
الكبار لا يمكن بيع ما فيها من ذلك الا وهو في الارض فلو سطر
ليبعه لخراجه دفعة واحدة كان في ذلك من المشقة وفساد
الاموال ما لا ياتي به شرع وان بيع معسر الاشيا فشا كذا اخرج شيابا عه
والمشقة وتقطيل مصالح ارباب تلك الاموال ومصلح المشتري
ما لا يخاف ذلك مما لا يوجبه الشارع ولا يعوم مصالح الناس بذلك
البيته حتى ان الذين يمنعون من بيعها في الارض اذا كان لا حدم
كذلك او كان باظرا عليه لتجدد ما من بيعه في الارض اضطرازا
الذي لا يراحمه فليس هذا من الغرر الذي نهى عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا نظير لما نهى عنه من السيوع والله اعلم
فصل وليس منه بيع المسك وقارته بل هو نظير
ما ما كوله في جوفه كالجوز واللوز والفسق وجوز الهند فان
قارته وغاله تصونه من الافات وتحفظ عليه رطوبته ورأخته
وقاوه فيها اقرب الى صيانتها من القشر والتغير والمسك الذي
في القاره عند الناس خير من المنفوس وحرق عاده التجار يبيعونه
وشرايه فيها ويعرفون قدره وجنسه معرفه لا تكاد تختلف
فليس من الغرر في سى فان الغرر هو ما تردد في الحصول والفوات
وعلى العبارة الاخرى هو ما طويت معرفته وجهلت معسه

في الارض

واما هلا نحوه فلا يسر غير الالفة ولا شرعا ولا عرفا ومن
حرم بيع شئ زاد في انه غير طوب بدخوله في مسمى الغرر لانه
او شرعا وجواز بيع المسلم في الفارة احد الوجهين اصحاب
الشائع وهو الراجح كليله والذين منعوه جعلوه مثاليين النوى
والتمر والبيض في الدجاج واللبن في الصرع والسم في
الوعاء والفرق بين النوعين ظاهر ومنازعوهم جعلونه مثل
بيع قلوب الجوز واللوز والفسق في صوانه لانه من مصلحته
ولا يشبهه في ذلك منه بالاول فلا هو ما نهى عنه الشارع
ولا في معناه فلم يشمله نهية لفظا ولا معنى واما بيع السم في
الوعاء فعنه تفصيل فانه ان فتحه ورأى راسه بحيث يده
على جنسه ووصفه جاز بيعه في النكاح لكنه يصير كبيع
الصبره التي شاهدت ظهورها وان لم يره ولم يوصف له لم
يجز بيعه لانه غير فانه يختلف جنسا ونوعا ووصفا وليس
مخالفا في رعايه كالبيض والجوز واللوز والمسل في رعايتها
فلا يصح الحاقه بها اما بيع اللب في الصرع فمنعه اصحاب
احمد والشائع والحنيفة والدي يجب فيه التفصيل
فان باع الموجد والمشهد في الصرع فهذا يجوز مفردا ويجوز
تبع الحيوان لانه اذا بيع مفردا تعدر تسليم المبيع بعينه
لانه لا يعرف عدلا ما وقع عليه البيع فانه وان كان مساهدا للبن
في الصرع لانه اذا حله خلقه مثله مما لم يكن في الصرع فاختلط
البيع بغيره على وجه لا يتميز وان صح الحديث الذي رواه اس
ماجه في سننه من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع صوف على ظهر اولين في صرع وهذا ان شاء الله محمله واما
ان باعه اصوعا معلومه من اللبن اخذه من هذه الشاه او باعه لبنها
اياها معلومه فهذا بمنزله بيع الثمار قبل بدو صلاحها ويجوز واما

في البيع
في الغرر

ان باعه لبنا مطلقا موصوفا في الذمه واشتراط كونه من هذه الشاه
البقره ففان شئنا هذا جائزا واحتج بما في المسند ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع السلم في حايط بعينه الا ان يكون قد بدلا صلاحه
وقال سلمة بن الأكوع في عشرة او سق من تمر هذا الحايط جائزا كما
يجوز ان يقول ان ثقت منك عيسره او سق من هذه الصبره ولكن
التمر يتاخر قبضه الى كمال صلاحه هذا لفظه في النص
واما ان اجره الشاه او البقره او الناقة مدة معلومه اخذ لبنها
في تلك المدة فهذا لا يجوز في الجمهور واختار شيخنا بجوازه
وحكاية قوله لبعض اهل العلم وله فيها مصنف مفرد قال
اذا استاجر بقر او نوقا او غنما ايام اللب اجره مساهة وعلفها
على المالك واجره مساهة على علفها على ان ياخذ اللبن جازا وذلك
في اظهر قول الفقهاء في الظير قال وهذه تشبه البيع وتشبه
الاجاره ولهذا يذكره بعض الفقهاء في البيع وبعضهم في الاجاره ولكن اذا
كان اللبن يحصل بعلف المستاجر وقيامه على الغنم فانه يشبه استجار
الشجر وان كان المالك موالدي بعلفها وانما ياخذ المشتري لبنا
مقدرا فهذا بيع محض وان كان ياخذ اللبن مطلقا فهو بيع ايضا فان
صاحب اللبن يوفيه اللبن بخلاف الظير فانها هي تسقى الطفال وليس
مدادا خلا فبما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من بيع الغرر كان
الغرر نرد في غير الوجود والعدم فنهى عن بيعه لانه من جنس
القمار الذي هو للميسر والله تعالى حرم ذلك لما فيه من اذى المال
بالباطل الذي حرمه الله وهذا انما يكون قمارا اذا كان احد المتعاضدين
يحصل له مال والاخر قد حصل له وقد حصل لهذا الذي لا يجوز
كما في بيع العبد لا يقر بالبيع الشارح وسع جيل الجبله فان الباع
ياخذ مال المشتري والمشتري قد حصل له شئ وقد حصل له
يعرف قدر الحاصل قاما اذا كان شيا معروفا فالعاده كمنافع

الاعيان بالاجاره مثل منفعة الارض والاداب ومثل لبن الظير المعتاد ولبن
البهايم المعتاد ومثل اللبن والنزع المعتاد فهذا كله من باب واحد وهو
جائز ان حصل على الوجه المعتاد ولا حظ من المستاجر بقدر ما فات من
المنفعة المقصودة وهو مثل وضع الجايحة في البيع ومثل ما اذا تلف بعض
المبيع قبل الاتمك من القبض في سائر البيوع فان قيل مورد عقد الاجاره
انما هو المنفعة الاعرابي ولهذا لا يصلح استيجار الطعام لياكله والمال
ليشربه واما اجاره الظير فعلى المنفعة وهو وضع الطفل في حجرها
والقائه تديها واللبن يدخل ضمنا وتبعها فهو كمنفعة اللبن في اجاره الدار
ويقتصر فيما دخل ضمنا وتبعها لا يقتصر في الاصول والمسوعات قبل الجوار
عنه من وجوه احدها منع كون عقد الاجاره لا يرد الاعلى منفعة
فان هذا ليس ثابتا بالكتاب ولا بالسنة ولا بالاجماع بل ثابت عن الصحابة
خلافة كما صح عن عمر انه قبل حديقته اسيد من حضير ثلاث سنين
واخذ الاجرة فقصي بهادينه والحديقه هو النخل وهذه اجاره الشجر
لاخذ ثمرها وهو مذهب امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا
علم له مخالف في الصحابة واختيار ابن الوفا من عقيل من اصحاب احمد
واختيار شيخنا قدس الله روحه فقوله ان مورد عقد الاجاره لا يكون
الاعلى منفعة غير مسلم وثابت بالدليل او غايه ما معكم قياس محل النزاع
على اجاره الخبز لا ادل ولا للشعر وهذا من افسد القياس فان الخبز يخبز
عنه ولا يستخلف مثله بخلاف اللبن فيقع البيز فانه لما كان يستخلف
شيا فشيئا كان بمنزله المنافع بوضوح الوجه الثاني وهو ان الثمر تجري مجرى
المنافع والقواعد في الوقف والعارية ونحوها فيجوز ان يقف الشجر لينتفع
اهل الوقف بثمرها كما يقف الارض ليعمل اهل الوقف بفلانها ويجوز اعراس الشجر
كما يجوز اعراس الظهور وعارية الدار وضحة اللبن وهذا كله تبرع بما المال
وقايدته فان من دفع عقاره الى من يستلكنه فهو بمنزله من دفع دابته الى
من يركبها ومنزله من دفع شجره الى من يستثمرها ومنزله من دفع ارضه

المنزلة من رعيها ومنزله من دفع شأنه الى من يشرب لبنها
هذه القواعد تلغل في عقود التبرع سواء كانت مخصصه فحسبا
بالوقف وغير مخصص ويدخل ايضا في عقود المشاركات فانه اذا دفع
شاه او بقرة او اوقاه الى من يعمل عليها بجزء من رها ونسلها مع
على اصح الروايات عن اخذ فذلك يدخل في عقود الاجارات
بوضوح الوجه الثالث وهو ان الاعيان نوعان فبعضها يستخلف
شيا فشيئا بل اذا ذهب ذهبت حملة ونوع يستخلف شيئا
لما ذهب منه سم خلقه مثله فهذا رتبة وسط بين المنافع
والاعيان التي لا يستخلف فبعضها ينظر في شبهة اني النوعين
فيلحقونه ومعلوم ان شبهة المنافع اقوى فالجاءة بها اولي
بوضوح الوجه الرابع وهو ان الله تعالى نص في كتابه على اجارة
الظير وسمي ما تاخذه اجرة وليس في القرآن اجاره منصرف
عليها في شريعتنا الاجاره الظير بقوله تعالى فان ارضعت لاه
فاتو هن اجور هن قال شيخنا وانما نظر الظان انها خلاف القياس
حيث يرمي ان الاجاره لا تكون الاعلى منفعة وليس الامر كذلك
بل الاجاره تكون على ما يستوفى مع بقا اصله سواء كان عينا
او منفعة كما ان هذه العين هي التي توقفت وتعارفما استوفاه
الموقوف عليه والمستعير لا عوض يستوفيه المستاجر بالعرض
فلما كان لبن الظير يستوفى مع بقا الاصل جاز ان الاجاره عليه كما جاز
على المنفعة وهذا محض القياس فان هذه الاعيان محدثها الله
شيا بقدر شي واصلها باق بوضوح الوجه الخامس ان الاصل
في العقود وجوب الوفاء الا ما حرمه الله ورسوله فان المسلمين
على شرط الا حراما او حراما فلا يحرم
من الشر وطوا العقود الا ما حرمه الله تعالى ورسوله وليس مع
المانع من التحريم البتة وانما معهم قياس وقد علم من الاصل

والفرع فيه من الفرق ما يمنع الاحتياق وان القياس الذي مع مزاجه
دلائل اقرب الى سائر الفرع لاصوله وهذا لا حيلة له وبالله التوفيق
يوضحه الوجه السادس من ان الدين في حوائج الجاهل لما راوا
اجاره الظير ثابته بالنصر والاجماع والمقصود بالعقد انما هو اللز
وهو عيز تجلوا الجوازها امرا يعلمونهم والموضع والمستاجر بطلان
معالوا العقد اشارة على وضعها الطفل في حجرها والقائمة تدبيرها فقط
واللبن يدخل تحتها والله يعلم والعقلا قاطبة ان الامر ليس كذلك وان وضع
الطفل في حجرها ليس مقصودا ولا رد عليه عقد الاجاره لا عرفا ولا
حقيقة ولا شرعا ولو ارضعت لطفل وهو في حجر غيرها او في مهد
لا يستحق الاجره ولو كان المقصود القيام التديني المحرر لا يستوجب له
كل امره لها تديني ولو لم يكن لها لبن فهذا هو القياس القاسد حقا
والفقه البارد فكيف يقال ان اجاره الظير عاين خلاف القياس ويدعي ان
هذا هو القياس الصحيح الوجه السابع ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يندب
الى من يبيع البقر والشاة للبنها وتضر على ذلك ذكر ثواب فاعله
ان هذا ليس ببيع ولا هبة فان هبة المهدوم المحرم الاصل وانما هو عاين
للشاة للانتفاع لبنها كما يبيع الدابة لغير لبنها فهذا باب الحق لا انتفاع
بدرها ولا الهاد في الشرع واحد وما جاز ان يستوفى العارية جاز ان
يستوفى بالاجاره فان مورد واحد وانما يختلفان في السعر هذا والقار
على الاخر الوجه الثامن ما رواه حرب الكرماني في مسائله حديث سعيد
ابن منصور عن عباد بن عباد عن هشام بن عروة عن ابيه ان ابي سعيد
حضر توفي وعليه ستة آلاف درهم ادبر قد اعتمر من الخطا غمراه
فقبلها ارضه سنتين وفيها الشجر والنخل وحدا بموا المدينة الطالب
عليها النخل والارض ايضا فيها قليل فهدا اجاره الشجر لاخذ ثمرها
ومزاد عي ان ذلك خلاف الاجماع فمن عدم علمه بل ادعاء الاجماع على جوار
ذلك اقرب فان عمر فعلا ذلك في المدينة النبوية بمشهد المهاجرين

الحكماء

نصاروه وقضية الاشتهار ولم يقابلها احد بالانكار بل تقار
وحكامها الصحابة بالتسليم والاقرار وقد ينكر وسامه مؤدونها
وان فعله عمر رضي الله عنه كما اندر عليه عمر ان من حصين
شأنه المحج ولم ينكر احده هذه الواقعة وسنبين ان شاء الله انها
محض القياس وان المانع من هذا لا بد له منها وانهم يميلون عليها
بحيل لا تجوز الوجه التاسع ان المستوفى بقية الاجاره على زرع
الارض هو عيز من الاعيان وهو المغل الذي يستعله المستاجر وليس
له مقصود في منفعة الارض غير ذلك وان كان له قصد تجزئ في
الانتفاع بغير الزرع فد للربيع فان قبل العقود عليه هو منفعة
شق الارض وبذرها وفلاحتها والعيز يتولد من هذه المنفعة كما لو
استاجر به لحفر بئر فخرج منها الماء المقود عليه هو نفس العمل
لا الما قبل مستاجر الارض ليس له مقصود في غير عيز المغل والعمل
وسيلة مقصوده لغيرها ليس له فيه منفعة بل هو تعب ومشقة
وانما مقصوده ما يحدته الله تعالى من لبنها بعلقه لها وحفظها والقيام
عليها فلا فرق بينهما البته الاملا ساطبة الاحكام من الفروق والمفاهيم وتظهر
بالاستيحاء بحفر البئر نظير فاسد بل نظير حفر البئر ان يستاجر ابقار
الحرث رضة وسدرها ويسقيها ولا ريب ان نظير اجاره الحيوان
للبنه باجاره الارض لمغلاها هو محض القياس وهو كما تقدم واضح من
تنظيره ما جاره النخل الا كل يوضحه الوجه العاشر ان الفرض والخطر
الذي في اجاره الارض لخصوا مغلاها اعظم بكثير من الفرض الذي في اجاره
الحيوان للبنه فان الاثبات والوانع التي تعرف للزراع اكثر من اثار البن
فاذا اغتفر ذلك في اجاره الارض فلا يغتفر في اجاره الحيوان للبنه اولى
واحرى وبالله التوفيق فالاصوال في العقد على اللبن في الضرع
للايه احدها منعه بيقاوا جاره وهذا مذهب احمد والشافعي والحنابلة
والثاني جواز بيعه ارجاره والثالث جواز اجاره لا يباع وهو اختيار



شئنا وجه الله وفي البيع من بيع اللبن في الضرع مد شاة واحدة
حديث عثمان بن عفان وهو ضعيف عن عبد بن رباح عن النبي
عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله في بيع اللبن
أو لبن في ضرع وقد رواه أبو اسحق عن عكرمة عن ابن عباس عن
قوله في بيع اللبن رواه البيهقي وغيره والثاني حديث رواه
ابن ماجه عن عثمان بن عفان عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله
اليامي عن محمد بن ابراهيم الباقلي عن محمد بن يزيد العبدى عن سهربر
حوشب عن ابن سعيد الحدرى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع وعما في ضرعها إلا بكيل أو وزن
وعن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضربها القابض ولكن هذا الاستاء
لا يقوم به حجه والنهي عن شراء ما في بطون الأنعام ما لا يفي
والمضامين والنهي عن شراء العبد وهو باق معلوم بالنهي عن بيع العرق
والنهي عن بيع الطعام قبل قبضه مع انتقاله إلى المشتري وشي
ملكه عليه وتعيينه له وانقطاع تعلق حقه به والقائم والصدقة
قبل قبضها أو إلى الله وما ضرب به القابض فغير ظاهر لا خفاء به وأما
بيع اللبن في الضرع فإن كان معينا لم يمكن تسليم المبيع بعينه وإن كان
بيع لبن موصوف في الدمه فهو نظير بيع عشرة أقره مطلقا
منه الصبر وهذا النوع له جهتان جهة إطلاق وجهه تعيين
ولاشك في بينهما وقد دل على جواز نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يسلم
في حايط بعينه إلا أن يكون قد بدلا صلاحه رواه الإمام أحمد في المسند
إليه في كمال معلوم من لبن هذه الشاة وقد صارت لبوا جارا ودخل
تحت قوله في بيع ما في ضرعها إلا بكيل أو وزن فهذا إذا
بيعه بالكيل أو الوزن معينا ومطلقا لأنه لم يفصل ولم يشترط سوء الكيل
والوزن ولو كان التعيين شرطا لذكره فإن قيل فما تقولون لو باعه
لبنها أيا ما علموه من غير كيل ولا وزن قيل إن ثبت الحديث لم يخر

لنساءكم الأولى والثانية وأنه لا تحرم الأم إلا بالدخول البت وهذا يرد به نظر الكلام
وحمله المقطوف من الصفه والموصوف واعتناع جعل الصفه للمضاف اليه دون
المضاف إليه البت فإذا قلت مررت بفلان العاقل فهو وصفه للعاقل لا لزيد
العاقل زوال اللبس كقولك مررت بعلام هذه الكاتبة ويرد به أيضا جعل الصفه واحدة
موصوفين مختلفي الحكم والتعلق والعامان وهذا لا يعرف في اللغة التي تتركب من التثنية والواحدة
وإن الموصوف الذي يمل الصفه أو يمل بها الجواز والمجاز حق صفته ما لم يردع ضرره وإلى
نقله عنه أو يحطه أيا ما لا يبعد فاقول من أين دخلتم ربيته التي دخلها وليست من
نسابة قلنا السرية قد دخل في نسابة ما دخلت في نسابة نسابةكم فأنزلتم
أن شئتم ودخلت في قوله أهل الأم ليلام الصيام الرقتا لنسابةكم ودخلت في قوله وأنزلتم
أنكم أباؤكم من النساء فان فصلكم منكم على هذا ادخالها في قوله وأمهات نسابةكم فتحرر
عليكم جارية قلنا نعم ولد لا يورث والدخال وطاعة حرمت عليه ما وأبنتها فان قيل فأنتم
قد قررتم أنكم لا تشترط الدخول البت في أمهاتكم فكيف تشترطونه ما هنا فاما
لتكون من نسابة فإن الزوجه صارت من نسابة بغير العقد وأما المملوك فلا يصير من
نسابة حتى يطاها فإذا وطئها صارت من نسابة محرمات عليها ما وأبنتها فان قيل فكيف
دخلتم السرية في أبيه التحريم ولم تدخلوها في نسابة في أبيه الطهاران عند طلاقها
وأما محله الأزواج إلا ما نقله الله تعالى عن الطلاق والتحريم الذي تزيله الطهارة وأما
محله رما إلا لا يفرض في أزواجه الزوجات لقوله للذين يولون من نسابةكم تحريم
أربعة أشهر فإن وافا الله غفر ورزقهم وإن عزموا الطلاق فإن الله سمع علم حرمتهم
على خلاف الأبناء ومن وطئوا الأبناء بنكاح أو ملأ من فأنها حليلة بمعنى محله ويدخل
في ذلك من صلبه وأبنته وأبنته وتخرج من ذلك من التبني وهذا التقييد قصدي
أخراجه وأما حليلة ابنه من الرضاع فإن الآية أربعة ومن قال بقوله يدخلونها في قوله والأب
أبناءكم ولا يخرجونها بقوله الذين من أصلابكم ويخرجون رسول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من موطن
الرضاع ما تحرم من النسب بالولادة هذه الحليلة تحرم إذا كانت من النسب فتحرر إذا كانت
من الرضاع والولادة التقييد لأخراج من التبني لا غير حرمت من الرضاع بالصهر نظير ما
تحرم من النسب فأنزلهم في ذلك التحريم وقالوا لا تحرم حليلة ابنه من الرضاة لأنه ليس

منه عاقل

عندكم

فيها

فلا بد

محله

من صلبه والتقيد كما يخرج امر التبن يخرج حمله ابن الرضاعة سواء فرقت بينهما
قالوا ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وهو
الكبراد لتناوعدتنا في النسب فان تحريم حلالا لا يابا ولا ابنا انما هو بالصهر لا بالنسب
والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب على نظيره من النسب على شقيقه
الصهر فيجب الاقتصار بالتحريم على مورد النص فالواو التحريم بالرضاع فرع على تحريم
النسب على تحريم المصاهرة فتحريم المصاهرة اصل قائم بذاته والله تعالى لم ينص في كتابه
على تحريم الرضاع الا من جهة النسب ولم يسه على التحريم به من جهة الصهر البتة
لا ينصرف الى ما ولا اشار به النبي صلى الله عليه وسلم ولا امران يحرمان ما يحرم من النسب
ارشاد واساره الابه لا يحرم به ما يحرم بالصهر ولو لا انه اراد الاقتصار على الاول
حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب والصهر والواو ايضا فالرضاع مشبه بالنسب
ولهذا اخذ منه بعض احكامه وهو الحرمة والمحرمية فقط دون التوارث والافتقار
وساير احكام النسب ولم يرق على ساير احكام النسب وهو الصورة من المصاهرة
فكيف يقوى على اخذ احكام المصاهرة مع قصور عن احكام مشبهه وشقيقه وما
المصاهرة والرضاع فانه لا نسب بينهما ولا شبه نسب ولا بعضه ولا اتصال فالواو
ولو كان تحريم الصهرية ثابثا لبينه الله ورسوله بيانا شافيا فيما يقيم المحرمية فقط
العذر فمن الله البيان وعلى الرسول البلاغ وعلينا التسليم ولا نقاد بهذا انتهى النظر
وهذه المسئلة فمن ظفر فيها بحجة فليرشد اليها وليدل عليها فانها لها مقادير فيها
معتصمون والله الموفق للصواب **فصل** وحرم نكاح من تحرم الاباؤه
يتناوعدنا كوحاتهم على غير عقد نكاح ويتناوعد الاباؤه والامهات والاعوان والاستئناس
بعبولة الاما قد سلف من مضمون جملة النبي وهو التحريم المستلزم للتأثير والعقوبة
فاستثنى منه ما سلف من اقامة المحرمات الرسول والكتاب **فصل** وحرم نكاح
الجمع من الاختين وهذا يتناوعد الجمع بينهما وعقد النكاح وملا اليمين كما يحرم نكاح
وهذا قول جمهور الصحابة ومن بعدهم والصواب ونوقفت طائفة في تحريمه بملك
اليمين لمعارضه هذا العموم بعموم قوله تعالى الذين هم لفروجهما فظنوا انهم
او ما ملكتا ايمانهم فانهم غير ملومين ولهذا قال الامير المومنين عثمان بن عفان احلتهما اليه وحرمتهما

ن

والامام احمد عنه لا اقول هو حرام ولكن ينع عنه فمن اصحابه من جعل الفوايا بالحنه وطا به
عنه والصحيح انه لم يحرمه ولكن راد مع الصحابة ان يطلق لفظ الحرام على امر توقيفي فيه
عثمان بن عفان بن عمنه والذين حرموا بنحوه رجوا اليه التحريم من وجوه اربعة ان ساير
ما ذكر فيها من المحرمات عام في النكاح وملا اليمين فيما با اهده وحده حتى يخرج منها فان
كانت اية الاباحه مقتضية لكل الجمع بالملك فليكن مقتضية لكل الموطوءة بالملك والموطوءة
ايه بالملك لا فرق بينهما البتة ولا يقيم بهذا قايلا الثاني ان اية الاباحه بملك اليمين مخصوصه
قطعا بصور عديدة لا تختلف فيها اثنان كما هو ابنته واخته وعمته وخالته من الرضاعة
بل كخته وعمته وخالته من النسب عند من لا يرى عتقهن بالملك لا والشافعي ولم يكن
عموم قوله او ما ملكتا ايمانهم مقارضا لعموم تحريمهن بالعقد والملا فلهذا لم ياختير
سواء الثالث ان حل الملك ليس فيه اكثر من بيان جهة الحرام وسببه ولا تعرض فيه لشرط
الحل او لموانعه واية التحريم فيها بيان موانع الحل من النسب والرضاع والصهر وغيره
فلا تعارض بينهما البتة ولا كان كل موضع ذكر فيه شرط الحل وموانعه مقارضا لمقتضى
الحل وهذا باطل قطعا بل هو بيان لا سكت عنه دليل الحل من الشروط والموانع انه لو جاز
الجمع بين الاختين المملوكتين في الوطء جاز الجمع بين الام وابنتها المملوكتين فان نص التحريم
شامل للصورتين شمولاً واحداً وان اباحه المملوكات زعمت الاختين عمته الام وابنتها
الخامس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يوم من يالله واليوم الاخر ولا تجمع ما
في رحم اختين ولا ريب ان جمع المالا يكون بعقد النكاح يكون ملا اليمين ولا يمان يجمع منه
فصل وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم الجمع بين المرأة وعمتها
والمرأة وخالتها وهذا التحريم ما خوذ من تحريم الجمع بين الاختين لكن بطريق خفي وما حرمه
رسول الله صلى الله عليه وسلم مثالا حرمه الله الكفره مستنبط من كراهه الحاء وكذا الصحابة
احرصوا على استنباط احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن ومن الزم نفسه
ذلك وقرع بابه ووجهه قلبه اليه واعتنى به بقطره صحيحه وقلبه كراي السنة كلها
تفصيلا للقرآن وتبيينا للدلالة وبيانا لما مراد الله منه وهذا اعلا مراتب العلم فمن ظفر
فلمحمد الله ومزقانه فلا يلوم من ان نفسه وهمته وعجزه واستفيد من تحريم الجمع
بين الاختين وبين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها ان كل امر لا يميز بينهما قرابة لو كان احدهما

واينه

ذكر حرم على الاخر فانه يحرم الجمع بينهما ولا يستثنى من هذا صورة واحدة فان لم يكن بينهما
لحم محرر الجمع بينهما وهل يكره على قولين وهذا كالحكم بين امرأته وبناتها من غيرهما
واستفدت من عموم تحريمه تعالى المحرمات المذكورة ان كل امرأه حرم ما حرمها حرم
وطبها بل لا يميز الا اهل الكتاب فانها حرم حرام عند الاكثرين وطبها على الميراث
جائز وسوى ابو حنيفة بينهما فاباح نكاحهن كل بياح وطبهن بالملك والجهنم وراحتهم
بأن الله تعالى انما اباح نكاح الاما بوصفها بان فعال يعال ومن لم يستطع منكم طولا ان
ينكح المحصنات المومنات فما ملكن ايمانكم من قبل انتم المومنات والله اعلم بايمانكم وفعال
وانكحوا المومنات حتى يؤمنن من خسر ذلك يحرم اهل الكتاب بقول الله تعالى قضية التحريم وقد
فهم من غير وغيره من الصحابة ادخال الكليات في هذه الآية فعال اعلم شركا اعظم من ان
يقول ان المسيح الهها وايضا فالاصل في الابضاع المحرمة وانما يباح نكاح الاما للمومنات فمن
عدله من الصلح التحريم وليس تحريمه مستفادا من تحريم المصنوع واستفيد من
سياق الآية ومدلولها ان كل امرأه حرم ما بنته الا العمه والخالة وحملها لغير جلال
الابن وام الزوجه وان كان الاقارب حرام الا اربعة المذكورات في سورة الاحزاب
بنات الاعمام وبنات العمات وبنات الاخوال والخالات **فصل** وما حرمه النص في
المزوجات ومن المحصنات واستثنى من ذلك ملا الميراث في هذا الاستثناء على
كثير من الناس فان الامه المزوجه محرمة وطبها على الكهافين محل الاستثنى فعالت
طائفة هو منقطع اي لكن ما ملكن ايمانكم ورد هذا لفظا ومعنا اما اللفظ فان الانقطاع
يقع حيث يقع التفريق وبانه غير الابحباب من النفي والنهي والاستفهام فليس الوضع
موضع انقطاع واما المعنى فان المنقطع لا يد فيه من رابط بينه وبين المستثنى منه
يخرج توهم دخوله فيه بوجه ما فانك اذا قلت ما بالدار من احدى الانتقال منها
بدونهم والمتعتم فلما قلت لا حمارا ولا ثافي ونحو ذلك ازلت توهم دخول المستثنى في
حكم المستثنى منه واسر من هذا قوله لا يسمعون فيها الغوا الا سلاما فاستثنى السلام
انما هو نفي السماع العام فان عدم سماع اللغو يجوز ان يكون لعدم سماع كلامه
يكون مع سماع غيره وليس في تحريم نكاح المزوجه ما يوجب تحريم وطبها بالملك
الميراث حتى يحرمه وقال طائفة بالاستثناء على بابه وحتى ملا الرجل المزوجه

عليه

ملكها لطلاق وحله وطبها وهو مساله بيع الامه هل يكون طلاقا او لا فيه مذهبان
الصحابة فاباحوا سريه طلاقا ونكحوا له بالآية وغيره يابى ولا يقولون انما يباح مع الملك السابق
النكاح الا احوافا ولا يتنافيان لذلك الملك الا احوافا في النكاح السابق والاول قد خبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير به ولا بيعت له وانفسه في احوالهم خبرها قالوا قد خبر
علي بن عباس سرقانه هو راوي في الخدم رواية الصحابة براهيه وقالت طائفة ثلثة ان كان
لشترى امرأه لم يفسخ النكاح لانها لم تملك الاستمتاع ببضع الزوجه وان كان رجلا
انفسه لانه ملا الاستمتاع به وملا الميراث في نكاح النكاح وبهذا الملا يفسخ النكاح دون
العكس والاول على هذا فلا اشكال في حديث براهيه واجابوا بكونه غرضه بان امرأه وان كان
لاستمتاع ببضع امتهما فغنى عن الملك المعاضيه عليه ونزوحها واخذ مهرها ودلكا
الرجل ان لم يستمتع بالبضع وقالت فرقه اخرى لا يفسخه بالمسبيات اذا سببت
حل وطبها السابقها بعد الاستبراء ان كانت من زوجة وهذا قول الشافعي واحدا وجهين
لاصحاح احد وهو الصحيح كما يروي مسلم في صحيحه عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعث جيشا الى دطاس فلقوا عدوا فقاتلوه فظهروا عليهم واصابوا
سبايا وكان ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرجون من غشيائهم من
اجاز واجه من المشركين فانزل الله تعالى في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت
ايانكم اي فهن لكم حلالا اذا انقضت عدتهن ففهم هذا الحكم اباحه وطبها المسبيات فان
لها زوج من الكفار وهذا يدل على انفساخ نكاحه وزوال عصمة بضع امراته وهذا
هو الصواب لانه قد استدل على محله حقه وعلى رقبه زوجته وصار سابقا لغيره
لما منه فكيف يحرم بضعها عليه فهذا القول لا ينفرد به قياسي والدين قالوا من اصحاب
احد وغيرهم ان وطبها انما يباح اذا سببت وحدها قالوا لان الزوج يكون بقاءه
مجهولا والمحرم كالعدو فيمحرم وطبها بعد الاستبراء فاذا كان الزوج معها لم يحرم
وطبها مع بقائه فاورد عليهم ما لو سببت وحدها وتيقنا بقاء زوجها في دار الحرب
فانك تجوز زواج وطبها ما جابوا بما يجدي شيئا والاصل الحاق الفرد بالاعمال اغلغص
لهم الاعمال اغلغصا وراج المسبيات اذا سببت منفردات وموتهم كلهم نادر جدا
انك اذا صارت رقبه زوجها واملا له ملكا للسابي وزوال العصمة عن سائر املاكه

لها

وعز قبه فما الموجب لشرب له عصمه في فرج امراته خاصة وقد صارت هجره
للسبايا واد هذا القضاء النبوي على جواز وطئ الاما الوثنيات بل لا يميز في سبايا
او طائر لم يتركها بيات ولم يشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم في وطئهن اسلام
ولم يجعل المتافع منه الا استبراف فقط واخير البيان عز وقت الحلة ممتنع معه
حديث العهد بالسلام الذي يخفي عليهم حكم هذه المسألة وحصول الاسلام من جميع
السبايا وكافوا هذه الاف بحيث لم يتخلف منهم عن الاسلام جارية واحدة مما يعلم
انه في غاية البعد فانهم لم يتركوا على الاسلام ولم يتركوا من البصره والرغبة
والمحبة في الاسلام ما يقتضي مبادرتهم اليه جميعا فمقتضى السنة وعمل الصحابة
وعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده جواز وطئ المملوكات على اي دين كن وهذا ما
طاوره وغيره وهو اصله المقتضي فيه ورجح ادلتها وبالله التوفيق وما يد الشريعة
اسلامهن ما روي الترمذي في جامعه عن غير واحد من سائر ائمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم حرم وطئ السبايا حتى يرضع من لبن فلو لم يرضع فغايه واحدة
وضع الحمل ولو كان متوقفا على الاسلام كان بيانه اتم بان الاستبراء في السنة والسنين
عنه في كل امر يوم من ياله واليوم الاخران يقع على امره من السبي حتى يستبرأ بها ولا يقل
حتى تسلم ولا حد من كان يوم من ياله واليوم الاخر فلا ينكح شيئا من السبايا حتى تحيض
ولم يقل وتسلم فلم يحضه اشتراط اسلام النسبية في واحد البتة فصلا في حكمه
صلى الله عليه وسلم في التزوج بسلم احدها قبل الاخر فالاربعا سر رد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه ولم زينب ابنته على ابي العاص بن الربيع بالنكاح الا واولم يحدث شيئا واه
احد واموداد الترمذي في لفظ بعد سنت سنين ولم يحدث نكاحا ما التزم
ليس بانساده ما سر في لفظ وكان اسلامها قبل اسلامه بست سنين ولم يحدث
شهادة ولا صداقا وقال الربيع اسلمت امره على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فجاز وجهها الى النبي صلى الله عليه وسلم فاعاير رسول الله صلى الله عليه وسلم ما التزم
رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجهها الا حرور وجهها على وجه الارز وامام ابوداود وقال
ايضا ان رجلا مسلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت امره مسلمة بعده
برسول الله انها اسلمت على فردها عليه قال الترمذي حديث صحيح والترمذي

جوز

من

موضع

حكيم سحرث بن هشام اسلمت يوم الفتح بكة وهرب زوجها عنكم من وجهها من
الاسلام حتى قدم اليها فانكحها ثم حكم حتى دفعت عليه باليمين فدعت الى الاسلام فاسلم
فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلم الفتح فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرجها وما عليه رد احب رابعة فثبتت على نكاحها ما لا زال ولم يلبث ان امره هاجر
الى الله ورسوله وزوجها كما فرمى بدار الكفر لا فرت من نكاحها بينهما وبين زوجها الا ان
قدم زوجها مهاجرا قبل ان تنقض عدتها كروا ما لا زال في الموطا فتضمن هذا الحكم ان
الزوجين اذا اسلما معا فها على نكاحهما ولا يسأل عن كيفية وقوعه قبل الاسلام هل وقع
صحيا او لا ما لم يترك المبطا قايما اذا اسلما وهي في عدة من غيره او مجمعا عليه او مريدا
اذا كانت محرمة له بنسب ورضاع او كانت ممن لا يجوز له الجمع بينها وبين منعه
الاختيار والحكم وما فوقه من هذه ثلاث صور احكامها مختلفة فاد الاسلام وسما محرمه
من نسب ورضاع او صهر او كانت اختا لزوجها او عمتها او خالتها او من حرم الجمع
بينها وبينها ففرق بينهما ما جماع الامه لكان التحريم جال الجمع خير من اسما اليها
وان كانت بنته من زنا فرق بينهما ايضا عند الجمع هو وان كان يعتقد ثبوت النسب بالنكاح
فرق بينهما اتفاقا وان اسلم احدهما وهي في عدة من مسلم متقدمة على عدة فرق بينهما
اتفاقا وان كانت لعدة من كفرا اعتبر ناد وام الفساد والجماع عليه لم يفرق بينهما لان
ازعاده الكافر لا تدوم ولا تمنع النكاح عند من سبط النكاح الكفار ويجعل حكمها حكم الكافر
وان اسلم احدهما وهي حرة من زنا قبل العقد فقولان صنفان على اعتبار قيام الفساد
او كونه مجمعا عليه وان اسلما وقد عقداه بلا ولاي بلا شهود او في عدة وقد انقضت
وعلى الخت وقد ماتت او على خامسة لد لا اقر عليه ولد لان قهر حر حرية
واعقداه نكاحا ثم اسلما اقر عليه وتضمن ان حد الزوجين اذا اسلم قبل الاخر لم ينفسخ
النكاح باسلامه فرق بين المجرة بينهما اولم تفرق فانه لا يعرف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اسلم حد نكاح زوجين سبق احدهما الاخر باسلامه قط ولم تزل الصحابة يسلم الرجل
بامراته وامراته قبله ولم يعرف عن احد منهم البتة انه تلفظ باسلامه هو وامراته
نساوقا فيه حرفا محرفا مما يعلم انه لم يقع البتة وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم
بنته زينب على ابي العاص بن الربيع وهو انما اسلم من الحديثية وهو اسلمت من ابنته

فالعده

فبين اسلامها اكثر من ثمان عشرة سنه واما قوله في الحديث كان بين اسلامها
ست سنين فوهم انما اراد بين هجرتها واسلامه فان قيل وعلى ذلك تنقض
للمده فكيف لم يحدد بها قايلا تحريم المسلمين على المشركين انما من بعده
الحديث لا قبل ذلك فلم يفسخ النكاح في تلك المده لعدم شرعية هذا الحكم فيه
ولا نزل تحريمه على المشركين اسلام ابو العاص مردت عليه واما مراعاة زمن العده فلا
عليه من ضرورة اجماع وقد ذكر جابر بن سبله عن قتاده عن سعد بن المسيد عن
ابو الطالب قال قال روي عن جابر بن سبله احدهما هو املا يضعها ما دامت في داره
وذكر سفيان بن عيينه عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن علي هو احوق بهما لم تحرم
من مصرها ودلر بن الرائي شيبه عن معتمر بن سليمان عن الزهري ان اسلام
يسلم زوجهما فاعلى نكاحها الا ان يفرق بينهما سلطان ولا يعرف واعتبار العده في شيء من
الاحاديث وكان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل المراه هل انقضت عدتها ام لا ولا يسل
للاسلام لو كان مجردة فرقه لم يكن فرقه رجعية بل يابنه فلا اثر للعده في نكاح النكاح
اثرها في منع نكاحها للغير ولو كان للاسلام قد حرم فرقه بينهما لم يكن احوق بها والعا
والنزد عليه حكمه صلى الله عليه وسلم ان النكاح موقوف فان اسلاما قبل انقضاء عدتها
وهي زوجته وان انقضت عدتها فلها ان تنكح من شئت وان احب انتظر تنفارا
كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح ولا نعلم احدا جدد الاسلام نكاحه الا
بالا الواقع احدا من زمان ما افتراقهما ونكاحا غيره واما بقاؤه عليه وان اضر اسلامها
او اسلامه واما نتيجته الفرقه او مراعاة العده فلا نعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى بواحد منهما مع كثره من اسلام في عهده من الرجال وان اواجههم وقرب اسلام احد الز
من الآخر وبعده منه ولو اقراره صلى الله عليه وسلم الزوجين على نكاحهما عن الآخر بعد صلح
الحديثيه وز من الفتح قلنا بتعجيل الفرقه بلاسلام من غير اعتبار عده لقوله تعالى
حل لهم ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر والاسلام سبب الفرقه
ما كان سببا للفرقه بعصم الفرقه كالرضاع والخلع وهذا اختيار الخلا والابن
وابن المنذر وابن حزم وهو مذهب الحسن وطاوس وعكرمة وقتاده والحكم والابن حزم
وهو قول عمر بن الخطاب جابر بن عبد الله وابن عباس وبنه قال جابر بن زيد والحكم بن عتيبة

وان اضر اسلام احداهما